التطور والمستقبل

الاسناد التكنور محمد عطوة مجاهد أستاذ أصول التربية كلية التربية ، جامعة النصورة الاستادالدكتور حسدن محمد حسان أستاد أصول التربية كلية التربية حامعة النصورة

الاستاد الدكتون فكرى محمد السيد على أمدتناذ أصول التربية المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي اقسم التقويم)

دار الجامعة الجديدة

LANGE OF THE SERVE SERVE

التعليم الجهامعي الخهاص (التطور والمستقبل)

الاسناذ الذكنور

محمد عطوة مجاهد

استاذ اصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الاسناذاللكتور

حسن محمد حسان

أستاذ أصول التربية

كلية التدبية - جامعة المنصورة

الذكنوس

للبسرى محمد السيد على

المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى (قسم التقويم)

Y ...



دار الجاهعة الجديدة ١٠،٢٨ شارع سرتبر ـ الأزاريطة

ت : ۱۸۹۲۹۲۹ – ۱۸۹۲۹۲۲ تلیفاکس : ۱۸۹۲۹۲۹ – ۲۸ د ۲۸۹۲۹۲۹ تلیفاکس : ۴. ۱۸۹۲۹۲۹ – ۲۸ د ۲۸۹۲۹۲۹ (E.mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

منتكنته

نظرا لمكانة التعليم كقوة مؤثرة في إعداد الفرد وتوجيه الجماعًة فقد أصبحت مناقشة أمور التعليم وتقويمها عملية مستمرة وموصولة في كل مكان ، سواءً في ذلك الدول النامية أو المتقدمة ، وقد ازدادت هذه المناقشات عمقا واتساعا خلال الآونة الأخيرة ، بسبب ما يطرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات مجتمعية سريعة ومتلاحقة ، تمثلت في العديد من الثورات: السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية ، فضلا عن الانفجار السكاني وما تبعه من تتامي الطلب الاجتماعي على التعليم، بمعدل يفوق التتامي في الموارد والإمكانات المتاحة .

ويمثل التعليم الجامعى إحدى المراحل التعليمية المتميزة في أى مجتمع ، ويمثل الاهتمام به أحد المظاهر المهمة للنهضة الحضارية ، باعتباره الرصيد الاستراتيجى لأية دولة ، وعلى الرغم من الاهتمام المستمر بهذا النوع من التعليم ، والمتمثل في محاولات الإصلاح والتطوير، فإنه مازالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التي يئن منها التعليم الجامعي، خاصة مع دخول جامعاتنا القرن الحادى والعشرين لتجد نفسها في عالم يختلف عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن الفائت ، عالم طغت على أحداثه ومستقبله ظاهرة العولمة .

ففى ظل النظام الدولى الجديد ، وما يتضمنه من معطيات كالعولمة بأشكالها ، والثورات التكنولوجية والمعرفية بأنواعها ، يمر عالمنا المعاصر بتحولات رئيسة أثرت على دول العالم قاطبة ، ومن هذه التحولات اتجاه معظم الدول إلى خصخصة الخدمات العامة تمشيا مع الرسملة العالمية ، ومع اتفاقية الجات لمن وقع عليها . وظهرت مجموعة من المشكلات العالمية التي تتطلب استجابات دولية ، كما حدث تدويل لكافة القضايا ، وتأكد أن جميع القضايا المعاصرة ، هي قضايا عالمية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية .

ومن هذه القضايا: التعليم الجامعي الخاص ، الذي يعد من أكثر قطاعات التعليم حيوية، وأسرعها نموا – مع مشارف القرن الحادي والعشرين – بسبب الطلب المنزايد على الالتحاق بالتعليم الجامعي ، مع عجز الحكومات عن سد تلك الحاجات ، كما وأملته ضرورة مواجهة متطلبات العولمة ، وما يترتب عليها من تحرير الخدمات بما فيها الخدمات التعليمية.

ومن الطبيعي ألا تكون مصر – وهي البلد الاستراتيجي في منطقتها – بمعزل عن هذه المتغيرات وتلك التحولات . فمنذ قيام شورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ ، كانت الأيديولوجية السائدة في المجتمع المصري هي الأيديولوجية الاشتراكية التي تقضي بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور في كافة قطاعات المجتمع ، بما فيها قطاع التعليم، وفي منتصف السبعينيات ، تغيرت هذه الصورة ، حيث أخذت مصر في التحول إلى الأيديولوجية الرأسمالية ، من خلال تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تتيح فرصة الاستثمار الحر لرأس المال سواء في ذلك المحلي أو الأجنبي، وحدثت مراجعة نقدية للمبادئ والمفاهيم التعليمية المعلنة منذ عام ١٩٥٧ ، وذلك لتغير المناخ السياسي والاجتماعي ، والظروف الاقتصادية والتي ارتبطت بالتغيرات العالمية.

وفى ظل هذه التغيرات والتحولات، ومع الزيادة العالية فى السكانفى المجتمع المصرى - وازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة
عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة ، وتوجه سياسة الدولة إلى النظام
الرأسمالى ، ساد مناخ موات للدعوة إلى التعليم الخاص بمصروفات
تخفيفا لأعباء الدولة، ليشمل إلى جانب التعليم العام التعليم الجامعى، فعلت
أصوات رسمية وغير رسمية، تطالب بإنشاء جامعات خاصة مصرية ".

وعلى الرغم من القوى المعارضة لإنشاء مثل هذه الجامعات في مصر ، إلا أنه ونتيجة لتراجع دور الدولة في النشطة الاقتصادي ، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليشارك في الأنشطة الاقتصادية استجابة

لتعاظم دور السوق في سياق العولمة ، فقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأس مالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين ، وعرض وزير التعليم، وموافقة مجلس الوزراء .

وفي ٢٥ يوليه ١٩٩٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٣٩ ليسنة ١٩٩٦ بأسماء ومهام لجنة الجامعات الخاصة ، وفي ٢٧ يوليه ١٩٩٦ صدرت القرارات الجمهورية أرقام ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٥ بإنشاء أربع جامعات خاصة ، وهي على الترتيب جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، وتوالى بعد ذلك انشاء الجامعات الخاصة الأخرى التي أصبحت رافدا اساسيا من روافد التعليم الجامعي في مصر ، الأمر الذي يستجع على دراسة هذه التجربة وتسليط الضوء عليها .

والكتاب الحالى محاولة لتسليط الضوء على هذا الموضوع حيث يعرض لأبرز التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى الوقت السراهن وكيف أن الجامعات الخاصة أصبحت مطلبا ملحا لمواجهة هذه التحديات والتعامل مع متغيرات العصر، والكتاب لا يقدم الجامعات الخاصة على أنها العصا السحرية التى ستعالج مشكلات التعليم الجامعى وإنما هناك محاذير واعتبارات لابد من أخذها فى الاعتبار حتى لاتتحول الجامعات الحكومية بل الخاصة إلى مؤسسات ر بحية ونسخ مكررة من الجامعات الحكومية بل ودون مستواها، ولهذا فقد اختتم الكتاب بتصور مستقبلى لما يجب أن تكون عليه الجامعات الخاصة حتى يتحقق الهدف من إنشائها.

هذا وبالله التوفيق،،،

الفصل الأول

التعليم العالى وتحديات العصر

- مقدمة.
- تطور وظائف الجامعة .
- تحدیات التعلیم العالی:

أولا: التحديات الكمية:

- أ- تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على النعليم الجامعي .
 - ب-تحدى التمويل.
- أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية .
- مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى
 الدول العربية .
 - ثاتيا: التحديات النوعية.
 - تعقيب .



تحتل الجامعة حيزاً كبيراً في هيكل المجتمع المعاصر ، بما تحمله من مواطن أساسية للعلم والفكر ، ومراكز الثقافة والمثقفين ، إذ تتلاقح فيها الأفكار وتعقد المناظرات ، وتصمهر الآراء والطروحات ، وتتجنز البحوث ، وتكتشف الابتكارات والاختراعات .

وفى ظل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التى طرأت مؤخرا ، والتى انعكست أثارها على التعليم العالى ، كان لابد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات ، إلا أن الدور المتغير لمؤسسات التعليم العالى يدعو إلى القول بوجود تحديات - كمية ونوعية - تواجه هذه المؤسسات - عالمياً - تفت فى عضدها ، وتقف حائلا دون تقدمها، الأمر الذى بدأت معه الدول - ومنها مصر - تتبنى الأماطاً جديدة من التعليم العالى ومنها " التعليم الجامعى الخاص " ، الذى ينبغى الاهتمام به وتوجيهه للمستقبل توجيها سليما ، بوصفه وسيلة لمواجهة هذه التحديات .



النصل الأط

التعليم العالى وتحديات العصر

مقدمة :

صار العلم في العصر الحديث الرحم الذي يربط بين مجتمعات بعينها ، وهو الذي يستكل الحياة فيها .. وفيما بينها .. وهو الذي يستكل الروابط القائمة بينها وبين غيرها خاصة بعد أن تحول (العلم) إلى (قوة) قادرة على تغيير وجه الحياة على الأرض ، حتى صرنا نقرا كثيرا عن مجموعة البلاد المتقدمة التي يتزعمها السبعة الكبار Grand 7.. في مقابل مجموعة البلاد المتخلفة Underdeveloped Countries والتسي سموها – تأدبا معها ربما – بالبلاد النامية ... وبين المجموعتين تقع بلاد أخرى أقل تقدما أو أقل تخلفا ، وهما (أي المجموعتين) تقدم وتخلف في الإمساك بناصية العلم ، وفي القدرة على تسخيره لتحقيق أهداف المجتمع وتحقيق الازدهار على أرضه . (1)

وعلى ذلك وإذا كان مقياس التقدم والتخلف يتمثل فى مدى الإمساك بناصية العلم تلك وفى مدى القدرة على تسخيره فلابد أن يمسك بالزمام ناصية التعليم ألا وهى الجامعة .

فالجامعة هى البيئة التى يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة فــى مجالات المعرفة والفكر وفى تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته ، كما أنها مركزا للبحث العلمى الخـــلاق

عبد الغنى عبود: التربية المقارنة في بدايات القرن ، الأيويولوجيا والتربية والألفية الثالثة ، ط۱ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،
 ۱۲۲۰ هـ / ۲۰۰۶ ، ص ۲۲۳.

يسهم في إثراء المعرفة وتطويرها لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تتميته وتطويره . (١)

ولكن بالنظر للمتغيرات المجتمعية التي طرأت مسؤخرا ، والتي انعكس آثارها على التعليم العالى نجد أن الدور المتغير لمؤسسات التعليم العالى يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه هذا النوع من التعليم على الصعيد العالمى (۲) ، لذا سوف يتناول هذا الفصل واقع التعليم العالى المعاصر في البلاد العربية بعامة وفي مصر تحديدا للتعرف على بعض التحديات وجوانب القصور التي يعانى منها ، إذا ما أريد التعرف على بعض بعض الدوافع والأسباب التي دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بخصخصة التعليم الجامعي وإنشاء جامعات خاصة مصرية إلى جانب الجامعات الحكومية ، ولأن البحث الحالى يهدف إلى تقييم الجامعات الخاصة المصرية فسوف يتم التعريج أولا على تطور وظائف الجامعة ، وذلك فيما يلى :

تطور مفهوم وظائف الجامعة :

للجامعة أهداف ووظائف ، تختلف باختلاف العصور ، بل وتتغير بتغير متطلبات العصر وإيقاعه ، فالعجلة تتدفع ، ووسائل الإنتاج والابتكار تحتاج إلى التغيير مما يستدعى معه تغير أنصاط المهن

۱ - محمد وجيه الصاوى: " أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي - دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير "، المجلة التربوية، المجلد (١٤) ، ع (٥٥) ، كلية التربية بجامعــة الكويــت ، ٥٠ ص ص ص ٩١ - ٩٢ .

۲ - جابر عبد الحميد: "التحدى التربوى "، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديرى الجامعات الخليجية المنعقدة بالدوحــة فـــى ،
 ۲۲ - ۲۷ أكتوبر ۱۹۸۹، مجلة رسالة الخليج العربــى ،
 ع(٣٣)، س (١٠)، مكتب التربية العربى لدول الخلــيج ،
 الرياض ، ۱۹۹۰، ص ۱۰۲ .

ومستوياتها وهذا ما يضع على منظومات التعليم أعباء وأنماط جديدة لــم تألفها، حتى نتكيف مع النظم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتساير تغيرات العصر بما تجلبه هذه التغيرات من تحديات ومشكلات.

لذلك فقد تغير مفهوم ووظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى حتى وقتتا الحالى . فبعد أن كانت قاصرة على النشاط الأكاديمي ، ومنعزلة عن المجتمع وعن مشكلاته ، وما يحدث فيه من متغيرات ، وما يواجهه من تحديات ، أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بالمجتمع ، نتيجة للمتغيرات المجتمعية ، والمتغيرات الجامعية ، بالإضافة إلى حاجة الجامعات إلى التمويل والدعم المادى والأدبى . (١)

وكان للتعليم الجامعي وظيفتان تقليديتان هما التدريس والبحث العلمي ، وتعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه وأشكاله هي أولي وظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى وحتى وقتا الحاضر (۱) ، ولكن بتعقد الحياة اتسعت مسئولية الجامعة وأصبحت تهدف إلى إعداد كوادر قيادية في مختلف التخصصات والإعداد للمهن المختلفة والبحث العلمي ، والإنتاج الفكرى ، وتوليد المعرفة والتشئة الفكرية والثقافية والحضارية وخدمة البيئة والمجتمع (۱) . أي أنها أصبحت تهدف إلى (نقل المعرفة) عن طريق التدريس ، (ونقد المعرفة) عن طريق الدراسات التحليلية ،

١-سعيد طه محمود، السيد محمد نا : قضايا في التطيم العالى والجامعي ، القاهرة ،
 مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٧ .

٢- يسرى عفيفى عفيفى : أهداف التعليم الجامعى في مسصر (الأسسس التربوية
 لإعداد المعلم الجامعى)، ط٤، القاهرة ، جامعة عين شمس ،
 ٢٠٠٢ ، ص ١٩ .

٣- محمد أمين المفتى: "طرق التعليم والتعلم الجامعى في مجتمع المعلوماتية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوى الحادي عشر (العربي الثالث) " التعليم الجمامعي العربي - آفاق الإصلاح والتطور"، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص ٤٢٦.

(والإضافة إلى المعرفة)عن طريق البحث العلمي وإعداد الباحثين، ومشاركة الهيئات المختصة لحل المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع (١)

وجدير بالذكر أن وظيفة خدمة المجتمع وظيفة مستحدثة بعد الوظيفتين التقليديتين للجامعة وهما التدريس والبحث العلمي ، وذلك نظرا لتعقد الحياة واتساع مسئوليات ونشاطات الجامعة . وتعد الجامعات الإنجليزية أولى الجامعات التي استحدثت تلك الوظيفة ثم نقلتها عنها الجامعات الأمريكية وتبنتها حتى أصبحت سمة مميزة للتعليم الأمريكي ولذا فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية كليات المجتمع وأولتها اهتماما كبيرا . (٢)

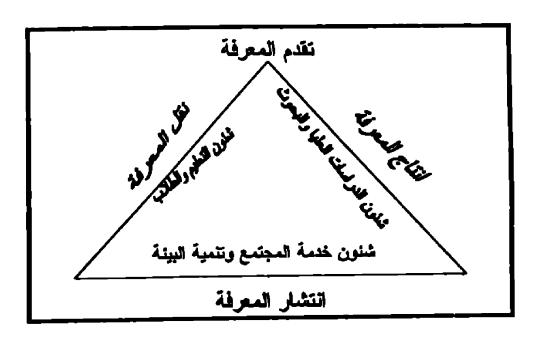
وفى مصر يعتبر أول نص تشريعى جعل خدمة المجتمع من وظائف التعليم الجامعى هو القانون رقم (٣٤٥) لسنة ١٩٥٦م بشأن تنظيم الجامعات المصرية ، حيث نص فى مادته الأولى على "أن يختص التعليم الجامعى بخدمة المجتمع والأهداف القومية " (٦) ، وبصدور القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م – المعمول به حاليا – أصبحت خدمة

^{2 -} John M. Plowman: "A Comparison of tertiary colleges in Britain and Community Colleges in the United States", Journal of Further and Higher Education, vol. (10), N(1), Spring 1986, PP. 42-43.

٣٤٥ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦م بشأن تنظيم الجامعات
 المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٦م ، مسادة
 (١) ، ص ١ .

المجتمع فى مقدمة أهداف الجامعة ، حيث نص فى مقدمة المادة الأولى على " أن تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به فى كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا " (١)

ويلخص الدكتور / إبراهيم عصمت مطاوع وظائف التعليم العالى والجامعي في الشكل التخطيطي التالي: (٢)



شكل (۱) يوضح وظائف التعليم العالى والجامعي

¹⁻ جمهورية مصر العربية: قاتون تنظيم الجامعات ولالحته التنفيذية (وفقا لآخر التعديلات) ، ط٢ المعطة ، القاهرة ، الهيئة العامة لـشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٧م ، الباب التمهيدي، مادة (١) ، ص ٢ .

۲- ایراهیم عصمت مطاوع: التنمیة البشریة بالتطیم والتطم فی الوطن العربی ،
 ط۱، القاهرة ، دار الفكر العربی ، ۲۰۰۲ ، ص ۱۷۳ .

كما تلخص إبيفيا رسبونسو Epifiania, Responso وظائف الجامعة في قولها " يبدو جليا أن هناك اتفاقا اجتماعيا - سواء كان ظاهريا أو ضمنيا - حول طبيعة الجامعة بأنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ، وأن وظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والأبحاث وخدمة المجتمع " (١)

ومع التغيرات العالمية المتسارعة من تفجر معرفى وشورات تكنولوجية وديمقراطية .. وظهور تخصصات جديدة ، وظهور منظمة التجارة العالمية بعد التوقيع على اتفاقية الجات وما ترتب على ذلك من تدويل رأس المال ، ومحاولة تدويل العمالة ، كل ذلك وغيره تسرك بصماته على أهداف ووظائف التعليم العالى ، والجامعى تحديدا ، حيث القى عليه مسئولية قيادة المجتمع لمواجهة تلك المتغيرات ، ومواكبة التطورات الحادثة على المستويين القومى والعالمى ، بإعداد الطلبة وإكسابهم مهارات وأساليب تفكير التعامل مع هذا المجتمع لملاحقة التطور العلمى والتكنولوجي في عصر الأقمار الصناعية والهبوط على سطح القمر ، والصواريخ عابرة القارات ، وهندسة الجينات ، والستحكم من بعد .. وبذلك تغيرت أهداف ووظائف التعليم العالى – خاصة الجامعي – لتوائم مطالب هذا العصر .

وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته ، وأن التعليم الجامعي الفعال هو الذي يكون وثيق

^{1 -} Epifiania R., Castro Responso: The University in the Developing philippines (N.Y., Asla plishing Housims), 1991, P. 47.

الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر على إحداث النتمية الشاملة . (1)

ولذا فإن الجامه ، الناجحة في العصر الحالى هي تلك التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها ، بحيث تتلمس مواطن الداء فيه وتحاول أن ترى لها العلاج المناسب ، بل وبحيث تكون حساسة لطموحات أفراد المجتمع وأن ترسم الطرق التي تحقق تلك الطموحات (٢) ، أي أن الجامعات المعاصرة تقوم بدور استراتيجي بعيد المدى ، هذا الدور يخرجها من إطارها التقليدي الذي يدور حول المشكلة ومواجهة التحديات عند حدوثها فقط ، إلى الإطار الحديث الذي يساهم في التصدي لتحديات المستقبل كذلك . (٢)

^{1 -} O.E.C.D: Industry and University & New forms of Cooperation and Communication (Paris Organization for Economic, Cooperation and Development, 1984), P. 22.

۲- محمد عبد العليم موسى: التعليم العالى ومسئولياته فى نتمية دول الخليج العربى
 ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٥ ،

ص ۲۹ .

٣ - إبراهيم محمد درويش عيسى: " دور هندسة القيمة في ترشيد تكلفة التعليم الجامعي"، مجلة اتصاد الجامعيات العربية، العدد المتخصص رقم (٣)، الأمانة العامة لاتحياد الجامعيات العربية، الأردن، ربيع الثاني ١٤١٢هـ / يوليو (تموز) ١٣٥٠٠.

ومن هنا يجب أن تقوم الجامعة بوظائف تؤهلها لذلك والتي يمكن تحديدها في الآتي:(١)

- أن تقوم الجامعة بإعداد القوة الدافعة لحركة تطوير المجتمع وقيادة هذا التطوير ، وذلك عن طريق تربية الشباب وتوجيههم توجيها فكريا ووجدانيا وروحيا بما يتلاءم مع الروح الحضارية للأن ، والولاء للوطن ، والرغبة في الانفتاح على العالم حتى يمكنهم قيادة البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بصورة إبداعية .
- ب- تأهيل عناصر الهوية الثقافية بحيث تبقى مكونات حياتية نافعة فى مد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تشكل مستقبل الأمة فى صيغة من العقلانية وقبول التجديد والانفتاح على الخبرة العالمية للمحافظة على الذات الثقافية الوطنية ، دون انعز ال عن الذات الثقافية للإنسان .
- ج- تطوير النماذج المعرفية على اختلاف أشكالها ، لأن الجامعة مؤسسة علمية متقدمة ينبغى أن تسعى إلى تطوير المعرفة العلمية لإغناء التراث الوطنى والإنسانى بأبعاده المختلفة ، حتى يبقى المجتمع الإنسانى قادرا على النهوض بأعباء الحياة وما تتطلب من شروط معرفية لتطوير البلاد في كافة مناشطها ، ولذا فعلى

العربى "، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول ، ع (١)، العربى "، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول ، ع (١)، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٢٠ .

الجامعة الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها النطورات العلمية ، واحتياجات السوق العربية حاضراً ومستقبلاً . (١)

- د- حمل رسالة البحث العلمى ، وما تتطلبه هذه الرسالة من شروط منهجية وتقنيات وأن يوجه هذا البحث ليكون الدرع الدواقي لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة ، مع تطوير كافة مجالات العلوم البحثة والتطبيقية والإنسانية والاجتماعية ، لكي يكون البحث هو أداة للنهوض بالمسئولية العلمية والاجتماعية في آن واحد ، لأن البحث العلمي ليس في أصله ترفاً ثقافياً بقدر ما هو سعى جاد للتغلب على المشكلات المجتمعية .
- هـ توعية الطلبة والمجتمع بمشكلاتهم فى الواقع الاجتماعى ، فالجامعات مسئولة عن إثارة الوعى الأصيل والصادق نحو مشكلات الواقع كشرط ضرورى للتنبيه إليها وحشد الجهود لمواجهتها ، لأن غياب هذا الوعى سيؤدى إلى الغفلة الاجتماعية، ومع تلك الغفلة يأتى الانحطاط الاجتماعى .
- و- كما غدا من وظائف التعليم العالى والجامعى فى الوطن العربى التعاون بين البلاد العربية ، فأنشأت جامعة القاهرة فرعا لها فى الخرطوم (بالسودان) ، وأقامت جامعة الإسكندرية علاقة أكاديمية مع جامعة بيروت (بلبنان) ، وساهمت الكويت فى إنشاء جامعة صنعاء (باليمن) ، ونسقت جامعات الدول العربية

۱ - جمال محمد أبو الوفا: نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية ، المؤتمر السنوي الأول " التعليم الجامعي في مصصر - تصديات الواقنع والمستقبل " ، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعية عين شمس ، القاهرة ، ۲۶ - ۲۲ سبتمبر ۱۹۹۶ ، ص ۲۹۹ .

جهودها في إنشاء الجامعات وتزويدها بالخبرات الفنية من علماء وأساتذة ، وامتد هذا التعاون حتى شمل قبول الطلبة . (١)

ز- ومن أعباء الجامعة في الدول النامية دورها في الارتباط بخريجيها في مقر عملهم وطوال حياتهم العملية ، والالتزام بواجبها في التعليم المستمر ، حتى لا تتجمد معرفة الأجيال المختلفة من الخريجين عند تاريخ تركهم للجامعة ، خاصة في هذا العصر الذي لم يسبق له مثيل في انفجار المعلومات والنمو السريع للعلم . كما يجب عليها أن تتبين أن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع والجنس البشرى ، وأن الطالب والخريج إنما هو أداتها لبلوغ تلك الغاية ، ومن هنا نتشأ مسئولية الجامعة قبل التعليم المستمر وخدمة البيئة إلى جانب مسئولياتها قبل الدارسين بها . (٢)

وخلاصة القول إن جامعة الأمس تختلف اختلافاً شاسعاً عن جامعة اليوم ، بل عن جامعة المستقبل من حيث الأهداف والوظيفة والهياكل الجامعية ووسائل وأساليب التعليم ، وأعضاء هيئة التدريس ، والدراسات العليا والبحث العلمى ، وتقويم الأداء الأكاديمي والإداري، فالتغيرات في المفاهيم والأهداف بل في المعلومات والمعارف جعلت الاختلاف بين وواضح ، فحركة الجامعة يجب أن تتكيف مع الواقع ، وتتطور مع

١- إبر اهيم عصمت مطاوع: "الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة "، المؤتمر السنوى التامع "التطيم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "، مرجع سابق ، ص ٤.

۱- تودرى مرقص حنا: "ربط الجامعة بالخريجين في مقر عملهم – رؤية مستقبلية "، بحث مقدم إلى المؤتمر الطمى السنوى " التطيم وعالم العمل في الوطن العربي – رؤية مستقبلية"، مرجع سابق ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

أحداث التغير ، فهى تقود حركة المجتمع نفسه حيث تطرح الحلول والبدائل لمشكلاته وقضاياه المصيرية ، وتدفع بهذه الحلول للممارسة والمتابعة والتقويم فيجد المجتمع دائما فى جامعاته ملاذاً وحلاً لمشكلاته .

إلا أنه في ظل التغير السريع وما أحدثته الشورات التكنولوجية والمعلوماتية من تطور غير مسبوق في علوم الفضاء والاتصالات والحاسبات والهندسة الوراثية ، تقف الجامعات العربية – ومنها الجامعات المصرية – موقفاً يشوبه الكثير من الاستغراب بل الاستهجان ، وقد تكون جامعات اليوم في عنر لما تعانيه ، حيث تعج بمشكلات تفت في عضدها وتقف حائلاً دون تقدمها ، لذا سيتناول البحث فيما يلى اهم الأزمات والتحديات التي تواجه التعليم العالى في الوطن العربي أملاً أن يفيد ذلك في الوقوف على أهم الأسباب والدوافع وراء ميلاد نظم جامعية مستحدثة – على رأسها الجامعات الخاصة – قامت لمواكبة التطور والتغير السريع من ناحية ، ومحاولة التغلب على بعض هذه التحديات من ناحية أخرى ، وفيما يلى عرض لهذه التحديات .

تعديات التعليم العالى:

تشير كلمة التحدى إلى أزمة تتجم عن شئ جديد باخد صدفة المعاصرة لحين ظهور غيره ، يولد الحاجة لدى المجتمع الذى يندفع بها نحو التغلب عليه ، وتتطلب تغييراً شاملاً في شتى مناحى الحياة وخاصة التربية ومناهجها . (١)

ونظرا للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التي طرات مؤخراً والتي انعكست آثارها على التعليم العالى ، كان لابد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات . ورغم ما حققته

٢- محمد كتش: فلسفة إعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة ، القاهرة ،
 مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠١ ، ص ١٧ .

البلاد العربية ومنها مصر من قفزات كمية ونوعية في مجال التعليم العالى وتوفير خدماته في زمن قصير نسسبيا ، فإن السدور المتغير للجامعات ومؤسسات التعليم العالى كافة يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه التعليم العالى على المستوى العالمي.

ومما يؤكد ذلك دراسة قامت بها مجموعة من الباحثين (١) ، حيث قامت برصد الأدبيات التي نشرت على مدى ربع قرن في الفترة من (قامت برصد الأدبيات التي نصف واقع التعليم العالى في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه في أزمة ، وعند النظر في أنواع الأزمات التي تشير إليها هذه الأدبيات كانت الأزمة المالية في المرتبة الأولى تلتها أزمة نقة المجتمع ثم أزمة المناهج وأزمة الجمود وأزمة التتوع وأزمة القيادة والإدارة والتنظيم .

كما تعانى الجامعات فى البلاد الغربية من أزمة أيضا فقد رصد أحد الباحثين (١) الدراسات التى نشرت فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين ، وأوضح طبيعة هذه الأزمة بوصفها نتيجة تأثير التحولات التى تتم خارج الجامعة وتمارس عليها ضغوطاً شديدة فى سياق الانتقال من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد المعرفة ، وفى التكيف مع منطلبات العولمة وظهور ثقافات جديدة للمعلومات والاتصال .

^{1 -} Altbach, Philip; Comport, Patricia; and Johnston, D. Bruce : In Defence of American Higher Education Baltimore, AD; The Johns Hopkins University Press, 2001, PP. 61 - 62.

^{2 -} Blakmore , Jill : "Universities in Crisis? Knowledge Economies , Emanci patory pedagogies and the cirtical Intellectual" . Educational Theory , Vol (51) ,No (3) , 2001 , PP . 353 - 375 .

وجدير بالذكر أن هناك بعض الباحثين (١) لا يعتقدون أن هذه المتغيرات تمثل أزمة في التعليم الجامعي ، وينظرون إلى التحولات التي طرأت على الجامعات منذ نشأتها ولا ترال تطرأ بوصفها ظاهرة غير جديدة .

وبصفة عامة فقد لاحظ تقرير منظمة اليونسكو لعام ١٩٩٥ عن "التغيير والتطوير في مجال التعليم العالى"(٢) ، أن العالم في نهاية القرن العشرين شهد تطوراً غير مسبوق ووعياً متزايداً في جميع النواحي ، ومع ذلك فإن التعليم العالى في حالة أزمة في جميع أنحاء العالم ، فبالرغم من تزايد أعداد الطلبة ، فإن الدعم الذي ينال التعليم العالى يتناقص ، والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية بخصوص واقع التعليم العالى والبحث العلمي في تزايد مخيف .

وقد لاحظت الوثيقة الوعى المتزايد بالأخطار الناتجة عن تبنى المفاهيم والقيم المستوردة، وإهمال الثقافة والفلسفة القومية والإقليمية والآثار السلبية لهذا الإهمال على التعليم (٢).

وتلفت اليونسكو في هذه الوثيقة أيضا انتباه الدول الأعضاء إلى أن عملية العولمة " تتطلب بالإضافة إلى الخبرة في المهنة المتقدمة في مجال التعليم العالى وعياً على القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية . (٤)

^{1 -} Smith, David and Langslow, Ann (Eds): The Idea of a
University, London, Jessica Kingston
publishers, 1999, P. 175.

^{2 -} UNESCO. "Policy paper of change and Development in higher Education": UNESCO, 1995, P. 3.

^{3 -} Tbid . P . 3 .

^{4 -} Ibid. P. 25.

ويلخص جيرولد آبس " التحديات التي تواجه التعليم العالى فيما يلى: (١)

- النمو الكبير في أعداد الطلبة المسجلين بنسبة أعلى من نسبة نمو
 المصادر التمويلية.
 - ب- النمويل ومشكلاته.
- ج- ظهور أفكار جديدة حول التعليم والتعلم بما فيها تلك الأفكار التكنولوجيا .
 - د- التغيرات في المناهج.
- المنافسة بين الكليات والجامعات من جهة والمؤسسات البديلة من
 جهة أخرى .
 - و- إمكانات التعاون.

وعلى أية حال فإن المشكلة السكانية وما يصاحبها من مسشكلات تمويلية للتعليم - العالى تحديداً - وانخفاض القدرة الاستيعابية لمؤمسات التعليم العالى في الوطن العربي تمثل حجر الزاوية في تحديات التعليم العالى وأزماته ، والتي تقف عائقا أمام تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية ، وبما يمكنها من تلبية احتياجات المجتمع العربي الأخذة في التطوير والتغير مع مرور الزمن .

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن تقسيم تحديات التعليم العالى في البلاد العربية إلى قسمين : تحديات كمية ، وأخرى نوعية ، وذلك على النحو التالى :

۱ - جيرولد آبس: التعليم العالى في مجتمع متعلم ، ترجمة عن الإتجليزية: شير، ١٩٩١، شير، ١٩٩١، صصص ٣١ - ٣٢.

أولا : التحديات الكمية :

يمكن نتاول هذا النوع من التحديات في صورتين هما : تحدى المشكلة السكانية مع تزايد الطلب على التعليم الجامعي موتحدي التمويل .

أ – تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعي :

لقد شهد التعليم الجامعي في الوطن العربي توسعاً كمياً ملحوظاً، سواء كان في مدخلاته أو مخرجاته ، وذلك في مقاومة منه لمواجهة مشكلة الانفجار السكاني وما صاحبها من نتامي الطلب الاجتماعي عليه . وتؤكد الأبحاث والإحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع أن هناك تطوراً كمياً ، حدث خلال الفترة من (١٩٦٠ – ٢٠٠٠م) ، ومن المتوقع أن يزداد النمو الكمي لتلك المؤشرات خلال الفترة من خلال المؤشرات المنة التالية :

۱- بالنسبة لمشكلة الانفجار السكانى ، فقد أدى هذا الانفجار بدوره إلى النفجار تعليمى ، حيث ارتفع معدل النمو السنوى فى عدد سكان الدول العربية خلال الفترة من ١٩٧٣م وحتى ١٩٩٦م إلى (٢,٧%) مما يضاعف عدد السكان خلال عقدين من الزمن ، ولذا فمن المتوقع أن يصل إلى (٤٠٠) مليون نسمة بحلول عام (٢٠١٠م)، وبناء على الاقتراض الأكثر تواضعا والذى يفترض أن معدل هذا النمو سيكون بحدود (٢٠٢٠) وذلك على أمل حدوث تغييرات وتحويلات ولمعة فى القيم والميول الاجتماعية وخاصة فيما يتعلىق بمعدلات

¹⁻ عدنان الأحمد: "بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفيع كفايت "، المؤتمر التربوى الثانى ، "خصف صة التعليم العالمى والجامعى" ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨.

الإنجاب والخصوبة ومستويات المعيشة (١). بموجب هذا الافتراض سيبلغ عدد سكان الوطن العربى (٣٧٠,٦٥) مليون نـسمة عـام (٢٠١٥م)، ولأن الهيكل العمرى للسكان يمتاز بنسبة صغار السن، إذ أن نصف السكان تقل أعمارهم عن (١٥) سنة ، فسيزداد عـد السكان في الأعمار التعليمية إلى حوالى (٩٠) مليون نـسمة عـام السكان في الأعمار التعليمية إلى حوالى (٩٠) مليون نـسمة عـام (٢٠١٥م) (٢).

وفى مصر فإن الزيادة السكانية تهدد بشكل صارخ كل جهود التنمية وتمثل تحدياً على أمن مصر القومى . وتشير الإحصاءات أن عدد السكان كان عام ١٩٨١م حوالى (٤٤) مليون نسمة ، ووصل إلى حوالى (٧٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٣م ، بمعدل زيادة تصل إلى مليون وثلاثمائة ألف نسمة سنويا ، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالى (١٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٣م .

ولأن قضية الزيادة السكانية ترتبط بزيادة أعداد الطلبة في كافة مراحل التعليم لذا سيترتب على هذه الزيادة السكانية ضرورة التوسع في مؤسسات التعليم العالى - والجامعي تحديداً - لتلبية

۱- جواد العنائي: "المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في السوطن العربيي "، الاجتماع السنوي السابع لمنتدى الفكر العربي حول مستقبل التعليم في السوطن العربيي ، عميان ، الأردن ، الأردن ، ١٠ - ١٤ مايو ١٩٩٠ ، ص ٩٩ .

۲ - محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح: " تطوير مصادر التمويل للتعليم
 الجامعي وتتويعها " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد
 المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

حسين بشير محمود : "حول الجامعات الخاصة في مصر (الواقع - المأمول)،
 مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ - ١٤٥ .

الطلب الاجتماعی المتزاید علیه ، وزیادة الإنفاق الجاری علی التعلیم فی الله العربی، والذی سیبلغ فی ضوء التقدیرات السابقة حوالی (۲۰۱۰) بلیون دولاراً أمریکیاً عام(۲۰۱۵)، بعد أن کان (۲۰) بلیون دولاراً فی عام (۲۰۰۰م) (۱۰).

۲- ازدیاد عدد الجامعات فی الوطن العربی من (۱۲) جامعـة عـام ۱۹۵۰ (۲۳) إلی (۱۳) جامعـة عام ۱۹۲۰م ثم إلی (۳۲) جامعـة عام ۱۹۹۹م (۳۳) . ووصل إلی (۱۸٤) جامعة عام ۱۹۹۹ منهـا (۱۸٤) جامعة خاصة . (۱)

وجدير بالذكر أنه خلال عقد الثمانينيات أضيف للجامعات القائمة (٥١) جامعة جديدة بمعدل سنوى (٣٨،٦٥%) ، واستمر النمو بمعدلات مشابهة في عقد التسمعينيات ، كما استمر النمو والتوسع الداخلي للمؤسسات فزاد عدد الكليات في الجامعات حتى أصبح في العام ١٩٩٢م (٩٥٧) كلية . (٥)

١ - ماجد فرحان بدر: "أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى في الأردن"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع (١٤٧)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الأردن، يوليو ١٩٩٩، ص ٤٨٠.

٣- أمين محمود : " أزمة النعليم العالى - مقاومة الإصلاح والنطوير " ، مجلة العربى ، ع (٥٦٠) ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٢١ .

التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، مختارات فى التربية والعلوم والنقافة ، نشرة دورية ، تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والنقافة، ع (٤٨)، اكتوبر ١٩٩٩، ص ١٣.

٤- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مــصادر التمويــل للتعلــيم
 الجامعي وتتويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

^{5. -} Qasem Subhi: The Higher Education System in the Arab States, Development of S & T Indication, Report Prepared for UNESCO, UNESCO, Cairo Office, 1995, PP. 75-79.

وفى مصر وحدها بلغ عدد الجامعات فى العام ٢٠٠٤م (٢٠) جامعة تضم (٣٨٨) كلية ومعهد وبيانها كالآتى: (١)

- (۱۲) جامعة حكومية بالإضافة إلى (۸) فروع للجامعات تضم ۲۷۷ كلية ومعهد.
 - جامعة الأزهر الشريف وتضم (٦٠) كلية .
 - الجامعة الأمريكية وتضم (٤) كليات.
 - (۲) جامعات خاصة وتضم (۲۷) كلية .
- ارتفع عدد المقیدین من الطلبة فی التعلیم الجامعی فی البلاد العربیة من (۱۷۳) ألفا عام (۱۹۲۰م) إلی (٤٠٠) ألفا عام (۱۹۳۰م) ،
 ثم إلی (۱٫۳) ملیون طالباً وطالبة عام (۱۹۸۰م) (۲) . وارتفع عام (۱۹۸۸م) إلی (۲٫۳) ملیوناً (۲) . حتی وصل إلـــی ثلاثــة

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : [تجازات وزارة التطييم الحامعى العالى والدولة للبحث العلمى في مجال التطييم الجامعي والعالى والعالى (١٩٨٢ - ٢٠٠٣) ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

۲- أحمد صيداوى : " التعليم العالى العربى من الواقع إلى التطوير النوعى " ،
 المجلة العربية لبحوث التعليم العالى ، ع (۲) ، دمشق ،
 ۱۹۸۸ ، ص ۱۲۰ .

مد عبد الوهاب عبد الجواد: "الكتاب المرئى والكتاب الإلكترونى والمكتبات الإلكترونية - ثورة تكنولوجية فى التعليم "، المؤتمر العلمى الثالث عشر "مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاديرة"، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة بجامعة عين شهمس ، ٢٤ ٢١ من ٢٠٠١ ، ص ٢٠٠٠ .

(٣) ملابين طالبا وطالبة عام (١٩٩٦م)(١)، (٣,٦) مليون في عام ١٩٩٨ (٢) ، ووصل هذا المؤشر إلى (٩,٥) ملايون طالبا وطالبة عام (٥٠٠٥م) ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى (٩,١) عام (٢٠١٠) ثم إلى (١٣,٥) مليون طالبا وطالبة في عام (٢٠١٠ م) كما هو موضح بالجدول التالى ، والذي يوضح أعداد السكان والطلبة في الوطن العربي في الفترة من ٢٠٠٠م - ١٥٠٠م بالملايين .

جدول (١)

أعداد السكان والطلبة في الوطن العربي للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ بالملايين وتوقعاتهما في الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ بالملايين ^(٣)

۲ - مستخلص من :

- التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: مختارات فى التربيــة
 والعلوم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- ب- ماجد فرحان بدر: "أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى في الأردن"، مجدة اتحاد الجامعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ .
- ج- جواد العنانى: "المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعلم فى الوطن العربى"، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ ، ٩٣ ، ٩٩ .
- د- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد: " الكتاب المرئى والكتاب الإلكترونى " ، والمكتبات الإلكترونية ثورة تكنولوجية في التعليم " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ ٢٦ .

^{1 -} UNESCO: World Education Report 1998, UNESCO, Paris, 1998, P. 108.

٢ - مفيد الزيدى: "الرقابة والحرية الأكاديمية في الجامعات العربية في الألفية الثالثة "، شئون عربية ، ع (١٧٤)، بيروت ، شئاء
 ١٠٠٠ ، ص ١٠٠١ .

عدد الطلبة المقيدين في الجامعات	إجمالي عدد التلاميذ	عدد تلاميذ المرحلة الثانوية	عدد تلاميذ المرحلة المتوسطة	عدد الميد المرحلة الابتدائية	عدد السكار	السنة
٣,٨٥	٦٦,٢٤	٣,٧٢	77,71	49,41	۲۷۳,۳ ۸	۲
٥,٩	٧٤,٢٠	٤,٣٣	۲۷,۸٦	٤٢,٠١	٣٠٣,٤٥	70
۹,۱_	۸۲,۱٦	٤,٩٤	47,81	11,41	TTT,07	7.1.
17,0	9.,18	0,00	٣٦,9 ٧	٤٧,٦٢	۳۷۰,٦٥	7.10

وفى مصر تحديدا شهدت الجامعات تطورا ملحوظا فى أعداد الطلبة المقيدين حيث ازدادت أعداد الطلب المقيدين بالمرحلة الجامعية من (٥٠٨) ألف طالبا عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو (١,٢٥) مليون طالبا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وذلك بنسبة زيادة قدرها (٥١٤٥) (١).

وزادت أعداد الطالبات المقيدات بنفس المرحلة من (١٧٢) ألف طالبة عام ١٩٨١ / ١٩٨١ إلى نحو (١٢٨) ألف طالبة عام ٢٠٠٢ / ١٩٨٢ ألف طالبة عام ٢٠٠٢ / ١٠٠٣ أي أن أن أعداد الطالبات في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ قد زادت أكثر من ثلاثة أمثال العدد المناظر لعام ١٨ / ١٩٨٢ ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطالبات المقيدات في العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بلغت

۱ - جمهوریة مصر العربیة ، المجلس الأعلى للجامعات : إتجازات وزارة التعلیم
 ۱ العالی ، مرجع سابق ، ص ص ۲ - ۷ .

(٥٠,٦%) من إجمالى المقيدين بالجامعات ، وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ التعليم الجامعى فى مصر حيث تزيد نسبة الإناث عن الذكور .(١)

وبطبيعة الحال فإن هذا التنامى فى أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية " الحكومية " يمثل عبنا استيعابيا ضخما على هذه الجامعات ، التى بانت تعانى من اكتظاظ طلابى غير مسبوق ، فطبقا لإحصائية العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٤ بلغ أعداد الطلبة فى جامعة القاهرة (٢١٠,٨٣٢) طالبا وطالبة ، وفى جامعة عين شمس (١٦١,٧٦٨) ، وفى جامعة الإسكندرية (جامعة عين شمس (١٦١,٧٦٨) ، وفى جامعة الإسكندرية (المنصورة (١٥٢,١٧١) ، وفى جامعة طنطا (١١٢,١٧١) ، وفى جامعة الانتجاوز المنصورة (١٠٧,٩٣١) طالبا وطالبة ، بينما يجب ألا تتجاوز الجامعة ثلاثين ألف طالبا وطالبة . (٢)

وبصفة عامة ومن الجدول السابق رقم (۱) يمكن استنتاج التوقعات التى يمكن أن تطرأ على مستوى الزيادة في المنشآت الجامعية ، فوجود ما يربو على (١٨٤) جامعة في عام ١٩٩٦ (١) على مستوى الوطن العربي – سبق نكر ذلك في المؤشر الثاني (ازدياد عدد الجامعات في الوطن العربسي) – لا يلبسي الطلب

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم
 العالى ، مرجع سابق ،، ص ٧.

٢ - حسن شحاته: "ثقافة المعايير والتعليم الجامعي "، المؤتمر العلمي السابع عشر
" مناهج التعليم والمسستويات المعيارية"، المجلد الأول ،
الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الرضيافة
بجامعة عين شمس ، ٢٦ - ٢٧ يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٧٥ .

^{*} أشار الباحث إلى هذا العام تحديداً لأنه عام بدايـة عمـل الجامعـات المـصرية الخاصة (موضوع البحث الحالى).

الاجتماعي على هذا النوع من التعليم . والذي ينمو بمعدل (٢٠٥) من الفئة العمرية (١٨ – ٢٥) سنة . (١)

لذا فإن الدول العربية بحاجة إلى (٢٠٠) جامعة عام ٢٠١٥م، وذلك بافتراض أن كل جامعة عام ٢٠١٥م، وذلك بافتراض أن كل جامعة تستوعب (١٥) ألف طالبا وطالبة، أو (٢٥٠) جامعة عام ٢٠١٠م، (٢٧٥) جامعة عام ٢٠١٥م، إذا افترضنا أن كل جامعة تستوعب (٢٠) ألف طالبا وطالبة ()

ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من (٩) آلاف عضو عام ١٩٦٠ الله عضوا عام ١٩٨٠م ، ثم إلى (٦٨) الف عضوا عام ١٩٨٠م ، ثم إلى (١٠٨) الف عضوا الف عضوا عام ١٩٨٥م (١١٩) الف عضوا منهم (١٠٤) الف عضوا منهم (١٠٠) ماجستير ، (١٠٠) دكتوراه عام ١٩٩٦م ، ووصلت حاجة الوطن العربي إلى (٢٥٠) ألف عضوا عام ووصلت حاجة الوطن العربي إلى (٢٥٠) ألف عضوا عام ٢٠٠٠م . (٦)

وفى مصر وحدها كان هناك ارتفاعا ملحوظا وجوهريا فى اعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حيث زادت أعدادهم إلى نحو (٣٧) ألف عضوا فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٢م مقابل (١١) ألف عصوا عام ١٨ / ٢٠٨٢م . وذلك بنسبة زيادة قدرها (٢٣٦)، وتجدر الإشارة إلى أن أعداد معاونى هيئة التدريس بلغت

١ - محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم
 الجامعي وتتويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

^{*} تم توقع هذه الأعداد من خلال قسمة عدد الطلبة المتوقع قيدهم في الجامعات العربية (الجدول رقم ١) على (١٥) ألف مرة ، (٢٠) ألف مرة أخرى .

^{2 -} UNESCO, World Education Report, 1998: Op. Cit, P. 109

٣- محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعلميم -٣- محمد على الجامعي وتتويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

نحو (۲۲) ألف عضوا عام ۲۰۰۲ / ۲۰۰۳ مقابل (۱۵) ألف عضوا عام ۱۸ / ۱۹۸۲م بنسبة زیادة قدرها (٤٧).(١)

وبصفة عامة فهذه الإحصائيات تبين أن ازدياد أعضاء هيئة التدريس على مستوى الوطن العربي كان أقل من النمو المطلوب للمحافظة على نسبة (أستاذ / طالب) أو زيادتها . فقد وصلت هذه النسبة إلى (١ / ٢٥) في دول ومؤسسات (٦) . وإلى اقل من (١ / ٢٠) في دول ومؤسسات أخرى ، في حين أنها يجب أن تكون (١ / ٢٠) ، وتعد معقولة إذا كانت (١ / ١٥) (٦) .

ارتفع عدد الخريجين من (٣٩٠) ألف خريجا في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٥م (١) . وإلى (١٩٣) مليون خريجا في الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٥م (٥) ، ثم إلى (٢٤٠٥) مليون خريجا في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٥م (١) .

وفى مصر كان من الطبيعى أن تؤدى زيادة أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات إلى زيادة أعداد الخريجين ، والنين بلغت أعدادهم نحو

٣ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم
 العالى " ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٤ - محمد على السيديه ، محمد عمر بأطويح : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

ممير بن أسعد مرشد: "مستقبل الشباب السعودى بين الجامعات والتوظيف"،
 مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ،
 مرجع سابق ، ص ١٨ .

٦ - أحمد صيداوى: " التعليم العالى من الواقع إلى النط وير النوعى"، مرجع سابق، ص ١٢٧.

٧ - محمد عيسى برهوم : " التعليم الجامعى بين الواقع والطموحات " ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى، ع (٧) ، دمشق ، ١٩٨٨. م
 ص ٣٣ .

التعليم العالى والبحث العلمى في الوطن العربي : مختارات في التربية والعلوم
 والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(۲۲۲) ألف خريجا في عام ۲۰۰۱/ ۲۰۰۲م مقابل (۸۲) ألف خريجا عام ۸۱ / ۱۹۸۲م بنسبة زيادة قدرها (۱۷۵%).(۱)

وبصفة عامة يتفاوت حجم مؤشر نسبة الخريجين إلى عدد السكان تفاوتا كبيرا ، إذا بلغ فى حده الأعلى (١٣%) بينما فى حده الأدنى (٥٠٠%) من مجموع السكان فى الوطن العربى ، ويبلغ هذا المؤشر حوالى (٥٠%) من مجموع السكان فى أوربا الغربية، (٢١%) فى الولايات المتحدة الأمريكية . (١)

7 - اختلال بنية التعليم العالى: فقد هيمنت أعداد الطلبة المقيدين في المراحل النهائية (بكالوريوس / ليسانس) خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٦ على أعلى نسبة من مجموع طلبة التعليم العالى، وبلغت في معدلها (٨٠%) وهي نسبة عالية جدا في جميع المقاييس، في حين اقتصرت نسبة المقيدين في الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) على اقتصرت نسبة المقيدين في الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه)، فقط، وظل نصيب طلبة المعاهد المتوسطة حوالي (١٥٥%)، في حين أن نسبة توزيع طلبة التعليم العالى في معظم الدول الصناعية المتقدمة تشمل على (٥٥%) للمقيدين في المراحل النهائية، (١٧%) للمراحلة المعاهد المتوسطة. (١٥%)

ويتضح من توزيع هذه النسب مدى الإقبال المتزايد على التعليم الجامعى في البلاد العربية ، الأمر الذي يمثل تحديا كميا ، وعبئا تقيلا

العربية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التطيم
 العالى " ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢ - محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .

٣ - مفيد الزيدى: " الرقابة والحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية فى الألفية الثالثة
 " ، شئون عربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .

على الجامعات العربية " الحكومية " التي تعجز بمفردها عن مواجهته وتلبيته .

ب - تحدي التمويل:

المال عصب وشريان رئيسان لأى مؤسسة أو مشروع . لذا يعد المال مدخلاً هاماً من مدخلات أى نظام تعليمى ، فهو يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية والفيزيقية (۱) . ويقف التعليم عاجزا إذا عانى بشدة من نقص المال ، فإذا توافرت له الموارد الكافية ، أصبحت مشكلاته أيسر فى التتاول إن لم تختفى.

وتواجه الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم تحديات كبيرة مسن أهمها توفير التمويل الكافي لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوع المناسبين ، والتعليم العالى هو أكثر مستويات التعليم كلفة حيث بشكل تمويله عبئا على ميزانيات الحكومات التي تدعمه مباشرة ، لأنه بطبعه مكلف بل وباهظ التكاليف لما يتطلبه من عناصر بشرية مكلفة وتجهيزات مادية مكلفة أيضا ، ولأن كل تقتير مادي فيه يترتب عليه تحديد لقدرت وكفاءته ونوعية خريجيه.(٢)

١ - ف . كومز : ارمة التعليم في عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيرى كاظم
 وجابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،
 د.ت ، ص ٦٨ .

٢- محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تعريب ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٣ .

وتشير التوقعات إلى أن أزمة مالية سنواجه التعليم مستقبلا ، ذلك أن هناك عدة عوامل رئيسة سوف تؤثر بشدة على مستوى الإنفاق على التعليم بصفة عامة في كل دولة ، ومن هذه العوامل : (١)

أ-معدل النمو الاقتصادي المستقبلي لكل دولة .

ب-نصيب التعليم من إجمالي الدخل القومي .

ج-مسار سلوكيات نصيب الطالب من نفقة التعليم .

د-قدر المعونة التعليمية التي تتلقاها الدولة من مصادر خارجية .

الأولوية النسبية التي يعطيها شعب وقادة كل دولة للتعليم .

ويتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم العالى ، فبالرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم العالى مقارنة بالمستويات الأخرى من التعليم ، فإنها لا تزال غير قادرة على مجابهة الطلب الاجتماعى الكبير نحوها ، ومقابلة التكاليف العالية له، مما يضع حكومات الدول – خاصة النامية – أمام ضغوط شديدة (۱) ، أدت إلى تراجع كفاية التمويل الجامعى تحديدا .

وفى البلاد العربية المعاصرة – ومنها مصر – أصبح التوسع فى التعليم العالى وازدياد احتياجاته المالية وغير المالية من السمات البارزة التى يترتب عليها الحاجة إلى مزيد من الأموال والطلب والضغط على الحكومات لمد التعليم العالى خاصة الجامعى بأموال أكثر ، من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة ومتابعة المسيرة ، مما دفع ببعض الحكومات

۱- فيليب كومز : أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينيات ، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرون ، مراجعة عبد العزيــز القوصــي ، الرياض ، دار المريخ ، ۱۹۸۷م ، ص ۲۱۱ .

۲- محمد صبرى الحوت: "تعبئة موارد إضافية للتعليم العالى في مصر"، مجلـة
 كلية التربية بالزقــازيق، ع (٧)، الــسنة (٣)، ســبتمبر
 ٣٣٨، ص ١٩٨٨.

إلى السماح بخصخصة هذا النوع من التعليم مع قيام الجامعات الحكومية واستمرارها ، حيث تتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل ما درج على تسميته بالانفجار السكانى الذى سبب بدوره الانفجار التعليمى والذى تمخضت عنه مشاكل عديدة جعلت التعليم العالى والجامعى تحديداً في أرمة بسبب تراجع كفاية تمويله والتي يمكن إرجاعها إلى عددة أسباب نعرج على أهمها فيما بلى:

أسباب تراجع كفاية تمويل التطيم الجامعي في الدول العربية :

أسهمت عدة عوامل في تحديد مستوى كفاية تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية بل وفي تراجعها ، ومن أبرز هذه العوامل:

1- الاقتصار على التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في معظم الدول العربية والاعتماد عليه بشكل رئيسي في بقية هذه الدول ، وتغير الأوضاع المالية للحكومات ، فضلا عن زيادة أعبائها ، فقد مرت على الدول العربية في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ظروف سياسية واقتصادية أنت إلى تزايد نفقاتها، ودفعتها إلى تثبيت مبالغ الإنفاق على التعليم الجامعي أو زيادتها بنسب ومبالغ أقل من احتياجات التوسع والتطوير في هذا النوع من التعليم (1) . بل أصبحت الحكومات عاجزة عن المحافظة على المستوى السابق ، بسبب زيادة نفقات القطاعات الأخرى (كالأمن والدفاع) ، وانفجار مشكلات الغذاء الحادة ، وتوسع مؤسسات الخدمة المدنية ، وزيادة نفقاتها بسرعة كبيرة

١- أنطوان حبيب رحمة: "كفاية تمويل التعليم العالى فى الدول العربية - أوضاعها وسبل تحسينها"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم (٣)، مرجع سابق، ص ٣٧.

(كالإسكان والصحة والتأمينات) وزيادة أعباء القروض الأجنبية وخدمتها . (١)

- ٢- الإقبال الشعبى على التعليم الجامعى وتصاعده ودعم الحكومات له بسياسات التوسع فيه والمحافظة على مجانيته ، وتسهيل شروط القبول فيه ، الأمر الذى تتطلب زيادة كبيرة من مبالغ الإنفاق فاقت قدرة معظم الدول على توفيرها للأسباب آنفة الذكر في الفقرة السابقة (العامل رقم ١) .
- ٣- مشروعات التطوير في التعليم الجامعي التي استدعت إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى موازنة مؤسسات التعليم الجامعي ، ولم تحظ بالموافقة الحكومية إلا على جزء منها الأمر الذي أبرز النقص في التمويل والقصور في كفايته ، خاصة في ظل الحاجة إلى ضرورة تطوير هذا التعليم وتحسينه وزيادة تكاليف إدخال التكنولوجيا التعليمية . (٢)
- ٤- التضخم وارتفاع الأسعار ، وانخفاض القوة الـشرائية لمعظـم العملات العربية ، الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم الجـامعي تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات التـي كانت تحصل عليها بمبالغ أقل .

۱ - محمد متولى غنيمة : " أساليب جديدة في تمويل التعليم العالى والجامعي " ،
 ندوة اقتصادیات التعلیم بدمشق ، وزارة التربیة والتعلیم ،
 دمشق (سوریا) ، ۱۹۹۷، ص ۸.

۲- فیلیب ، ج التباك: "أسالیب تطویر التعلیم العالی - أفق لعام ۲۰۰۰ "،
 مستقبلیات ، ع (۲۸) ، مرکز مطبوعات الیونسکو ،
 القاهرة ، ۱۹۹۱ ، ص ص ۲۲۷ - ۲۲۹ .

وقد أنت العوامل السابقة إلى نتاقص كفاية تمويل التعليم العالى ، والجامعى تحديدا ، في الوطن العربي ، وفيما يلى عرض للمؤشرات الدالة على ذلك .

مؤشرات تراجع كفاية تمويل التطيم الجامعي في الدول العربية :

خلال العقدين الماضيين (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن الفائت نما التعليم العالى – خاصة الجامعى – فى الدول العربية ومنها مصر بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته من التمويل الحكومى ، الأمر الذى جعل كفاية التمويل محدودة لا تكفى لتلبية احتياجات هذا التعليم بالمستوى المناسب لأعبائه ومهماته ، ويشهد على ذلك الكثير من المؤشرات الإحصائية التي من أهمها :

أن تطور النمو في أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات العربية (*) ، لم يصاحبه نمو مماثل في الإنفاق اللازم لتهيئة متطلباته ، رغم استمرار تزايد الإنفاق على التعليم الجامعي في الدول العربية ، حيث بلغت الكلفة الإجمالية (جارية ورأس مالية) حوالي (٢٠٧) مليون دولار عام ١٩٨٠ ، كما بينما وصلت إلى (١,٢٠٤) مليار دولار عام ١٩٨٠ ، كما بلغ هذا المؤشر عام ١٩٩٦ م (في الأقطار العربية مجتمعة) قرابة سبعة (٧) مليار دولار ، بما يعادل (١,٣٠%) من الدخل القومي لتلك الأقطار في تلك السنة ، وهي نسبة متدنية قياسا إلى مثيلاتها في الدول الصناعية ، حيث تبلغ نسبتها في كندا مثلا (٢٠١%) . (١)

^{*} سبق ذكر ذلك في الجدول رقم (١).

٢- داخل جرنو: "التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل"، مجلئة
 اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم (٣)،
 مرجع سابق، ص ٢.

وعلى صعيد الأقطار العربية فإن هذه النسبة تتفاوت من (٣٠٠%) من الدخل القومى فى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (٣٠٤%) فى الأردن ، وبمعدل (١٠٣%) لعموم الأقطار العربية (١) . ومن المتوقع أن يتزايد الإنفاق من (٦٠)مليار دولار عام ٢٠٠٠م إلى (١٠٧) مليار دولار فى عام ٢٠٠٥م .

وتتحمل الحكومات العربية بشكل عام حوالي (۸۹%) أو أكثر من تمويل مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الإنفاق الجارى على التعليم الجامعى في الوطن العربي ستتضاعف خلال الخمسة والعشرين عاما الممتدة من ١٩٩٠م حتى ١٠٠٥م المناق ويوضح الجدول التالى أعداد الطلبة في الجامعات العربية ، الإنفاق الحكومى ، ومتوسط الإنفاق على الطالب سنويا في الفترة من ١٩٨٠ - ١٠٠٠م .

جدول (٢)

أعداد الطلبة في الجامعات العربية ، والإنفاق الحكومي ، ومتوسط الإنفاق لي الطالب سنويا في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠م (*)

١ - المرجع السابق ، ص ٢ .

٢- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح: " تطوير مسصادر التمويال للتعليم
 الجامعي وتتويعها " ، مرجع سابق ، ٤٤٣ .

٣ - ماجد فرحان بدر: "أزمة تمويل التعليم العالى والجامعي في الأردن "، مرجع سابق، ص ٤٨٠.

^{*} المصادر:

أ- ماجد فرحان بدر: المرجع السابق ، ص ص ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

۲	1990	199.	1940	194.	السنة
٣,٨٥	۲,٥	1,70	١,١	٠,٧	أعداد الطلبة (
					بالمليون)
7,117	٤,٥٠٨	۲,۸۳٦	۲,۱۷۳	1,887	الإنفاق الحكــومي
					(بالمليار دولار)
109.	١٨٠٠	177.	1970	7.77	متوسط الإنفاق
					علـــى الطالـــب
	_				(بالدولار)

وفي مصر تعد الحكومة المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي الحكومي باعتبار أن الدولة مسئولة عن تقديم التعليم في كل مراحله لأفراد الشعب بالمجان طبقا للدستور، هذا على المستوى القانوني ، إلا أن تزايد السكان ، وتزايد الطلب على التعليم أدى إلى عدم كفاية الموارد الحكومية المخصصة لقطاع التعليم ، مما أدى إلى تعاظم الرغبة فلي البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، وهنا برزت أهمية دور المشاركة في تقديم الخدمة التعليمية ، كما أصبح للقطاع الخاص دورا هاما ومتزايدا في تقديم الخدمة التعليمية على المستوى الجامعي . (1)

وبالنسبة لتطور موازنات الجامعات المصرية (الحكومية) فقد زادت هذه الموازنات إلى نحو (٥٤٦١) مليون جنيها مصريا في العام

۱- محمد صبرى الحوت: " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة فـــى إشــكالية التطوير" ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربي الثالث) ، " التعليم الجــامعى العربـــى - آفـــاق الإصــلاح والتطوير" ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٥١ .

الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (٢٤٠) مليون عام ٨١ / ١٩٨٢م، أى أن ميزانية ٢٠٠٣/٢٠٠٢م قد زانت نحو (٢١) مرة قياسا بموازنات ٨١ / ١٩٨٢م ، وبلغ متوسط نصيب الطالب نحو (٥٨٨٠) جنيها مصريا في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٢م مقابل (٤٧٢) مليون جنيها مصريا في عام ٨١ / ١٩٨٢م (١). وهذه الإحصائيات تتمشى مع سابقتها (جدول رقم ۲) في عموم الدول العربية ، وإن كان يلاحظ منها تتامي متوسط الإنفاق على الطالب المصرى سنويا ، إلا أن هذا النتامي ظاهريا وليس حقيقيا وذلك إذا وضعنا في الاعتبار مشكلات التصخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى التي حدثت خلل الفترة المذكورة ، إلا أن الحكومة - المصرية - ماز الت تتحمل النصيب الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية ، حيث تساهم الحكومة في التعليم العالى بنحو (٢٠,٢%) ، والقطاع الخاص (٢٠,٢%) ، والأزهر (١٣,٤%) (٢) . وقد بلغت نسبة التمويل من الاعتمادات الحكومية (٨٢%) من جملة الإنفاق على التعليم العالى للعام الجامعي ٩٧ / ١٩٩٨م على سبيل المثال (٥) ، (١٠%) من الصناديق الخاصة ، (٨%) من بعض مصادر التمويل الأخرى لنفس العام الجامعي . (٦)

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم
 العالى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومعهد التخطيط القدومي : " تقريس التنميسة البشرية مصر ٢٠٠٣ " : التنمية المحلية بالمشاركة سعهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠ .

^{*} العام الثاني لبداية عمل الجامعات الخاصة " المصرية " .

٣ - جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : بيان بالإيرادات المختلفة
 للجامعات والوزارة عن العام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨م ،
 مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١ .

وبصفة عامة ومن الجدول السابق رقم (٢) نلاحظ أن الزيادة مستمرة في الإنفاق الحكومي على الجامعات في الدول العربية ، ولكن هذه الزيادة لا تدل على ارتفاع نسبة ما ينفق على الطالب سنويا ليتخرج بكفاءة عالية تمكنه من أن يساهم بشكل فعال في التتمية ، لذا يفضل التعبير عن هذه الزيادة بمتوسط الإنفاق على الطالب سنويا ، حيث يتضح من الجدول الانخفاض المستمر في هذا المتوسط ، وإذا استمر هذا الانخفاض سنة بعد أخرى فإن ذلك يعنى تدنى مسستوى الخريجين ومستوى التعليم الجامعي بشكل عام .

كما يتضح من الجدول الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة سنويا ، وهذه الزيادة تعنى الحاجة إلى فتح جامعات جديدة أو كليات جديدة في جامعات قائمة أو التوسع في أقسام قائمة ، وما يتبع ذلك من زيادة عدد الكوادر العلمية والإدارية لتغطية الزيادة المستمرة في أعداد الجامعات والكليات والأقسام العلمية .

واستنادا إلى المؤشرات الإحصائية السابقة يمكن توقع عدم استطاعة الحكومات العربية – ومنها الحكومة المصرية – تلبية الحاجة المتزايدة إلى فتح جامعات جديدة أو كليات جديدة في جامعات قائمة ، أو التوسع في أقسام قائمة ، وذلك لاستقبال الأعداد المتزايدة من الطلبة ، وبالتالى فإن الجامعات العربية بهذه الصورة ان تستطيع مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي المتطور باستمرار في الدول المتقدمة ، إضافة إلى المعضلة الكبيرة التي تتعرض لها لدول العربية ألا وهي مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار .

وطبقا لنظرية رأس المال البشرى فإن التعليم هو أحد أشكال رأس المال وذلك من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية للأفراد في عمليــة

الإنتاج الاقتصادى ، لذا فإن الإنفاق على التعليم هو استثمار لكــل مــن التكاليف والفوائد طبقا لتحليل الكلفة / الفائدة . (١)

كما أن القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية تعتمد على نوعية رأس المال البشرى الذي تعده الدول لتلك المنافسة (٢). مما يسسئلزم إصلاح وتطوير نظم التعليم . غير أن الحكومات العربية - ومنها الحكومة المصرية - غالبا ما تعجز عن توفير التكاليف العالية ، وتواجه عقبات متعددة في مقابلة كلفة التوسع في مستويات الفرص التعليمية العليا(٣)، وهذا يؤكد أهمية السياسات التي تسمح بالمشاركة المجتمعية بدرجة أكبر في عملية التعليم ، مع المحافظة على العدالة في الإسهام في تكاليفه والاستفادة من فوائده . (٤)

^{1 -} Tsang, Munc: Economic Analysis of Educatioal Development in Developing Nations, in Guthrie, J. (ed), Encyclopedia of Education, 2nd edition, Macmaillan, New York. 2002, P. 9.

^{2 -} The World Bank: Education in the middle East & North Africa: A Strategy Towards Learning for Development, Human Development Sector, middle East, North Africa Region, World Bank, Washington, D.C, 1998, P.3.

^{3 -} UNESCO Institute for Statistics & OECD, Financing
Education Investments and Returns: Analysis
of the world Education Indicators 2002 Edition,
Executive Summary, UNESCO / OECD, Paris
, 2003, P. 5.

٤- محمد صبرى الحوت: " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة فـــى إشــكالية
 التطوير " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

وبالنظر إلى الممارسات المعمول بها لتمويل التعليم في شتى دول العالم نجد أنها مصنفة إلى ثلاثة محاور هي : التمويسل الحكومي ، التمويل غير الحكومي ، التمويل المشترك (حكومي – غير حكومي) ، ولعل هذا التقسيم ناجم عن طبيعة التعليم وخصائصه من المنظور الاقتصادي الذي يعتبر التعليم سلعة اقتصادية متوسطة أي أنها تتضمن من جهة بعض صفات السلعة الاقتصادية الخاصة (التي تتصف بظاهرة الاستهلاك الفردي ، وقابلية تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها أو الاستثمار فيها) وتتضمن من جهة أخرى صفات السلعة الاقتصادية العامة (التي تتصف بظاهرة الاستهلاك الجماعي ، وصعوبة تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها واستثمارها) (۱) .

وقد نجد فى خصائص التعليم كسلعة اقتصادية ما يبرر أحقية تمويله على المستوى الفردى أو الحكومى أو المجتمعى ، بل إن تضافر أفراد المجتمع وقطاعاته كافة لتمويل التعليم يعتبر واجبا مستحقا ومطلبا وطنيا فى ظل الظروف والتحديات التى تواجه قطاع التعليم بصفة عامة والجامعى تحديدا ، وتحول دون تحقيق الأهداف المرجوة والطموحات المنشودة .

وبعد تتاول أهم التحديات الكمية التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي ، نعرض فيما يلي لأهم التحديات النوعية التي تواجه هذا النوع من التعليم .

١- عبد الرحمن أحمد صائغ: " تمويل التعليم الجامعى في المملكة العربية السعودية
 - أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة " ، مجلة اتحناد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم(٣)، مرجع سابق ،
 ص ص ص ٣ ٦٣٢ - ٦٣٢ .

ثانيا : التحديات النوعية

يمكن تحديد أهم التحديات النوعية التي تواجه التعليم العالى في الوطن العربي في البنود التسعة التالية:

۱- ضعف التناسق والترابط بين سياسات التعليم العالى وبين مؤسسات التوظيف فى المؤسسات العامة والخاصة ، مما يؤدى إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة بين الخريجين . وذلك بسبب انعدام التوازن بين المعروض من القوى العاملة التى تخرجها الجامعات فى التخصصات المختلفة وبين المطلوب من هذه القوى لسوق العمل. (۱)

ومع أن متطلبات سوق العمل أصبحت متغيرة بفعل التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع ، إلا أن هناك زيادة في نسبة الطلبة والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتها في الدراسات العلمية والتطبيقية . فحسب بيانات اليونسكو تراجع عدد طلبة التخصصات العلمية والتكنولوجية من (٤١) عام ١٩٨٠م إلى طلبة التخصصات العلمية والتكنولوجية من (٤١) عام ١٩٩٠م أو الآداب والعلوم الإنسانية (٦٦%) . وقد يرجع هذا إلى سياسات القبول

Gholamereza Arab Sheibani – in : Higher Education Review, Edited by J. PratTwarwick Printing Co. Ltd. London, vol (23)., No (3), Summer 1991, PP. 55 – 56.

٢ - محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " التعليم العالى فى الوطن العربـــى - نظــرة محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٠) ، ع(١) ،

⁽٢) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلــوم ، تــونس ،

[.] ۱۹۹ ، ص ۲۹ .

بالجامعات التى تخضع أحيانا لمضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية. (١)

- ٢- تعتبر الجامعات العربية امتدادا للتقاليد الجامعية الأوربية والأمريكية، وتتقطع صلتها بالمجتمعات العربية وتقاليدها وتقافاتها ، وتتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافيا وعلميا أكثر مما تفاعل مع بعضها بعضا ، وتستمد معظم تقاليدها من فلسفات ونظم مسيطرة علي الجامعات الأجنبية . (٢)
- ٣- النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية ، ونظم قبول الطلبة ، ونظم التعيين والترقية لأعضاء هيئة التدريس ، ونظم التمويل والتقويم المعتمدة في الجامعات العربية . بالإضافة إلى عدم التوازن في الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالى حيث تركز على التدريس بينما البحث العلمي وخدمة المجتمع يحظي بدرجة أقل من الاهتمام (٦). وقد ترتب على هذه الظاهرة التصلب والجمود والشكلية في النظم والإجراءات. (١)

١ - جمال على الدهشان: " إنشاء جامعات خاصة في مصر بين التأييد والرفض"،
 مجلة البحوث التربوية والنفسية ، مرجع سابق ، ص ٥٩.

۲- محمد العيد سليم : " الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية " ، المستقبل العربية وظاهرة التبعية العلمية " ، المستقبل الوحدة العربية، بيروت ، ۱۹۸۲ ، من من ٦٠ – ٦٢ .

 [&]quot;- للراهيم محمد للراهيم: "التعليم العالى عن بعد - مبرراته ، نماذجه " ، مؤتمر " التعليم العالى فى الوطن العربسى - آفساق مسستقبلية " ،
 المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

عبد الله بو بطانة: "مشاكل الكم والكيف في التعليم العالى في البلدان العربية"، معبد الله بوروت ، مسارس ١٩٨١ ،
 مجلة شنون عربية ، ع (١) ، بيروت ، مسارس ١٩٨١ ،
 مسارس ١٩٨١ ،

٤- ضعف التمويل اللازم للجامعات ، والذي ترتب عليه عدم قدرتها على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، مما أدى إلى تدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة، لانصراف هؤلاء الأعضاء إلى تكريس معظم أوقاتهم لأعمال خارجية من أجل الحصول على أجر إضافي ، والذي أدى بالتالي إلى انحدار مستوى خريجيها ، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها على إعداد أجيال من الشباب القادر على المنافسة في سوق العمل في عصر العولمة ، والقادر على إنتاج المعرفة ، واستخدام المنتجات عصر العولمة ، والقادر على إنتاج المعرفة ، واستخدام المنتجات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . (١)

٥- ضعف أنشطة البحث العلمى التى تجرى فى إطار الجامعات العربية: إن العلم والبحث العلمى هما الطريق الوحيد لمواكبة روح العصر ، وإذا لم يتسلح الإنسان بالمعلومات والمعرفة التى تتسم بها الحضارة الجديدة التي نعيشها الآن ، سيتعرض لعدة ضيغوط نفسية وفسيولوجية، لإخفاقه فى ملاحقة التغيرات السريعة التي تشنها تكنولوجيات تتبدل وتتغير بإيقاعات سريعة ، تتجاوز قدرات على التلقى والاستيعاب ، كما سيواجه بكم هائل من الخيارات التى تلقي عليه عبء الإلمام بها ، والاتنفاء منها ، وإلا تعرض للإحباط ، الذى هو من أهم أسباب العنف والتخلف .

وبالنظر إلى أنشطة البحث العلمى التى تجرى في إطار الجامعات العربية نجدها من أضعف الأنشطة الجامعية ، فهي لا

١ - محمد عبد العزيز عبد (عرض): "تحديد الاحتياجات التمويلية للتعلم العالى"
 ١ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (١٢)، العدد

⁽۱) ، يونيه ۲۰۰۴ ، ص ۱۷۳ .

تمثل أكثر من (0%) من أعباء هيئة التدريس الجامعي (١). بينما يصل هذا المؤشر إلى (٣٣%) من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة . (٢)

وقد يرجع ذلك إلى استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية - مع ضعف التمويل والدعم المالى - وقلة عدد الباحثين والمختصين ، الذي بلغ عددهم (٩١٠١) باحثًا عام ١٩٩٦م ، في حين يضم المركز القومي الفرنسي وحده (٣١) ألف باحثا ، ومما يؤكد ذلك أن العالم المنقدم يمتك ك (٥٥٥) من إجمالي العلماء والباحثين ، بينما الدول العربية مجتمعة بها (١,٥%) فقط(٦). هذا بالإضافة إلى نقب الأجهزة العلمية ، وانخفاض الشعور بتحقيق الذات والاهتمام والإحساس بالأمان الاجتماعي ، وليس هذا فحسب بل إن البيئة العلمية ومناخ الإبداع ضعيف في الوطن العربي ، فقد أظهرت مجله العلوم الأمريكية إحصاء يحدد حصة بعض الدول - ومنها مصر - من الموضوعات المنشورة في المجلات العلمية البحثية حول قصايا التعليم ومشكلاته منسوبة إلى المجموع الكلي لكل دول العالم ، وكانت النتيجة أن نسبة الولايات المتحدة (٢٠,٨٢%) ، اليابسان

١ - محمود عباس عابدين : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية ١ - محمود عباس عابدين : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية ٢٩٤

٢- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم
 الجامعي وتنويعها "، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .

٣- العرجع السابق ، ص ٤٤٨ .

(۲۸,۲%)، المملكة المتحدة (۲۸,۷%)، المانيا (۲۸,۷%)، اسرائيل الدول العربية (۲۵,۰%)، مصر فقط (۲۸,۰%)، اسرائيل (۲۰,۰%)، ومما يؤكد ذلك ما ورد في منشورات معهد المعلومات العلمية (ISI) بأن إنتاج المفكرين والعلماء العرب مجتمعين يقل عن إنتاجية الفئة نفسها في إسرائيل، وأن الإنتاجية العلمية في إسرائيل تقوق المصرية بعشرة أضعاف. (۲)

ووفقا لإحصائيات نفس المعهد " معهد المعلومات العلمية " ، فقد بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في كافة أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة (٣٠٥) مليون ورقة ، كان توزيعها بالنسبة المئوية كما يلي :

الاتحاد الأوربى (٣٧%) ، الولايات المتحدة الأمريكية (٣٤%) ، دول آسيا على المحيط الهادى (٢١%) ، الهند (٣٤٪) ، دول آسيا على المحيط الهادى (٢١٪) ، الهند والذى (٢٠٪) ، إسرائيل (٢٠٪٪) ، أما مساهمة العالم العربى والذى يبلغ مجموع سكانه حوالى (٢٨٠) مليون نسمة – فى هذه الفترة – موزعين على (٢٢) بلدا ، فهى أقل من مساهمة إسرائيل التى لا

۲ - محمد غانم: "الجامعة ، البحث العلمى والنتمية " ، مداخلة حرة فى المسؤتمر
 الإقليمى العربى حول التعليم العالى ، بيروت، ٢ - ٥ آذار / مارس ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

توسف خليفة غراب: "إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصرى فــي ضــوء
 الاتجاهات الدولية الحديثة "، مجلة الطوم التربوية ، ع (٤)،
 معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، أكتــوبر ٢٠٠٣ ،
 ص ص ص ٥٥ – ٨٦ .

يتعدى مجموع سكانها (٦) ملايين نسمة ، إذ تتراوح مساهمة كل من البلدان العربية بين صغر في المائة (اليمن)، ٣٠، في المائة (مصر)، ٣٠٠ في المائة في باقى معظم البلدان (١). ونسبة صغر في المائة هنا تعني أن عدد الأوراق لا تستحق الدذكر في الإحصاءات.

وقد يرجع ذلك إلى الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ، وبالتالى الخصومة بين البحث والتطوير في الوقت الذي ارتبط فيه التطوير بالبحث في العالم المتقدم . حيث لم يعد هناك بحثا بلا استخدام ، كما لم يعد هناك تطوير اللا بحث . (٢)

7- وفيما يتعلق بخدمة المجتمع الذي يعد أحد أهم أهداف الجامعات ، فإنها تتخذ طابعا شكليا ورمزيا نظرا لقلة الوعى والبعد السسياسى والاجتماعي لدى مؤسسات التعليم الجامعي ، كذلك بالنسبة لتتمية الاتجاه العقائدي الذي ينصب في مهام الجامعات من خلال محتويات المناهج ولغة التدريس فإن ذلك يكاد يكون مفقودا ، إذا ما قدورن

¹⁻ أحمد زويل: عصر العلم ، ط٢ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩ .
٢- محمد صبرى حافظ محمود: " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " المسؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطوير " ، مرجع سابق، ص ٤٧٠ .

بالجامعات الأوربية والأمريكية التي تعتز بلغاتها وتقافاتها وتعمل على غرسها وتأكيدها في مجتمعاتها . (°)

٧- إهمال معايير الكفاءة والاقتدار والتميز في اختيار القيادات التربوية الإدارية ، فرغم أنه من المعلوم أن كفاءة التعليم رهن بكفاءة الإدارة التربوية ، والثانية رهن بكفاءة إدارييها وبقدرتها على التجديد والتطوير في أساليب الإدارة. (١) فإن المعايير المستخدمة في ذلك في بعض البلاد العربية - ليست بالضرورة معايير أكاديمية بحتة ، كما أنها ليست بالكفاءة أو التميز ، وإنما تتدخل في ذلك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية ، مما يترك انعكاسا سلبيا على معنويات العاملين في مؤسسات التعليم العالى وإنتاجهم وعلى المناخ النتظيمي لهذه المؤسسات بوجه عام . (١) وقد يرجع ذلك إلى بيرو باثولجية الإدارة Administrative Bureau Pathology حيث إن

^{*} لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

⁻ European Center for Higher Education: Trends and Developments in Higher Education in Europe, Paris: UNESCO - CEPES, 2003, PP. 24 - 28

Oser, F. and Racriswyl, F. Choreographies of Teaching: Bridging Instruction to Learning in: Hand book of Educational Research. Edited by Virginia Richardson. Washington D.C: AERA, 2001, P. 1058.

Piper, Thomas; Gentile, Mary and Parks, Sharon D. Can Ethics be thought? Perceptions, Challenges and Approaches at Harvard Business School. Boston. MA: Harvard Business School, 1993, PP. 161 – 165.

^{1 -} UNESCO, The Functions of Educational Adminstration, Paris, 1987, P. 14.

٢- محمد البراهيم محمد الشطلاوى: "التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح
 فى ظل الثورة العالمية للاتصال "، المؤتمر السنوى التاسع
 "التطيم العالى بين الجهود الحكومية والأهليسة "، مرجع

سابق ، ص ۳٦٤ .

القوانين التى تحكم المؤسسات التعليمية الجامعية هى فى الغالب قوانين صدرت منذ فترة طويلة وعلى الرغم من تطوير بعضها ، فإن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل وقاتلة الأية مبادرات أو جهود تطويرية . (١)

- ٨- ضعف التكامل والتسيق بين الجامعات العربية ، فعلى الرغم من وجود تسيق بين الجامعات في القطر الواحد من خلال الأجهزة المختصة ، ووجود تسيق على مستوى العالم العربي كله من خلال اتحاد الجامعات العربية ، فإن هذه الجهود لا تكفى لتحقيق صبيغة فعالة من النتسيق تعمل على زيادة كفاءة التعليم العالى العربي وتساعده على حل مشكلاته . (١)
- ٩- غياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالى لضمان جودة مخرجاتها ، حتى يتم الكشف عن جوانب القصور بها أو تدعيم ايجابياتها . وجدير بالذكر أن الجامعات الأردنية تعد الجامعات الوحيدة في العالم العربي التي تطبق معايير اعتماد عام وخاص (٥)، وترتبط هذه المعايير ارتباطا وثيقا بنوعية التعليم أو جودته (٦) .

۱ - محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي " ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

٢- محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب
 تدريسه ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

^{*} اعتماد عام : أي اعتماد عام للجامعة .

اعتماد خاص : أي اعتماد خاص لكل تخصص بالجامعة .

٣- اسحق فرحان: " التعليم العالى الخاص - التجربة الأردنية " ، المؤتمر التربونى الثاتى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

وفى مصر أعدت مؤسسات الدولة مشروعا بإنشاء هيئة مستقلة لتقويم الأداء ، غير أن هذا المشروع لم يخرج بعد إلى حيز التنفيذ .

وبعد هذا العرض لتحديات التعليم العالى فى الوطن العربى ، فإنه يمكن إجمال بعض تحديات أو مشكلات الجامعات العربية فيما يلى :

- ١- نقص الإمكانيات البشرية (أعضاء هيئة التدريس ، إداريون) التى تمكنها من استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة ، والناتجة عن مشكلة الانفجار السكانى وما صاحبها من تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والجامعى تحديدا .
- ٢- نقص الإمكانيات المالية ، مما أدى إلى تخلف بعض الجامعات العربية عن مثيلاتها في دول أخرى لديها إمكانيات التطوير والتحديث بحيث استطاعت مواكبة التطورات والمتغيرات التي طرأت على جميع مجالات الحياة .

ويرجع هذا النقص في الإمكانيات المالية إلى الاعتماد المطلق للجامعة على الدولة في تمويلها تمويلا شبه كامل ، بعكس ما نجده في دول شرق آسيا ودول أوربية وأمريكية عديدة ، حيث تسهم بعض المؤسسات الاقتصادية في تمويل الجامعات التي تشرف عليها الدولة. (١)

٣- تتسم خطة ومناهج الدراسة في كثير من الجامعات العربية بالنمطية وعدم المرونة ، مثل ضرورة تواجد الطالب في قاعات المحاضرات بصورة منتظمة ، واقتصار الدراسة الجامعية على فئة عمرية ثابتة غالبا (من سن ١٨ إلى ٢٣ سنة) ، بالإضافة إلى المقررات

۱- فهيم مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التطيم عن بعد ، ط۱ ، القاهرة ،
 دار الفكر العربى ، ۱٤۲٦هـ / ۲۰۰۰م ، ص ۳۱۱ .

الدراسية غير مترابطة ، وغير مرتبطة بالبيئة ، في حين أن الكثير من الجامعات في الدول المتقدمة تأخذ بنظم الدراسات البيئية والدراسات متعددة التخصصات ، كما أن هذه المقررات غالبا لا تحفز الطلبة على التفكير العلمي والابتكارى .

- ٤- اعتماد مجموع درجات الطلبة في شهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد
 وأساسى للقبول وتوزيع الطلبة على التخصيصات .
- ٥- تدنى مستويات الأداء الجامعى ، فلازال الكثير من الجامعات العربية تعتمد فى أساليب التدريس بها على طريقة الإلقاء أو التلقين من جانب الأستاذ الجامعى ، واستقبال المعلومات وحفظها واستظهارها من جانب الطلبة ، ولعل ذلك بل من الطبيعى أن يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الخارجية كأمر حتمى لانخفاض مستوى الكفاءة الداخلية .
- ٦- افتقاد كثير من الجامعات العربية إلى نظم الاختبار والقياس والتقويم التى يستطيع بها الأستاذ الجامعى الحكم على مستوى استيعاب الطلبة ومدى استجابتهم وتفاعلهم مع المقررات الدراسية .
- ٧- تخصص كثير من الدول نسبة لا بأس بها من ميزانياتها لخدمة البحث العلمى الذى يتم غالبا فى الجامعات ومؤسسات البحث العلمى، أما فى الدول العربية فلا نجد إلا نسبة ضئيلة جدا من ميزانية كل دولة لأغراض البحث العلمى ، وهذا فى حد ذاته يعطل خطط النتمية فى الدولة ، ويسبب قصورا فى مجالات البحث العلمى .
- ٨- الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعى ، ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ، وبالتالى الخصومة بين البحث والتطوير ، فى الوقت الذى ارتبط فيه التطوير بالبحث فى العالم المتقدم ، وارتبطت الجامعات ومراكز الأبحاث بها بمؤسسات الإنتاج ، ولم يعد هناك بحثا بلا استخدام ، كما لم يعد هناك تطويرا بلا بحث .

- 9- انخفاض الدخل المادى لأعضاء هيئة التدريس ، حيث لا يتناسب دخل العضو مع متطلباته الشخصية والأسرية والبحثية ، الأمر الذى يضطر الكثير منهم تحت ضغط الحاجة للبحث عن مصادر لتحسين الدخل وزيادته ، ويضطر الكثير منهم للعمل في أماكن ومؤسسات أخرى ، الأمر الذي يؤثر حتما على الأداء العام هنا وهناك .
- ١- تتخذ وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات العربية طابعا شكليا ورمزيا ، وأيضا تتمية الاتجاه العقائدي الذي ينصب في مهام الجامعات من خلال محتويات المناهج ولغة التدريس ، يكاد يكون مفقودا في الجامعات العربية ، وقد يرجع ذلك كله إلى قلة الدوعي والبعد السياسي والاجتماعي لدى مؤسسات التعليم الجامعي .
- 11- ضعف التكامل والتتسيق بين الجامعات العربية ، وغياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالى لمضمان جودة مخرجاتها.
- 17- اعتماد التعليم الجامعى في بعض الدول العربية على نظم التعليم الجامعي الأجنبية التي لا تتناسب في مضمونها مع اهتمامات وميول الطلبة في الدول العربية.
- 17- تزايد أعداد الطلبة المتخرجين من الكليات النظرية في الجامعة ، مع حاجة المجتمع العربي إلى المتخرجين من الكليات العلمية لارتباط ذلك بحاجات ومتطلبات النتمية في هذا المجتمع .
- 1 1- بيرو باثولوجية الإدارة ، ذلك أن القوانين التي تحكم المؤسسات التعليمية هي في الغالب القوانين التي تحكم الأداء الحكومي ، على الرغم من تطوير بعضها ، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ، وقاتلة لأية مبادرات أو جهود تطويرية .

وتأسيسا على ما سبق ، أصبح من الضرورى البحث عن سبل وحلول لمواجهة بعض هذه التحديات ، وكان من هذه الحلول الأخذ بنظام الخصخصة في مجال التعليم الجامعي ، في صدورة إنساء جامعات خاصة، حيث يعتبر نظام الخصخصة مخرجا من الأزمات التي تعاني منها كثير من نظم التعليم الجامعي التقليدية وبخاصة في الدول العربية .

تعقیب :

إن مقولة: التعليم العالى للجميع عام ٢٠٠٠ (١) ، تستدعى التقكير بجدية فى تحقيق التربية والتعليم لكل راغب فيه وقادر عليه وطامح إليه، ولأن التربية تهتم بإعداد الفرد للحياة وتطبيعه وتتشئته (١) ، فإن وجود التحديات السابقة بنوعيها الكمية والنوعية أمام التعليم الجامعي تعوق مسيرة هذا التعليم عن تحقيق أهدافه التي يتوخاها منه المجتمع ، والتي لن تتحقق بدون تخطيط ، لأن التربية لا تؤدى وظيفتها دون تخطيط . (١)

ومن هنا فقد أشارت التقارير المصرية حول التعليم إلى ضرورة مراجعة وإعادة بناء هياكل التعليم وأنماطه ومناهجه ، ورفع كفاءة العملية

^{1 -} James P. Grant: "The State of the Word's Children", UNESCO, Oxford University press, 1991, P.26.

٢- أمين أنور الخولى: أصول التربية البدنية والرياضية - المدخل ، التاريخ ،
 ٣٤٧ ، ص٣٤٧.

٣- اليونسكو: "عملية التخطيط التربوى" (مترجم) ، الوحدة الأولى: "التربينة العربى لـدول في مجتمع متغير" ، الرياض ، مكتب التربية العربي لـدول الخليج ، ١٩٩١ ، ص ٢٣ .

التعليمية .. والبحث عن مصادر جديدة للإسهام في تمويل التعليم (١) . حيث يعد ذلك الأساس للإصلاح والتطوير التعليمي الذي يستطيع أن يجابه تحديات عصر العولمة والمعلوماتية ، عصر التغيرات سريعة الإيقاع .

ولكى لا يترك التعليم الجامعى يئن بسلبياته الخطيرة التى ترجع فى أغلبها إلى انخفاض كفاية التمويل ، ومن منطلق أن التعليم من المنظور الاقتصادى إنما هو سلعة متوسطة ، فقد اتجهت بعض الحكومات العربية ومنها الحكومة المصرية إلى خصخصة التعليم الجامعى والسماح بإنشاء جامعات خاصة – بجانب الجامعات الحكومية – تخلق نوعا من التنافس مع القطاع العام وتتولى تحقيق ما عجزت عنه الجامعات الحكومية نتيجة تراجع مخصصاتها الحكومية أمام الازدياد المصطرد لأعداد الطلبة والتوسع المستمر فى فتح البرامج والتخصصات الأكاديمية ، خاصة وأن ما عجزت عنه الجامعات الحكومية يمثل تحقيقه ضرورة حتمية – كإنشاء ما عجزت عنه الجامعات الحكومية يمثل تحقيقه ضرورة حتمية – كإنشاء ما عجزت عنه الجامعات الحكومية المناس والتعايش مع متغيرات ومتطلبات القرن الحالى، قرن ثورات الاتصال والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية .

ولأن التوجه إلى خصخصة التعليم فى كثير من الدول كان ومايزال موضع تساؤلات وشكوك حول ما يمكن أن يعقبه من نتائج ، لذا سوف يخصص الفصل القادم (الثالث) لتسليط الضوء على خصخصه التعليم الجامعى وأهم القضايا ذات الصلة .

¹⁻ جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة: "
الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل
تحسينها " ، تقرير المجلس القومى للتطيم والبحث الطمسى
والتكنولوجيا،الدورة (٢٣)،٩٩٦/٩٥٠، ص ص١٦٧-١٦٨.

القصل الثاني

خصخصة التعليم الجامعي في الوطن العربي

- الدواعي ، الاستجابات ، الإشكاليات "

- مقدمة.
- الخصخصة (مفهومها ومبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إتجاحها) .
 - خصخصة التعليم الجامعي:

القوى الدافعة لخصخصة التعليم (الأزمة الاقتصادية ، تدهور أوضاع التعليم ، التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة) .

- مفهوم خصخصة التعليم الجامعي .
- مرتكزات خصخصة التعليم الجامعي .
 - أنماط خصخصة التعليم الجامعي :
- ١- نمط الخصخصة الشديدة . ٢- نمط الخصخصة القصوى .
- ٣- نمط الخصخصة المعتدلة. ٤- نمط الخصخصة المرغوبة.
- الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى:
 - على الممتوى العالمي . على المستوى العربي والوطني
 - أولا: رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى (١٩٩٦م).
- ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع "ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة في الوطن العربي (٢٠٠٠م) .
 - ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة .
 - أليات النقويم و الاعتماد الأكاديمي .
 - بعض الإشكاليات التي تواجه التطيم الجامعي الخاص في الوطن العربي:
 - ١- إشكالية النمويل.
 ٢ إشكالية الاستقلال وحدوده.
 - ٣-إشكالية آليات السوق . ٤- إشكالية المكانة الأكاديمية .
 - ٥-إشكالية نهاية عصر الوظيفة.٦ إشكالية عالمية التعليم العالى
 - ٧ إشكالية المسنولية الثقافية .
 - تطيب.



علينا أن نواجه أنفسنا بحقيقة أن السنوات القليلية القادمة سنوات مليئة بالتغيرات والمفاجآت ، بل وتحديات ومخاطر حقيقية ، وعلينا أن نبدأ في مواجهة مسشاكل داخلية ملحة ، تتجسد في مخاطر العولمة وتآكل الثقة في كثير من المسلمات ، وتزايد الإحساس بالمادية مع تعاظم الاتجاه نحو الخاص.

هذا الاتجاه الذي شمل التعليم الجامعي ، وذلك في ظل التحولات الشديدة التي شهدتها المجتمعات الدولية في مختلف المجالات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، حيث فرضت قضية خصخصة التعليم الجامعي نفسها كقضية أساسية في رسم ملامح التعليم الجامعي نفسها كقضية أساسية في رسم ملامح التعليم الجامعي – العربي تحديدا – في الحاضر والمستقبل باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعي لا مناص من الاعتراف بها ، وتقبلها ، وتبنيها ، حتى لا تتحرف عن المصلحة الوطنية العليا.



الفصل الثاني

خصخصة التعليم الجامعى فى الوطن العربى " الدواعى ، الاستجابات ، الإشكاليات "

مقدمة:

مع مطلع الثمانيات من القرن الفائت (ق ٢٠) برزت مظاهر اهتمام مختلفة بعملية التحول نحو القطاع الخاص ، وزاد بـشكل كبيـر تردد مفهوم التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) privatization في الأوساط العلمية والعملية على المستوى الدولى . حيـث نجـد دولا مختلفة في التوجه الأيديولوجي وفي درجة التقدم ، أحدثت تحـولا فـي سياستها الاقتصادية نحو مفهوم الخصخصة ، مثـل فرنـسا وإيطاليا وبريطانيا وتركيا والبرازيل والهند والفلبين ، وأندونيـسيا ونيجيريا وزامبيا، وبمراجعة التحولات التي تمت في هذه الدول يلاحـظ تقلـيص ملكية الدولة والميل إلى التخلص من بعض أو كل وحداتها الإنتاجية من خلال التصفية أو البيع للقطاع الخاص بـدافع تخفيـف العـبء علـي خلال التصفية أو البيع للقطاع الخاص بـدافع تخفيـف العـبء علـي الحكومات ومواجهة مشكلات التضخم وعجز ميزانية المدفوعات ونقص السيولة وتفاقم المديونية. (١)

أى أن التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة يعد جزءا من إطار عام واسع للإصلاح يهدف إلى تحقيق كثير من الأغراض المنتوعة من بينها التغير في البناء الاقتصادى والسياسي للدولة ، والتقليل من حجم

¹⁻ عبد السلام الشبراوى عباس: الجهود غير الحكومية في مجال التعليم - دراسة تحيد السلام بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية "، المؤتمر الطمى السنوى الأول " مستقبل التطيم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٤٠.

القطاع العام في المجتمع ، التخفيف من النفقات العامة ، وإنقاص ديـون الدولة ، وإناحة النتوع في الجهات التي تقدم الخدمة. (١)

ولعل من المتفق عليه أن التعليم - الجامعى تحديدا - في معظم أنحاء العالم بات يعانى من مشكلتين جوهريتين: الشح فسى الإنفاق، والانحدار في المضمون، وقد أخذت كثير من الدول في هذا العصر تتطلع إلى خصخصة التعليم بوصفها وسيلة لمعالجة تلك المشكلات بما في ذلك الدول العربية (١). حيث تشير الدلائل إلى أنسه لسن تستطيع الحكومات في المستقبل القريب أن تتحمل عبنا في التعليم فوق عسبه التعليم الأساسي للجميع، فضلا عن أن هناك كثير من الدول عاجزة عن توفير التعليم الأساسي لجميع أبنائها. (١)

ووسط هذا العجز والقصور الذي يعانى منه التعليم العالى الحكومى كما ونوعا – سبق توضيح ذلك في الفصل الثاني – في معظم بلدان العالم، خاصة في البلاد العربية ، وفي ظل النظام العالمي الجديد وما يفرضه من مطالب جديدة على التعليم العالى ، حدث توسع في خصخصة التعليم العالى (جامعات كان أو معاهد أو كليات) على كافة الأصعدة الدولية .

وبناءً على ذلك سوف يتتاول الفصل الحالى ، بعض قصايا الخصخصة (كمفهومها ، وأساليبها ، ومشكلاتها ..) ، وبعض قصايا

¹⁻ Joseph, Murphy: The Privatization of scholling-problems and possibilites, California, Corwin press, 1996, P. 7.

٢- محمد شحات الخطيب: اتجاهات القربية والتطيم في دول الخليج العربية رؤية للحاضر والمستقبل، الرياض ، مدارس الملك فيصل ،
 ١٠٠٠ ، ص ١٠٠ .

٣- عبد السكم الشبراوى عباس: "الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية ،، مرجع سابق ، ص ٤١١.

خصخصة التعليم الجامعى (كمفهومها ، ومرتكزاتها ، وأنماطها ..) ، يلى ذلك توضيحا لمدى الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى ، وينتهى الفصل بعرض لبعض الإشكاليات (التحديات) التي تواجه التعليم الجامعى الخاص في الوطن العربى ، وذلك فيما يلى :

الخصخصة (مفهومها ومبرراتها - أساليبها - مشكلاتها - عوامل إنجاحها)

مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضى برزت مظاهر اهتمام مختلفة بعملية التحول نحو القطاع الخاص .فقد شهدت الخصخصة اهتماماً متزايداً منذ أو اخر سبعينيات القرن العشرين ، وتزايدت الأدبيات التى عالجت الخصخصة وأوضحت أهميتها فى رفع كفاءة واستغلال الموارد بوجه عام ، وتسهيل عملية التتمية بوجه خاص (۱) ، وانطلاقا من هذا التحول العالمى ، قد يكون من المفيد – قبل الحديث عسن التعليم الجامعى الخاص – تفنيد لبعض قضايا الخصخصة (مفهومها ومبرراتها، اساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) بغية الوقوف على معنى خصخصة التعليم الجامعى والخصخصة بمفهومها العام ، والإفادة من معرفة أساليب الخصخصة ومشكلاتها وعوامل إنجاحها بتلافى مشكلاتها وتعضيد عوامل إنجاحها فى مجال التعليم الجامعى الخاص . وذلك فيما

١- يوسف خليفة اليوسف: ' آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة ' ،
 مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٥) ، ع (٤) ، الكويت ،
 جامعة الكويت ، شتاء ١٩٩٧ ، ص ٣١ .

نشأة مفهوم الخصخصة ومبرراتها :

إن كلمة الخصخصة Privatization هي كلمة حديثة نسبيا ، تواكب تطورات العصر الحديث والتحولات الاقتصادية التي تحدث فيه (١). وقد نشأ هذا المفهوم في مجال الاقتصاد الرأسمالي الخاص وكانت بداية الخصخصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتقلت من أمريكا إلى أوربا وبالتحديد بريطانيا والمكسيك (١) . ولم يصبح هذا المفهوم شائعا إلا في أو اخر سبعينيات القرن العشرين (١) . على الرغم من شيوعه في لغة الصحافة .

ولأن هناك شبه اتفاق - لدى الاقتصاديين - على أن إدارة المال العام قد لا تكون بكفاءة وإنتاجية القطاع الخاص ، لذا فالخصخصة هلى اتجاه مرغوب فيه اقتصاديا ، وتنظيميا من جانب الحكومات المعاصرة ، ذات الارتباط الوثيق بالرأسمالية العالمية القائمة على نظام آليات السوق والحرية الاقتصادية (1). حيث يسوق أنصار التحول نحو القطاع الخاص

۱- على السلمى : " الإدارة المصرية فــى مواجهــة الواقــع الجديــد " ، الأهــرام الاقتصادى ، ع (٥٤) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٢ ، ص ٢٣ .

٢ - جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنساء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد"،
 مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

٣ - فؤاد عبد الله العمر: " تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها فــي دولــة الكويت " ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، ع (١٤) ، مرجع سابق ، ص ٧ .

^{4 -} Schneider man, Lary, S. "Privatization: An Economic and Organizational Analysis", Diss. Abst. Inter, OP. cit, P. 1573.

مبررات منها (۱): إن المبادرات الفردية وآليات السوق ضرورية لتنشيط الاقتصاد الوطنى وتحقيق التمية بشكل متسارع ، كما أن هذا التحول يحفز الأفراد على بنل المزيد من الجهد وتحقيق الإثقان والجودة ، وهذا بدوره يؤدى إلى إحداث تأثيرات إيجابية كبيرة على الإنتاج والعمالة والتوزيع ، كما أن عملية التحول نحو الخاص تحرر الدولة من المهام الاقتصادية الجزئية بما يسمح لها بالتركيز على رفع كفاءة المشروعات التى تظل في يدها ، كما يؤدى إلى نتامى الرأسمالية الوطنية التي نتوجه باستثمارها نحو المشروعات الإنتاجية .

وعن مفهومها فالخصخصة وإن كانت تشير في شكلها الظاهر إلى قيام الدولة بتفويض صلاحيتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة ، إلا أنها في مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد (١) فليس للخصخصة مفهوم عالمي موحد يتفق عليه الجميع ، فهي كما يقول " سافاز Savas " قد تعنى عند البعض وسيلة كما أنها قد تعنى عند البعض الآخر هدفا ، فالبر اجماتيون الذين يسعون إلى إيجاد حكم أصلح أو المشعبيون المدنين يحرصون على تحقيق حياة اجتماعية أفضل ، تعنى الخصخصة عندهم وسيلة لبلوغ أهدافهم تلك ، أما الذين يبحثون عن الفرص التجارية مسن

^{1 -} Mohammed Al - Queryaty: "Recomiling Development planning with privatization - The case of Jorden", A paper Submitted to a conference on "progress and Development in privatization", Bloomington, Indiana, U.S.A, 14 - 15 April, 1988, P.5.

^{2 -} Joseph Murphy, et. al., (ed): Pathways to Privatization in Education, London, Vanderbilt University, 1998, P.5.

خلال أعمال الدولة ، فإن الخصخصة لديهم تعنى غاية فى حد ذاتها ، ولعل هذا ما يجعل مفهوم الخصخصة مغلفا بكثير من التشويش وعدم الوضوح . (١)

ويعرف فتحى درويش الخصخصة بأنها: "العملية التى بموجبها يتمكن القطاع الخاص من إدارة وتمويل المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية ، رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالى " (٢)

ويعرفها "فيتز ، وبيرز Fitz & Beers "بأنها: "صفة عامة لعملية تظهر بأشكال متعددة ، وهي تتعلق بنقل الأموال العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، كما تشمل إسناد الخدمات العامة التي يقوم بها القطاع العام إلى الشركات الخاصة ، فالخصخصة بشكل عام تعنى تغيير مجال التحكم في رؤوس الأموال العامة ، وتغيير البناء الذي يجرى من خلاله إنفاق الأموال العامة " (7).

^{1 -} Savas, E. S.: Privatization and Public - Private

Partnerships, New York, Catham House, 2000

P. 9.

۲- فتحى درويش محمد عشيبة: " الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم
 الجامعى في مصر - دراسة تحليلية "سرجع سابق، ص ٥١٧ .

^{3 -} Fitz, J. & Beers, B. "Education management Organization and the privatization of public Education a cross - National Comparison of the U.S.A and Britian", Comparative Education, vol. (38), No. (2), 2002, PP. 139 - 140.

ومن خلال استقراء بعض الأدبيات التي تتاولت الخصخصة (°)، يمكن التوصل إلى أن مفهوم الخصخصة يتضمن مجموعة من العناصر والممارسات منها:

- ١- تحويل الخدمات التي تقوم بها المؤسسات العامة إلى القطاع
 الخاص .
- ٢- السماح للقطاع الخاص بإدارة وتمويل المشروعات الاقتصادية
 الإنتاجية بما يتوافق مع آليات ومتطلبات السوق وخدمة المستهلك
- ٣- اتباع أساليب عمل وطرق جديدة تهتم في المقام الأول بالمنافسة
 وتلبية احتياجات السوق .
- ٤- إجراء تغييرات قانونية واقتصادية ، وتوفير المناخ الذى يسمح للقطاع الخاص بتحقيق أهدافه فى المؤسسات التى سيديرها ويمولها .

^{*} من هذه الأنبيات:

[&]quot; سعيد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، الأهرام الاقتصادى ، ع (١٠٥) ، مطابع الأهرام، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

محمد إبراهيم السقا: " تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٢٠) ، ع (٢٢) ، الكويت، جامعة الكويت ، صيف ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

Breneman, David, W.: "The Privatization of public Universties – A Mistake or model for the future", The Chronical of higher Education, vol. (43), No. (7), 1997, PP. 48 – 58.

أساليب التحول نحو القطاع الخاص ﴿ أَسَالِيبَ الْخَصَحْصَةِ ﴾ :

إن السبق والريادة في تجربة الخصخصة ، قد أتى من الدول الصناعية الكبرى والتي يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالي ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا ، وذلك طمعا في زيادة إنتاجية شركاتها العامة .

وفيما يتعلق باساليب التحول نحو القطاع الخاص: فليس هناك أسلوب واحد للتحول ، كما أن نطاق التحول وكيفية تتفيذه تختلف من مجتمع إلى آخر ، حسب ظروف كل مجتمع والبنية القانونية والدستورية والاقتصادية ، كما أن آليات التحول تختلف من مشروع لآخر . ويذكر كمال المنوفي أن أدبيات التحول نحو القطاع الخاص تقرر عددا من الأشكال منها(۱):

- ١- بيع وحدات القطاع العام كليا أو جزئيا للقطاع الخاص المحلى أو
 الأجنبى .
- ٢- تأجير وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو التعاقد مـع
 الأخير على الإدارة مثل المشروعات السياحية .
- ٣- إنهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات مثل البنوك والتامين
 والعمل فيها جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص .
- ٤- المشروعات المشتركة التى ساهم فى إنشائها وملكيتها وإدارتها
 كلا من القطاعين العام والخاص .

١ - كمال المنوفى: " التحول نحو القطاع الخاص - دراسة نظرية " ، كتاب القطاع الخاص والسياسات العامة فــى مــصر ، مركــز البحــوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ .

فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل في ميدان الخدمات العامــة
 كالصحة والتعليم والكهرباء والنقل .

ويمكن للقطاع الخاص تقديم الخدمات السابقة بالأساليب التالية: (١)

- 1- التعاقد مع الحكومة : حيث تتولى الحكومة مسئولية قطاع معين مع ترك بعض الاختصاصات للشركات الخاصة ، فمـثلا فـى البرازيل والهند وزائير تتولى الحكومة مسئولية قطاع الطرق ولكنها تترك الصيانة للشركات الخاصة .
- ۲- حقوق الامتياز الاحتكارية Molmopoly Franchise بمعنى أن تتعاقد الدولة مع شركات خاصة على تقديم خدمة ما في منطقة معينة على أساس احتكارى.
- ٣- عقود الإدارة: بمعنى أن تستبقى الهيئة العامة مسئولية الخدمة
 في أيديها ، على أن تتعاقد مع شركة خاصة في إدارتها .
- 3- الكوبونات Vouchers ، والتى بمقتضاها يحصل المستهلك على السلعة أو الخدمة مجانا أو بسعر مخفض ، ويطبق هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأغذية المدعمة والمدارس التي تمولها الدولة .

١ - انظر:

عبد السلام الشبراوى عباس: "الجهود غير الحكومية في مجال التعليم دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشراف
محافظة الدقهلية، مرجع سابق، ص ص ٢٢٢ - ٤٢٣.

⁻ بيكاس سانيال: " تتوع الموارد ودوره في تمويل التعليم في المنطقة العربية ، ثنوة " التعليم العالى في المملكة العربية السعودية - رقى مستقبلية " ، الرياض ٢٠ – ٢٨ شوال ١٤١٨ هـ / ٢٢ – ٢٠ فبراير ١٩٩٨ م ، ص ٤٥ .

تعاونيات المستهلكين ، وهي منظمات تطوعية تختلف عن الشركات المساهمة ، من زاوية أن العائد لا يوزع على الأعضاء بحسب حصة كل منهم في رأس المال ، وإنما بحسب حجم مشترياته من السلع والخدمات التي تقدمها التعاونية .

الشكلات التي تصاحب عمليات التحول ندو القطاع الخاص ﴿ مشكلات الخصخصة ﴾ :

هناك مشاكل عديدة تصاحب عمليات التحول نحو القطاع الخاص منها (١) :

- ١- مشكلة تقدير قيمة المشروعات المراد تحويلها .
- ٧- مشكلة مدى توافر أسواق مالية محلية نشطة ومزدهرة .
 - ٣- مشكلة ضعف وهشاشة القطاع الخاص.
- ٥- مشكلة الخشية من أن يؤدى النحول للقطاع الخاص إلى تركيــز
 الثروة فى أيدى مجموعة صغيرة من الأفراد بما يؤدى إلى تفاقم
 عدم العدالة الاجتماعية .
- مشكلة تراجع الأهداف الاجتماعية وزيادة البطالة وارتفاع أسعار الخدمات .
- ٦- مشكلة الضعف السياسى الإدارى التى ترتبط بالتائير الكبير للعلاقات الشخصية فى شئون الحكم والإدارة ، وكذلك مخاوف الخضوع للسيطرة الأجنبية من خلال شركات متعددة الجنسية ، ورأس المال الأجنبي .

۱- عبد السلام الشبراوى عباس: "الجهود غير الحكومية في مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية "، مرجع سابق ، ص ٤٢٣.

عوامل إنجاح عملية الخصخصة :

هناك عدد من العوامل الضرورية لإنجاح عملية الخصخصة وتكمن في النقاط التالية (١):

- ١- التزام الدولة بمبدأ الخصخصة.
- ٢- تواجد فرص استثمارية حتمية في القطاع الخاص.
- ٣- تواجد سوق مالية ورأس مال منطور يشمل مؤسسات مالية
 متخصصة .
- ٤- تشجيع المنافسة وتجنب الاستعاضة عن احتكار الدولة باحتكار القطاع الخاص .
- ٥- تمتع العملة المحلية بالاستقرار واحتفاظها بقيمتها مقارنة بالعملات الأخرى.
- ٦- تواجد المعلومات عن الفرص الاستثمارية وتواجد المؤسسات المختصة بتقييم الشركات وكذلك الضمانة المالية.
 - ٧- تواجد الهيكل القانوني الذي يحمى حقوق المستفيدين.
- ٨- تواجد الطاقة الاستيعابية في السوق الاستثمارية للاستثمار المعروض ورغبة المستثمر في الاستثمار المحلي .
- 9- تهيؤ الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المشجعة للاستثمار .

وبعد العرض السابق لمفهوم ومبررات الخصخصة وأساليبها ومشكلاتها وعوامل إنجاحها ، يمكن القول إن تجاوز الثنائية (الخاص /

١- محمد صبرى حافظ محمود: "نفعيل دور القطاع الخاص في التعليم الجامعي - تصور مقترح"، المؤتمر الطمي العنوى الأول ، " مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة"، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣.

العام) أمر لابد منه ، إذ أن التعايش الكامل بين النظامين ضرورة تفرضها التغيرات العالمية المتلاحقة ، وخطاب التحول إلى الخاص لا ينكر ولا يلغى دور الدولة تماما ، بل يسلم بضرورته وأهميته ، ولكنه يقصر هذا الدور على دعم القطاع الخاص ، وتهيئة كافة السبل لانطلاقه وتوسعه عبر التشريع والتسهيل وتقديم البيانات بكفاية ودقة ، وتوفير الأمان والاستقرار ، فالمطلوب إذا دولة قوية تفعل كل ما يمكن لإيجاد قطاع خاص قوى ، مع الاحتفاظ للدولة ببعض الصملاحيات التنظيمية والرقابية لضمان عدم الانحراف .

هذا وقد أدت ثورة التكنولوجيا والنطور في إنتاج المعرفة إلى تغير في الوزن النسبي لعناصر الإنتاج وأصبحت المعلومات والمعرفة على قمة هذه العناصر ، وأصبح من يعرف يهيمن على من لا يعرف ، وقد فرض هذا الوضع اهتماما متزايدا بالجودة ، فآليات السوق (الخصخصة) تولد روحا نتافسية حادة ليس فقط في مجال الصناعة والتجارة ، وإنما أيضا في مجالات الفكر والمعرفة والمعلومات ، وكان لابد للتعليم أن يتأثر بهذه المتغيرات وأن يؤثر فيها ، ويواكبها بأن يتحول من الجمود والثبات إلى المرونة والتغير ومن الاكتفاء بالحد الأدني إلى الارقان والجودة ، وذلك في ظل خصخصته ، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن حل معظم المشكلات التي تواجه قطاع التعليم في العديد من دول العالم يتمثل في خصخصة التعليم.

خصخصة التعليم الجامعي :

يتضح من العرض السابق لبعض قضايا الخصخصة أن مفهوم الخصخصة نشأ في مجال الاقتصاد ، إلا أنه في الآونة الأخيرة ، أصبحت خصخصة التعليم - بصفة عامة - بعدا مطروحا للنقاش بين

المختصين وغيرهم فى الدول العربية ، فالواقع يشير إلى تعاظم دور الحكومات ، وعدم مناسبة الجهود الأهلية والخاصة مع الظروف التي يمر بها المجتمع العربي فى ظل متغيرات مجتمعية وعالمية متسارعة .

ولابد هنا من الفصل بين مفهوم الجهود الخاصة التى يسهم بها القادرون فى مجال توفير فرص تعليم لغير القادرين ، وبين خصخصة التعليم باعتبارها صيغة جديدة للتعليم لا مناص من الاعتراف بها وتقبلها وتقويمها ومراجعتها وتبنيها – حتى لا تتحرف عن المصطحة الوطنية العليا – وهذا يتطلب من الجميع سياسيين ومفكرين ورجال أعمال وجميع مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماته غير الحكومية أن تتحمل مسئوليات التعليم ، إدارة وتمويلا وتنظيما، بحيث تصبح مسئولية الدولة محصورة فى توفير التعليم الأساسى ، والإنفاق على تعليم القادرين ذهنيا وغير القادرين ماليا إلى آخر مراحل التعليم وإلى جانب الإشراف العام على التعليم لضمان الأمن القومى والمستوى التعليمي المطلوب ، وذلك لأن الظروف المعاصرة قد خلقت قوى متداخلة فيما بينها ، دعمت بل فرضت الخصخصة على التعليم ، وفيما يلى إشارة إلى هذه القوى .

القوى الدافعة لخصخصة التعليم :

إن امتداد الخصخصة إلى نظام التعليم ، قد مهد له ذلك التحدى الكبير الذى يواجه التعليم فى العالم أجمع ، والمتجسد فى ظهور المشكلات الاقتصادية ، والأكاديمية ، فالتعليم يواجه مشكلة التمويل التى نتمثل فى زيادة النفقات المطردة نتيجة التزايد السريع فى أعداد السسكان مع تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم ، وما يتطلبه ذلك من مسرعة التوسع فى إنشاء المؤسسات التعليمية لاستيعاب جميع الطلبة ، بالإضاقة إلى الإنفاق على عمليات التجديد والتطوير والبحث العلمى ، مما يسشكل

عبنا على الميزانيات العامة (١) . وللخروج من مسشكلة التمويل وما يتبعها من مشكلات تعليمية وأكاديمية ، وفي ظل التوجه العالمي نحو فكرة الخصخصة واقتصاد السوق ، اتجهت معظم الحكومات في الأونة الأخيرة إلى تشجيع خصخصة التعليم .

ويرى ليفين Levin أن الظروف المعاصرة خلقت قـوى متداخلـة فيما بينها تدعم أو تفرض الخصخصة على التعليم ، ومن هذه القوى (٢): الأزمة الاقتصادية:

حيث أصبح التعليم يستهلك قدرا من إجمالى ميزانية الدول ، فقد تضاعف الإنفاق على التعليم في العقود الأخيرة مع تضاعف أعداد الطلبة المنتحقين بالبرامج التعليمية المختلفة ، إلا أن هناك استمرار للعجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية .

تدهور أوضاع التعليم:

ففى السنوات الأخيرة اشتد النقد الموجه إلى التعليم ، من حيث ارتفاع كلفته وانحدار مستواه ، وتدنى إنتاجيته ، وعدم كفايته وفعاليته ، ويستند النقاد في ذلك إلى ضعف الإنجاز الأكاديمي لدى الطلبة ، والتخلف في التحصيل العلمي في مجالات علمية أساسية كالعلوم والرياضيات ، والقصور في الإعداد للمهنة أو الوظيفة ، وعدم التمكن من مهارات التفكير والتنظيم العليا ، وانخفاض روح المبادرة والمسئولية الوطنية .

ا تجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية رؤية للحاضر والمستقبل"، مرجع سابق : ص ١٤٧ .

^{2 -} Henry ,Levin , M . (ed): Privatizating Education, Op.Cit, 2001, P. 147.

التوجه نحو عالم ما بعد الصاعة :

الاقتصاد في هذا العصر، آخذ في التحول من الصناعة إلى العلم، إذ أصبح العلم قادرا على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخطفها من مصادرها السابقة ، كما أضحى المجتمع المعاصر اليوم "مجتمع المعلوماتية "عالميا في اهتمامه واضعا تركيزه على رأس المال الفكرى والعلمي ، ونتيجة لهذا فإن التعليم يبرز بوصفه أمرا أساسيا في مجتمع العلم ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب ، قد تعجز عن توفيرها حكومات بعض الدول التي تتكفل بتمويل مؤسساتها التعليمية .

ويتضح من عرض القوى السابقة والتى فرضت الخصخصة على التعليم ، أن الخصخصة اتجاه عالمي لحل مشكلات التعليم ، حيث يسرى كثير من الاقتصاديين أن حل المشكلات المالية التى تواجه قطاع التعليم في العديد من دول العالم يتمثل في خصخصة التعليم . وتتفاوت وجهات النظر في المدى الذي يجب أن تصل إليه عملية الخصخصة على النصو التالى : (١)

- يرى البعض أن سيطرة الدولة على التعليم هو بمنزلة تاميم للقطاع الخاص وبالتالى ينبغى إزالة هذا التأميم ، ولاسيما أن القطاع الخاص كثيرا ما يدير المؤسسات بكفاءة أكبر من القطاع العام .
- يرى البعض الآخر أن فكرة الخصخصة جيدة ، ولكن يجب ألا نطلق الحرية للقطاع الخاص ليحيل التعليم إلى فكرة تجارية بحتة هدفها تحقيق أقصى درجة من الربح ، ولابد أن تصنع

۱ - ميلتون فيردمان : الرأسمالية والحرية ، ترجمة : يوسف عليان ، عمان (الأردن) ، مركز الكتب الأردني ، ۱۹۸۷ ، ص ۸٦ .

الدولة الأطر والشروط بما يحافظ على كافة الاعتبارات التسى لابد منها عند قيام القطاع الخاص بإدارة مؤسسات التعليم .

وقد اكتسب تخصيص التعليم الجامعي في الأونة الأخيرة أهمية بارزة - رغم وجود القطاع الخاص في مراحل التعليم العام في كثير من بلدان العالم - كاستراتيجية ترمي أساسا - وليس مطلقا - إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتربية من جهة ، وإلى مقابلة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي من جهة ثانية . (١) وفيما يلى تعريج على مفهوم خصخصة التعليم الجامعي .

مفهوم خصخصة التعليم الجامعي Privatization of Higher Education

لا يقصد بخصخصة التعليم الجامعى نفس المعنى المطروح بالنسبة للنظام الاقتصادى حيث لا يجب أن يفهم من خصخصة التعليم الجامعى بيع الجامعات الحكومية للقطاع الخاص ، كما هو معلوم بالنسبة للخصخصة في مجال مؤسسات الإنتاج ، أو أن تطرح أسهمها في البورصة لكى يتبادلها رجال المال والأعمال ، وإنما يقصد بالخصخصة في مجال التعليم الجامعى أن يسمح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعى عمتاكها ويمولها ويديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية، ولا يكون هدفها الأساسي التربح ، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والمستثمرين فيها " (٢) . وذلك وفقا

۱ - جاند هیلا ب . ج . تیلاك : " تخصیص التعلیم العالی " ، مستقبلیات ، مرجع مسابق ، ص ۲۷۱ .

٢- محمد سيف الدين فهمى: "خصخصة التعليم الجامعي - المبررات والمحاذير"،
 المؤتمر التربوى الثانى "خصخصة التعليم العالى والجامعى"،
 المجلد الأول ، مرجم سابق ، ص ٥٨.

للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ، وأن تستهدف نفس الأهداف التسى تقصدها الجامعات الحكومية ، وتخضع لوزارة التعليم العالى فسى تقييم نوع الخدمة ومداها وكيفية أدائها .

وفي ظل التحولات الشديدة التي شهدتها المجتمعات الدولية في مختلف المجالات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، فرضت قضية خصخصة التعليم الجامعي نفسها كقضية أساسية في رسم ملاسح التعليم الجامعي في الحاضر والمستقبل، وطرحت هذه القصية بشدة باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعي، لا مناص من الاعتبراف بها وتقبلها وتبنيها، وذلك بناءً على عدة ركائز، فما هي هذه الركائز والتي تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعي؟ هذا ما سوف نعرض له فيما يلي:

مرتكزات خصخصة التعليم الجامعي :

يمكن إجمال الركائز التي تستد إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعي على المستوى العالمي في عدة ركائز أهمها:

١ - فك الارتباط بين الحكومات ومؤسسات التعليم الجامعى ، وذلك لعدة اعتبارات منها :

- أ- تخفيف العبء عن كاهل الحكومات ، حيث إن التمويل الذاتى لمؤسسات التعليم الجامعى الخاص يخفف العبء الملقى على عاتق ميزانيات الدول التى تسمح ظروفها بالخصخصة .
- ب- التعليم الجامعى الخاص موضع طلب شديد ، لأنه أفضل نوعيا
 من التعليم الجامعى الحكومى . (۱)

¹⁻ جاند هيلا . ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبليات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

- ج- يتمتع خريجو الجامعات الخاصة بحظوظ أفضل وأوسع في سوق العمل ، ومزاولة مهن أرفع مكانة اجتماعية وأعلى أجرا من الناحية المالية في المجتمع . (١)
- د- تعتبر خصخصة التعليم الجامعى أحد العوامل المساعدة فى إعادة توزيع الدخل ، بينما التعليم الجامعى الحكومى يشكل عامل هبوط وتراجع وانخفاض لدخل طبقات المجتمع. (٢)
- هـ تفضل المؤسسات خاصة الصناعية الكبرى تطبيق اتجاه الخصخصة لحل مشكلاتها التنظيمية والإنتاجية والخدمية وغيرها عن طريق إجراء وتمويل البحوث العلمية في مؤسسات جامعية خاصة أكثر من إجرائها وتمويلها في مؤسسات جامعية حكومية .
- ٧- تحقيق التوازن بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ، حيث يقدم القطاع الخاص أمثلة لنماذج إدارية بديلة وبرامج تعليمية مختلفة ، وبهذا يستفيد القطاع العام والمجتمع بصفة عامة من عملية الخصخصة ، فمرونة تمويل التعليم الجامعى الخاص توفر تخصصات تكنولوجية عصرية ومستقبلية ملحة ، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى تلبيتها نظرا لوجود البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة للتعليم الجامعى الحكومى .

^{1 -} Patrinos, H. A. "The Privatization of Higher Education in Colombia. effects An quality and equity ", Higher Education, vol(20), No. (2), September 1990, P. 161.

^{2 -}Blaug, M: "The Distributional effects of higher Education subsidies", EconOMics of Education Review, vol. (2), No. (3), 1982, P. 215.

٣- التفوق والامتياز ، وذلك على اعتبار أن :

التعليم الجامعى الخاص يستجيب على نحو أسرع وأفسضل لمطالب السوق ، لتقديمه تعليم ملائم ومتميز يلبى حاجات الفرد والمجتمع . (١)

التغوق والامتياز القائم على الإنجاز والتحصيل والإبداع قد تم تحقيقه في القطاع الخاص في كثير من الدول المتقدمة. (١)

التعليم الجامعى الخاص – وإن كان يحمل طابعا نخبويا وماليا – قد يسمح بظهور إمكانات وقدرات إنسانية متميزة ، يمكن أن تهدر وفقا لمعايير القبول بالتعليم الجامعى الحكومى . (٢)

الحرية الأكاديمية ، فالخصخصة تمنح المؤسسات الجامعية استقلالا نسبيا عن الحكومات ، فتتوع في تقاليدها الجامعية وحريتها الأكاديمية ، على اعتبار أن غالبية المؤسسات الجامعية الحكومية مسيسة وتتحكم فيها الدولة – رغم استقلاليتها – بينما المؤسسات الجامعية الخاصــة

^{1 -} Balan, J: "Private Universities within the Argentine"
Higher Education system - trends and prospects,
Higher Education policy, vol. (3), No. (2),
Juin 1990, P. 17.

٢- حسين بشير محمود : "حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع ، المأمول "
 ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

٣- جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنساء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد"،
 مرجع سابق ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

لا تخضع لاعتبارات السياسة لعدم سيطرة الدولة عليها سواء من الناحية الإدارية أو التمويلية.

النتوع والمنافسة ، فالتعليم الجامعى الخاص لا يفرض على الناس - خاصة غير القادرين - ولا يمنع أحدا من التقدم إليه - طبقا لشروطه ومصروفاته - ووجود كلا النوعين (الخاص والحكومى) في المجتمع تحقق فائدتان : فهو من جهة يلبي نتامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في إطار من حرية الاختيار ، ومن جهة أخرى يخلق نوعا من النتافس بين الخاص والحكومي ، وكذلك بين رؤوس يخلق نوعا من النتافس بين الخاص والحكومي ، وكذلك بين رؤوس الأموال وبعضها بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية . (١)

وإذا كانت هذه هى الركائز التى تستد إليها فلسفة الدعوة إلى خصخصة التعليم الجامعى والتى تدعم انتشاره والاستجابة له فى دول كثيرة من العالم ، خاصة تلك الدول التى تأخذ بنظام السوق والحرية الاقتصادية ، فما هى أنماط الخصخصة فى مجال التعليم العالى وما هى المؤسسات التى تمثلها فى مصر ؟ ، هذا ما سوف نعرض له فيما يلى : أنماط خصخصة التعليم العالى والمؤسسات التى تمثلها فى مصر :

تتعدد أنماط خصخصة التعليم العالى ، وتختلف دلالتها باختلاف النظم التعليمية ، والفلسفة الاجتماعية والتربوية والأيديولوجية السائدة في المجتمعات ، ويمكن تقسيم تلك الأنماط إلى أربعة أنماط رئيسة هي :

^{1 -} Green, J. P., Peterson, P. E. & Du. J: "Effectiveness of school choice - the milwakee experiment", Education and Uraban Sosiety, No. (31), 1990, P. 190.

ا - نمط الخصخصة الشديدة : (١)

فى هذا النمط يقوم القطاع الخاص بإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى التى أنشأتها الدولة دون تدخل من الدولة وبعيدا عن سيطرتها ، ويفترض فى هذا النمط استرداد كامل تكلفة التعليم العالى الرسمى الفعلية (يدخل فيها نسب الأصول الثابتة كالمبانى والأجهزة ، إضافة إلى تكاليف التعليم الجارية كالرواتب والمراجع وغيرها) من المنتفعين سواء كانوا طلبة أو أرباب عمل أو الاثنين معا .

ولعل هذا النمط من الخصخصة غير مرغوب فيه لما يعكسه من أثار خارجية على التعليم العالى ، فضلا عن كونه غير قابل للتطبيق فى الممارسة العملية ، وتخلو مصر - حاليا- من المؤسسات التى تمثل هذا النمط الخصخصى ، وإن كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة - جامعة خاصة غير مصرية - لا تبتعد كثيرا عن هذا المنمط لولا التمويل الأمريكي لها بنسبة (١٠٠٠%) ، وكذلك جامعة سنجور بالإسكندرية التي تساهم فرنسا في تمويلها بنصيب كبير . (1)

١ - انظر :

⁻ جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد"، مرجع سابق، ص ١٣٥.

⁻ مها عبد الباقى جويلى: " التعليم الجامعى الخاص - القصايا ، متطلبات المجتمع دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥

^{*} سيأتي الحديث عن الجامعة الأمريكية ، وجامعة سنجور في الفصل الخامس من البحث .

٢ - نمط الخصخصة القصوى :

فى هذا النمط من الخصخصة يتولى القطاع الخاص إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى من كليات وجامعات خاصــة دون أيــة إعانات أو تدخل من الدولة ، ويرى البعض أن هذا النمط من المؤسسات الخاصة وغير المعانة يسهم فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحملــه الدولة حيال التعليم العالى ، ولكن كلفة هذه المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المدى الطويل . (۱)

ومن المؤسسات التي تمثل الخصخصة القصوى في مصر: الجامعات الخاصة المصرية (موضوع البحث الحالي).

٣ - نمط الخصخصة المعتدلة :

فى هذا النمط من الخصخصة تتولى الدولة مستولية تمويل مؤسسات التعليم العالى بشكل شبه كامل بحيث تغطى نفقاتها على وجه النقريب ، هذا على الرغم من نشأة هذه المؤسسات على يد جهات أهلية ، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذي يتولى إدارتها. (٢)

ومن المؤسسات التى تمثل نمط الخصخصة المعتدلة فى مصر: المعهد العالى للتكنولوجيا (خاص بمصروفات)، المعهد العالى للسياحة والفنادق (خاص بمصروفات)، وغيرها من المعاهد الخاصة بمصروفات مثل معاهد الخدمة الاجتماعية والمعاهد التجارية. (٢)

۱ - جاند هیلا ب . ج . تیلاك : " تخصیص التعلیم العالی " ، مستقبلیات ، مرجع العالی " ، مستقبلیات ، مرجع العالی " ، مستقبلیات ، مرجع العالی العا

٢ - فتحى درويش محمد عشيبة: "الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التطييم
 ١ الجامعى في مصر - دراسة تحليلية "، مرجع سابق، ص١٥٥ .

٣ - فؤاد بسيونى متولى: التربية ومشكلات التخطيط ، الإسكندرية ، دار المعرفة
 الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .

٤ - نمط الخصخصة المرغوية :

فى هذا النمط تتولى الدولة مسئولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى ، وتلجأ فى الوقت نفسه – ضمن حدود معقولة ومقبولة الي الترحيب بمصادر التمويل الخاصة أو الأهلية من منطلق أن التعليم العالى هو خدمة تقوم بها جهات ومؤسسات رسمية لصالح واستفادة فئات وقطاعات أهلية داخل نسيج المجتمع الواحد ، وبالتالى فمن المرغوب فيه ألا تتحمل الدولة وحدها كامل تمويل التعليم ، ومن الضرورى أن تشارك هذه الفئات والقطاعات – اختياريا – فى تحمل جزء ولو بسيط من هذا التمويل ، كل على قدر طاقته دون إجبار أو إكراه.(١)

ومن المؤسسات التي تمثل نمط الخصخصة المرغوبة في مصر ما حدث من تكاتف للمصربين من أجل إنشاء الجامعة الأهلية الوطنية عام (١٩٠٨م) .

وإذا كانت الأنماط الأربعة السابقة تمثل أنماط خصخصة التعليم العالى بصفة عامة ، فإن التعليم الجامعى الخاص – تحديدا – يتخذ في مصر شكلين أساسيين حتى الأن ، هما :

ا- إنشاء جامعات خاصة تستقل في إدارتها وتمويلها عن الجامعات الحكومية (نمط الخصخصة القصوى) ، وهذه الجامعات هي موضوع الدراسة الحالية وسوف يتتاولها الفصل السابع تفصيلا . ب-إنشاء أقسام في الكليات الجامعية الحكومية للتدريس بلغات أجنبية (تخصص ضمني يتم داخل الجامعات الحكومية) : حيث بدأ

١ - جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنساء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد"،
 مرجم سابق ، ص ١٣٩ .

الاتجاه إلى التدريس باللغات الأجنبية داخل الجامعات الحكومية المصرية في السبعينيات من القرن المنصرم – في فترة الانفتاح الاقتصادي – في عام ١٩٧٤م، بمقتضى القرار رقم (٦٢) بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٧٤م، وتضمن السماح لمجلس الكلية باختيار مادة يتم تدريسها باللغة الإنجليزية بالفرقتين الثالثة والرابعة ، وقد تم ذلك في كليات التجارة . (١)

وفى عام ١٩٩٣ بدأ إنشاء أقسام للتدريس باللغة الإنجليزية بكليات التجارة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ، وامتنت إلى الدراسات العليا عام ١٩٩٦م ، وظهرت هذه التطورات فى التسعينيات بتقاضي مصروفات دراسية ، واقتصر ذلك فى بداية الأمر على كليسة التجارة بجامعة القاهرة ، ثم انتشرت هذه الأقسام فى معظم كليات التجارة بالجامعات المصرية ، كما شملت كليات الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . وتستقبل هذه الأقسام طلابها من أبناء القادرين على دفع مصروفاتها الدراسية . (1)

وجدير بالذكر أن إنشاء أقسام فى الكليات الجامعية الحكومية للتدريس بلغات أجنبية ، وإنشاء برامج للتعليم المفتوح عن بعد ما هى إلى محاولة للبحث عن مصادر ذاتية للتمويل ، وذلك بفرض مصروفات على طالبى هذه الخدمات باعتبارها خدمات إضافية .

۱- نجوى يوسف جمال الدين: "النتوع في التعليم الجامعي المصرى وحتمية النتمية النتمية المهنية لعضو هيئة التدريس"، التربية والتتميـة، ع (١٨)، المكتب الاستشارى للجدمات التربوية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٢٤ - ٢٨.

٢ - المرجع السابق.

وبعد هذا العرض لأنماط خصخصة التعليم العالى ، وما سبقه من عرض للركائز التى تستد إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعى، فإن تتمة الحديث تملى على الباحث أن يلي نليك توضيحا لمدى الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى، وذلك فيما يلى : الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :

فى ظل النظام العالمى الجديد ، ووسط مطالبه الجديدة من التعليم العالى ، ووسط هذا العجز والقصور الذى يعانى منه التعليم العالى الحكومى كما ونوعا فى معظم بلدان العالم ، خاصة فى البلاد العربية ، حدث توسع فى خصخصة التعليم العالى (جامعات كان أو معاهد أو كليات) على كافة المستويات العالمية والإقليمية (العربية) والوطنية .

فعلى المستوى العالمي شهدت خصخصة التعليم العالى نموا ملحوظا في العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، كما احتل التعليم العالى الخاص نسبة لا تقل عن (٨٠%) من مؤسسات التعليم العالى في بعض الدول ، ويوضح ذلك الجدول التالى('):

۱- جاند هیلا ب . ج . تیلاك : " تخصیص التعلیم العالی " ، مستقبلیات ، مرجع سابق ، ص ۲۷۶ .

جدول (٣) مؤسسات التعليم العالى فى بعض دول العالم (نصيب كل من القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة المئوية)

القطاع	القطاع العام	السنة	الدولة	
الخاص				
٣,٩	97,1	1977	باكستان	
10,0	۸٤,٥	198.	الولايات المتحدة	
			الأمريكية	
17,1	۸۳,۹	1984	البرازيل	
٧١,٢	۲۸,۸	1980	اليابان	
٧٢,٤	۲٧,٦	1947	الفلبين	
٨٠,٤	19,7	ነዓለገ	كوريا الجنوبية	

وعلى المستوى الإقليمي (العربي) والوطني ، فقد شهدت أيسضا خصخصة التعليم العالى نموا متسارعا في عدد الجامعات والكليات الخاصة في بعض الدول العربية ، فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية النسعينيات من القرن الفائت نما هذا التعليم نموا متباينا بين الدول العربية، ويوضح ذلك الجدول التالي (°):

^{*} استند الباحث في إعداد هذا الجدول إلى :

أ- ايراهيم عصمت مطاوع: "التتمية البشرية بالتعليم والتعلم في السوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص ١٦٦ - ١٧٢.

ب- حسين بشير محمود: "حول الجامعات الخاصة في مسصر - الواقسع، المأمول"، مرجع سابق، ص ١٦٤.

جدول (٤) أعداد الجامعات الحكومية والجامعات والكليات الخاصة في بعض الدول العربية حتى العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

الإجمالي	عدد الجامعات والكليات الخاصة	عدد الجامعات الحكومية	الدولة	٠
19	(**) ٦	۱۳	جمهوريـــة مـــصر العربية	١
٧.	1 4	۸	المملكسة الأردنيسة الماشمية	*
10	٩	٦	الجمهورية اليمنية	٣
^	ź	٤	فلمسطين	٤
1.	٨	۲	الإمسارات العربية	٥
١.	٩	١	سلطنة عمان	٦
٩	٨	١	الجمهورية اللبنانية	٧

وجدير بالذكر أن التعليم الخاص بدء مبكرا في المغرب ، حيث تكاثرت أعداد مؤسسات التعليم العالى الخاص منذ صدور قانون التعليم

^{**} هذا وسوف يرد تفصيل عن الجامعات الخاصة المصرية في الفصل السابع حيث وصل عددها حتى العام الدراسي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م إلى ٩ جامعات عاملة.

الخاص بها عام ۱۹۸۶م وأصبحت تضم (٥٠) خمسين مؤسسة للتعليم الخاص حتى العام الدراسي ۹۶/ ۹۹٥م. (١)

ويتضح من الجدولين السابقين أرقام (٣)، (٤) أن الجامعات الخاصة قد أصبحت في الوقت الحاضر تمثل النموذج الآخذ في الانتشار في كثير من دول العالم ومنها بعض الدول العربية ، والتي فاق في معظمها عدد الجامعات الخاصة مقارنة بعدد الجامعات الحكومية ، غير أن هناك بعض الدول العربية مثل الكويت ، الجزائر ، لم ينشأ بها جامعات خاصة ، ومازالت تعتمد حتى الأن على الجامعات الحكومية .

ويتمثل الوعى العربى بقضية التعليم الجامعى الخاص ، في إقامة الندوة العلمية الأولى " الجامعات الخاصة في البلدان العربية " ، والتي نظمها منتدى الفكر العربي في " أيفران " بالرباط (المغرب) عام ١٩٩٥ م ، وقد ناقشت تلك الندوة واقع هذا التعليم بالمغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر ، وركزت الندوة في بعض محاورها على مدى إمكانية التوفيق بين الربحية من جهة ، وتوفير الشروط الأكاديمية الضرورية من جهة أخرى.(١)

۱- عبد الله عبد الدايم: " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى والجامعى" ،
 المؤتمر التربوى الثانى: "خصخصة التعليم العالى والجامعى" ،
 مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ۸٤ .

٢- صالحة عبد الله يوسف عيسان ، عبد الله بن مبارك الشنفرى: " التعليم العالى الخاص في سلطنة عمان ودوره في التنمية ، مرجع سابق ،

ص ۸۰ .

وإضافة إلى إقامة الجامعات والكليات العربية الخاصة ، فمن الاستجابات العربية أيضا للتعليم العالى الخاص ، والتى تمخضت عن ندوة " الجامعات الخاصة في البلدان العربية " أنفة الذكر :

- نشأة "رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى عام ١٩٩٦م".
- اجتماع الخبراء العرب حول وضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة في الوطن العربي عام ٢٠٠٠م. وفيما يلى تعريف بهذه الرابطة ، وما توصل إليه هذا الاجتماع:

أولا: رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتطيم العالى (١٩٩٦) (١):

وهى "مؤسسة عربية غير ربحية ، ذات شخصية اعتبارية مستقلة (إداريا وماليا) ومواردها اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات والإعانات غير المشروطة ، تقبل في عضويتها كافة الجامعات والكليات الجامعية العربية الخاصة والكليات المتوسطة العربية الخاصة التي تمنح درجة الدبلوم بعد الثانوية العامة " .

وقد أعلن عن تأسيس هذه الرابطة عام ١٩٩٦م في مدينة " أبو طبى " واختيرت مدينة " عمان " بالأردن لتكون مقرا دائما لها ، شم أصبح لهذه الرابطة فرعان أحدهما في " دبى " والآخر في " القاهرة " .

ومن الجامعات المؤسسة لهذه الرابطة إلى جانب جامعة عجمان بالإمارات العربية المتحدة والداعية إلى هذا التأسيس: إحدى عشرة (١١) جامعة من الأردن ، وجامعة من اليمن ، وأخرى من لبنان ،

ا- حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين - التحديات والاستجابات"، المؤتمر التربوى الثاتى "خصخصة التعليم العالى والجامعى"، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢ - ١٣٣ .

وجامعة من المغرب،أى تأسست الرابطة بجامعات من خمس دول عربية، وهناك دعوة إلى (٥٥)جامعة خاصة أخرى على نطاق العالم العربي .

ومن أهداف الرابطة :

- تأكيد دور مؤسسات القطاع الخاص في مجال التعليم العالى .
- الإسهام في إعداد البحوث والدراسات وبرامج التدريب وإعدادة
 التأهيل والتطوير المستمر .
- إنشاء هيئة اعتماد عليا تضع المعايير والأسس العلمية للجامعات والكليات الأعضاء في الرابطة .

ومن مهام الرابطة :

- إنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن الجامعات الخاصة في الوطن العربي .
- إنشاء صفحة خاصة على شبكة الإنترنت تتضمن معلومات عن الرابطة والجامعات الأعضاء .
 - إصدار مجلة دورية باسم الرابطة .

ومهما كان الأمر فالرابطة مازالت في نشأتها ، إلا أنها تعتبر استجابة عربية لتحديات خصخصة التعليم الجامعي ومثالبه ، ونتطلع إلى أن تصبح هذه الرابطة آلية لتنظيم مؤسسات التعليم العالى الخاص في الوطن العربي لربطه في منظومة واحدة ، تعبر عن طموحات وأمال مجتمعنا العربي وتطلعاتنا إلى سوق عربية واحدة لتكون على غرار منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، واتحاد جنوب شرق أسيا (ASEAN) ، والاتحاد الأوربي (EU) ، وذلك أن العولمة كتحد أمام دول العالم تفرض نوعا من التكتلات التي يتم من خلالها المواءمة والملاءمة مع المتغيرات العالمية .

ثانيا: اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للتسرخيص لمؤسسات التعليم العسالي الخاصسة فسي السوطن العربسي "(٢٠٠٠م)(١)

تتفيذا للتوصية الخامسة للمؤتمر السابع لـوزراء التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، واستجابة لطلب اللجنـة الوزاريـة للمتابعة المنبثقة عن المؤتمر السابع فى اجتماعها الخـامس ، تـم عقـد اجتماع خبراء فى مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ، دعـا إليـه اتحاد الجامعات العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافـة والعلـوم ، لوضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العـالى الخاصـة ، يومى ٩ - ١٠ صفر ١٤٢١هـ / ١٣ - ١٤ آيار / مايو ٢٠٠٠م . وقد عقدت عدة جلسات عمل نوقش فيها موضوع التوصية على محورين: المحور الأول : ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العـالى الخاصة .

المحور الثانى : آليات النقويم والاعتماد الأكاديمي . وخلصت اللجنة منها إلى ما يلى :

المحور الأول : ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة

بعد استعراض ومناقشة تجارب بعض البلاد العربية في مجال الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة ، وضح أن بعض البلاد العربية قد قطعت مراحل لا بأس بها في هذا المجال ولكنها تواجه بعض

١- تقرير اجتماع الخبراء العرب حول: "وضع ضهوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى "، فنى المؤتمر التربوى الثاتى "خصخصة التعليم العالى والجامعى"، مرجع سابق ، ملحق رقم (٣) ، ص ص ٧٣٧ – ٧٤٨.

المشكلات ، وأن هناك قواسم مشتركة بين تجارب الدول التي بدأت فعلا في تطبيق نظام التعليم العالى الخاص .

وقد اتفق المجتمعون على النقاط التالية:

أ - مسئولية إجراءات الترخيص:

تكون الوزارة أو الجهة المسئولة عن التعليم العالى هـى الجهـة المختصة بإجراءات الترخيص ، ووضع اللـوائح التنظيميـة والمتابعـة والإشراف ، ويمكن لها إنشاء أجهزة إدارية وفنية لتسهيل عملها في هذا الصدد ، تمثل فيها قطاعات المجتمع ذات العلاقة بالتعليم العالى .

ب - الترخيص الأولى:

أن تراعى عند النرخيص الأولى الضوابط الآنية :

- ۱- أن يكون من بين القائمين على أمر المؤسسة (مؤسسون ، مجلس أمناء ..) نسبة معينة تحددها كل دولة من ذوى الخبرة في التعليم العالى .
- ٢- تحدد كل دولة الشروط المتعلقة بجنسية القائمين ، ومصادر تمويل
 المؤسسات التعليمية الخاصة .
- ٣- التأكد من أن الهدف الربحى لا يطغى على الأهداف التربوية ولا
 يؤثر سلبا على نوعية المخرجات .
- ١٤- التأكد من أن أهداف المؤسسات الخاصة تسهم في تحقيق أهداف التعليم العالى المعتمدة في البلد المعنى ، وتكمل حاجة التعليم العالى فيه بناء على المعايير التالية :
 - توسيع فرص القبول للطلبة المؤهلين .
- سد الفجوات المهنية والعلمية ، وتلبية احتياجات النتمية الـــشاملة والاستجابة للتغيرات الثقافية .

- التوزيع الجغرافي لخدمة المناطق البعيدة والأقل نموا.
 - تقديم صيغ حديثة من أنماط التعليم العالى .
 - خدمة قطاعات المجتمع عبر برامج التعليم المستمر.
- التأكد أن لذى المؤسسة خطة لتوفير الإمكانات اللازمة للبحث العلمي.
- التأكد من توافر الإمكانات المالية للمؤسسة لتامين استمرارها ،
 ويفضل أن يطلب من المؤسسة تقديم دراسة جدوى اقتصادية .
 - ٦- النزام المؤسسين بالقيم الأكاديمية والاجتماعية .
- ٧- تلتزم الجهة المعنية بالبت في أمر الترخيص الأولى في مدة لا
 تتجاوز ثلاثة أشهر .
 - ٨- يترك لكل دولة تحديد المدة الزمنية لاستمرار صلاحية الترخيص.

جـ - الترخيص النهائي:

أن تراعى عند الترخيص النهائي الضوابط والمعايير الآتية:

١- الموارد البشرية:

- أ توافر بنية تتظيمية متكاملة تشمل على الأقل ما يلى :
- مجلس أمناء أو ما يقوم مقامه ، يضم نسبة معينة من أصحاب الكفاءة والخبرة في العمل الأكاديمي .
 - جهاز إدارى .
 - مجلس أكاديمي مستول عن الأداء العلمي للمؤسسة .
 - مجالس للكليات والأقسام.
- يعد الترخيص النهائى بداية لعمل المؤسسة ،ويجب تقيد المؤسسة بالمعايير باستمرار والتحقق من التزامها بذلك .
- توافر بيان بأسماء ومؤهلات وخبرات شاغلى المناصب القيادية ،
 وأعضاء هيئة الندريس بما فيها رئيس المؤسسة أو مديرها وعمداء
 الكليات ، ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية .. وغيرها .

ج - توافر هيئة تدريس مؤهلة تراعى فيها المعايير التالية:

- ألا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلبة عن النسب المقبولة
 التى تحددها الجهة المختصة فى التخصصات المختلفة.
- تحدید العبء الدراسی بما یتیح المجال لعضو هیئـــة التـــدریس
 لتجوید العملیة التعلیمیة والقیام بدوره فی البحث العلمی .
- وجود خطة لتأهيل واستكمال أعضاء هيئة التدريس وتتمية
 كفاءاتهم .
 - توفر الأعداد الكافية من الأطر المساعدة والفنية .

٢ - المرافق والتجهيزات :

التأكد من امتلاك المؤسسة لمنشآت في موقع مناسب ، يجعلها مهيئة لأغراض التعليم العالى ويشمل ذلك :

- قاعات المحاضرات وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة .
- مصادر النعلم من مكتبة ووسائط متعددة بالمستوى المطلوب من ناحيتي الكم والنوع.
 - مختبرات مجهزة (إذا تطلب التخصص ذلك).
- ورش ومستلزمات التدريب العملى والحقلى (إذا تطلب التخصص ذلك) .
 - مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والأطر الإدارية .
- مرافق لخدمات الطلبة ورفاهيتهم وأنشطتهم النقافية والرياضية والاجتماعية .
 - مرافق وخدمات صحیة .
- تجهيزات لازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والتعليم والتعلم .

٣ – البرامج والمناهج :

يتطلب لكل برنامج تقدمه المؤسسة ما يلى:

- تحديد الأهداف العامة في النواحي العلمية والمهنية والاجتماعية .
 - تحديد الشهادة التي يؤدي إليها كل برنامج .
- تحديد الحد الأدنى من السنوات والساعات التدريسية والتحقق من أن هذا العدد يستجيب للمعايير المعتمدة لمستوى السشهادة التي يؤدى إليها البرنامج.
- تحديد الكفايات التى ينتظر تحقيقها فى نهاية البرنامج ومطابقتها لمستوى الشهادة .
- بيان بالمقررات المقترحة وبمواصفاتها التفصيلية : أهداف كل مقرر ، مادته ، طرائق تدريسه ، طرائق تقويم التعلم ، والتأكد من أن المنهاج يستجيب للمعايير التالية :
- أ- تلاؤم المقررات المقترحة مع الأهداف والكفايات المتوخاة ومـع النقدم العلمي .
- ب-التوازن بين المقررات العامة ومقررات الاختصاص والمقررات الاختيارية .
 - ج-التدرج في المقررات .

٤ - الأنظمة واللوائح:

- النظام الأساسى .
- اللوائح المنظمة لعمل هيئات المؤسسة .
 - لاتحة شئون أعضاء هيئة التدريس .
 - اللوائح المالية والإدارية .
 - النظام الدراسي واللوائح المنظمة له .
 - لائحة الامتحانات والتقويم .

- اللوائح المنظمة للبحث العلمى وخدمة المجتمع .
 - لوائح شئون الطلبة.

٥ - التمويل:

- تحدید الموازنة ومصادر التمویل .
 - تحديد أوجه الصرف.
- الضمانات القانونية والكفالات التي تقدمها المؤسسة لحفظ حقوق الطلبة والعاملين فيها في حالة قصور أو عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها التعليمية التربوبة.

المحور الثاني : آليات التقويم والاعتماد الأكاديمي

من أجل ضبط الجودة وضمان النوعية ، اتفق المجتمعون على أن تخضع مؤسسات التعليم العالى – والخاصة تحديدا – فى الوطن العربى لعملية تقويم واعتماد مستمرة ، وذلك للتأكد من حسن سيرها وتطورها ومواءمتها للمتغيرات . من أجل ذلك رأى المجتمعون :

- ١ قيام هيئات للنقويم والاعتماد على ثلاث مستويات :
 - أ- داخل المؤسسة بقيام وحدة تقويم ذاتي .
- ب- على مستوى الدولة ويكون النقويم (تقويم عام للمؤسسة وتقويم خاص لكل برنامج) إلزاميا ومستمرا .
- ج- على مستوى الوطن العربى ويكون التقويم (تقويم عـــام للمؤسسة وتقويم خاص لكل برنامج) اختياريا .
- ٢-حث الدول على اتخاذ القرارات لتأمين مستلزمات التقويم ، بما فيها تأهيل الأطر الفنية والإدارية ، والموارد المالية اللازمة للقيام بعملية النقويم .
- ٣- التوسع في عمليات النقويم والاعتماد ليـشمل تـدريجيا مؤسسات

التعليم العالى الحكومية والبرامج التي تقدمها كافة .

- ٤ تشجيع الاستعانة بالمؤسسات والهيئات الدولية في عمليات التقويم.
- تقوم هيئة الاعتماد القومية المقترحة بتحديد التفاصيل اللازمة للمعايير والمحكات بما يضمن التوصل إلى الأفضل .

وتجدر الإشارة هذا إلى أن هذه الاستجابات العالمية والعربية الواضحة – كما سبق – لخصخصة التعليم الجامعى ، لا تقدم برهانا على أن طريق خصخصة التعليم الجامعى طريقا ممهدا ، وارتياده سهلا ، فثمة عدة قضايا تمثل تحديات أساسية أو إشكاليات تواجه حركة هذا النوع من التعليم في عالمنا العربى ، فيما يلى وصفا لبعضها :

بعض الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص" في الوطن العربي ":

مما سبق يمكن استخلاص عدة قضايا تمثل تحديات أساسية أو إشكاليات تتضوى على تتاقضات تواجه حركة التعليم الجامعى الخاص في عالمنا العربي ، وحل هذه المشكلات أو مواجهتها من شأنه أن يقلل الفجوة بين القائم وما يجب أن يكون كما يزيل الجفوة بين التعليم الجامعى الحكومي ، والتعليم الجامعي الخاص ، ويصبح التميز بين جامعة وأخرى غير معتمدا على نمط الملكية القانونية ،فيقال هذا عام وذاك خاص ، بل يصبح التمييز قائما على قدرة الجامعة على مواجهة هذه الإشكاليات ، ووضع حلولا لها ، والمستقيد في النهاية هو المجتمع وفقا لمبادئ العدل والجودة ونتمية الثقافة الوطنية ، والتفاعل مع العالمية ، وفيما يلى عرضا لأهم هذه الإشكاليات :

١ - إشكالية التمويل:

إشكالية التمويل من الإشكاليات الهامة والصعبة ، فالتعليم الجامعى بصفة عامة مطلوب منه من وجهة اجتماعية وتربوية الانتقال من تعليم

الصفوة إلى التعليم للجميع ، وفضلا عن أن ذلك حق وعدل ، فإنه مطلب من مطالب النتمية الاجتماعية في كل مجتمع ،وبالنسبة للتعليم الجامعي الخاص تتشأ الإشكالية عن قصور مصادر التمويل ومن ثم اللجوء إلى الطلبة كي يدفعوا التكلفة التي عادة ما تكون باهظة .فكيف نطلب تعليم الجماهير ويكون الشعار في نفس الوقت " المستفيد يدفع ؟ ! "

إن حل هذه الإشكالية لا يتم إلا بوجود تضافر قومى لمساندة هذا النوع من التعليم باعتباره مؤسسة قومية ، وهدفها الأساسى ليس الربح ، ولابد للدولة أن تقوم بدور فعال في مساندة التعليم الجامعي الخاص ماديا وإداريا ، وتشجيع فتح الأبواب أمام المصادر التالية للمساهمة: (١)

- المؤسسات الدينية .

- الجمعيات الخيرية .
 الإعانات الحكومية .
- مؤسسات المجتمع المدنى .
- المشروعات الخاصة .

- الأوقاف .
- الإعفاءات من الضرائب والجمارك والتمتع بميزات إدارية من الدولة .
 - -أنشطة اقتصادية تقوم بها المؤسسات التعليمية.

ولاشك أن الحلول الممكنة لتيسير قيام تعليم جامعى خاص في البلاد العربية كثيرة ، وتتلون بلون أوضاع كل بلد ، ففى الأردن مسئلا تفرض الحكومة رسوما منتوعة (على الهاتف، الجمارك ، عقود البيع ، معاملات الحجز ..) من أجل تمويل التعليم العالى . (٢)

١- حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربسى فسى القرن الحدادى
 والعشرين- التحديات والاستجابات"،مرجم سابق ، ص ١٣٤ .

٢- عبد الله عبد الدايم: " دور التطيم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى " ،
 مرجع سابق ، ص ٩٤ .

وبصفة عامة توجد عدة نماذج في تمويل التعليم الجامعي الخاص ، وتمثل الرسوم التعليمية التي يدفعها الطلبة أساس التمويل في معظم الجامعات الخاصة لا تمثلك غطاءً تمويلياً ، وتعتمد على تقديم الخدمات والاستشارات والبحوث للشركات العامة الخاصة . (١)

ويوجد عدد قليل من الجامعات الخاصة لديها موارد تمويل أخرى، كالجامعات المنتمية إلى منظمات دينية ، كما أن هناك عدد قليل من الجامعات في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على الأوقاف أو على إسهام الخريجين ، وتقوم الحكومات في عدد قليل من الدول بدعم الجامعات الخاصة ، وفي دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع الجامعات الخاصة منافسة الحكومية في مجال تمويل البحوث (۲) . وفيما يلى بيان لبعض نماذج التمويل:(۲)

أ- التعليم الجامعي الخاص جزء أساسي في النظم القومية ، و لا تأتي مو ارده من مصادر عامة ، وملكيته ليست في يد الحكومــة ،

١ – انظر:

Pichel, Frank; Piper Wallace: "Future trends in our profession", School Business Affairs, vol. (64), No. (9), Sep., 1998, P. 4.

⁻ بيكاس سانيال ، ميشيلا مارتين : " استراتيجيات جديدة للإدارة المالية في الجامعات " ، مستقبليات ، المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٤٣٢ .

^{2 -} Ashcroft, Kate: The Lecturer's Guide to quality and
Standards in College and Universities, London
The Falmer press, 1995, PP. 50-51.

٣- مها عبد الباقى جويلى : " التعايم الجامعى الخاص - القضايا متطلبات المجتمع ١٢ اسة تعليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

وتوزع المحاسبة بين عدة مؤسسات ومجموعات ، والمثال على ذلك جمهورية كوريا (الجنوبية)، حيث تعتبر السيطرة من جانب القطاع الخاص جزءا من نظام التعليم الجامعى ، وتفرض الجهات الحكومية حدودا على القيد وتحديد الرسوم الدراسية ، وعدد هيئة التدريس والمرتبات ، وتعد كوريا مثلا للدول ذات السيطرة الحكومية القوية على القطاع الخاص ، وتفرض القواعد الصارمة على الجامعات الخاصة .

- ب- تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على نظام الانتمان غير الحكومي لضمان مستوى مقبول من جودة التعليم الجامعي الخاص ، وتسعى هذه الجامعات لاحتلال موقع ملائم في النظام الأكاديمي بالمجتمع ، فبقاؤها يعتمد على قدرتها في اجتذاب الطلبة.
- ج- يتلقى معظم طلبة الكليات الخاصة فى الهند دعما من الحكومة ، وتقدم الحكومة الفلبينية تمويلا للجامعات الخاصية ، وتقدم اليابان تمويلا محدودا لهذه الجامعات.(١)

وقد يكون فى اهتمام كوريا الجنوبية بجامعاتها الخاصة وذلك بفرض قواعد صارمة عليها ، وتقديم الفلبين واليابان تمويلا لجامعاتها الخاصة ، تفسيرا لارتفاع النسبة المئوية لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى هذه الدول والتى بينها الجدول رقم (٣) سابق الذكر ، حيث جاءت على الترتيب (٤٠٠٨%) ، (٤٢٠٤%) ، (٢١,٢ %) .

۱- فیلیب . ج . التباخ : " التعلیم العالی الخاص - قضایا و متغیرات من منظور متعلیات ، مرجع سابق ، ص ۳٤۱ .

٢ – إشكالية الاستقلال وحدوده :

تعمل الجامعات الخاصة في معظم دول العالم باستقلال إلى حد ما، فالتشريعات لا تقيد معظم الأنشطة والبرامج الأكاديمية ، غير أن الاستقلال ليس كاملا ، وتوجد مستويات لحدود هذا الاستقلال ، فهناك القوانين الخاصة بالجامعات غير الربحية ، والتشريعات الخاصة بالتعليم الجامعي بصفة عامة ، وتشريعات خاصة بالتعليم الجامعي الخاص .

وتوجد عدة قضايا تتصل بدور الجامعات الخاصية ، ومقدار الاستقلال الذي يجب أن يمنح لها والحرية في تحديد أهدافها ومستوياتها ورسومها الدراسية ومناهجها وسياسات التوظيف بها ، وقد دارت المناقشات حول مدى خضوع هذه المؤسسات لضوابط معينة ضيمانا للمعايير الوطنية الخاصة بجودة التعليم ، ومراقبة الممارسات الأكاديمية ، واعتبار الجامعات الخاصة جزءا مكملا للنظام الأكاديمي الخاضع للتوجيه العام ، ومقدار مسئولية التعليم الجامعي الخاص عن الصالح العام ، والشكل الأمثل المحاسبة التعليم الجامعي الخاص . (1)

وقدمت الدول ردودا مختلفة على هذه المناقشات ، فعدد قليل من الدول فرض ضوابط صارمة على التعليم الجامعى الخاص، بينما معظم الدول تمنحه قدرا معقولا من الاستقلال، والاتجاه العالمي يشير إلى منح الجامعات الخاصة مزيدا من الحرية، وهناك اتجاه يشجع على بقاء التعليم الجامعي الخاص خاضعا لنوع أو آخر من المحاسبة ليضمان تقديم المعلومات الدقيقة والمفيدة للطلبة، والحفاظ على قدر أساسي من

١- مها عبد الباقى جويلى: " التعليم الجامعى الخاص - القضايا متطلبات المجتمع دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.

الجودة (١). هذا وقد تكون الاستقلالية أحيانا في صدام مع توجيه الـسوق للتعليم الجامعي الخاص .

٢ – إشكالية آليات السوق :

تتأثر الجامعات الخاصة تأثرا كبيرا بآليات السوق ، ولابد من التعامل معه ، والتعامل مع السوق متقلب ومتغير بشدة ، وقد يفرض ضغوطه ، وبالتالي إما الانخراط فيه ، فتققد الجامعة هويتها الثقافية وتتعرض إلى اهتزازات شديدة بسبب تقلبات السوق ، وإما الابتعاد عنه وحينئذ لا تملك الجامعة إلا أن تركز على المناهج الكلاسيكية التقليدية ، وتبتعد عن روح العصر.

ولأن السوق للتربية غالبا ما يكون سالبا ، فلابد من ابتكار ضوابط للتعامل معه دون أن نهتز بسببه أو ننعزل عنه ، كما يجب التحذير من أن قوى السوق قد تدفع الجامعات الخاصة – تحت ضغط التكلفة – إلى التخلص من كبار الأسائذة والوظائف الأكاديمية الدائمة المتميزة ، والاعتماد على صغار أعضاء هيئة التدريس ، ونظم التوظيف المؤقت ، والعمل بعض الوقت، فذلك كله إنما يهدم الجامعة في نهاية المطاف . (١)

٤ - إشكالية المكانة الأكاديمية :

فى الدول النامية تأتى الجامعات الخاصة فى مكانه أدنسى من الجامعات الجامعات الحكومية ويرجع ذلك إلى أن بناء المكانة الأكاديمية للجامعات الخاصة يستلزم وقتا طويلا بجانب محدودية مواردها . غير أن هناك استثاءات لذلك ، حيث استطاعت جامعة " أغاخان " فى باكستان أن

١- فيليب ، ج ، التباخ : " التعليم العالى الخاص - قضايا ومتغيرات من منظور
 مقارن " ، مييتقبليات ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

٢- حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربى في القيرن الحادى
 والعشرين- التحديات والاستجابات اسرجع سابق ، ص ١٣٦ .

تحقق مكانة أكاديمية عالية بسرعة ، وفي الأرجنتين حققت عدة جامعات خاصة حديثة سمعة أكاديمية طيبة (١) . وفي الولايات المتحدة الأمريكية وصلت جامعات خاصة مثل جامعتي ستانفورد ، وشيكاغو (والذي تسم إنشائهما في نهاية القرن التاسع عشر) إلى القمة بسرعة لاعتمادهما على موارد كبيرة للتمويل والإدارة الماهرة ، مما أدى إلى نموها السريع في بيئة أكاديمية واجتماعية كانت في حاجة إلى هذه المؤسسات الجديدة . (١) وتشير الدراسات إلى أن هذه الجامعات تستخدم الكمبيوتر في العملية التعليمية ، وتعتمد الطلبة على الإنترنت كأداة للتعلم الذاتي ، كما نتجه نحو المشروعات التعليمية التي تضع في الاعتبار الاحتياجات الفردية للتعلم ، كما يتحمل فيها الطلبة مسئوليات أكبر في عمليات التعلم. (١)

٥- إشكالية نهاية عصر الوظيفة :

التغيرات الحادثة في السوق والتكنولوجيا جعلت من الوظيفة أو المسار المهني Career مسألة متقلبة متغيرة هي الأخرى حيث تتفق الكتابات في مجال التدريب Traning على أن طبيعة العمل أصبحت قابلة للتغير ، وسيغير الفرد مهنته عدة مرات. (1)

وهذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة أمام التعليم العالى كله بشقيه العام والخاص ، لكنه أصعب بالنسبة للخاص الذى ترتبط مناهجه ومساقاته بالاحتياجات الآنية للسوق مدفوعا بحافز الربح ، وهذا يفرض على Traning الجامعات الخاصة الاهتمام بعملية التدريب والتدريب التحويلي

١- مها عبد الباقى جويلى: " التعليم الجامعى الخاص - القضايا متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

۲- فیلیب . ج . النباخ : " التعلیم العالی الخاص - قضایا ومتغیرات من منظور
 ۳۲۰ – ۳۳۹ مستقبلیات ، مرجع سابق ، ص ص ۳۳۹ – ۳٤۰ .

٣ - ماركو أنطونيو: "التعليم العالى - رؤية وعمل للقرن القادم"، مستقبليات، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، مرجع سابق، ص ٣٧.

٤ حسين كامل بهاء الدين : " الوطنية في عالم بلا هوية - تحديات العولمــة " ،
 ١١ القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧ .

the Transformation ليكون همزة الوصل بين التعليم وسوق العمل (١). ولذلك فإن تفادى الضغوط العشوائية لتغيير البرامج والمساقات لا يجب أن يتم إلا بخطة عقلانية موضوعة مسبقا بعناية تقوم على (١):

- أ- بناء مسارات تتجاوز برجة البكالوريوس في شكل دورات تدريبية سريعة تهدف إلى تحقيق إنجازات محددة.
 - باومات في مجالات معينة قابلة للتغيير
- خت الباب أمام عقود شراكة للتدريب ، وعلى الجامعة أن يكون لديها برامج تدريبية منظمة ومعدة لذلك وفقا لحاجات المتدربين ، وأن يكون لها كوادرها التدريبية المؤهلة للتدريب بمفهومه المعاصر.

هذا بجانب أن يظل دور الدولة فاعلا وواعيا لتوجيه المسياسات القومية ودعمها وتهيئة السبل لتتفيذها في القطاعين العام والخاص علمي السواء من التعليم الجامعي .

٦ - إشكالية عالمية التعليم العالى :

كما تعددت الأشكال الاقتصادية في عصر العولمة من شركات عابرة عملاقة إلى شركات متعدية الجنسيات Transnational إلى شركات عابرة

¹⁻ انظر:

⁻ Fossen, Terrence: "Traning the Transformation Leader", University of Alberta, Canada, Diss. Abst. Inter., Vol. (58), 10 A, 1997, P. 3784.

⁻ Dixon, Tim: "Experiential Training for Organizational Transformation", Hand book of Organizational Health Psychology International Universities press, Inc. Canad, 1998, P. 239.

۲ - حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربى في القرن الحدادى
 التحديات والاستجابات"، مرجع سابق ، ص ۱۳۷ .

للقارات ، كذلك التعليم العالى الآن ، بل إن التعليم العالى سمته الأساسية منذ نشأته التاريخية هى العالمية ، ولذلك فاستجابته الواسعة الآن لهذا المتغير - العولمة - تأتى بحكم طبيعته التاريخية ولا ضرر فى ذلك ، إلا أن الإشكالية تكمن فى التعليم العالى الخاص المحلى كما يلى (١):

- هل يمكن أن يمتد بخدمته خارج الأوطان ؟ وهــل يقــدر علـــى
 منافسة الجامعات الأجنبية متعددة الجنسية على أرضه ؟
- بالنسبة للوطن فالمسألة تختلف ،فسواء قبلنا فروعا Branches لجامعات أجنبية على أرض الوطن أو قبلنا أن نفتح مؤسسات لاستضافة برامج أجنبية لجامعات متعدية الجنسية ، فالسؤال : ما مدى ملاءمة ومواءمة هذه البرامج للأهداف القومية النتموية والثقافية والهوية الوطنية ؟

إن الدولة لابد أن يكون لديها ضوابطها المرنة التي لا تعوق و لا تمنع بل تستفيد وتتفاعل ، لصالح مسارها الوطني .

٧ - إشكالية المسئولية الثقافية :

التعليم العالى الخاص متهما - في بلدان العالم النامي - بأنه يتجاهل الوظيفة الثقافية للجامعة تحت وطأة ارتباطه بآليات السوق التي يعمل في إطارها مدفوعا بحافز الربح.

ولابد للجامعات الخاصة بأن تضع الخطط الواضحة والأهداف الاستراتيجية إزاء هذه المسئولية ، وأن تكون متضمنة في مخرجاتها التعليمية وخاضعة للمساعلة عنها من قبل هيئة مختصة ، وتتم الوظيفة الثقافية للجامعة في ثلاثة اتجاهات هي (٢):

١ - المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٢ - المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

الاتجاه الأول: يهتم بإعداد طالب قادر على التفكير الواعى الناقد المرتبط بمشكلات مجتمعه وأمته وعالمه الذي يعيش فيه ، ويتسلح بالتفكير العلمي ، ومهتم بقضايا العلم والتكنولوجيا بصفة عامة مهما كان تخصصه .

الانجاه الثانى : يتعلق بدور الجامعة إزاء نــشر ونتميــة الثقافــة الوطنية على الصعيد الاجتماعي الجماعي .

الاتجاء الثالث: يرتبط بمساهمة الجامعة فى البحوث العلمية فـــى مجال الثقافة (ومنها الأنب ، والفن ، وفلسفة العلم ، والثقافة الــشعبية ، ومشكلات المجتمع) .

تعقیب :

اهتم هذا الفصل ببعض قضايا الخصخصة (مفهومها ، مبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها، عوامل إنجاحها) كظاهرة عالمية تهدف إلى التغير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة ، والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع ، والتخفيف من النفقات العامة ، وإنقاص ديون الدولة ، وإتاحة النتوع في الجهات التي تقدم الخدمة ، تلى ذلك تتاول بعض قضايا خصخصة التعليم الجامعي ، كوسيلة حتمية – في ظلل المتغيرات المجتمعية المعاصرة – لمعالجة بعض مشكلات وتحديات التعليم الجامعي، وظهرت حتمية هذه الوسيلة – رغم ما يواجهها من تحديات الجامعي، وظهرت حتمية هذه الوسيلة – رغم ما يواجهها من تحديات فيما شهدته من استجابات سريعة ونموا ملحوظا ، في العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين .

بيد أن ثمة دعاوى تثير جدلا حول جدوى التعليم الجامعى الخاص، لذا سوف يهتم الفصل القادم (الرابع) بتناول ما يثار من جدل حول الأراء المؤيدة لخصخصة التعليم الجامعى، والتى تمثل معاذيره (سلبياته)، وبين الأراء المعارضة له والتى تمثل محاذيره (سلبياته)، ثم يتم تسليط الضوء على متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

الفصل الثالث

التعليم الجامعى الخاص والمتطلبات المجتمعية فى الوطن العربى

- مقدمة.
- مبررات ومحاذير خصخصة التطيم الجامعى:

أولا : مبررات خصخصة التعليم الجامعي .

ثانيا : محانير خصخصة التعليم الجامعي .

- السمات المشتركة للتعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي .
 - متطلبات المجتمع العربي من التعليم الجامعي الخاص:

أ – متطلبات الترابط الاجتماعي .

ب - متطلبات أكاديمية .

ج- متطلبات سوق العمل .

د- متطلبات التنمية البشرية .

- مفهوم النتمية .
- العلاقة بين التعليم الجامعي وعملية التتمية .
- حور التعليم الجامعي في النتمية والمثالب التي تواجهه في
 تحقيق هذا الدور .
- إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة في التمية البشرية في الوطن العربي.
 - وظائف الجامعات الخاصة .
- تعقیب " نحو صیغة سلیمة للتعلیم الجامعی الخاص فی الوطن العربی "



فى إطار عصر العلم والتكنولوجيا ، أخذت دول العالم تتسابق لتحقيق مستويات معيشية مرتفعة لمواطنيها ، وتحقيق السيادة العلمية لمجتمعاتها ، والاستثثار بحصة كبرى من السوق، وبالتالى إذا كنا نريد تغيير موقعنا على الخريطة العالمية ، فلابد من تغيير جنرى لكل الممارسات والقوانين التى تحكم حركة المجتمع ، لتتواءم مع متطلبات المرحلة التى سوف تتعامل مع وحدة النانو ، وتسلسل الجينوم البشرى ، وسيادة العلم ، والتسارع المتزايد فى توليد المعارف .

ولعله من متطلبات هذا التغيير ، العمل على إيجاد أنماط جديدة من التعليم الجامعي تكون قادرة على النتبؤ بمسار العلم واحتياجات منطلقات العصر ، كما ولابد أن نتفوق في المجالات التي لها ميزة تتافسية ، والتي منها مجال التعليم الجامعي الخاص.

نلك أن السبيل لتجويد الأداء ، والارتقاء بمستوى الوسائل هو قبول مبدأ النتافس ، حيث إن من نتائجه إيجاد القدر الملائم من القلق المؤدى للإنجاز الجيد ، ورفع مستوى الأداء ، وضمان موقع محترم في سوق السلع والأفكار ، ولسان العاقل في كل زمان يقول :

عداتى لهم فضل على ومنة / فلا أبعد الله عنى الأعاديا. هم كشفوا عن زلتى فاجتبتها / هم نافسونى فارتقيت الأعاليا



الفصل الثالث

التعليم الجامعى الخاص والمتطلبات المجتمعية في الوطن العربي

مقدمة:

يتسم العصر الذى نعيشه اليوم بتغيرات متسارعة في شتى المجالات ، ففى المجال السياسى يلاحظ تتامى المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية ، بحيث تلعب دورا هاما فى قضايا البيئة والسكان وحقوق الإنسان ، ومراقبة أنشطة الحكومات وسياستها في القضايا الإنسانية والاجتماعية ، ولقد نقلص دور الدولة بسبب الثورة التكنولوجية والمعرفية الاتصالية أمام سطوة العلم وجبروت التكنولوجيا ، وفى المجال الاقتصادى ظهرت الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسيات وزاد الاهتمام العالمي نحو التحرير الكامل للتجارة والاقتصاد .

وبالنسبة للتعليم العالى العربى وفى ضوء المؤشرات والتوقعات التى سبق ذكرها فى الفصل الثانى والخاصة بتحديات التعليم العالى، يظهر بجلاء أن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى نظم أخرى - خاصة فى التمويل وتوزيع النفقات واستخدامها - تتقذه من أزماته الحالية ، وتقيم من أزماته المستقبلية ، ويمكن أن تشمل هذه النظم عدة بدائل أو سبل تضاف إلى السبل القائمة أو يحل بعضها مكان الآخر ، وذلك حسب الظروف القائمة أو المتوقعة لكل دولة .

وفيما يتعلق بالواقع التعليمي في الوطن العربي - ومنه مصر - فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الإقبال على التعليم العالى - والجامعي تحديدا - خاصة مع تغير دور الدولة، وتثاقل أعباء الديون،

وتننى معدلات النمو ، لذلك كان لابد من تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص للإسهام فى مشروعات التتمية لمواجهة الاحتياجات المتتوعة والمتزايدة للمواطنين ومن بينها الحاجة الأساسية للتعليم ، تحقيقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ، ولرفع جودة الخدمة المقدمة لجميع أفراد المجتمع وكافة شرائحه ، وفى هذا السياق بدأت بذور التعليم الجامعى الخاص تتمو استجابة للطلب المتزايد على التعليم الجامعى ، وتخفيف الحاص تتمو استجابة للطلب المتزايد على التعليم الجامعى ، وتخفيف العمل .

وعلى الرغم من وجود قناعة بأهمية دور القطاع الخاص في تحقيق النتمية في المجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعة هذا الموضوع، وحساسية قضية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والذي نتشابك فيه الاعتبارات الأيديولوجية السياسة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، فقد انقسمت الآراء إلى مؤيد لخصخصة التعليم الجامعي ومعارض لها، ولأن علاقة التبادل بين العام والخاص علاقة حقيقية ولا مناص منها نظرا لطبيعة المتغيرات التي تميز المجتمع الدولي الجديد، والتي تقرض على التعليم الجامعي الخاص دورا هاما تجاه المجتمع العربي لذا سوف يهتم الفصل الحالي بمناقشة ما يثار من جدل حول الأراء المؤيدة لخصخصة التعليم الجامعي والتي تمثل مبرراته وبدين الأراء المعارضة له والتي تمثل مجاراته وبدين الأراء المعارضة له والتي تمثل محاذيره، يلي ذلك تسليط الضوء على منطلبات المجتمع العربي من التعليم الجامعي الخاص لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة، وذلك فيما يلي:

مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعي :

إن خصخصة التعليم الجامعي - شأنها شأن الكثير من القنضايا

الجدلية في المجتمع - ليست أمرا يتطلب القبول أو الرفض ، ويجب ألا ينظر إليها من زاوية "تكون أو لا تكون " فهناك مبررات كثيرة تؤكد الحاجة إلى تعليم جامعي خاص جنبا إلى جنب مع الجامعات الحكومية ، بحيث يكون الاثنان نظاما متستقا يكمل أحدهما الآخر ، كما أن هناك محاذير (سلبيات) حول هذا النوع من التعليم ، وهذه تدعونا إلى النظر باهتمام لقضية خصخصة التعليم الجامعي ومحاولة السيطرة - قدر الإمكان - على سلبياتها وتعظيم إيجابياتها ، وفيما يلي عرضا لهذه المبررات وتلك المحانير .

أولا : مبررات خصخصة التعليم الجامعي :

تعددت المبررات التى يستد عليها مؤيدوا خصخصة التعليم الجامعى ، ومن أهم هذه المبررات أو الإيجابيات ما يلى :

١- تخفيف العبء المالى عن كاهل الحكومات. ففى ظل تداعيات النظام الاقتصادى العالمى وسيطرة قوى السوق ، وضعف قدرة الدول - خاصة النامية - على الإنفاق بسخاء على التعليم الجامعى المتتامى ، فقد صار التعليم الجامعى مكلفا بدرجة كبيرة، خاصة بالنسبة للتخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ، كما صار هذا التعليم محتاجا لإنفاق متزايد بالنظر إلى تتامى عدد السكان وتزايد الطلب الاجتماعى عليه ، ورغبة الدول نفسها فى التوسع فيه .

ومن هنا لم تعد معظم الدول في العالم قادرة على توفيره مجانيا ، خاصة إذا كان الهدف تقديم تعليم جامعي على أعلى درجة من الجودة ، ومن ثم صار من الصروري أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدنى وتتظيماته غير الحكومية بعض مستولية إنشاء مؤسسات خاصة بالتعليم الجامعي ، لأنها المستفيد الأول من

مخرجات النظام التعليمى . بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية جعلت من شروط الانضمام إليها تطبيق نظام الخصخصة.(١)

Y- إن الجامعات الخاصة توفر فرصا جديدة للتعليم الجامعى ليست بديلا لتلك التى توفرها المجامعات الحكومية وإنما رديفا لها (٢). فخصخصة التعليم الجامعى لا تعنى أن تحل الجامعات الخاصة محل الجامعات الحكومية ، وإنما تعنى أن هناك فى نظام التعليم الجامعى مكانا لكل من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة يعملان في تتاسق وتكامل.

۳- استیعاب جمیع الراغبین فی التعلیم الجامعی . حیث إن نسبة التعلیم الجامعی فی الوطن العربی أقل بكثیر من غالبیة الدول الأجنبیة . فهی فی مصر (۱۹%) ، وفی الأردن (۲۷%) ، وفی لبنان فهی فی مصر (۱۹%) ، وفی الأردن (۲۷%) ، وفی لبنان (۲۸%) ، بینما فی إسرائیل (۳۵%) ، ونتراوح فی معظم دول أوربا بین (۳۰% إلی ۴۰%) ، وفی أمریکا (۹۰%) وتصل فی کندا إلی (۲۲%) ". وفی هذا الصدد لابد من الإشارة إلی أن نسبة کندا إلی (۲۲%) ".

Fitz, J. & Beers, B.: "Education Management Organization and the Privatization of public Education – across National Comparison of the USA and Britian ", Op. Cit, P. 138.

٢- محمد سيف الدين فهمى: "خصخصة التعليم الجامعي - المبررات والمحانير"،
 المؤتمر التربوى الثاني "خصخصة التعليم العالى والجامعي"،
 مرجع سابق ، ص ٦٥.

حسان محمد حسان: "مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى"، مؤتمر " التعليم العالى في العالى في العصر " ، الجــزء العالى في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر " ، الجــزء الأول، كلية التربية ، بجامعة الإمارات العربية المتحدة، العين ،
 ۱۳ – ۱۰ ديسمبر ۱۹۹۸م، ص ۱۹ .

الانتحاق بالتعليم العالى فى الوطن العربى قد ارتفعت من (3%) من الفئة العمرية (١٨ – ٢٤ عاما) عمام ١٩٧٠م إلى حوالى (١٦%) عمام ١٩٥٠م ألل حسوالى (١٦%) عمام ١٩٥٠م ، ثم وصلت إلى حسوالى (١٦%) عمام ١٠٠٠م ، لكن هذه الزيادة تتضاعل إذا ما قورنت بمعدلات الالتحاق فى الدول الصناعية التى ارتفعت من (٤١%) عمام ١٩٧٠م إلى حوالى (٤٠%) عام ١٩٩٠م ، وإلى (٥٤%) عمام ١٩٠٠م (١)، وهذه الزيادة الكبيرة فى معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى فى الدول الصناعية لم تحدث إلا نتيجة لتتويع البنى والأشكال للتعليم العمالى والاستثمار فيه لحسابه وليس على حسابه .

فالجامعات الخاصة إذن قد تعف الدولة من بعض الصغوط التى تمارس عليها لكى يستوعب التعليم الجامعى جميع خريجى الثانوية العامة ، وهى ضعوط بالطبع لها أبعادها السياسية والاجتماعية ، حيث تقبل الجامعات الحكومية الطلبة وفقا لمعيار الأفضلية ، وتحيل باقى الطلبة ومن لم يؤهله مجموعه فى الثانوية العامة للتوجه إلى الجامعات الخاصة .

المساهمة في حل مشكلة التكدس والازدحام الكبير للطابة في الجامعات الحكومية (٢). مما كان له أثره في ضعف كفاية التعليم المقدم فيها ، كما أن قبول الطلبة القادرين ماديا في الجامعات

العلي الموتمر التربوى الثانى " خصف صة التعليم الموتمر التربوى الثانى " خصف صة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١١ .

٢- بدر سعيد الأغبرى: "التعليم الجامعى فى الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذائية - أوضاعه ومشكلاته "، مجلة شئون العصر،
 ٢) ، السنة الأولى ، ١٩٩٧م، ص ١٨٥٠.

الخاصة سيؤدى إلى توفير أماكن بالجامعات الحكومية لغير القادرين ماديا من أبناء المجتمع .

إشاعة روح التسافس ، حيث يسشير " جرين " Green إلى خصخصة التعليم ينتج عنها ثلاثة أنواع من الميكانيزمات يتوقع أن تؤدى إلى إصلاح التعليم ، فهى تشجع التنافس بين رؤوس الأموال بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحمين النوعية، كما أنها تعمل على إيجاد التوافق ما بين الخدمات التعليمية المقدمة ورغبات المستهلكين لها (الأهل والطلبة) ، وهى كذلك تؤدى إلى تحفيز الأهل على مزيد من التعاون مع المؤسسات التعليمية الربح. (١). كما أن التعليم الخاص يزداد نشاطه وحماسه باستمرار بسبب حافز الربح. (١)

فإقامة الجامعات الخاصة بجانب الحكومية سوف يحفر الجامعات الحكومية على الارتقاء بأدائها لأن الجامعات الخاصة تستقطب الطلبة الدنين يدفعون أجور تعليمهم ويخترون تخصصاتهم ، وهذا الإجراء يضمن المستوى التعليمي الواحد لجميع الطلبة ويمنع تدني مستوى التعليم ، ويحقق نوعا من الديمقر اطية بفتح الأبواب لكل راغب في التعليم .

كما أن الجامعات الخاصة سوف ينافس بعضها البعض بإنشاء تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع بواستخدام أساليب

¹ - Green, J. P., Peterson, P. E. & DU, J.: "Effectiveness of school choice - The MilwaKee experiment " op. cit, P. 190.

٢- تيودور شولتر : التعليم العالى والنظام الدولى الجديد ، حـرره بالإنجليزيــة :
 بيكاس س . سانيال ، ترجمه للعربية : مكتب التربية العربـــى
 لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧م ، ص ١١٨ .

تعليمية متطورة ، وتبنى نظم إدارية ذات كفاءة عالية بسبب حافز الربح .

وحصيلة ذلك بالضرورة تطوير مستمر لنظام التعليم الجامعى ، ويبقى دور الحكومات الرقابى لضبط النوعية في جامعاتها .

7- إن الجامعات الخاصة تراعى حاجات الطلبة وميولهم . لأن الجامعات الخاصة تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمه ، والطالب عندما يدفع رسوم تعليمه ترتفع كفاءت بسبب اجتهاده واهتمامه مما يحسن الكفاية الداخلية للمؤسسات التعليمية ، كما أن استهلاكه يصبح أكثر انضباطا وعقلانية بسبب دفع التكاليف . فالإنسان يميل إلى ازدراء ما لا يدفع ثمنه بينما المجانية تحفز الناس على الاستهلاك العشوائى ، وتعد مصدر هدر وتبذير. (۱)

٧- إن الجامعات الخاصة تتبح فرصا للتعليم الجامعى داخل الوطن لاستيعاب أبناء القادرين ، بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية خارج بلادهم ، مع كل ما يعنيه ذلك من مخاطر وكلفة فيتجنبوا ألوانا كثيرة من الانحرافات نتيجة وجودهم خارج نطاق إشراف أسرهم ، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة التي يدفعها الطلبة فبلدهم أولى بهذا الإنفاق . (٢) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه بوجود هذه الجامعات - في مصر - يمكن تصحيح آثار ما عرف بمشكلة التحويلات من جامعات دول الكتلة الاشتراكية (سابقا) ، حيث

ا تیری وایشر شوفالییه: " إعادة النظر فی تمویل التعلیم ما بعد الإلزامی " ،
 مستقبلیات ، ع (۷۸) ، مرجع سابق ، ص ۳۱٦ .

٢ - محمد سيف الدين فهمى : خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير ، مرجع سابق ،ص ٦٣ .

تمكن بعض أبناء الوجهاء من التحويل من جامعات هذه الدول إلى كليات الطب والهندسة بالجامعات المصرية (الحكومية)، على الرغم من حصول بعضهم على (٥٠%) في الثانوية العامة، كما أن بعضهم لم يسافر إلى هذه الجامعات من الأصل وتم التحويل على الورق. (١)

ومما يؤكد هذا المبرر ما أعلنه الدكتور كمال الجنزورى ناتب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الأسبق - في جريدة الأهرام
المصرية بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٢ بأن الإحصائيات تؤكد أنه يوجد
بالخارج (١٠) عشرة آلاف مصريا يدرسون خارج مصر،
ويسددون مصروفات دراسية للجامعات الأجنبية تقدر بحوالي (١٠٠)
مائة مليون دولار، وأن هناك نصو (١٠) عسرة آلاف عربيا
يدرسون في أوربا وأمريكا ويرغبون في الدراسة بمصر، مؤكدا أن
إنشاء الجامعات الخاصة سيوفر لمصر نحو (٢٠٠) مائتين مليون
دولاراً، نصفها ينفقها المصريون بالخارج، والنصف الأخر تحصل
عليه مصر من إتاحة الفرصة للطلبة العرب للدراسة بكليات

ويمكن إرجاع هـذا المبـرر إلـى أن النظـام الاقتـصادى والاجتماعى الجديد، قد أفرز فى الكثير من الدول النامية شريحة من الناس تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية متميزة، وتبحث عـن تعليم جامعى متميز أيضا، وقد صار لهذه الشريحة نفوذها السياسى والاجتماعى، وترغب فى تأكيد وجودها السياسى والاجتماعى مـن

١- محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم - آفاق تربوية متجددة ، القاهرة،
 الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠ ، ص ١١١ ..

٢ - تودرى مرقص حنا: "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة في
 مصر"، مرجع سابق ، ص ٧٦.

خلال نتشئة أبنائهم فى مؤسسات تعليمية جامعية يركنون إلى توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ويضمنون بها تأكيد وجودهم كقوة اقتصادية اجتماعية سياسية تضمن مصالحهم وتصون طموحاتهم .

وبالمقابل فقد كان رد الفعل لهذا التوجه نشوء قوى اجتماعية الخرى تتادى بأن تتولى هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة الإنفاق على أبنائها من جيبها الخاص ، فليس من العدل أن تكون هذه الفئة الجديدة التى تشغل قمة الهيكل الاجتماعي قادرة على الإنفاق على تعليم أبنائها، وفي نفس الوقت ينافسون أبناء الطبقات الفقيرة في الحصول على أماكن متميزة ، وذات ندرة في الجامعات الحكومية بحكم قدرتها التحصيلية التي وفرتها لهم عوامل اقتصادية وتعليمية .

ان الجامعات الخاصة بحكم ما تتمتع به من استقلالية ومرونة ، قد تكون أقدر على التكيف مع المتغيرات الحديثة . وقد تستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب السوق لتقديمها تعليم ملائم ومتميز يلبى حاجات الفرد والمجتمع (۱) ، لأن الطالب الذي يدفع تكاليف تعليمه يختار تخصصه وفقا لاعتبارات اقتصادية ، ويتجه لأنواع التعليم ذات المردود الاقتصادي العالى ، وإلى المهن التي يرتفع الطلب عليها في سوق العمل . (۱)

Balan, J. "Private Universities within the Argentine Higher Education Sysytem - Trends and Prospects", op. cit, P. 17.

٢ - جي بينغ ثان ، آلن منفات : أساليب تحليل العمل القطاعي في التربية والتعليم ،
 ترجمة : أنور السعيد ، منشورات الجامعة الأردنيـة ، عمـان
 (الأردن) ، ١٩٩٥ ، ص ٢١٦ .

فتحرر الجامعات الخاصة من جمود النظم البيروقراطية ، وبعدها عن هيمنة السلطة السياسية ، سواء بالنسبة لمسياسات القبول ، ونظم التعليم والمناهج والتقويم ، قد يعطيها فرصة أكبر للتكيف مع متطلبات السوق ، وإقامة علاقات تعاون مع جامعات أجنبية .

- 9- إن الجامعات الخاصة تسهم في التتمية الاقتصادية ، وليس هذا فقط بحكم ما تتتجه من قوى بشرية مدربة أو من بحوث لها مردودها الاقتصادى ، وإنما باعتبارها مشروعات ، تستثمر فيها أموال كبيرة في إنشاء مبانى وتزويدها بالتجهيزات المختلفة، وجذب استثمارات ، وتوفير فرص عمل لكثير من الأفراد النين يعملون في خدمات لهذه الجامعات .
- 1- إن الجامعات الخاصة سوف تحدث بالضرورة تغيرات في سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة مما سينعكس أثره على رفع معنويات العاملين بالجامعات وتحسين مستويات أدائهم للعمل .
- 11- إن الجامعات الخاصة تتمسى مع الاتجاه العالمي نحو الخصخصة واقتصاد السوق ، بالإضافة إلى وجود تعليم خاص قائم من قبل في التعليم قبل الجامعي ، ووجود المعاهد العالية الخاصة في التعليم العالى ، وكذا المعاهد العليا الخاصة بمصروفات التابعة لبعض الجمعيات الأهلية أو لأشخاص .
- 17- إن الجامعات الخاصة هي جامعات للمستقبل وللمتميزين ذهنيا وعلميا وماديا - وليس للفاشلين دراسيا - ، بتجاوز سلبيات الجامعات الحكومية ومواكبة التطورات في العلوم الحديثة. فالجامعات الخاصة ستركز على مجالات حديثة تماما يحتاجها

المجتمع وغير موجودة بالجامعات الحكومية (١). وهذه المجالات نتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل الهندسة الوراثية ، وعلوم الفضاء والذرة ، والحاسبات الآلية .. وذلك من أجل مسايرة النطور العالمي الرهيب الذي لا مكان فيه للجمود . (١)

17- نجاح الجامعات الخاصة في المجتمعات المتقدمة ، وقيامها بتادية دورها إلى جانب الجامعات الحكومية ، فماذا يمنع من نقل فكرة نجاح هذه الجامعات في بلادها إلى بلاد أخرى مجاراة للتقدم الحادث في تلك المجتمعات المتقدمة .

ثانيا : محاذير خصخصة التعليم الجامعي :

إذا كان لخصصة التعليم الجامعى مبرراتها القوية السابقة والتى تدعو إلى التوسع فيه ، فإن هناك بالمقابل محاذير قوية يجب مراعاتها ومواجهتها ، لما قد يكون لها من آثار سيئة على مسيرة التعليم الجامعى في الوطن العربى ، ويمكن تلخيص هذه المحاذير أو السلبيات فيما يلى:

١- إن الجامعات الخاصة قد لا تقدم تعليما جيدا ، أو تخصصات نادرة كما ورد بأهدافها - وذلك لعدة أسباب أهمها :

أ- قد لا تقدم الجامعات الخاصة برامج تعليمية تلبى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع بالرغم من وصفها بأنها أكثر قدرة على تكييف برامجها التعليمية لهذه الاحتياجات الجديدة ، فهى قد تهمل

محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم - آفاق تربوية متجددة ، مرجع سابق ، ص ۱۱۲ .

۲ - السيد عزت قنديل: " دور الجامعات الأهلية والجامعات القائمة في نقبل التكنولوجيا الحديثة"، الأهرام الاقتصادى، ع (١٢٠٨)،
 مطابع الأهرام، القاهرة، مارس ١٩٩٢م، ص ٣٣.

التخصصات ذات الكلفة العالية وتهتم بتقديم برامج ذات كلفة قليلة و وذلك لعدم اكتمال شروط السوق لتسويق خدمة التعليم ، إذ أن القطاع الخاص لا يقدم على الاستثمارات الكبيرة في التعليم ، لأن الأفراد عندما يقترضون من سوق الائتمان لـشراء رأس المـال المادي ، فإنهم يعيدون رأس المال المادي لسداد دينهم فـي حـال عجزهم عن التسديد ، أو عند فشل مشروعهم ، بينما المستثمر في التعليم لا يمكنه بيع رأس ماله البشري لتسديد دينـه (۱) . كمـا أن السوق متقلب ومتغير بشدة وقد يفرض ضغوطه ، فقـي تقريـر السوق متقلب ومتغير بشدة وقد يفرض ضغوطه ، فقـي تقريـر خاص عن الاتجاهات والتطورات التي حدثت في التعليم العالى في أوربا ، ونشر عام ٢٠٠٣م ما يؤكد أهمية معالجة التوتر القائم في الجامعات الأوربية بين الاعتراف الأكاديمي بالتدريب والمؤهلات العلمية المناسبة لسوق العمل . (۱)

ولأنه يأخذ الطابع التجارى بوصفه مشروعا استثماريا ، فإن التعليم الخاص لا يؤتمن على توجيه التعليم وتخطيطه وتطويره ، وضمان التسيق بينه وبين القطاعات الأخرى (٢). لأنه سوف يعطى الأولوية للقدرات العالية، ومن ثم فقد

Wiseman: Public Finance in Education - Areveu, I.P.G, ed, Economic of Education, New York, Pergamon press, 1987, PP. 436 - 437.

² - European Center for higher Education: "Trends and Developments in Higher Education in Europe", Op.Cit, 2003, P. 24.

٣ - ماجد بدر ، وآخرون: تمويل التعليم ما قبل العالى في الأردن - المستكلات والحلول المقترحة ، عمان (الأردن) ، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩١ ، ص ١٧.

تستخدم الجامعات الخاصة أساليب لجذب طلبة قد لا تتوافر فيهم المقاييس والمواصفات المطلوبة في طالب الجامعة ، مما يؤثر في النهاية على نوعية مخرجات هذه الجامعات من خريجين .

بابت دراسات علم النفس ، وجود علاقة موجبة بين التحصيل المدرسي وقدرات النفكير الابتكاري^(۱). ووجود علاقة دالية بين التحصيل الدراسي والتوافق الشخصي والاجتماعي، وبين التحصيل الدراسي والقدرة على التفكير ^(۱) . وأن المنفوقين تحصيليا أكثر خساسية بالقيمة الذاتية . ^(۱)

وإذا كانت الجامعات الخاصة تستقبل الطلبة القادرين ماليا المنخفضين تحصيليا ذوى القدرات العقلية الأقل ، والتى لم تمكنهم من التفوق الدراسى ، فإنه من غير المتوقع أن تتوفر لدى هؤلاء الطلبة الصلاحية الدراسية لتخصصات عصرية غير نمطية - طبقا لأهداف الجامعات الخاصة - كتكنولوجيا الحاسب ، والفضاء ، والهندسة الوراثية، والفيزياء النووية وغير ذلك من تخصصات نادرة.

١- عبد السلام عبد الغفار: " التقوق العقلى والابتكار " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٠٧ م م ص ١٠٧ .

٢ - سيد خير الله : بحوث نفسية وتربويــة ، بيــروت ، دار النهــضة العربيــة ،
 ١٩٨١م، ص ٧١ ، ص ٩٥ .

٣ - جابر عبد الحميد جابر ، سليمان الخضرى الشيخ ، حسين عبد العزيز الدرينى :
 "بعض العوامل المرتبطة بالتخلف والتفوق الدراسي في المرحلة الثانوية بقطر " ، بحوث ودراسات في الاتجاهات والميول التفسية ، المجلد (٧) ، الجزء الثانى ، مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٤م ، ص ٢٦٥ .

- ۲- إن الجامعات الخاصة قد نتزع التعليم الجامعى من إطاره النقافى الوطنى أو القومى ، وستكون إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد فى حياة المجتمع ، مما يصيب عملية الاستقرار الاجتماعى والأمن القومى فى مقتل باعتبار التعليم قضية أمن قومى وذلك لعدة أسباب منها :
- أ- إن و لاءات الجامعات الخاصة ، طلابا وأسائذة قد لا تكون للثقافة القومية والهوية الوطنية ، وقد يرجع ذلك لانفتاح بعض هذه الجامعات بشدة على الثقافة العالمية ، أو ثقافة بعض المجتمعات الني ارتبطت بعض الجامعات الخاصة بها ، الأمر الذي يمكن أن يحدث تصدعات شديدة في ثقافة المجتمع وتماسكه الاجتماعي . (۱) بن السماح بخصخصة التعليم الجامعي ووفقا للإجراءات والنظم المتبعة يعطى الحق لكل حزب سياسي ، وكل جمعية أهلية تعاونية ، وكل أصحاب عقيدة (إسلامية ، مسيحية ، يهودية) ، وكل نقابة مهنية ، لإنشاء جامعة خاصة يمولها ويديرها ، مصاليم يضع الحكومات العربية في حرج سياسي كبير ، خاصة أمام الدول ذات الضغط السياسي والعسكري والغذائي ، والتي قد تزكي مثل هذا التصنيف ، فتضرب بذلك السلام الاجتماعي والاستقرار
- ج- إن الجامعات الخاصة قد يسمح في قانون إنشائها في بعيض الدول العربية بمشاركة رأس الميال اليوطني ليرأس الميال

الداخلي بحجر مسموم .

۱- محمد سيف الدين فهمى: "خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير"،
 مرجع سابق، ص ٦٩.

الأجنبى، وفى هذا اختراق وغزو لقلب وعقل المجتمع وذلك استتادا على عدة مبررات أهمها:

- إن التمويل الخارجي يستلزم وقوف المستثمر الخارجي على اتجاه حركة أمواله للاطمئنان على أهداف الربحية وغير الربحية ، مما يمكن هذا السشريك الأجنبي من الاطلاع على كل ما يهمه في المشروعات التي أسهم فيها، الأمر الذي يمثل خطورة غير منظورة على الأمن القومي. (١)
- التمويل الخارجي يمكن صاحبه من التدخل في السشئون الأكاديمية ، ويعنى هذا التدخل وجود خبراء من جانب الممولين يعملون في مشروعات التمويل ، ويعنى بحوث مشتركة، وقد يكون في ذلك خطورة إن اتصل الأمر بإحصاءات ومعلومات وبيانات قومية . (٢)
- ان الجامعات الخاصة قد تقوض ديمقر اطية التعليم الجامعى ، وتهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية اللذين وردا بالدستور في غالبية البلاد العربية وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الدي وافقت

- أحمد إسماعيل حجى : " تخطيط التعليم " ، " سلسلة قضايا تربوية (٩)" ، ط١ ، الحمد إسماعيل حجى : " تخطيط الكتب، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٨ .

الجامعات التعليم العالى في مصر وإنسشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد "،
 مرجع سابق ، ص ۱۸۳ .

٢ - انظر:

عليه الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، مؤكدا على ديمقراطية التعليم الجامعى والتى تتص المادة (٢٨) منه على "توفير التعليم العالى باعتباره حقا أساسيا يجب أن يتوافر قدر الإمكان للأجيال القادمة، دون تمييز أو تفرقة ، إلا تلك الفروق التى تتعلق بقدرات الأشخاص على التعليم ، كما يجب أن يكون التعليم العالى مجانيا " (١)

وعلى اعتبار أن ديمقراطية التعليم الجامعى وتكافؤ فرصه ومجانيته حق من حقوق البشر والمواطنين نصت عليه المواثيق الدولية والدسائير الوطنية ، فإن كل جامعة يجب أن تضمن لطلابها هذه المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والمعيشية .

والجامعات الخاصة تتيح فرصا للقادرين ماليا وليسوا بالضرورة قادرين كفاءة في حين أن الفقير لا يحصل عليها ويسوق المعارضون - لهذه الجامعات - دليلا على ذلك بما حدث في الهند ، فقد لاحظ "كوثاري " Kothari أن الكليات الخاصة والتي لا تتلق أي مساعدة مالية من الحكومة قد زادت أعدادها ، وذلك لوجود طلب متزايد من أبناء الطبقات العليا للدراسة الجامعية ، والذين فشلوا في الالتحاق بالجامعات الحكومية " (1)

عبد العزيز سليمان: "رسالة وأهداف التعليم الجامعى في عالم متغير - دور الجامعات في تعليم الكبار"، المركز الدولى للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي، المنوفية (مصر) ، سرس الليان ،
 للكبار في العالم العربي ، المنوفية (مصر) ، سرس الليان ،
 ٢٠ ص ٢٠ .

عبد المنعم محمد عثمان ، شيخه عبد الله المسند : " التعليم العالى الخاص العربي في دراسة مقارنة " ، مؤتمر " التطيم العالى في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر"، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٦٨٩ .

ومن المسلم به أن تحقيق السلام الاجتماعى بين أفراد المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة على شعور الأفراد بأنهم متساوون - باستثناء الكفاءات - أمام الفرص المتاحة في المجتمع وأن التمييز لا يتم عن طريق الإمكانات المادية.

وبناءً على ذلك وكما يقول الرافضون لقيام جامعات خاصة ، فإن تصنيف الطلبة تصنيفا طبقيا إلى أبناء أغنياء وأبناء فقراء يهد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويزرع الحقد في النفوس ويولد العداوة بين أفراد المجتمع الواحد المتفاوتين في الثروات ، وفي هذا تقويض للديمقر اطية وهدما للمجتمع . (١)

ويرد مؤيدو خصخصة التعليم الجامعى على ذلك بأن: قضية تكافؤ الفرص التعليمية لها أبعادها المختلفة التي لا يعبر عنها فقط وجود تعليم جامعى خاص يعمل جنبا إلى جنب مع الجامعات الحكومية ، وبالنسبة لمسألة المجانية فان المجانية مكفولة في الجامعات الحكومية باعتبارها من مؤسسات الدولة التعليمية كما أن هناك تعليما خاصا قبل الجامعة دونما تعارض مع الدستور ، إذن لا علاقة للدستور بالأمر . (٢)

٤- إن الجامعات الخاصة يمكن أن تؤدى إلى ظهور طبقية التعليم
 العالى، وذلك لعدة أسباب منها:

العين محمد موسى : من الحرم الجامعى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .

٢ - عمرو هاشم ربيع: " فكرة سابقة لأوانها "، الأهرام الاقتصادى، ع (١٢٠٨) ،
 مرجم سابق ، ص ص ٣٦ - ٣٧.

أ-قد لا يؤدى التعليم الخاص إلى تحقيق أهداف المجتمع ، بل يحقق أهداف فئة واحدة من فئات المجتمع ، فيسهم بذلك في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية (١) . ذلك لأن قوى السوق تساعد في نشر عدم العدالة بين الناس في وصولهم إلى المصادر التعليمية ، سواء أكانت على أساس النوع ، أم الطبقة الاجتماعية ، أم المستوى الاقتصادى ، أم غير ذلك . (١)

وبالنسبة للتعليم الجامعى الخاص تحديدا . فسوف يقتصر على الطبقات القادرة ماليا^(٦). ولن يفيد شريحة أوسع من المجتمع مع حرمان الأغلبية من هذا الحق ، علاوة على أن طبقية التعليم العالى تمثل خطرا كبيرا يهدد الأمن القومى. (١)

ب ان الخصخصة قد تكون مجالا لاحتكار التعليم عندما ينظر إليه بوصفه صناعة تجارية ، ويمكن القياس على ما يحدث حاليا في الشركات التجارية المحتكرة للخدمات العامة مثل الاتصالات ، وخطوط السكك الحديدية والطيران والكهرباء

^{1 -} Tilak: Financing Higher Education Research Seminar "on reform and innovation in India " York at Buffalo / SNOT wonen's University, Bombay, 1991, P. 65.

٧- عزيزة المانع: " هل تأبى الخصفصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التعليم التعليم التعليم التعليم التربوية فى المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم التربوية ، المجلد العام فيها " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية ، المجلد (١٩) ، ع (١) ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٤ .

٣- جمال أسد مزعل: الاعتبارات الاقتصادية في التطيم ، الموصل (العراق) ،
 مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٠ .

۳ - سعید اسماعیل علی: "الأمن التربوی العربی "، سلسلة قضایا تربویة (۳)،
 ط۱، القاهرة، عالم الكتب، ۱۹۸۹م، ص ۱۳.

وغيرها من الشركالت التى أدى احتكارها للسوق إلى أن تتحرر من قيود النتافس الذى كان متوقعا أن ينتج عنه تقديم خدمات أفضل بأسعار أقل .(١)

- ٥- إن الجامعات الخاصة ، قد تستقطب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ، وحرمانها الحكومية ، فتسهم بذلك في إضعاف الجامعات الحكومية ، وحرمانها من خبرة أعضاء هيئتها التدريسية ، خاصة إذا كانت الروانب التي يمكن تقديمها بهذه الجامعات أفضل مما تقدم في نظيرتها الحكومية .
- ٣- إن الجامعات الخاصة قد ترسخ بعض المفاهيم والقيم السسالبة في المجتمع ، خاصة أن ما يتم التركيز عليه في الممارسة العملية للقياس والتقويم يقتصر غالبا على الجانب المعرفي وتبقى الأهداف الشخصية والاجتماعية للتعليم العالى للإهمال (٢) . مع أن المتفق عليه هو أن القيم تمثل رأس المال الاجتماعي في كل أمة ، وأن إصلاح القيم أساس لأي إصلاح تربوي ، ولابد لكل طالب أن يمثل هوية خلقية ، ولا يمنطيع الطالب بناء هذه الهوية إلا إذا كان النظام التربوي يتيح له الفرصة المناسبة لبنائها. (٢)

⁻ Sanders, N.M.: "Would Privatization of k - 12 Schooling lead to competition and the Thereby Omprove Education? Educatioanal policy, vol. (16), No. (2), May 2002, P. 266.

Shavelson, Richard and Huang, Leta. Responding Responsibly: "To the Frenzy to Assess learning in Higher Education change", Journal of the Amerian Association of Higher Education, Jan / Feb, 2003, P. 10.

³ - Oser, F. and Racriswyl, F. "Choreographies of Teaching:

Bridging Instruction to Learning" Op. Cit, P.

1058.

ويكمن التخوف هذا في أن الجامعات الخاصة قد تعلى من القيم المادية على حساب القيم الروحية ، وقيم العالمية على حساب قيم المواطنة ، وقيم الفردية على حساب قيم الجماعية ، وتعلى من قيم الثقافة الغربية على قيم الثقافة الإسلامية ، وقيم الصراع على حساب قيم التكافل ، وقيم الانعزالية السياسية على قيم المشاركة الوطنية .

هذا بالإضافة إلى أن معظم طلبة الجامعات الخاصة من طبقات متميزة اجتماعيا أصلا ، وسوف يحتلون عند تخرجهم الوظائف الواعدة في المجتمع – على حساب أبناء فئات الشعب الفقيرة – وبالضرورة سوف ينحازون نحو القطاع الحديث على حساب القطاع الريفي ، ونحو التحرر على حساب المحافظة ، مما يؤدى إلى انفصامات في المجتمع ، قد يكون لها عواقبها السياسية والاجتماعية الخطيرة .

٧- إن الجامعات الخاصة قد تسمح لأعداد كبيرة من الطلبة القادرين ماليا - بوصفها حقل استثمارى - أن يلتحقوا بها وبالتالى يحصل تتوع كبير فى نوعية الطلبة القادرين ماديا ، وهذا النتوع يطرح أسئلة حول ما إذا كانت الأعراف والتقاليد ، ومعايير السلوك الأخلاقي موضع قناعة مشتركة لدى الطلبة ؟ ولاشك في أن ذلك يجعل الجامعة - والخاصة تحديدا - فى مواجهة تحديات أخلاقية حقيقية . (١)

Valey, Thomasl. Van: "Recent Changes in Higher Education and their Ethical Implications",
 Teaching Sociology, vol. (29), Jan 2001, P. 7.

ولأن البعد الأخلاقي من الجامعة كان دوما مصدر قوتها وإنتاجيتها، وأن هذا البعد نفسه أصبح في العقود الأخيرة مصدر ضعفها وتدهورها(1). لذا فقد لاحظت وثيقة " الإعلان العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين - رؤية وتنفيذ " ، التي أصدرتها اليونسكو عام ١٩٩٨م ، أن المجتمعات المعاصرة في العالم تمر بازمة عميقة في مجال القيم ، وقد دعت إلى تبنى قيم خاصة للتعليم العالى (المادة الأولى) ، وضرورة أخذ القيم الثقافية وتحديد معايير أخلاقية (المادة السادسة) ، وضرورة أخذ القيم الثقافية الوطنية بعين الاعتبار (المادة الحادية عشر). (1)

وعليه فمن الضرورى تحديد معايير أخلاقية ، وأخذ القيم الثقافية والوطنية بعين الاعتبار في جامعاتنا العربية وتحديدا الخاصة منها نظرا لتمويلها الخاص من ناحية ، واحتمال وجود شراكة أجنبية من ناحية أخرى ، وما يترتب على هذه الأمور من مثالب سبق ذكرها أنفا.

ويتضح من العرض السابق لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعى أن هذه القضية لها جوانبها الإيجابية كما أن لها جوانبها السلبية، ولأن الجامعات الخاصة أصبحت واقعا له ضرورته في هيكل التعليم العالى في الوطن العربي، وذلك في ظل النظام العالمي الجديد، لذا فإنه يجب تعظيم الجوانب الإيجابية لهذه الجامعات، ومحاولة السيطرة – بقدر الإمكان – على جوانبها السلبية، ولا تترك الأمور تجرى على عواهنها،

¹ - Bruce "The Special Ethical of the Ethical of the Academy",

The Review of Higher Education, vol.(23),

No.(2), Fall 2000, P. 232.

² - UNESCO: "World Declaration on Higher Education for the Twenty First Century - Vision and Action", NESCO, Paris, 1998, PP. 2 - 14.

إذ لابد أن يصل أصحاب القرار - في كل قطر عربي - إلى حلول عملية حول طبيعة النمط والشروط والظروف التي يجب أن تتوافر للتعليم الجامعي الخاص وبما يتلاءم مع ظروف هذا القطر ، حتى لا نفر من داء إلى داء ، وهنا يظهر على السطح أهمية إنشاء جهاز خاص على أعلى مستوى لاعتماد هذه الجامعات الخاصة واعتماد الشهادات التي تصدرها، هذا ويمكن من خلال المبررات والمحاذير السابقة لخصخصة التعليم الجامعي استخلاص عدة سمات أو ملامح تمثل قواسم مشتركة في نهاة التعليم الجامعي الخاص وتحدياته في البلاد العربية ، نوجزها فيما يلى:

السمات الشتركة للتعليم الجامعي الخاص " في الوطن العربي " :

ثمة ملامح عامة مشتركة لنشأة التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي وتحدياته ، ومن أهم هذه الملامح والسمات ما يلي :

1- أهم سمة مشتركة تسم التعليم الجامعى الخاص فى البلدان العربية ، أن على رأس أسباب نشأته عجز التعليم الجامعى الحكومى عن استيعاب جميع الراغبين فى الانتساب إليه ، لاسيما بعد تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى السنوات الأخيرة ، ويتبع هذا اضطرار العديد من الراغبين فيه الالتحاق بمؤسساته فى غير بلادهم، بما فى ذلك البلاد الأجنبية .

على أن هناك أسباب أخرى إيجابية لنشوء التعليم الجامعى الخاص ، وهى الرغبة فى اجتناب التدنى النوعى فى مستوى التعليم الجامعى الحكومى ، وفى إنشاء مؤسسات تعمل على تطوير التعليم العالى تطويرا علميا وتقانيا وإداريا ، يجعلها أشد ارتباطا بجامعات المجتمع المتجددة ، وأقدر على تلبية حاجات سوق العمل ، وحاجات التمية بوجه عام .

- ٢- إن الجامعات والكليات الخاصة في بلدان العالم العربي قد نشأت ونمت تحت هيمنة النظم والمناهج التقليدية للجامعات الحكومية القائمة في العالم العربي ، بحيث لا تعدو أن تكون تكرارا للجامعات الحكومية القائمة في معظم الأحوال . في حين أن من أهم مبررات نشأتها أن تلبي في هياكلها ومضمونها حاجات التطور العلمي المتجدد ، ومطالب سوق العمل المتغيرة .
- ٣- إن أنشطة الجامعات والكليات الخاصة في العالم العربي ، تسصب (هي الأخرى) على التدريس ، وتقديم البرامج المرتبطة بسوق العمل مازال يتم بطريقة تقليدية ، وقد تجاهلت هذه الجامعات والكليات الخاصة الوظائف الخاصة بالجامعة والمتعلقة بخدمة المجتمع وإنتاج المعرفة .
- التعليم الجامعى الخاص فى البلاد العربية مازال فى بداياته وربما مازال لم يتحرر بعد من هيمنة أو تأثير الإطار أو المنمط العام التقليدى ، وقد يكون ذلك دليلا أيضا على أن فكر وفلسفات التعليم الجامعى الخاصة لم ينضجا بعد فى عالمنا العربى ، وأن الجامعات الخاصة العربية وإن كانت قد بدأت بالفعل فى النشأة والنمو ، الخاصة العربية وإن كانت قد بدأت بالفعل فى النشأة والنمو لم تكن وليدة فلسفات أو أفكار استراتيجية ، بل كانت وليدة نشاطات مالية فى سوق التجارة ، ولعل الاهتمام الحادث الآن يمكن أن يعطى زخما فكريا يساعد على ترشيد تجربة التعليم الجامعى الخاص فى العالم العربى .
- ٥- عدم توافر هيئة تدريسية متفرغة في معظم الأحوال ، والاعتماد على الأساتذة المتتقلين بينها وبين الجامعات الحكومية ، وقد يرجع ذلك إلى حداثة هذا النوع من التعليم الجامعي، الأمر الذي لا يسمح بعد بإعداد هيئة تدريس متفرغة للجامعات الخاصة بدأت بتعيين معيدين

وانتهت بحصولهم على الماجستير والدكتوراه وترقيهم إلى درجة أستاذ مساعد أو أستاذ . هذا بالإضافة إلى قلة توافر الأبنية الجامعية الملائمة ونقص التجهيزات والمختبرات والمكتبات وسواها من هياكل الجامعة الأساسية وذلك في بعض الدول العربية مثل الجمهورية اليمنية . (۱)

7- لم يتمكن التعليم الجامعى الخاص فى البلاد العربية حتى الآن من كسب ثقة المواطن فيه ، بحيث يصبح منافسا للتعليم الجامعى الحكومى ، هذه الثقة التى تؤدى إلى الارتقاء به كما هو متوقع منه ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع رسومه الدراسية ، بحيث تفوق قدرة معظم الراغبين فى الدراسة فى مؤسساته،وترتب على ذلك استمرار الضغط على التعليم الجامعى الحكومى إلى جانب عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية،واعتقاده بأن ذلك من مسئولية الدولة وحدها .

٧- معظم مؤسسات التعليم العالى الخاصة فى البلاد العربية مؤسسات ربحية هدفها الأول استثمار الأموال فى التعليم العالى ، على غرار ما يجرى فى جميع قطاعات العمل والنشاط . فجميع الجامعات الخاصة فى الأردن قد أنشئت كشركات تجارية استثمارية ، يحكمها قانون الشركات الأردنى (١) . وفى المغرب تخصع الجامعات الخاصة لقانون التجارى ، وفى الإمارات العربية المتحدة ، وفى اليمن تستد الجامعات الخاصة فى تمويلها إلى شركات ووحدات اليمن تستد الجامعات الخاصة فى تمويلها إلى شركات ووحدات

۱- جابر عبد الله سعد : " التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة التتمية " ، في مؤتمر " التعليم العالى الأهلى " ، صنعاء (اليمن)، ٣٠٠ يونيه – أول يوليه. ٢٠٠٠م ، ص ١٩٨ .

٢ - إسحق فرحان: "التعليم العالى الخاص- التجربة الأردنيـة"، مرجـع سابق،
 ص ١٦٧.

استثمارية ، وكذلك في مصر فمعظم الجامعات والمعاهد العليا الخاصة ربحية ، وإن كان القانون قد وضع سقفا لأرباح أصحاب رؤوس الأموال(٤%)،إلا أن الأمر مازال موضوع تجديد وتطوير (١) ٨- رغم وجود هيئات للاعتماد الأكاديمي في بعض البلاد العربية (مجلس الاعتماد الأكاديمي بالأردن ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة) فإن عملية الاعتراف الأكاديمي لم تترسخ بعد ولم تصبح آلية أو جزءا لا يتجزأ من البنية التعليمية للجامعة أو الكلية موضع الاعتماد ، ولذلك مازالت الحاجة قائمة إلى تفعيل آليات الاعتراف الأكاديمي بمعايير ومستويات لا تقل عن المعايير والمستويات العالمية التي نحتكم إليها للحكم على كل من الجامعات والكليات الخاصة والحكومية على السواء .

وبعد هذا العرض لإيجابيات وسلبيات التعليم الجامعى الخاص وأهم السمات المشتركة له فى البلاد العربية ، وبرغم ما سبق نكره فى الفصل السابق (الثالث) من وجود إشكالية تواجه حركة هذا النوع من التعليم فى عالمنا العربى ، إلا أنه يجب تعضيد إيجابياته والارتقاء بها ، فى الوقت الذى نحاول فيه علاج أهم إشكالياته أو التخفيف من حدتها على الأقل ، ذلك أن التعليم الجامعى الخاص إنما ولد ليبقى ، حيث يؤمل عليه الكثير تجاه المجتمع الذى ولد فيه، فما هى إنن متطلبات المجتمعات العربية من التعليم الجامعى الخاص فى عصر المعرفة ذات التغير سريع العربية من التعليم الجامعى الخاص فى عصر المعرفة ذات التغير سريع الإيقاع ؟ هذا ما سوف نعرض له فيما يلى :

۱- عبد الله عبد الدايم: " دور التعليم العالى الخاص في تجديد التعليم العالى " ،
 مرجع سابق ، ص ص ٩٨ - . ٩٠ .

متطلبات المجتمع العربي من التعليم الجامعي الخاص :

مع تضارب سياسات الإصلاح في النظام التعليمي ككل في ظل حدة التحديات العالمية ، تصبح الحلول التقليدية عاجزة عن معالجة المشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي والآخذة في التراكم ، مما يتطلب معالجتها بالحلول الإبداعية (١) . ومن هنا يتجه المجتمع إلى التعليم الجامعي يلتمس منه الحلول لبعض المشكلات ، وبالرغم من أن التعليم الجامعي الخاص له مخاطره وتحدياته - التي سبق ذكرها - فإنه أصبح واقعا له وجود ، لذا ينبغي أن يؤدي دوره تجاه المجتمع .

وتحدد "مها عبد الباقى " منطلبات المجتمع من الجامعات الخاصة فى ثلاثة منطلبات هى : منطلبات الترابط الاجتماعى ، المنطلبات الأكاديمية ، منطلبات سوق العمل (٢) . كما حددت " عزيرة المانع " الاحتياجات التعليمية التى يتوقع أن تلبيها الخصخصة فى ثلاث احتياجات هى : احتياجات مادية ، وأخرى أكاديمية ، وثالثة إدارية وتنظيمية (٣) . وفيما يلى تعريج على أهم منطلبات المجتمع من خصفصة التعليم الجامعى والتى يمكن حصرها فى أربعة منطلبات هى : منطلبات الترابط الاجتماعى ، منطلبات أكاديمية ، منطلبات سوق العمل، منطلبات التثمية البشرية .

١- محمد متولى غنيمة : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل - القيمة الاقتصادية
 للتعليم في الوطن العربي (١) ، ط٢ ، القاهرة ، الدار المصرية
 اللبنانية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٧ .

٢- مها عبد الباقى جويلى: " التعليم الجامعى الخاص، القضايا، متطلبات المجتمع دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٣ ، ٢٦٣ .

[&]quot;- عزيزة المانع: " هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم التعليم فيها"، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

أ - متطلبات الترابط الاجتماعي : Social Cohesion Requirements

تؤكد الدراسات المقارنة أن تحقيق العدل الاجتماعي يرتبط ارتباطاً مباشراً بتكافؤ الفرص التعليمية ، وإتاحة الإمكانات لتمتع الفرد بحق التعليم ، حتى لا تحول العوامل المادية والاقتصادية دون تمتعه بذلك الحق (۱) . كما أشار البنك الدولي في بعض أوراق العمل التي يصدرها إلى أن الفرص المتاحة من التعليم تسهم بصورة إيجابية في توفير الظروف المؤدية إلى ضمانات أوثق للتماسك الاجتماعي والسلام الاجتماعي . (۱)

والتعليم الجامعي يقوم بدور فعال في دعم مبدأ العدل الاجتماعي الذي يتيح مجالا لمواجهة الثروة والنفوذ ، وإفساح المجال لتكافؤ الفرص التعليمية على أساس القدرات والاستعدادات العقلية والمواهب . (٢)

ومن هنا ينتظر المجتمع من الجامعات الخاصة أن تسهم في أن يأخذ المتعلمون مواقعهم في البيئة الاجتماعية نتيجة قدراتهم واستعداداتهم العقلية ومواهبهم بعيدا عن أي اعتبارات خارج قدراتهم الذاتية ، مما يترتب عليه إيجاد مقومات الاندماج الاجتماعي ، وذلك بقبول نسبة من الطلبة الفقراء المتميزين ، الذين لم يقبلوا بكليات حكومية يرغبون الدراسة فيها نتيجة نقص مجموعهم في الثانوية العامة عدة درجات عما

¹⁻ McGinn, Noel: "Education, Democratization and Globalization - A Challenge for Comparative Education", Comparative Education Review, vol. (40), No.(4), Nov. 1996, PP. 341 – 357.

٢- حامد عمار : نحو تجوید تربوی ثقافی ، دراسات فی التربیه والثقافی ،
 ۱۱قاهرة، مكتبة الدار العربیة للكتاب ، ۱۹۹۷ ، ص ۵۵ .

٣ - حامد عمار : في النتمية البشرية وتطيم المستقبل ، درامسات في التربيسة
 والثقافة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

حدده مكتب التسيق ، بالإضافة إلى تحديد رسوم دراسية تتناسب مع المستوى الاقتصادى للمجتمع الذى توجد فيه هذه الجامعات .

ب - متطلبات أكاديمية : Academic Requirements

مع التوسع في التعليم الجامعي الخاص ، وزيدة عدد الطلبة المقيدين به تزداد المسئوليات الأكاديمية ، مما يتطلب من الجامعات الخاصة فهم وتغطية حاجات الطلبة ، والبعد عن التكرار ، وتحديد الموارد ، والاستعانة بالقيادات الماهرة التي تسهم في نمو هذه المؤسسات، ومن أهم المتطلبات الأكاديمية التي يتوقعها المجتمع العربي من الجامعات الخاصة نذكر :

- ١- إمداد الأفراد بالمعارف الخاصة بطبيعة الدراسة ، ونوعية البرامج ، وفائدة الدرجات الجامعية والشهادات التي تمنحها .
- ۲- الإسهام فى المجتمع بوسائل تتعدى تعليم الطلبة من خال :
 المكتبات ، ورعاية مراكز البحوث لنشر البحوث وإنتاج الفكر المستقل الناقد .
 - ٣- إدارة المشروعات البحثية ، وتحسين الخدمات الجامعية .
- ٤- توفير الإعداد في مجالات شديدة التخصص ، تتكيف مع احتياجات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية . فليس هناك شك في أن حالة التعليم ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك حالة المعرفة والتقدم التكنولوجي ، وما يفرضه ذلك من تنافسية في سوق العمل (١). الأمر الذي

احصام توفیق قمر: "مؤتمر إصلاح التعلیم فی مصر"، مكتبة الإسكندریة،
 ۱۰ - ۸ دیسمبر ۲۰۰۶، صحیفة التربیة، ع (۳)، سر (۲۰)، سر ۲۰۰۱.

يستوجب ضرورة إكساب الفرد مهمات جديدة تجعله قادرا على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية .

- تحقیق الجودة الشاملة فهی (أی الجودة) اكثر نفعا ودافعیة
 للجامعات الخاصة وبالتالی المجتمع ، وذلك بتقدیم منتج جید .
 خاصة أن اتفاقیة الجات حولت العالم إلی سوق واحدة ، البقاء فیها للمنتج المتمیز أیا كانت هویته . (۱)
- 7- اتخاذ عدة إجراءات نحو البعثات العلمية والمسنح الدراسية والمساهمات العلمية وتتجه إلى اتفاقات التبادل الثقافى ، وتتيح للأساتذة ارتياد المؤتمرات الدولية ، حيث تحقق هذه الإجراءات درجات متفاوتة من التواصل الحضارى دون إخلال بالهوية ، ويمكن استقدام الأساتذة الأجانب المعروفين (١). وهكذا يمكن للجامعات الخاصة أن تشارك في التعاون الدولى .
- ٧- الاهتمام بالجوانب التكنولوجية في العملية التعليمية ، كالاعتماد على شبكة الإنرنت ، والاتصال بين الطلبة والأساتذة من خلال البريد الإلكتروني^(٦) . ومن هنا فمن غير الضروري إلزام الطلبة بقضاء وقت طويل في الحرم الجامعي ، نظرا لأن هذه الإمكانيات التكنولوجية توفر وقتا كثيرا ، خاصة مع تزايد

١ - مصطفى سويف: "مصر الحاضر والمستقبل"، الهسلال ، ع (٥٨٩) ، دار
 الهلال ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٧٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

٣ - انظر:

⁻ شريف درويش اللبان: تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتاثيرات الاجتماعية ، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠، ١١٥،

⁻ Mason, Robin: Globalizing Education Trends and applications, London, Routledge, 1998, P. 121.

شبكات الجامعات في جميع أنحاء العالم ، حيث تضاعف استخدام الإذاعة التعليمية ، ومؤتمرات الفيديو. (١)

ج - متطلبات سوق العمل: Business Market Requirements

نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أدت إليه من تغيرات جوهرية في سوق العمل ، والتركيبة الاجتماعية لقوة العمل في معظم المجتمعات ، مثل تزايد الطلب على الموهلات الرفيعة والمهن المستحدثة، فإن هذا يلقى بدوره على الجامعات – الخاص منها والحكومي – مسئولية الإعداد الأكاديمي والتكنولوجي لمواجهة الطلب على متخصصين ملمين بأحدث التكنولوجيا قادرين على إدارة نظم تزداد تعقيدا، وبحيث تتكيف باستمرار مع احتياجات المجتمع حتى تصمن للمتخرجين إعدادا بؤهلهم لسوق العمل. (٢)

وإذا كانت للجامعات الحكومية مشكلاتها مع المجتمع فيما يتصل بقوة العمل وفرص العمل المتاحة ، فيجب أن تأتى الجامعات الخاصة – من خلال تخطيطها وإدارتها وتكوينها للطلبة – بحلول إبداعية لهذه

۱- محمد نبيل نوفل: "المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين - المنظور العربي"، المجلة العربية للتربيسة ، المجلد العالمي والمنظور العربي"، المجلة العربية للتربيسة ، المجلد (۱۷) ، ع(۱) ، مرجع سابق، ص ۲۰۰ .

٢ - جاك ديلور وآخرون: "التعليم ذلك الكنز المكنون "، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٩، ص ص ص ص ١١٦ - ١٠٠٠.

المشكلات ، بحيث تظهر قدرة هذه الجامعات على إنتاج قوة العمل الفاعلة ، ولديها من القدرات ما يدفعها إلى المنافسة العالمية . (١)

ومن المشكلات المجتمعية والتي لها صلة بفرص العمل تجدر الإشارة هذا إلى مشكلة البطالة Unemployment حيث تعانى المجتمعات العربية من الانفصال بين التعليم الجامعي وسوق العمل ، وترتب على ذلك زيادة أعداد العاطلين ، وظهرت حدة المشكلة اجتماعيا واقتصاديا .

وقد استفحلت الظاهرة نتيجة التحرر الاقتصادى ، مما يفرض على الجامعات الخاصة عدة متطلبات نحو توسيع الفرص بطريقة تراعبى اهتمام المتعلمين على مختلف المهن والأعمال ، والتأكيد علي التهيئة الفكرية والمهارية للمشاركة في سوق العمل ، والتدريب قبل ممارسة العمل وأثنائه واستمرار هذا التدريب ليساير التطور والمطالب المهنية (۲). بمعنى أن لا تكون الجامعات الخاصة صور كربونية من الجامعات الحكومية لتزيد بذلك من تفاقم الظاهرة .

وقد تستطيع الجامعات الخاصة الإسهام في الحد من مشكلة البطالة من ناحية وتقديم الخبرات العملية المناسبة لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى ، إذا انتهجت مدخل المسشاركة بينها وبين المؤسسات المجتمعية (قطاع الأعمال / الصناعة) ، فقد بات مؤكدا أن المدخل

التوظيف الاجتماعي للتعليم ، دراسات في التربية الثقافيـة ،
 ط ۲ ، القاهرة ، مكتبـة الـدار العربيـة للكتـاب ، ۱۹۹۷ ،
 ص ص حل ۲۷ - ۲۸ .

٢- حامد عمار : مقالات في التنمية البشرية العربية ، دراسات في التربية
 والثقافية ، القياهرة ، السدار العربية للكتياب ، ١٩٩٨ ،
 ص ص ص ١١٤ - ١١٥ .

الانعزالى Isolationist Approach ، والذى انتهجته الجامعات العربية الحكومية لفترات طويلة من الزمن لم يعد قادرا على مواجهة التحديات التى تواجه التعليم العالى فى عصر متغير ، فلا خلف الآن على أن جامعة المستقبل هى تلك الجامعة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .

د - منطلبات التنمية البشرية : Human Development Requirements

من المعلوم أن النظام التعليمي الجيد يتميز بمجموعة من الخصائص أهمهما: أن يكون وثيق الصلة بحركة المجتمع ومشكلاته، وأن يأخذ في الاعتبار الماضي والحاضر والمستقبل، وأن يرتبط بعمليات النتمية الشاملة. (١)

ويشهد العصر الحاضر تحولات وتغيرات جديدة ومتجددة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية . ولمواجهة هذه التحولات والتحديات المرتقبة يتطلب ضرورة الاهتمام بالتتمية البشرية ، التى تهتم بالإنسان القادر على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها ، وإنتاج التكنولوجيا وتطبيق النظريات العلمية في مختلف مجالات الحياة . (٢)

وطبيعى أن يظهر في هذا السياق المجتمعي التحولي - بل وتتشر - نظم تعليمية جامعية مختلفة كان من بينها التعليم الجامعي الخاص.

١- محمود عطا على مسيل: "دراسة مقارنة لنظام التعليم في المعاهد الأزهرية
 العامة قبل عام ١٩٦١م"، التربية ، المجلد الثاني ، ع(١) ، كلية
 التربية بجامعة الأزهر، فبراير ٢٠٠٠، ص ٥٤ .

۲ - محمد السيد حسونة: "الجودة الشاملة في التعليم "، صحيفة التربية ، ع (٤)،
 س (٥٦) ، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، القاهرة ،
 مايو ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

ليزاوج التعليم الجامعى الحكومى لنجد أنفسنا أمام تحديث تعليمى بنتسشر في معظم البلاد المتقدمة وتأخذ به كثير من البلاد النامية (۱). فما همي إسهامات هذا التحديث التعليمي (الجامعات الخاصة) في النتمية البشرية في ظل منطلقات العصر واحتياجاته الآنية والمستقبلية ؟ ومن منطلق أن الهدف الأساسي للتعليم هو تتمية الموارد البشرية علميا وثقافيا وفكريا وتقنيا متكاملا ، ومتوافقا مع منطلبات العصر ومتغيراته ، لهذا سوف ننتاول هذا الدور للجامعات الخاصة بشئ من الإسهاب وذلك فيما يلي :

مفهوم التنمية :

من المعروف أن النتمية في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي صورة من الصور تهدف إلى نتمية الإنسان أو لا وأخيرا . فهدفها هو خير الإنسان وصالحه وهي في سبيل تحقيق ذلك تستخدم الإنسان كوسيلة ولداة ، وبدونه لا يمكن أن نتحقق النتمية المنشودة ، فالإنسان إذن هو هدف النتمية وأداتها . (٢)

ولذلك تعرف النتمية على أنها "عملية تحرر إنسانى ، والبشر هم هدفها ووسيلتها ، وتتضمن تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مضطرد ، وصياغة حقهم في العيش في بيئة نظيفة " (٦)

المعدد إسماعيل حجى: التعليم الجامعي المفتوح عن بعد ، ط١ ، القداهرة ،
 عالم الكتب ، أكتوبر٢٠٠٣، ص ١٩ .

٢ - محمد منير مرسى: تغطيط النطيم واقتصادياته ، القاهرة ، عالم الكتاب ،
 ٢٤ ، ص ٧٤ .

۳- ایراهیم العیسوی: النتمیة فی عالم متغیر - دراســـة فـــی مفهــوم النتمیــة
 ومؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ۲۰۰۰ ، ص ۹۸ .

وهناك من يعرف النتمية على أنها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف ببنيتها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة. (١)

وينظر إلى النتمية في الفكر الاجتماعي على أنها تغيير في الاتجاء المرغوب، وهي نتضمن بعض الأبعاد حددها بعض المفكرين بالأبعاد الثلاثة الآتية: (٢)

أ- زيادة كفاءة نظام الإنتاج في المجتمع .

ب-إشباع الحاجات الأساسية للفرد .

ج- تحقيق الأهداف التي يسعى إليها مختلف المجموعات في
 المجتمع، والتي تتصل باستخدام المصادر النادرة.

ويعنى مفهوم النتمية الشامل: تطوير الفرد والارتقاء بقدراته من خلال برامج التعليم والتدريب مما يؤدى إلى رفع كفاءت وإمكانيات، ومن ثم زيادة فرصته في المساهمة الإيجابية والفعالة في عملية النتمية الشاملة للمجتمع. (٦)

السيد الحسينى: التتمية والتخلف - دراسة تاريخية بتائية ، ط٣ ، القاهرة ،
 دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٧- محمد منير مرسى : تخطيط التعلم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

وليد صالح أبو حمرا: "سياسات التعليم العالى فى التعليم المستمر - تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، مجلة اتحاد الجامعات العربية "، مجلة اتحاد العامعات العربية، العدد المتخصص رقم(٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠.

العلاقة بين التعليم الجامعي وعملية التنمية:

يرتبط التعليم الجامعي – بوصفه أحد مكونات النظام التعليمسي – ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التنمية ، وسياستها ، وخططها الشاملة ، حيث إنه مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً ، وذلك من خسلال ما يقوم به من إمداد لهذه القوى بالمهارات والقدرات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها دوما بتطور المجتمع ، وتلاحق التغيرات . ولذلك نجد أن النقابات التطوعية المجتمعية لخدمة المجتمع في كاليفورنيا تؤكد على ضرورة الارتباط الفعال بين الجامعة والمجتمع (١) . كما يؤكد ريتشارد ميالل Richard Miller على ضرورة ربط النعليم الجامعي بالمهن التي يتطلبها المجتمع (١)

وبتضح من ذلك أن التعليم الجامعى له الأثر الكبير فى عملية تطوير المجتمع وتتميته ، وحتى يكون له هذا الأثر التتموى فى مجتمعات العالم الثالث ، وحتى تستمر علاقة الترابط والتفاعل بينه وبين البناء الاجتماعى الذى يوجد فيه ، فإنه يجب ربط استراتيجية التتمية بسياسة التعليم الجامعى ، بحيث تتبع منها ، وتعكس خصائصها ، ويتم هذا الربط

Jenet R. Summerille: Community Action Volunteers in Education, CAVE, American Association of State College and Universities, Washington, D.C., California State, University Chicago, Feb., 1989, P. 7.

² - Richard I. Miller: Major American Higher Education issues and Challenges in 1990, London, Jossica Kinjsley, Publishers, 1990, P. 158.

فى الواقع من خلال تخطيط النظام التعليمي في إطار الخطـــة الـــشاملة للنتمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى تحقق أهدافها . (١)

واستتناسا بما سبق ، يمكن القول بأن تخطيط التعليم الجامعي في دول العالم الثالث لابد أن يراعي الأبعاد الاجتماعية ، أي يأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في المجتمع بوصفها أساسا لتخطيط السياسة التعليمية ، لتكون محققة لأهداف عملية التتمية الشاملة ، بحيث لا يتم هذا التخطيط منفصلا كل الانفصال عن المتطلبات التي يحتاج إليها المجتمع في المرحلة الحالية أو المستقبلية ، ولكن يأتي كنتيجة لها .

ولعل ذلك ما دفع بخطة النتمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧ / ٩٦ بمصر إلى التأكيد على ارتباط كليات الجامعة ، ومعاهد التعليم العالى الأخرى بمتطلبات النتمية في الأقاليم التي تعمل في نطاقها، ونقل الخبرات والأساليب المتطورة لإدارة التكنولوجيا من مراكزها المتقدمة في العالم ، وتطويعها للبيئة المصرية ، والربط بين المناهج النظرية والأنشطة المميزة لكل بيئة ، وزيادة الاتجاه لنمو الدراسات متعدة التخصصات بعد أن ظهرت علوم وتخصصات ومهن جديدة تجمع بين دراسات وتخصصات وأعمال متوعة مثل الهندسة الوراثية . (٢)

ويتضح مما سبق مدى العلاقة النرابطية بين النعليم الجامعي ، وعملية النتمية والتي تكمن في الأثر الكبير لهذا التعليم على تحقيق

١- محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمي - أسسه وأساليه ومستكلاه ،
 القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠١ .

٢- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط: مشروع الخطة الخمسية ٩٢ /٩٣٠ ١٩٩٧ / ٩٦)، العام الخامس من الخطة (٩٦ / ١٩٩٧)، العام الخامس من الخطة (٩٦ / ١٩٩٧)، القاهرة، أبريل ١٩٩٦، ص ص ١٦٠ – ١٨٩٠.

أهداف ومتطلبات النتمية الشاملة ، الآنية منها والمستقبلية ، وانطلاقا من هذه العلاقة ، نعرج فيما يلى على دور التعليم الجامعي في النتمية ، والمثالب التي تواجه اسهاماته في هذه العملية في الدول النامية .

دور التعليم الجامعي في التتمية والمثالب التي تواجهه في تحقيق هذا الدور :

من المسلم به أن التعليم يعد محور التنمية المشاملة بوجه عام والتتمية البشرية بوجه خاص ، من منطلق أن الهدف الأساسى للتعليم هو تتمية الموارد البشرية علميا وثقافيا وفكريا وتقنيا متكاملا ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته ، ومرتكزا إلى تقنياته في تفعيل ثروات المجتمع ، وتحقيق نموه وتطوره ، ودعم قدراته (۱) . وعلى ذلك فلابد من حدوث نقلة نوعية في التعليم الجامعي العربي ، بحيث يصبح قادرا على التبؤ بمسار العلم واحتياجات منطلقات العصر . (۱)

وبناءً على ذلك فإنه لا مكان في العصر الحالى للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وبالتالي فالتعليم الجامعي الفعال هو الذي يكون وثيق

١-جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القوميسة المتخصصة ، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، شحبة التعليم الجامعي والعالى ، " نماذج جديدة للتعليم الجامعي والعالى ، " نماذج جديدة للتعليم الجامعي والعالى " ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢ .

الصلة بالمجتمع وحاجاته ومشكلاته من ناحية ، والقادر على إحداث النتمية الشاملة من ناحية أخرى .

ومساهمة التعليم الجامعى في التنمية تعنى مستوى معيشة أفسضل لكل فئات المجتمع (١). وهذا يؤكد التأثير الإيجابي للتعليم الجامعي على تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية، والدخل والإنتاجية ، والمهارات الأساسية التي يحتاجها الأفراد لكي يكونوا قادرين على العمل.(١)

وبسبب سرعة التغيير الحالية ، والرغبة في بناء مجتمع المعرفة ، يجب أن يعمل التعليم الجامعي والبحث العلمي ، كمكونات أساسية للتتمية المستدامة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأفراد والمجتمعات .

١- أميمة عبد العزيز: "التعليم العالى في الدول النامية الأخطار وبشائر المستقبل - العلم والتكنولوجيا"، المجلة المصرية للتتميــة والتخطـيط، المجلد (١١)، ع (٢)، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١٨٢.

European Communities, Communication from the Commission to the council and the European parliament on Education and training in the context of poverty Reducation in Developing countries, 2004, P.2.

At: www.Europa.eu.Int./Samrtapil/cgi/Sga-doc .

غير أن بعض الدراسات (*) ، قد كشفت عن معاناة التعليم الجامعى في مصر وفي الدول النامية بصفة عامة من ضعف كفاءة مخرجاته ، وعدم المواءمة بين مخرجاته وبين احتياجات التتمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي (الملقى على كاهل الحكومات) ، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجيه ، هذا بالإضافة إلى ندرة التخصصات التي تتطلبها مشروعات التمية ، وعدم مواكبة التخصصات القائمة للتطور التكنولوجي السريع .

كما أشار البنك الدولى فى أحد تقاريره عن التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء إلى أربعة مثالب متداخلة ، تواجه إسهام التعليم الجامعى فى النتمية فى الدول النامية ، وهذه المثالب هى (١):

أ- مخرجات التعليم العالى لم تعد مناسبة لظروف ومنطلبات النتمية
 ب-نوعية هذه المخرجات يبدو منها الندنى والندهور.

ج- تكلفة المخرجات أو الخريجين عالية بدون مبرر .

د- العائد أو المردود الاجتماعي قليل .

[°] من هذه الدر اسات:

⁻ جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها " ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث الطمي والتكنولوجيا ، الدورة (٢٣) ، القاهرة ٩٥ / ١٩٩٦ ، ص ص ٩٠ ١٩٠٠ .

⁻ Shattov, M. "The University of the Future", Journal of the program in Higher Education, Vol (7), No (2), July 1995, PP. 757 – 764.

World Bank Report: "Education in the Sub - Sahara Africa - Policies for Adjustment Revitalization and Expansion", World Bank Washington, D.C, 1988, P. 72.

وإذا كان هذا هو حال الجامعات الحكومية في مصر والدول النامية وإذا كانت هذه هي إشارة البنك الدولي إلى المثالب التي تواجه التعليم الجامعي في النهوض بالتتمية في الدول النامية ، فإن الأمل معقود علي الجامعات الخاصة في محاولة التغلب على هذه المثالب أو العقبات لتطوير المجتمع والنهوض بأعباء التتمية الوطنية السشاملة، وحسن الاستفادة من الموارد المتاحة في خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة ، وفيما يلى تعريج على إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصية في التتمية البشرية في الوطن العربي .

إسمامات ومرتكزات الجامعات الخاصة في التنمية البشرية في الوطن العربي :

هناك عدة مرتكزات لإسهام الجامعات الخاصة في النتمية البشرية في البلاد العربية ، أهمها :

- 1- إن التعليم الجامعي بعد الرصيد الاستراتيجي لأى دولــة ، والــذى يتحقق عن طريقة الوفاء باحتياجات التتمية المستقبلية ، كما أنه يمثل في الوقت نفسه أملا لكل مواطن ، وعلينا التوسع في هذا الرصبيد الاستراتيجي ، لأن التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بشكل خاص أصبح أداة للنهوض بالمجتمعات ، إذ أنه يستهدف رقتي الإنـسان وتحسين ظروف معيشته ، والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الإنسان بالمعارف الراقية والمهارات العالية اللازمة للتتمية الاقتصادية والاجتماعية ، واللحاق بركب الحضارة المعاصرة التي تشهد انطلاقة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة .
- ۲- إن عالمنا الحالى سريع التغير ، وأصبح فيه التعليم الجامعى أكثر أهمية من ذى قبل ، حيث تواجهنا تحديات حضارية بمسارات متعددة منها : عولمة متسارعة ، انتشار سريع للديمقراطية ، تتامى الإبداع العلمى والتكنولوجى ، وظهرر اقتصادیات سوق جدیدة ، وهذا

يتطلب امتلك الدول لأفراد متعلمين وماهرين بدرجة عالية . (١)

٣- إن الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة ، توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضارى بدون امتلاكه للقوى البشرية المتعلمة والمدربة، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتتمية البشرية محور عملية التفاعل والمواجهة مع تلك التحديات الحضارية ، من خلال إعدادها للمواطن القادر على التفاعل معها ، ودفع مجتمعه إلى المكان اللائق به بين الحضارات الإنسانية المختلفة (٢) . وبالتالى أصبحت هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمعات العربية لأن تحقق معدلات تتموية عالية حتى تلحق بركب التقدم والرخاء أو على الأقل حتى لا نتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

٤- إن النتمية تمثل أملا يتطلع إليه الإنسان العربى لإحداث تغيير في مجتمعه يرفع به مستوى معيشته ، ويحقق بواسطته أهدافه في الرخاء . وهذا يعنى أن عملية النتمية تحتاج إلى المؤسسات والنظم الاجتماعية القائمة ، ومادامت النتمية تتداخل مع كثير من مؤسسات المجتمع ، فإن الجامعة (التي تعتبر واحدة من أهم هذه المؤسسات تؤثر تأثيرا مباشرا في مسيرة النتمية ، وتحقيق أهدافها بما ينتاسب مع متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل .

¹-The World Bank: Education Sector Strategy, Human Development Network, World Bank, Washington, D.C, 1999, P. vi.

٢ - محمد صبرى الحوت: "المدرسة الفعالة - طموحات النطوير وتحديات الجودة "، المؤتمر العلمى السنوى" آفاق الإصلاح التربوى فــى مــصر "
 كلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركــز الدراســات المعرفية بالقاهرة، المنصورة ٢ - ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، ٢٢٩ .

- ٥- إن تطوير التعليم الجامعي في مختلف المجتمعات في ظل الكشوف العلمية المتلاحقة وما يتبعها من تطور تكنولوجي سريع أصبيح ضرورة حتمية فرضت الحاجة إلى تغير تتموى ، يقتضى معه توافر القدرة البشرية المدربة بالتعليم والتعلم المتقدم ، وإذا كانت الجامعات الحكومية غير قادرة على استحداث تخصصات غير نمطية تواكب هذا التطور التكنولوجي ، نظرا لصعوبة تمويل مثل هذه التخصصات حكوميا فقط ، فإن على الجامعات الخاصة بجانب الأجهزة والمؤسسات الحكومية أن تتقابل مع المجتمع لبحث حاجات والاستجابة لمتطلباته نظرا لما تتمتع به من حرية التمويل وحرية استحداث تخصصات غير نمطية وذلك بتخريج قوة بشرية مدربة يستطيع المجتمع بها مسايرة وملاحقة المتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة .
 - اتجاه معدلات التتمية البشرية ومؤشراتها للانخفاض الملحوظ في بعض الدول العربية ، في حين تتعاظم هذه المعدلات في الدول التي بدأت معنا أو قبلنا مسيرة النتمية . حيث نجد الآن أن نسبة العلميين والفنيين في كوريا بلغت (٤٧,٣) لكل الف نسمة ، وبلغ خريجي الكليات العلمية (٤٣%) من الخريجين ، وفي إسرائيل بلغت نسبة العلميين والفنيين (٢٦) لكل الف نسمة ، وخريجو الكليات العلمية (، ٤) من الخريجين ، بينما في مصر بلغت نسبة العلميين والفنيين والفنيين (١,٤) لكل ألف نسمة ، وخريجو الكليات العلمية (١,٤) من الخريجين ، بينما في مصر بلغت نسبة العلميين والفنيين الفنيين الفنيين الفنيين والفنيين الفنيين الفنيين والفنيين الفنيين الفنيين والفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنين الفنيين الفنين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنيين الفنين الفنين

ایراهیم عصمت مطاوع: التنمیة البشریة بالتطیم والتطم فی الوطن العربی ،
 ط۱ ، مرجع سابق ، ص ص ۳۰ – ۳۱ .

نحو الذكاء الصناعى والميكروالكترونيات ، والميكروميكانيكيات ، وتسلسل الجينوم البشرى وغيرها من نتائج ثورة المعلومات .

ال البعض يرى أنه بحلول عام (٢٠٢٠م) سوف تتضاعف منتجات الصناعة في كثير من الدول النامية ، بينما ينخفض عدد العاملين في الصناعة – على الأقل في الدول المنتجـة اقتـصاديا – مـا بـين (١٠ – ١٥ %) من إجمالي قوة العمل ، وذلك بسبب إحلال العمل كثيف المعرفة محل وظائف الصناعة بدرجة متزايـدة ، ومـن شـم تصبح المعرفة المورد الاقتصادي الرئيس لهذه الـدول (١) . وهـذا يؤدي إلى التأكيد على أنه بدون استثمار فعال في رأس المال البشري فسوف يندر هذا المورد ، أما مع الاستثمار الفعال له فسوف تصبح المعرفة ليست فقط غزيرة ولكن أيـضا متجـددة ومنتجـة ذاتيـا . والتمييز بين هذين الوضعين يعتبر هاما عند إجراء أيـة توقعـات اقتصادية مستقبلية . (٢)

وجدير بالذكر أن المرتكزات السابقة لإسهام الجامعات الخاصة في مجال النتمية البشرية لا تختلف في مضمونها عن مرتكزات إسهام الجامعات الحكومية في نفس المجال ، إلا أن الكثير من الدول السماعية إلى خصخصة التعليم الجامعي تبرر توجهاتها في إلقاء جزء من العبء على التعليم الجامعي الخاص بأنه لابد أن يكون لكل فرد أو مؤسسة في

۱- محمد صبرى الحوت: " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة في إشكالية
 التطوير " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٤ .

UNESCO Institute for Statistics & O.E.C.D., Financing education Investments and Returns: Op. Cit,
 PP. 9-10.

المجتمع دور في النتمية الشاملة وأن هذه النتمية لا يمكن أن نتحقق بالاعتماد على جهود الدولة فقط.

ومن هذا فلابد من توظيف التعليم الجامعى الخاص توظيف الجتماعيا واعيا ، بحيث يؤثر ويتأثر بقضايا النتمية ، وأن هذا التوظيف في أدواره المختلفة لابد أن يتلاءم في خطته مع خطة التعليم الجامعي الحكومي ، وينطلق كلاهما ويتماشى مع استراتيجية المجتمع التي يقرها للتمية .

ومن الضرورى كذلك أن تتطور السياسات والبرامج والبنى المجتمعية مما يتيح للتعليم العالى أن يحقق التوظيف الاجتماعى الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات والبرامج بمجالات الاستخدام، أو سوق العمل والأجور، أو تشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من فرص التعليم العالى لأكبر عند من خريجى الثانوية العامة أو ما يعادلها، كل ذلك ينطلب التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم العالى – الحكومى والخاص وتكييفه لمتطلبات التتمية.

وبعد استعراض أهم متطلبات المجتمع العربي من التعليم الجامعي الخاص والتي أمكن حصرها في أربعة متطلبات هي : متطلبات الترابط الاجتماعي ، متطلبات أكاديمية ، متطلبات سوق العمل ، وأخيرا متطلبات التتمية البشرية ، يمكن الآن التعريج على وظائف الجامعات الخاصسة وذلك فيما يلي :

وظائف الجامعات الخاصة :

سبق الحديث - فى الفصل الثانى - عن وظائف الجامعة والتى يمكن تلخيصها فى : وظيفة نشر العلم والمعرفة (الوظيفة التعليمية). ، وظيفة تتمية العلم والمعرفة (الوظيفة البحثية) ، وظيفة تطبيق العلم والمعرفة (وظيفة خدمة المجتمع). وليس هذا فحسب ولكن أيضا من

وظائف التعليم الجامعى إيجاد الهوية القومية وتتميتها (الوظيفة التراثية الثقافية)، إضافة إلى تعميق مفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلبة، والمساهمة في تحديد معالمها وإمكاناتها وانطلاقاتها. (١)

وانطلاقا من هذه الوظائف ، واسترشاداً بأهداف الجامعات الخاصة وبمبررات إنشائها ومتطلبات المجتمع منها ، فإنه يمكن حصر وظائف الجامعات الخاصة فيما يلى :

- ١- تخفيف عبء تمويل التعليم الجامعي عن كاهل الدولة .
- ۲- إعداد الكوادر المدربة تدريبا مهنيا ، وفنيا ، وإداريا ، بما يمكنها من التعامل مع المتغيرات المتلاحقة .
- ٣- توفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعي الحكومي تلبيتها .
 - ٤- توفير أحدث الأجهزة المتطورة (اللازمة للعملية التعليمية) .
- تطوير وتحديث المناهج الدراسية وفقا لحاجات البيئة ، ومطالب
 المجتمع المتطورة.
 - ٦- تطوير الكوادر الأكاديمية بالمنح الدراسية والابتعاث.
 - ٧- أداء الخدمات البحثية للغير.
- ٨- إجراء بحوث تطبيقية في تخصصات نادرة وغير متوافرة في
 الجامعات الحكومية.
 - ٩- جذب العملة الصعبة للبلاد بقبول الطلبة الوافدين .
 - ١- تحسين الخدمات التعليمية .

۱- إبراهيم عصمت مطاوع: واقع الجامعات العربية - نظرة تحليليــة ناقــدة،
 قراءات في التربية وعلم النفس، ط۱، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ۱٤۰۷هـ. / ۱۹۸۱م، ص ۱۱۰.

١١- إشاعة روح النتافس بين رؤوس الأموال ، بما يتوقع أن يتولد عنه
 تخفيض التكلفة، وتحسين النوعية .

١٢ تقوية روح المواطنة لدى الطلبة ، والتأكيد على الهوية الثقافية
 للمجتمع المصرى والعربى.

تعقیب :

" نحو صيغة سليمة للتطيم الجامعي الخاص في الوطن العربي "

ما نكر عن مثالب التعليم الجامعى الخاص القائم فى معظم البلاد العربية ، لا يعنى أن تجربة التعليم العالى الخاص (معاهد وكليات) فى هذه البلدان تجربة مرفوضة .. إنها تجربة مفيدة وضرورية ولا مناص عنها ، بالنظر إلى أنها النموذج الأخذ فى الانتشار فى ضوء التطورات العالمية الحادثة الآن ، بل إن التعليم الحكومى نفسه قد يواجه فى المستقبل القريب جدا ضغوطا موضوعية للخصفصة ، تخلصا من البيروقراطية ودفعا لتحديث نظمه ومناهجه وأساليب إدارته .

وبناءً عليه فهناك مسئولية ملقاة على عانق الحكومات العربية بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار في التعليم رغبة في المشاركة الأهلية، ولكن يجب أن يتم هذا في إطار ضوابط علمية ووعى بالإشكاليات السابق نكرها ، حتى يشق المجتمع العربي طريقه نحو التقدم وسط الزحام العالمي ، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي :

١- إن تحرير مؤسسات التعليم الجامعى من كافة سلطان الدولة ، لا يعنى أن نتأى الدولة عن ميدان التعليم الجامعى حكوميا كان أو خاصا ، بل يظل التعليم الجامعى – شأنه شأن التعليم كله – مسئولية الدولة . فالدولة هى المسئولة عن بناء رأس المال البشرى بأشكاله المختلفة ، وتدل تجارب الدول المتقدمة على أن مهمتى نشر التعليم العالى وتطويره ، أنقل وأخطر مما يحتمل القطاع الخاص وحده

بإمكانياته المحدودة ونظريته الربحية (١). وأن مسئولية هذا التعليم مسئولية تاريخية للدولة التي تقود عملية التقدم والتي تزداد أهميتها في عصر المعرفة والثورات العلمية الكبرى ، هذا العصر الدى تتعرض فيه الهويات الثقافية الخطار كبيرة .

- ۲- تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالى يتكون من مهنيين ومتخصصين ومهنمين على مستوى البلد الواحد وعلى المستوى القومى كله ، بحيث يكون معتمدا من جهات أو سلطة الاختصاص ، ومستقلا عنها في نفس الوقت ، يقوم بتوجيه ووضع السياسات القومية للتعليم العالى بصفة عامة (معاهد أو كليات ، خاص أو حكومى) ، بحيث :
- أ- يضم هذا المجلس جميع الجامعات الحكومية والخاصة وممثلين عن التعليم ما بعد الثانوى في التعليم العالى الحكومي والخاص.
- ب-يشكل هذا المجلس هيئة للاعتراف الأكاديمي بهدف الارتقاء بجودة التعليم الجامعي ، وتتكون من كبار المتخصصين في العالم العربي المشهود لهم بالخبرة والأمانة والسمعة العلمية الرفيعة ، وتكون هذه الهيئة مستقلة ، وتدار وفقا للوائحها الخاصسة التي يرتضيها أعضاؤها ، وتدعم ماليا من وزارات التعليم العالى ، ويراعي ما يلى :
- أن تكون معايير ومستويات الاعتراف الأكاديمي جاهزة لكل
 المؤسسات ، والتخصصات المختلفة ، وواضحة وعلنية ، وكذلك طرق تطبيقها .

۱- نادر فرجانی : "التعلیم العالی والنتمیة فی البلاد العربیة " ، المستقبل العربی ،
 ع (۲۳۷) ، مرکز دراسات الوحدة العربیة ، بیروت ، نوفمبر
 ۸۹ ، ص ۸۹ .

- يخرج من عضوية المجلس الأعلى المتعليم العالى ، أى جامعة أو مؤسسة للتعليم العالى، لا تحصل على الاعتراف الأكاديمى ، سواء كانت حكومية أو خاصة .
- أن تدعم الحكومات العربية ماليا مؤسسات التعليم العالى بـشقيه الحكومي والخاص، وأن يحرم من هذا الدعم كل مؤسسة فشلت في تحقيق الاعتراف الأكاديمي .
- ٣- يجب ألا يغيب عن التعليم الجامعى الخاص مستوليته الاجتماعية
 والثقافية في المجتمع ، وأن تكون متطلبات المجتمع منه موضع
 مساطة .
- ٤- لابد من تقنين مبدأ المساءلة الأكاديمية ، حتى يمكن محاسبة مؤسسات التعليم العالى من ناحية الأداء والإدارة والإتقان ، وكذلك محاسبة الأكاديميين والإداريين .. وفقا لمبادئ ومعايير معينة ، وذلك ضمانا لتأكيد روح العدل والموضوعية .

واستنادا على ما ذكر فى هذا الفصل وما سبقه من فصول ، يتضح أن وجود نظام التعليم الجامعي الخاص ضمن النظم الجامعية القائمة فى الوطن العربي، أصبح ضرورة حتمية وملحة لما يغرضه النظام الدولي الجديد على التعليم العالى (بصفة عامة) من مطالب ومستحدثات ، وبالتالى فلابد أن تتطور هذه النظم وأنماطها حتى تستوعب هذا النظام الحتمى ضمن هيكلها العام ، ولذا سوف يهتم الفصل القادم بمناقشة تطور أنماط نظم التعليم العالى، ومؤسساته فى مصر بغية التعرف على موقع الجامعات المصرية الخاصة بين هذه المؤسسات.

الفصل الرابع

تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته في مصر

- مقدمة.
- تطور أنماط نظم التعليم العالى.
- ١- نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة.
 - ٢- نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة).
 - ٣- نظم التعليم العالى الخاصة .
 - مؤسسات التعليم العالى في مصر:

أولا: الجامعات:

- ١- جامعة الأزهر الشريف (نشأتها تطورها رسالتها)
 - ٢- الجامعات الحكومية.
 - ٣- الجامعة الأمريكية (ماهيتها نشأتها تطورها) .
 - ٤- جامعة سنجور (نشأتها رسالتها برامجها)
 - ٥- الجامعات الخاصة المصرية .
 - ٦- جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) .
- أ- الجامعة المصرية للتعليم عن بعد .ب الجامعات الأهلية .
 - جـ كليات للدر اسات العليا .

ثاتيا : مؤسسات نطيم عال غير جامعية :

- أ- الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) .
 - ب-المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) .
- - مفهوم القدرة التنافسية في التطيم الجامعي.
 - أبعاد المنافسة بين الجامعات (في القرن الحادي والعشرين).
 - قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات .
 - تعتيب .



لقد شهد التعليم منذ نشأته في المجتمع المصرى الكثير من أشكال التطوير والتغيير والتبديل ، وحدثت فيه الكثير من التوسعات في مختلف مراحله وأنواعه على اعتبار أن أهمية التعليم في بناء المجتمعات ونهضتها لم تعد مجال جدل ، فالتجارب العالمية أثبتت أن بوابة التقدم الحقيقي بل والوحيدة هي التعليم بكل أشكاله وأنواعه ومراحله .

ونتيجة للتطورات التى شهدها التعليم الجامعى فى محاولة مواجهة ضغط الأعداد المتزايدة عليه باستمرار ، ونتيجة لأن العصر الذى نعيشه هو عصر ما بعد الصناعة، أو مجتمع ما بعد الحدائة ، أو مجتمع المعلومات ، أو مجتمع الموجة الثالثة ، أو القرية الكونية ، لذا كان من الطبيعى أن تتعدد فى هذا السياق المجتمعى والاجتماعى ، بل ونتشر نظم وأنماط غير تقليدية للتعليم الجامعى ، كفلسفة اجتماعية تربوية تعكس طبيعة العصر بهذه المسميات ، وما تتضوى عليه من خصائص .



الفصل الرابع تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته فى مصر

مقدمة :

تم عرض تطور وظائف الجامعة ، والتحديات التي تواجه التعليم العالى المعاصر في الوطن العربي ، وإذا كان هناك تطورا في وظـائف وأهداف جامعة اليوم - كنتيجة للمتغيرات العالمية - فإنه لابد أن يكون قد صاحب ذلك التطور تطورا مماثلا في قدرة النظام الجامعي على الاستجابة بكفاءة لهذه التغيرات ، ومحاولة التغلب على بعض تحدياته ، ومن هذا المنطلق كان اهتمام الفصلين الثاني والثالث بتسليط الضوء على التعليم الجامعي الخاص وبعض قضاياه كأحد الحلول أو البدائل لمواجهة بعض هذه التحديات كمية كانت أو نوعية ، وما كان للتعليم الجامعي الخاص أن يقوم إلا من خلال تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته، وعدم الاكتفاء بزيادة أعداد الجامعات التقليدية ، واستنادا إلى ذلك سينتاول هذا الفصل تطور أنماط نظم التعليم العالى ، ومؤسساته ، يلي نلك عرض لهذه المؤسسات في مصر ، بغيسة التعسرف علسي موقسع الجامعات الخاصة بين مؤسسات التعليم العالى المصرية ، عل ذلك يفيد في بيان ضرورة وجود تلك الجامعات بين هذه المؤسسات ، وذلك فيما ىلى :

تطور أنماط نظم التعليم العالى : 🗘

يتغير التعليم العالى باستمرار تحت وطأة ظروف عديدة ، ويتسع مجاله لقيام مؤسسات متعددة ومنتوعة تشترك مع الجامعة التقليدية في بعض الوظائف وتتفرد بوظائف أخرى اكتسبت أهمية خاصة في الفترة الأخيرة وهذه الشبكة من المؤسسات القديمة والحديثة تشكل ما نسسميه نظام التعليم العالى ومنها نظام التعليم العالى ومنها (١):

- 1- نظم التطيم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة ، وفيها تتولى الدولة انشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى ، مثل دول الاتحاد السوفيتى (سابقا)، ودول الكتلة الشرقية (سابقا) وكثير من دول العالم الثالث سواء كانت دولا عربية أو أسيوية أو أفريقية .
- ٢- نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة)، وفيها يلعب القطاع الحكومي والقطاع الخاص أدوارا متفاوتة الأهمية، كما أن هناك نتوعا كبيرا فيها فمثلا هناك:
- أ- نظم مختلطة للتعليم العالى ، يقوم القطاع الخاص فى إطارها بدور واسع النطاق بينما هناك محدودية لإسهام القطاع الحكومى فيها ، وتتتشر هذه النظم فى الدول القائمة على اقتصاديات السوق مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفليبين وكولومبيا.

^{*} يتضمن نظام التعليم العالى: الجامعات ومؤسسات تعليم عال غير جامعية .

١ - انظر:

⁻ جاند هيلا ب . ج. تيلاك: " تخصيص التعليم العالى" ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

⁻ جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد "سرجع سابق، ص ١٣٤.

- ب- نظم مختلطة للتعليم العالى ، يقوم القطاع الحكومى فيها بدور
 رئيس مع وجود بعض أشكال التعليم العالى المدعوم من
 الدولة ، وتتتشر هذه النظم فى دول نامية مثل جنوب آسيا بما
 فيها الهند وأفريقيا والدول العربية بما فيها مصر .
- ج- نظم مختلطة للتعليم العالى يلعب فيها القطاع الحكومى والقطاع الخاص أدوارا متوازية ، حيث يحظى القطاعان بمساعدات حكومية ، وتتتشر هذه النظم فى دول أوربا الغربية كهولندا وبلجيكا .
- د- نظم مختلطة للتعليم العالى يلعب فيها القطاع الخاص دورا هامشيا ومحدودا للغاية، وتتتشر هذه النظم في السويد وبريطانيا وأسبانيا وتايلاند .
- ٣- نظم التعليم العالى الخاصة ، وقد تناولها الفصل الثاني من هذا
 الكتاب والذي اهتم بتسليط الضوء على التعليم الجامعي الخاص .

أما عن تطور أنماط نظم التعليم الجامعى تحديدا ، فقد ظهرت نظم وأنماط عدة – بجانب الجامعات التقليدية – لتواكب بصورة رئيسية تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى،وفيما يلى تعريف بكل نمط منها:

۱ – التعليم الجامعى الحكومى (الرسمى) ، وهو الذى تموله الدولة – كما هو الحال في مصر – مجانا وفقا للدستور المصرى ، وقد يكون بمصروفات في بعض الدول كما في الولايات المتحدة الأمريكية بمصروفات مصروفات الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتقاضى جامعات الولايات

۱ - حسین بشنر محمود : مرجع سابق ن ۱۹۸

- ٧- التعليم الجامعى الخاص ، ويتمثل في الجامعات الخاصة التي تم تأسيسها بتمويل وطنى أو وطنى مشترك مع جهة أجنبية ، ومنها الجامعات الخاصة المصرية والتي سيتم الحديث عنها تفصيلا في الفصل (السادس) والخاص بفلسفة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وتطورها التاريخي .
- ٣- القطيم الجامعى الأهلى ، ويتمثل فى الجامعات الأهلية ، وهى تختلف عن الجامعات الخاصة فى أن هذه الجامعات يتم إنشائها من مصائر أهلية غير حكومية من خلال هبات وتبرعات ومنح ووقفيات تخصص لها ، وليس هدفها التربح ، فهى ليست نشاطا استثماريا، ومن أمثلتها فى مصر الجامعة الأهلية الوطنية التى أنشئت عام ١٩٠٨ م ، وجدير بالذكر أنه يجرى الآن الإعداد لإنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية فى مصر على أن تبدأ الدراسة في أولى هذه الجامعات فى العام الجامعى ٢٠٠٠ / ٢٠٠٧ ، وسوف يرد تفصيلا عن ذلك فى هذا الفصل وفى الجزء الخاص بمؤسسات التعليم العالى فى مصر (جامعات وكليات تحت الإنشاء) .
- التعليم الجامعى المفتوح عن بعد ، تقوم فكرة التعليم الجامعى المفتوح على إتاحة فرصة التعليم الجامعى لجميع القادرين عليه علمياً وذهنياً ، بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التى قد تمنعهم من مواصلة تعليمهم الجامعى فى مؤسسات التعليم الجامعى الأخرى التقليدية .

وهذا النوع من التعليم ما هو إلا شكل من أشكال التجديد التربوى تندرج تحته كل الصيغ التعليمية التسي لا تعتمد على

المواجهة بين المعلم والمتعلم (۱) . بل تعتمد على نقل العلم والتدريب إلى الطلبة في أماكن إقامتهم بدون الحاجة إلى حضورهم لمقر الجامعة ، وذلك باستخدام العديد من وسائل تكنولوجيا التعليم ، فقد يكون التعليم من بعد في صورة جامعة مفتوحة Open فقد يكون التعليم من بعد في صورة جامعة مفتوحة University (جامعة الهواء Virtual University)، أو جامعة افتراضية كالمراسلة،أو غير ذلك.

ويجب النتويه هنا إلى أمرين :

اولهما: إن الجامعة المفتوحة (جامعة الهواء) تقوم على أساس تقديم برامج تبث من خلال الإذاعة والتليفزيون، ويتطلب هذا وجود نظام اتصال جيد، ولذا يشيع هذا النمط في الدول التي يتوفر لها ذلك، ويطلق عليه أسماء مختلفة منها الجامعة المفتوحة (في بريطانيا)، جامعة الهواء (في اليابان).

تأتيهما: إن ثمة اختلاف بين مفهوم الجامعة المفتوحة ومفهوم الجامعة الافتراضية، وذلك في أن الجامعة المفتوحة تقدم برامجها العلمية لمنتسبيها بالأساليب التقليدية في العملية التعليمية (كحصور الطالب إلى أماكن المحاضرات والدروس العملية، الاستعانة بالمكتبة التقليدية للجامعة ، حجز الكتب ..) ، ويكون الطالب الملتحق بهذه الجامعات غالبا من الحاصلين على مجموع قليل في الثانوية العامة لم يمكنه من التسجيل في الجامعات المعتادة ، ويعتمد التعليم في هذه الجامعات على ذاتية التعليم والتطبيق العملي ، إضافة إلى حصور المتعلم لبعض اللقاءات الدورية مع أعضاء هيئة التدريس ، كما يستم

١ - أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعي المفتوح عن بعد، مرجع سابق، ص٢٦.

توفير عدد من الوسائل التعليمية مثل قاعات الاستماع وقاعات المشاهدة . (١)

أما الجامعات الافتراضية (الرقمية / الإلكترونية) فهى نمط من أنماط التعليم/ التعلم الإلكتروني التي يلتحق بها السدارس عبسر شبكة الإنترنت وبالتالي فلا تشترط الحضور أو التفاعل أو الاحتكاك المباشر بين الطالب والأستاذ ، بل يتم ذلك كله عبر شبكة الإنترنست (الشبكة النسيجية العالمية / الويب World Wide Web / www) ، والشبكات المحلية ، عن طريق الصوت والصورة تارة ، وبالتعليم والشبكات المحلية ، عن طريق الصوت والصورة تارة ، وبالتعليم الإلكتروني تارة أخرى، فهي تعتمد في تقديم برامجها على عمليتي التعليم والتعلم والتعلم الإلكتروني ، لا التعليم السذى يعتمد على الأوراق التقليدية. (۱)

وعلى هذا الأساس ، فإن الجامعة الافتراضية تحقق استراتيجية التعليم للجميع من ناحية، وتحقق مبدأ التعليم المستمر والمفتوح مسن ناحية أخرى ، فضلا عن مواكبة النطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة ، وأيضا كحل لمواجهة تدفق المعلوماتية عبسر التعليم الشبكى الإلكتروني ، ولإعداد ما يسمى بالمجتمعات الإلكترونية ، والحكومات الإلكترونية ، ومجتمع المعرفة العربي ، وغيرها مسن والحكومات الإلكترونية ، ومجتمع المعرفة العربي ، وغيرها مسن مفردات عصر ما بعد الحداثة التي بدأت بشائرها مع استهلل الألفية الثالثة (القرن الحادي والعشرين) ، ومن التجارب العربية الرائدة

الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم "، المؤتمر الطملى السسابع على "منساهج التطليم والمستويات المعيارية" ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٦.

٢ - المرجع السابق ، ص ٧ .

فى هذا المجال: الجامعة الافتراضية السورية والتى بدأت بها الدراسة بشكل رسمى عام ٢٠٠٢. (١)

وصور التعليم الجامعي عن بعد ما هي إلا نمط برز لكسر النظام الجامعي الصلب، حيث يخرج على القوالب التقليدية وأنظمة القبول الصلبة ، وفي نتظيم الدراسات ، ويعتمد التعليم من بعد على تعدد الأساليب وعلى التعلم الذاتي (٢). فهي إذن سبيل لتحقيق تكافؤ الفرص حيث توسع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لمن لم يستطيعوا الالتحاق به لسبب أو لآخر .

وقد راج تعبير التعليم المفتوح من بعد خلال السنوات الأخيرة، ربما بعد أن أطلقت المملكة المتحدة على "جامعة الهواء" التسى شرعت في إنشائها عام ١٩٦٣م اسم الجامعة المفتوحة عام ١٩٦٧م. (٢)

وأمثله التجارب العربية والعالمية في مجال التعليم من بعد كثيرة ، فمن التجارب العربية نذكر التجربة الفلسطينية (جامعة القدس المفتوحة) ، التجربة المصرية (مشروع محو الأمية عن طريق التلفاز والإذاعة عام ١٩٦٨م وبرامج التعليم المفتوح في جامعة القاهرة والتي بدأت في العام الجامعي ٩٠ - ١٩٩١م) (١) .

١-هيثم البيطار ميس السكيف: آفاق التطيم عن بعد والجامعات الافتراضية في عصر تقتيات المعلومات والاتصالات ، دمشق ، دار الرضا للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٥ ، ص ٢٢٨ .

٢ - إبراهيم عصمت مطاوع: "التنمية البشرية بالتطيم والسنطم فسى السوطن
 ١٥٤ .

٣ - محمد إبراهيم محمد الشطلاوى: " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعي المفتوح
 قى ظل الثورة العالمية للاتصال " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

ع - احمد إسماعيل حجى: "التعليم الجامعي المفتوح عن بعد"؛ مرجع سابق ، ص ٢٦

والتجربة الليبية (الجامعة المفتوحة المنشأة عام ١٩٨٧م)، مشروع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإنـشاء "جامعـة عربيـة مفتوحة "وهذا المشروع قائم منذ عام ١٩٧٦م، وقد شـكات عـام ١٩٨٠م لجنة خبراء لدراسة إمكانية قيام هـذه الجامعـة (١). وتـم افتتاح " الجامعة العربية المفتوحة " في أكتوبر سنة ٢٠٠٢ وذلك في عدة فروع في دول عربية مختلفة تشمل في المرحلة الأولى الكويت (المقر الرئيس للجامعة)، ولبنان، والأردن ، والبحرين ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية . (١)

ومن التجارب العالمية نذكر الجامعة المفتوحة البريطانية (تأسست عام ١٩٦٣م)، المركز القومى الفرنسى للتعليم من بعد (تأسس منذ ما يزيد عن ستين عاما مضت)، الجامعة المفتوحة الألمانية بمدينة "هاجن" (تأسست عام ١٩٨٤م)، الجامعة المفتوحة الهولندية في "هولين" (تأسست عام ١٩٨٤م)، جامعة جنيف مشروع " تكفا" حيث قام المشروع عام ١٩٨٨م، وهو يغطى كل مستويات التعليم إضافة إلى ميادين التحديب والتكوين المهنى المستمر (٣).

وجدير بالذكر أنه يجرى الآن الإعداد لفتح جامعة مصرية للتعليم عن بعد تبدأ بها الدراسة في العام الجامعي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٧ وسوف يرد تفصيلا عن ذلك في هذا الفصل وفي الجزء الخاص بمؤسسات التعليم العالى في مصر (جامعات وكليات تحت الإنشاء).

١- محمد وحيد صيام: "التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتي في القرن القادم"،
 المؤتمر التربوي الثاني "خصخصة التعليم العالى والجامعي"،
 المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ص ٦١٣ – ٦١٤ .

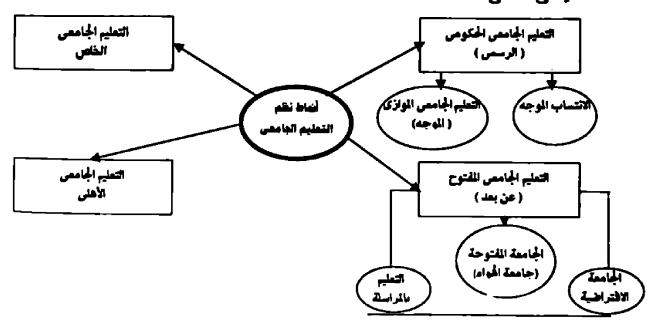
٢ - فهيم مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التطيم عن بعد ، مرجع سابق ،
 ص ٣٣٣.

٣ - المرجع السابق .

٥- التعليم الجامعى الموازى (الموجه)، وهو التعليم المنبئة عن الجامعات الحكومية الرسمية الذى يدور حوله حاليا - فى منصر حوار ونقاش بمدى أهميته فى إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية (١). وذلك عن طريق قبول بعض الطلبة بمصروفات فن كلياتها، خاصة الكليات العملية والتى تعرف بكليات القمة ، بما يؤدى إلى تحسين جودة العملية التعليمية للطلبة الذين يتعلمون بالمجان.

وهذا النظام يسمح بالاستفادة من البنيسة التحتيسة للجامعسات الموجودة فعلا من مختبرات ومستشفيات، وإمكانات مادية،وكذلك من أعضاء هيئة التدريس الموجودة، كما يستقطب الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بكليات معينة بعد أن استبعدهم مكتب التسسيق لسنقص مجموعهم في الثانوية العامة بعدة درجات عن المجموع الذي تم تحديده للقبول وذلك بدلا من توجههم إلى الجامعات الأجنبية أو الخاصة.

وجدير بالذكر أن هذا النظام يختلف عن الانتساب الموجه الموجود حاليا في مصر - في بعض الكليات النظرية مثل الآداب والحقوق والتجارة. هذا ويمكن تلخيص أنماط نظم التعليم الجامعي في السشكل التخطيطي التالي :



١ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

شكل (٢) يوضح أنماط نظم التعليم الجامعي

وبعد تتاول تطور أنماط نظم التعليم العالى وأنماط التعليم الجامعى تحديدا – على المستوى العالمي – قد يكون من المناسب لهدف الكتاب التعرف على مؤسسات التعليم العالى القائمة حاليا في ميصر وكذلك المزمع إنشائها (تحت التأسيس) بغرض إظهار موقع الجامعات الخاصة وأهميتها بين تلك المؤسسات ، وذلك فيما يلى:

مؤسسات التعليم العالى في مصر :

تتكون مؤسسات التعليم العالى فى مصر من : الجامعات ، ومؤسسات تعليم عال غير جامعية وفيما يلى إطلالة على كل نوع منها:

أولا : الجامعات :

ا - جامعة الأزهر الشريف :

لقد ظل الجامع الأزهر في العصور الوسطى مركزا هاما للتعليم العالى ، واستمر كذلك حتى العصور الحديثة ، وتعد جامعة الأزهر - الامتداد الطبيعي للأزهر الشريف - أقدم المعاهد العلمية الإسلامية وأشهرها ، بل أقدم الجامعات الإسلامية على الإطلاق ، ولقد ظلت جامعة الأزهر لأكثر من ألف عام كعبة المسلمين الثقافية في الشرق والغرب ، وفيما يلى نبذة مختصرة عن نشأة هذه الجامعة وتطورها .

نشأة جامعة الأزهر :

عندما أسس جوهر الصقلى (قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمى) مدينة القاهرة عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩م ، بنى معها الجامع الأزهر لتدريس

المذهب الشيعى الفاطمى وليكون المسجد الرسمى للدولة . (١) وأقيمـت فيه الصلاة لأول مرة في ٧ رمضان ٣٦١هـ / ٢٢ يونيو ٩٧٢ م . (٢)

ويدأ المسجد يكتسب الطابع العلمى بعد ثلاثة أعوام ونصف مسن بنائه ، وكانت الحلقة الأولى للدرس بالجامع الأزهر في رمضان ٣٦٥ هـ / أكتوبر ٩٧٥م – في عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى (*) – ثم توالت الحلقات وأصبح الأزهر أشهر مسجد في العالم الإسلامي وأقدم جامعة تدرس فيها العلوم الدينية والعلمية ، فشملت حلقات الدراسة القراءات والتفسير والفقه والحديث وعلوم اللغة والفلسفة والرياضيات والفلك ، وكان بها دروس للنساء، واتسعت رسالة الأزهر العلمية تجاه العالم الإسلامي ، ولعب دورا كبيرا في مجال دراسة ونسشر العلوم الطبيعية بمختلف فروعها ، وقد كتب عنه نابليون في مذكراته التي كتبها الطبيعية بمختلف فروعها ، وقد كتب عنه نابليون في مذكراته التي كتبها الطبيعية بمختلف فروعها ، وقد كتب عنه نابليون أوقد أعاد المماليك بمنفاه أنه (أي الأزهر) يناظر جامعة السوربون ، وقد أعاد المماليك للجامع الأزهر نشاطه وهيبته وعمارته ورسميته، بعد أن أوقف الأيوبيون صدلاة الجمعة فيه لمدة قرن من الزمان ، وعندما تولى محمد على حكم

١ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى في مسصر " ،
 القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٩ .

٢-جامعة الأزهر - كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية - جامعة الأزهر ،
كلية التربية بجامعة الأزهر ، قسم علم المنفس التعليمي ،
1877هـ / ٢٠٠٦م ، ص ٣ .

^{*} فى هذه الحلقة جلس قاضى القضاة أبو الحسن بن النعمان القيروانــى - بالجـامع الأزهر - وقرأ كتابا يعد مصدرا من مصادر الفقه الشيعى هو كتاب (الاختصار) الذى وضعه والده أبو حنيفــة النعمــان ، وذلك فى جمع حافل من العلماء الذين سجلت أسمائهم احتفــالا بهذه المناسبة ، وكان المحاضر من أقطاب الشيعة وهو أول من لقب بقاضى القضاة فى مصر .

مصر ، بدأ الاهتمام بالأزهر باعتباره أقدم جامعة (*) فأوفد رجاله في البعثات العلمية إلى أوربا. (١)

تطور جامعة الأزهر:

فى عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧٢م ، صدر أول قانون لتنظيم جامعة الأزهر ، حدد كيفية الحصول على الشهادة العلمية وحدد موادها ، حيث أصبح هذا القانون خطوة عملية فى نتظيم الحياة الدراسية فى الأزهر فى القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٩٣٠م صدر القانون رقم (٤٦) لـسنة ١٩٣٠م بإعادة تنظيم الدراسة بالأزهر بمعاهده وكلياته ، ونص على أن تشمل مؤسسات التعليم العالى بالأزهر كليات أصول الـدين والـشريعة واللغة العربية (أضيف إليها فيما بعد كلية الدعوة الإسلامية) (١).

ثم تبع ذلك وفى ١٥ مايو ١٩٦١ صدور القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ ، الخاص بتطوير الأزهر والهيئات التى يشملها ، وبمقتضاه قامت فى رحاب الأزهر وبجانب الكليات الدينية ، كليات علمية ، مثل

^{*} على المستوى العربى كان هناك إلى جانب الجامع الأزهر ، جامع الزيتونــة فــى تونس ، وجامع القيروان فى فز بالمغرب ، وكانــا مركــزين دينيين للتعليم العالى على غرار الأزهر .

التعليم العالى : التعليم العالى في مسصر ،
 مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٢ - جامعة الأزهر ، كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية - جامعة الأزهر ،
 مرجع سابق ، ص ٤.

الطب ، والهندسة ، والزراعة (١) . كما فتحت الجامعة أبوابها للفتاة المسلمة ، وذلك من خلال إنشاء عدد من كليات البنات .

وبذلك يكون الجامع الأزهر الذى أنشئ فى القرن العاشر الميلادى (97-97-97) أول وأقدم جامعة على الرغم من أنه لم يطلق عليه جامعة إلا عندما أعيد نتظيمه عام 197-197 و وتضم جامعة الأزهر حاليا (7.) كلية للبنين فى القاهرة وفروعها بمحافظات مصر ، (1.) كلية للبنات. (1.)

هذا وترتبط جامعة الأزهر بعدد (٢١) اتفاقية ثقافية وعلمية مع بعض جامعات العالم وهيئات أخرى متخصصة ، مثل المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت ، والبنك الإسلامي للتتمية بالسعودية ، والمعهد الدولي للفطريات بالمملكة المتحدة . (٥)

ا -هناء يحيى أبو شهبة: "خطة مقترحة لنظام توكيد الجودة التعليمية بجامعة الأزهر"، ملخصات بحوث ودراسات الموتمر الدولى" الاتجاهات الحديثة لجودة التعليم الجامعى"، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٢ - ٢٣ شعبان ١٤٢٦هـ / ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥م، ص ١٧.

Y محمد منير مرسى : " الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه " ، مرجع سابق، ص ص P – ۱۰ .

٣- جمهورية مصر العربية: المجلس الأعلى للجامعات: "إنجازات وزارة التعليم العالى" ، مرجع سابق، ص٥

٤ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فــى مــصر"،
 مرجع سابق ، ص ١٠٤.

٥ - المرجع السابق.

رسالة جامعة الأزهر:

تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الجامعى في الأزهر ، والبحوث التى تتصل بهذا التعليم ، كما تقوم الجامعة على حفظ التراث الإسلامى، ودراسته ، ونشره ، وتؤدى رسالة الإسلام إلى الناس، وتعمل على تزويد العالم الإسلامى بالعلماء العاملين في مختلف التخصصات . (١)

٢ - الجامعات الحكومية :

بدأت الجامعات الحديثة في مصر مع مطلع القرن العشرين ، حيث ترددت فكرة إنشاء الجامعة ، ثم تبلورت نتيجة الوعى الثقافي والسياسي عام (١٩٠٨م) حيث تأسست الجامعة الأهلية (٢). ومنذ ذلك التاريخ شهدت البلاد اهتماما متزايدا بالتعلم الجامعي الحديث تمثل في التوسيع والانتشار لكي تصل خدماته إلى مختلف أقاليم مصر تحقيقا لديمقر اطبية التعليم من جانب ، وتلبية للاحتياجات المتطورة للمجتمع في شيتي صورها ومجالاتها من جانب آخر .

١ - جامعة الأزهر ، كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية - جامعة الأزهر ،
 مرجع سابق ، ص ٤.

٢- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات: " دليل المجلس الأعلى الجامعات"، مرجع سابق ، ص ١٩ .

ويبلغ عدد الجامعات المصرية الحكومية الآن اثنتا عشرة (١٢) جامعة لها ثمانية فروع ، وتضم (٢٧٧) كلية (١). ينسق بينها المجلس الأعلى للجامعات ، وجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى قد وضعت خطة في العام الجامعي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٨ لتحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة عن جامعاتها الأم في فترة تتراوح من ٢ - ٤ سنوات تبدأ من العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٨م بفرع بنها (التابع لجامعة الزقازيق) ليصبح جامعة بنها ، وفرعي بنسي سويف والفيوم (التابعين لجامعة القاهرة) ليصبحا جامعة شمال الوادى ، وفي العام التالى يتم تحويل فرع كفر الشيخ (التابع لجامعة طنطا) ليصبح جامعة كفر الشيخ ، ثم فرع سوهاج (التابع لجامعة جنوب الوادى)

وفيما يلى بيان بالجامعات المصرية الحكومية وتواريخ تأسيسها :

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم
 ١ العالى " مرجع سابق ، ص ٥.

٢ - انظر :

⁻ المرجع السابق ، ص ٢٣ .

⁻ جمهورية مصر العربية - المجلس الأعلى للجامعات: دليل المجلس الأعلى للجامعات ، مرجع سابق، جداول متفرقة .

⁻ جريدة الأهرام في ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

جدول (٥) بيان بالجامعات المصرية الحكومية وتواريخ تأسيسها (١)

تاريخ التأسيس	اسم الجامعة	7	تاريخ التاسيس	اسم الجامعة	٩
1978	الزقازيق	٧	۱۹۰۸	القاهرة	١
1970	حلوان	٨	1971	الإسكندرية	۲
1977	المنيا	٩	190.	عين شمس	٣
1971	المنوفية	•	۱۹۶۹ غیر أن الدراسة لم تبدأ بها إلا في عام ١٩٥٧	أسيوط	¥
1977	قناة السويس	11	1977	المنصورة	٥
1998	جنوب الوادى (بمحافظة قنسا) وتتنشر كلياتها في قنسا وسوهاج وأسوان والبحر الأقصر	١٢	1944	طنطا	*

ويتضح من الجدول السابق رقم (٥) ، النطور المستمر في أعداد الجامعات المصرية الحكومية ، إلا أن هذه الجامعات مازالت تعانى من اكتظاظ طلابي غير مسبوق . فطبقا لإحصائية العام الجامعي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، قد بلغت أعداد الطلبة في جامعات ، القاهرة ، عين شمس ،

۱ - مستخلص من :

⁻ جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى في مصر " ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

⁻ جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ،: " دليل المجلس الأعلى الأعلى للجامعات، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

الإسكندرية ، طنطا ، المنصورة على الترتيب : (٢١٠,٨٣٢) ، (١٠٧,٩٣١) ، (١٠٧,٩٣١) ألسف (١١٢,١٧٦) ، (١١٢,١٧١) ألسف طالبا وطالبة "، بينما يجب ألا تتجاوز أعداد الطلبة في الجامعة (٣٠) ألف طالبا وطالبة. (١٠)

ولعل هذا ما دفع "بشعبة التعليم الجامعى بالمجالس القومية المتخصصة " إلى إصدار توصية بزيادة أعداد الطلبة في الجامعات ، والعمل على زيادة أعداد الجامعات في مصر إلى (٣٠) جامعة ، تزداد تريجيا إلى (٣٠) جامعة حتى عام ٢٠٢م ، بحيث يكون هناك جامعة لكل (٣٠) مليون مواطنا من عدد السكان ، مع ضرورة خفيض الكثافة الطلابية إلى ما لا يزيد عن (٤٠) الف طالبا وطالبة بكل جامعة . (٢)

ويعنى هذا أن الجامعات المصرية الحكومية ، لا توفر فرصا كافية للراغبين في التعليم الجامعي ، وأنها لا تستطيع الوفاء بالطلب الاجتماعي المتزايد عليه ، وقد يكون ذلك أحد الدوافع وراء السماح بإنشاء جامعات مصرية خاصة . **

٣ - الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

لأن الجامعة الأمريكية هي جامعة خاصة بتمويل أجنبي وهي بذلك تختلف عن الجامعات الخاصة المصرية ، لذا قد يكون من المناسب

^{*} سبق ذكر ذلك في التحديات الكمية " تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعي " بالفصل الثاني .

١ حسن شحاته: " ثقافة المعايير والتعليم الجامعي " ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .
 ٢ جابر محمود طلبة : التجديد التربوي من أجل جامعة المسستقبل، المنصورة ،

مكتبة الإيمان ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

^{**} سوف يرد تفصيل عن تنامى الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ، وعوامل هذا التنامى ، وذلك في الفصل القادم (السادس).

تسليط الضوء على معظم جوانبها ، عل ذلك يبين الفرق بينها وبين الجامعات المصرية الخاصة ، لاسيما في الأهداف ودوافع الإنشاء .

والجامعة الأمريكية هي جامعة خاصة بمصروفات ، بتمويل أجنبي ، ومصدر تمويلها يأتي عن طريق المعونات الخارجية بالإضافة إلى مصروفات الطلبة التي تمثل المصدر الرئيس للتمويل (١).

وأنشئت الجامعة الأمريكية عام ١٩١٩ م في قلب مدينة القاهرة (ميدان التحرير) (على وكان قد قرر الأمريكيون إنشاء مركز تعليمي تقافي في منطقة الشرق الأوسط يكون بمثابة جامعة خاصة ، نتم الدراسة فيها باللغة الإنجليزية ووفقا للنموذج التعليمي الأمريكي ، وكان الدكتور شارلز واطسون " Charles Watson – المصرى المولد – أول مبعوث أمريكي يتولي شئون الجامعة ، وعبر تاريخ الجامعة التعليمي استطاعت أن تجذب الطلبة من أكثر من (٦٠) دولة للدراسة بها ، وتعمل الجامعة في ظل البروتوكول الثقافي المبرم بين حكومتي مصر والولايات المتحدة والموقع في عام ١٩٦٢م . (٢)

۱ - هنداوى محمد حافظ: " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى
 والخاص فى كل من مصصر وبريطانيا والولايات المتحدة
 الأمريكية " ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ .

^{*} يتم حاليا إقامة مبنى جديد لها فى " القاهرة الجديدة " والذى بدأ العمل فى إنشائه فى فبراير ٢٠٠٣م على مساحة (٢٦٠) فدان ، ومن المقرر الانتهاء منه فى خريف ٢٠٠٧م (حسين بشير محمود : "حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع والمامول " ، مرجع سابق ، ص ١٥٥).

٢ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى: " التعليم العالى في مسصر " ،
 مرجع سابق ، ص ١٠٧.

وتضم الجامعة حاليا ثلاث كليات هي : كلية الإدارة والاقتصاد والإعلام ، وكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وكلية العلوم والهندسة ، وتتراوح مدة الدراسة بهذه الكليات بين (3-0) سنوات ، وتمنح الجامعة درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير ، وقد منحت أول درجة بكالوريوس في عام ١٩٥٨م ، وفي عام ١٩٥٠م بدأت الجامعة في منح درجة الماجستير . (1)

ويوجد لدى الجامعة بعض المراكز البحثية التى تتولى بعض المشروعات وتسهم فى تمويلها ، ومنها مركز البحوث الاجتماعية ، ومركز تتمية الصحراء ، ومركز تعليم الكبار والتعليم المستمر (١). Research Support Offies

ويتكون العام الدراسي الجامعي في الجامعة الأمريكية من ثلاثة فصول Semester : فصل الخريف Fall Semester ، فصل الربيع . Spring S ، فصل الصيف (١) . Summer S ، وفيما يلي نبذة تاريخية عن نشأة الجامعة الأمريكية في مصر وتطورها :

نشأة الجامعة الأمريكية في مصر:

تعود فكرة إنشاء جامعة أمريكية فى مصر إلى قيادات إرساليات التبشير الدينى التى بدأت فى التوافد على مصر وممارسة أنشطتها التبشيرية والتعليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حيث بدأ العمل

١ - المرجع السابق ، ص ص ١٠٧ - ١١٠ .

٢ - المرجع السابق.

٣ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٥٤.

٤ - المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

النبشيرى الأمريكى فى مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م ، وذلك بوصول النبشيرى الأمريكى فى مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م ، وذلك بوصول القس " توماس ماكاج " وزوجته Rev. James (١) السي القاهرة ، وتبعهما بعد وقت قصير القس " جيمس بارنت " (١) Barnett .

وقامت الإرسالية الأمريكية بافتتاح أول مدارسها في القاهرة عام ١٨٥٥ للبنين ، تلاها في تتابع سريع مدارس منفصلة للبنين وأخرى للبنات في الإسكندرية ، وفي مختلف مدن الصعيد خاصة في أسيوط التي كان بها معهدا لاهوتيا يضم كلية تعليمية ، (٣٩) مدرسة للبنين ، (٩) مدارس للبنات ، وكانت كلية أسيوط ومعها معهد برسيلي التذكاري للنساء قد بدءا نشاطهما عام ١٨٦٥م في وقت واحد ، وكان دورهما الرئيس تدريب النشئ المصرى من البروتستانت (٢) .

وفى عام ١٩١٤م ارتفع عدد المدارس التابعـة لمكتـب التبـشير المشيخى الأمريكى إلى (١٩١) مدرسة تضم (١٧٠٠٠) طالبا وطالبة منهم أكثر من (٥٠٠٠٠) طالبة ، أى ما يربو على أكثر من ستة أضعاف الملتحقات بالمدارس الحكوميـة آنـذاك ، كمـا كـان حـوالى (٢٥) من هؤلاء الطلبة من المسلمين . (٦)

¹⁻ كمال نجيب : " الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، التربيــة المعاصــرة ، ع (٢٠) ، السنة (١٠) ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ١٥٥ - ١٥٦ .

³ - Murphy, R. Lawrence: The American University in Cairo (1919 - 1987). Cairo, the American University in Cairo press, 1987, P.5.

ويعتبر هذا النجاح الضخم للمؤسسات التعليمية التي أسستها الإرسالية الأمريكية أولى الدوافع وراء تفكير شارلز واطسن في إنشاء جامعة أمريكية في القاهرة.

وبدأت فكرة الجامعة الأمريكية تطفو على السطح للمرة الأولى في عام ١٨٩٩م، حينما دعت ثلاث إرساليات تبشيرية ، من بينها الإرسالية التي كان يخدم بها "أندرو واطسون "والد "شارلز واطسون "إلى تأسيس "كلية مسيحية بروتستانتية "تقوم على أساس التعليم باللغة الإنجليزية ، وتتشابه مع كلية "روبرت "في استانبول ، أو "الكلية البروتستانتية السورية "والتي أصبح اسمها فيما بعد "الجامعة الأمريكية في بيروت . (١)

وفى عام ١٩١١م ضم مؤتمر المبشرين الذى انعقد في الهند، قيادات مسيحية من كنائس متعددة ، وصدرت آنذاك توصية المؤتمر بإقامة كلية مجهزة تجهيزا حديثا ، تشرف عليها الإرساليات الموجهة للمسلمين بالقاهرة . (٢)

وفى عام ١٩١٢م طرحت " الإرسالية الأمريكية " توصية إنـشاء الجامعة ورفعتها إلى مجلس الإرساليات الأجنبيـة بالكنيـسة المـشيخية المتحدة بالولايات المتحدة ، وفى العام التالى وافقت الجمعيـة العموميـة للكنيسة الأبوية General Assembly of the parent church علـى تلـك

 $^{^{1}}$ - 1bid; P.5.

٢- كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

التوصية ، وتم اختيار مجلس أمناء على أساس ديني يتولى أعمال المراقبة والنتظيم ، وتقرر عقد أول اجتماع له في ٣٠ نوفمبر ١٩١٤. (١)

وفى ديسمبر ١٩١٧م ثار جدل فى مجلس الأمناء حـول اسـم الجامعة الجديدة .. هل يطلق عليها " الجامعة المسيحية " أو " المؤسسة الأمريكية للتعليم المسيحى فى مصر والشرق الأدنى " أم تسمى " مجمع كليات القاهرة " ؟ . غير أن مجلس الأمناء قد صوت بالموافقة علـى لطلاق اسم " الجامعة الأمريكية بالقاهرة " " at " اغسطس ١٩٦١م تغير اسـمها إلـى Cairo ، وجدير بالذكر أنه فى ١٦ أغسطس ١٩٦١م تغير اسـمها إلـى الجامعة الأمريكية فى القاهرة " " American University " in " Cairo نتيجة اعتراض أحد المسئولين فى الحكومة المصرية على الاسم السابق ، ومع اعتراض أحد المسئولين على الجامعة فى استخدام اسم " الجامعة المسيحية " فيما بينهم. (١)

وفى يوليو ١٩١٩م سافر "واطسن " إلى واشنطن لاعتماد القرار النهائي بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ووافقت إدارة التربية بمنطقة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية على الترخيص بتأسيس الجامعة الجديدة (٦) .

١٨٣٠ (البنوار نشامبرز رابت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر (١٨٣٠) ، ترجمة ودراسة وتعليق : فاطمة علم الدين عبد الواحد ، مراجعة : يونان لبيب رزق ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٧ .

² - Murphy, R. Lawrence, op. cit, PP. 14 - 16.

³ - Ibid; P. 23.

وافتتحت الجامعة رسميا في ٥ أكتوبر ١٩٢٠م، وكلف "روبرت ماكليناهان " Robert S. McClenahan مدير كلية أسيوط سابقا بتولى مسئولية إدارة المؤسسة الجديدة بالقاهرة ، وبدأت الجامعة بكلية الآداب والعلوم ، وكانت مدة الدراسة بها عامين ، وتقدم للجامعة في عامها الأول (١٤٢) طالبا كلهم من البنين ، ولم تبدأ الجامعة في قبول التحاق الطالبات بها إلا منذ عام ١٩٢٨م ، واحتفلت الجامعة بتخريج (٢٠) خريجا في أول دفعة لها عام ١٩٢٣م ، بحضور خمسة وزراء ، ومحافظ القاهرة ، ومدير الأزهر الشريف . (١)

وبلغت المصروفات الجامعية في هذه الفترة (١٦) جنيها مصريا (حوالي ٨٠ دولارا) في العام بالإضافة إلى مبلغ (١٣،٥) جنيها مصريا (٥٠٠٠ دولارا) نظير وجبة غذاء إجبارية تقدم للطلبة ظهرا (٢) . اما الآن فتقدر المصروفات الجامعية لكل فصل دراسي خلال العام الجامعي (٢٠٠٠ / ٢٠٠٤ م بمبلغ (٢٩,٥٠٠) جنيها مصريا للطلبة المصريين ، (٢٠٠٠) دولاراً للطلبة غير المصريين .

تطور الجامعة الأمريكية في مصر:

أخذت الجامعة الأمريكية تتطور بسرعة مذهلة منذ إنــشائها فقــد تضاعف أعداد الطلبة وتزايد أعداد البرامج الدراســية وأضــيف إلـِــى

^{1 -} Ibid; P. 32.

American University at Cairo : The College of Arts and Sciences (1921 - 1922), Cairo, American University, 1921, PP.6-8.

٣ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

البرنامج الدراسى سنة ثالثة ، وفي عام ١٩٢٥م توسيعت كلية الآداب وأصبحت الدراسة بها أربع سنوات . (١)

إلا أن التطورات الرئيسة التى طرات على الجامعة قد حدثت مع منتصف السبعينيات فى أعقاب تحول المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالى يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر أو ما أطلق عليه وقتها " الانفتاح الاقتصادى " ، وصاحب ذلك بطبيعة الحال انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية ، وإقامة علاقات صداقة قوية مع هذه الدول ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

ففى مارس ١٩٧٤م أصدر وزير التعليم العالى قرارا رسميا بالاعتراف بالدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة الأمريكية ، وبمعادلتها بالدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية، وجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للجامعات لم يعترف بالشهادة الجامعية التي تمنحها الجامعة الأمريكية إلا سنة ١٩٨٢م. (٢)

وفى يونيو ١٩٧٤م وبعد الانتهاء من إعداد الترتيبات الخاصة بزيارة الرئيس "نيكسون" لمصر أصدر الرئيس السادات قراراً يقضى برفع الحراسة المفروضة على الجامعة منذ حرب ١٩٦٧م، وفي نوفمبر ١٩٧٥م وقعت الجامعة اتفاقية مع الحكومة المصرية جاء فيها: أن الجامعة الأمريكية مزدوجة الجنسية، وأن يكون قبول الطلبة بالجامعة بنسبة (٥٠%) من المصريين، ويكون رئيس الجامعة أمريكيا ونائبه مصريا، كما تم الاحتفاظ بوظيفة المستشار رئيس الجامعة أمريكيا ونائبه مصريا، كما تم الاحتفاظ بوظيفة المستشار

١ - كمال نجيب: مرجع سابق ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

۲- هنداوی محمد حافظ: مرجع سابق، ص ٤٣٩.

المصرى ، وصدق مجلس الشعب على الاتفاق ، وكذا مجلس الوزراء ، ونشر كقرار جمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦م بتوقيع الرئيس السادات. (١)

وبذلك وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وفى ضوء التسهيلات المالية التى تحققت للجامعة الأمريكية خلال تلك الآونة ، وما أتاحت الحكومة المصرية لها من حرية الحركة والسماح لها بالتوسع فى مجالات نشاطها ، تمكنت الجامعة من تحقيق توسعات تعليمية ضخمة، كان على رأسها مركز البحوث الاجتماعية ، الذى يقوم بنشر "سلسلة أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية " (٢) . ومن المؤكد أن دراسات هذا المركز تعد بمثابة رأس جسر لشبكة الأبحاث الأمريكية فى مصر . (٢)

وبالإضافة إلى مركز البحوث الاجتماعية توسعت الجامعة في تأسيس برامج دراسية جديدة ومنتوعة وإقامة مشروعات عديدة كان على رأسها مشروع "نتمية الصحارى والتدريب" الذى أقيم في يناير ١٩٧٩م في منطقة مساحتها (٢٠٠ فدانا) من الأراضى الرملية الواقعة غرب الدلتا ، (٢٥ فدانا) من التربة المختلطة الجافة بالقرب من مدينة السادات ، وفي سنة ١٨٥٠ أم تأسست وحدة دراسية للإشراف على المشروع وتطورت فيما بعد لتصبح . ا يعرف باسم " مركز نتمية الصحراء " () . ويعمل حاليا على مساحة (٢٥٥) فدانا ، وتشمل أعمال وبحوث الصحراء التي يقوم بها المركز ثلاثة مجالات هي :

١ - كمال نجيب: مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

² - Murphy R. Lawrence, op.cit, P. 228.

٣ - كمال نجيب: مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

⁴ - Murphy R. Lawrence, op. cit., P. 228.

جمهوریة مصر العربیة – وزارة التعلیم العالی : " التعلیم العالی فی مصر " ،
 مرجع سابق ، ص ۱۱۰.

جامعة سنجور (الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية)(١)

تأسست الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية (جامعة سنجور) في مايو ١٩٨٩م بمدينة الإسكندرية (٥) بجمهورية مصر العربية ، وهي جامعة ذات طابع خاص أنشئت لتعزيز التعاون والترابط بين شعوب الدول الفرانكوفونية ، ولذا تم اختيار شعار دول الفرانكوفون ليكون شعارا لها ، حيث ترمز ألوانه الخمس إلى قارات العالم الخمس .

نشأة جامعة سنجور :

ترجع فكرة إنشاء جامعة باللغة الفرنسية في مصر إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضى ، أثناء المباحثات التي دارت بين الرئيس ليوبولد سنجور ، والدكتور بطرس غالى – وزير خارجية مصر آنذاك – وقد تلا ذلك اختيار لجنة من الخبراء في تخصصات مختلفة كالطب والقانون والاقتصاد من تسع دول هي : (بلجيكا ، كندا ، مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، المغرب ، السنغال ، تونس ، وسويسرا) لوضع الهيكل النظيمي للجامعة ، وانتهت اللجنة من عملها في عام ١٩٨٩م .

وقد وقع الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال – بصفته رئيسا لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الناطقة بالفرنسية في ذلك الوقت – على بروتوكول إنشاء جامعة سنجور في مؤتمر داكار عام ١٩٨٩، كما حصر كذلك حفل افتتاح الجامعة (في مصر) في كما خصر كذلك حفل افتتاح الجامعة (في مصر) في نوفمبر ١٩٩٠ م مع الرئيس حسنى مبارك والرئيس فرانسوا ميتران والرئيس موبوتو سيسيكو والرئيس ليوبولد سنجور وولى عهد بلجيكا

¹⁻ المرجع السابق ، ص ص ١١٣ - ١١٥ .

^{*} ١ ميدان أحمد عرابي - المنشية - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية .

وممثلون من الحكومة الكندية وممثلون من الهيئة الدبلوماسية للدول الناطقة بالفرنسية .

رسالة جامعة سنجور وبرامجها :

ورسالة الجامعة هى تأهيل الكوادر الوظيفية ليكونوا روادا للنتمية فى أفريقيا ، وذلك من خلال برامج دراسات عليا متخصصة فى أربعة أقسام هى : إدارة الأعمال ، إدارة التغذية والصحة ، إدارة التراث الثقافى، إدارة شئون البيئة ، ومدة الدراسة بالجامعة سنتان يتفرغ فيها الدارس كل الوقت ويؤدى فى نهايتها تدريبا عمليا فى مجال التخصص لمدة لا نقل عن ثلاثة أشهر ، وتمنح الجامعة دبلوم الدراسات المهنية المتخصصة المعترف بها من مجلس التعليم العالى الأفريقى والمؤسسات المادلية .

وهناك مجموعة من البرامج المشتركة التى يتم تدريسها فى أقسام الجامعة الأربعة وهى: الإحصاء والحاسبات ، والتدريب على السنظم الإعلامية ، واقتصاديات التسويق ، ودراسات فى التتمية المستديمة ، والتدريب على الاتصال والنفاوض ، والاشتراك فى الندوات وحلقات النقاش .

وتقبل الجامعة الدارسين حتى سن (٣٥) سنة من الحاصلين على مؤهل عالى ، ممن لديهم خبرة فى العمل لا تقل عن ثلاث سنوات في مجالات النتمية من أبناء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية شمال وجنوب الصحراء، وكذلك أبناء الدول الأخرى من أعضاء المجموعة الفرانكوفونية كبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، وفينتام وغيرها من العاملين بالوزارات والبنوك والجامعات والباحثين ورجال الأعمال بتلك الدول .

الجامعات الخاصة :

وهي الجامعات التي تم إنشائها بموجب القانون رقم (١٠١) لـسنة ١٩٩٢م (١) . وقد بدأت هذه الجامعات عملها في عام ١٩٩٦م، بـاربع جامعات، غير أن عددها قد وصل حتى الآن – العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ – إلى عشر (١٠) جامعات، منها تسع (٩) جامعات قائمة وتعمل، وجامعة واحدة صدر بإنشائها قراراً جمهورياً ولـم تبـدا بهـا الدراسة بعد، وهذه الجامعات العشر مرتبة طبقا لتواريخ إنـشائها هـي جامعات: ٦ أكتوبر، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، مصمر للعلـوم والتكنولوجيا، مصمر الدولية، الجامعة الفرنسية، الجامعة الألمانية، الأهرام الكندية، البريطانية، الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، سيناء (لم تبدأ بها الدراسة بعد).

كما أن هناك أربع (٤) جامعات أخرى جارى استصدار قرارات جمهورية بإنشائها وهى جامعات : فاروس ، المصرية الروسية ، المستقبل (القاهرة الجديدة) ، النهضة (طيبة).

هذا وسوف ينفرد الفصل السادس من هذا الكتاب بالحديث عن هذه الجامعات متتاولا فلسفة إنشائها ، وتطورها ، وبعض القضايا الأخرى ذات الصلة .

٦ - جامعات وكليات ذات طابع جديد (تعت الإنشاء) :

شهد العقدين الأخيرين - من القرن الفائت - اهتماما متزايدا لمم يسبق له مثيل بضرورة التوسع في فرص التعليم العالى لزيدة القدرة

١ -القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، بشأن إنشاء الجامعات الخاصعة ، مرجع سابق.

الاستيعابية لمنظومة التعليم العالى في مصر كاستجابة حتمية لتطور وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالى ، وارتفاع نسبة هذا التعليم في الشريحة العمرية من (١٨ – ٢٣) سنة ، وبحيث تلحق مصر بالمعدلات العالمية للطلبة ، وقد انعكس ذلك على التطور الملحوظ في خريطة انتشار رقعة التعليم الجامعي في محافظات جمهورية مصر العربية من خلال (١٢) جامعة حكومية وفروعها ، (٩) جامعات خاصة عاملة (حتى الآن ٢٠٠٥ / ٢٠٠١) بالإضافة إلى جامعة الأزهر ، وهذا ما تم التعريج عليه في الصفحات السابقة .

إلا أنه وفى إطار الجهود المستمرة لوزارة التعليم العالى فى مجال تطوير التعليم العالى فى مصر ، وتفهم القائمين على شئون الدولة لمدى أهمية الجامعات فى ظل النظام العالمى الجديد ، قد تمت الموافقة على تنفيذ عدة مشروعات تفتح آفاق جديدة للتوسع فى فرص التعليم الجامعى من منطلق يحقق العدالة الاجتماعية ويتمسك بمبدأ تكافؤ الفرص ، ومسن هذه المشروعات :

أ- إنشاء جامعة للتعليم عن بعد (الجامعة المصرية للتعليم عن بعد).
 ب-إنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة.

ج - إنشاء ثلاث (٣) كليات للدراسات العليا .

وفيما يلى نبذة عن كل مشروع منها:

أ - الجامعة المصرية للتطيم عن بعد:

سبقت الإشارة في هذا الفصل إلى التعليم الجامعي من بعد وذلك عند الحديث عن أنماط التعليم الجامعي ويعتبر تطبيق التعليم من بعد خطوة عملية على طريق التحول من النظم التعليمية التقليدية إلى النظم التعليمية الجديدة ، حيث أنه يخرج على القوالب التقليدية ، وأنظمة القبول الصلبة وفي نتظيم الدراسات ، هادفا من ذلك إلى تحقيق تكافؤ الفرص

لمن لا يستطيع مواصلة الدراسة مباشرة بسبب أو لآخر ، كما يستهدف تعويض قصور التعليم النظامى " التقليدى " عن تطوير نفسه ، وبلوغ غاياته بالسرعة المرجوة في ظل عالم متغير وسريع التطور .

وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ حوارا للدكتور عمرو عزت سلامة – وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى الذاك – جاء فيه (١) " .. ويبدأ تنفيذ خطوة تأخرت كثيرا عن التطبيق في مصر ، وهي إنشاء جامعة للتعليم عن بعد ، تمولها الدولة في مراحل الإنشاء لمدة ثلاث سنوات فقط تعتمد بعدها على مواردها الذائية ، وسوف تبدأ المرحلة الأولى لهذه الجامعة في العام الجامعي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٦ / لامرحم ويسبقها في التنفيذ – من العام الجامعي ٢٠٠٠ / ٢٠٠٦ م إنشاء عدد من الكليات التكنولوجية وتحديدا أربع (٤) كليات تكنولوجية متميزة تتبع النظم الدولية المعتمدة .

كما نشرت نفس الجريدة بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ أن الـوزير أوضح - خلال اجتماع المجلس الأعلى للجامعات برئاسته (٢) - ان الجامعة المصرية للتعليم عن بعد سوف تستفيد من الإمكانيات المـصرية في مجالات الحاسبات والإنترنت والأقمار الصناعية وتـستهدف تـوفير فرص لنحو (٥٠) ألف طالباً وطالبة خلال السنوات الخمس المقبلة (أي حتى عام ٢٠١٠م) إضافة إلى الطلبة العـرب والأجانب، وتـضم تخصصات منتوعة ودرجات علمية فـي المرحلة الجامعية الأولـي والدراسات العليا.

١ - جريدة الأهرام المصرية في ١٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

٢ - جريدة الأهرام المصرية في ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ١٤ .

وجدير بالذكر أنه وبالرغم من عدم وجود جامعة قائمة "للتعليم عن بعد " في مصر ، فإن نظام التعليم المفتوح من بعد يطبق (منذ العام الجامعي ، ٩/ ١٩٩١) (١). ضمن برامج أربع جامعات مصرية وهي جامعات (١): القاهرة، الإسكندرية، عين شمس ، وأسيوط ، وتسمل الدراسة : العلوم الزراعية ، والتكنولوجية، والمعاملات المالية والتجارية، والاقتصاد ، والقانون، والإعلام ، وتوجد شعبة واحدة لدراسة اللغة الإنجليزية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، وتختلف مدة الدراسة من تخصص لآخر، والحد الأدنى هو أربع (٤) سنوات، وبدون حد أقصى، وتتهى بالحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

ويشترط للالتحاق ببرامج التعليم المفتوح (من بعد) الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها ، أو الدبلومات الفنية على أن يكون قد مضت خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على المؤهل. (٦)

الجامعة الأهلية هي مؤسسة تعليمية غير هادف للسربح يقوم بإنشائها جموع المساهمين والمتبرعين – من مواطنين ومؤسسات وشخصيات اعتبارية – بأموال أو أراضي أو منشآت ، ويكون المصدر الرئيس لتمويلها من مصادر أهلية غير حكومية تتمثل في الهبات والتبرعات والوقفيات والمنح الإنشائية ، ويكون لها شخصية اعتبارية ولها مجلس أمناء يتكون من بعض المساهمين وغيرهم من الشخصيات

١ - أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعي عن بعد ، مرجع سابق، ص ٢٦ .

۲ - جمهوریة مصر العربیة - وزارة التعلیم العالی: التعلیم العالی فی مصر ...
 مرجع سابق ، ص ۲۱۲.

٣ - المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

من ذوى الخبرة المتميزة فى مجال التعليم الجامعى ، ويكون هدفها إعداد الخريج المؤهل المتميز فى المجالات المدنية ، وتعطى برامجها دراسات للتخصصات البينية والمشتركة وتسهم بفاعلية فى البحث العلمى ، ويستم إنشائها بقرار من رئيس الجمهورية ، وتخضع لإشراف الدولة " .

وحتى الآن لا توجد في مصر "جامعة أهلية "قائمة ، غير أنه هناك ترتيبات لقيام ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة في مصر ، تبدأ المرحلة الأولى لها في استقبال طلابها من العام الجامعي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٨م ، فقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ١١ / ٤٠٠٤م أنه تسم عرض مشروعا على رئيس الجمهورية بإنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة في مصر ، تبدأ مرحلته في العام الجامعي ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠م، وهذه الجامعات الأهلية الثلاث هي: (١)

- جامعة العلوم الطبية والصيدلية ، وتسهم في إنسشائها وتمويلها اتحادات ونقابات الأطباء وشركات ومؤسسات الأدوية وهيئات التأمين الصحى .
- جامعة العلوم الهندسية ، بمساهمة وتمويل اتحادات الصناعات والمقاولين والنقابات المرتبطة بالمهن الهندسية .
- جامعة العلوم الاقتصادية والإدارية والتجارية الإلكترونية، بمساهمة اتحاد البنوك وشركات التامين واتحاد الغرف التجارية .

الأهرام المصرية في ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، مرجع سابق .

وفى نفس العدد - من جريدة الأهرام - صرح وزير التعليم العالى بأنه يجرى إعداد دراسة مبدئية لتحديد المساهمات المالية التى تقدر بنحو (٣٠٠) مليون جنيها مصريا ، والإعلان عن الفكرة وتخصيص مساحة من الأرض تقدر بنحو (١٥٠) فدانا مساهمة من الدولة ، وعمل الخطط التنفيذية والبرامج الزمنية للإنشاء والإجراءات المطلوبة لبدء الدراسة والتى ينتظر أن تكون في العام الجامعي ٢٠٠١ / ٢٠٠٧م في كليتين تزداد كل عام طبقا للجداول الزمنية المعتمدة في دراسة الجدوى . (١)

هذا وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٥م إعلن وزير التعليم العالى عن بدء الدراسة بالجامعة الأهلية والجامعة المصرية للتعليم عن بعد في العام الجامعي ٢٠٠١ / ٢٠٠٧م، وذلك بعد أن وافق مجلس الوزراء على إنشائهما لرفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى ، كما أوضح الوزير أن الجامعة الأهلية تستهدف توفير قدرة استيعابية إضافية لنحو (٤٠) ألف طالباً وطالبة خلال السنوات العشر المقبلة (أي حتى عام ٢٠١٥) بتكلفة إجمالية قدرها (٣٢٠) مليون جنيها مصريا ، يسهم صندوق التعليم بالوزارة بنحو (١٠٠) مليون جنيها مصريا ، ويعتمد باقي التمويل على المشاركات الشعبية المجتمعية . (٢)

ومما لا شك فيه أن هذا المشروع لكى يتحول إلى واقع ويجنى المجتمع ثماره فلابد أن يبدأ من خلال هيئات تأسيسية تضم جميع رموز وتيارات الوطن من كل الاتجاهات والمواقع.. مؤسسات وهيئات ورجال أعمال وأفراد ، وتتضافر كل هذه الجهود لإنجاح الجامعة، ولمصر تجربة فريدة تاريخيا في هذا المجال تتمثل في جامعة القاهرة التي جاءت ولادتها عام ١٩٠٨م باسم الجامعة الأهلية ومن خلال إسهام أبناء مصر كلها .

١ - المرجع السابق.

٢ - جريدة الأهرام المصرية في ١١/ ٧ / ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

ب - كليات للدراسات العليا : (١)

فقد وافق المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٣١ / ١١ / ٣٠٠٣م على إنشاء ثلاث (٣) كليات للدراسات العليا في مجالات: الطب ، الهندسة ، والتربية ، بهدف توفير الكوادر العليا المؤهلة التي تحتاج إليها البلاد من هذه التخصيصات الحيوية ، وستكون الدراسة في الكليات الثلاث باللغة الإنجليزية ، ويستعان فيها للتدريس بالأساتذة المتميزين من نوى الخبرة العلمية في مصر ودول العالم المختلفة .

وقرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه لدراسة آليات وجوانب النتفيذ ، ومن المنتظر أن يتم البدء في تمويل هذه الكليات من المصندوق القومي للتعليم الذي وافقت اللجنة الوزارية للتعليم برئاسة رئيس مجلس الوزراء على إنشائه وتمويله من المنح والقروض الميسرة من المدول والمؤسسات الدولية وما تقدمه الحكومة المصرية .

وقد تم تخصيص مبلغ خمسمائة (٥٠٠) مليون جنيها مصريا كبداية لنشاط الصندوق الذى يتولى إدارته مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء والشخصيات ذات الصلة ، ويجتمع مرة كل شهر لدراسة المشروعات ذات الأولوية .

وعند القيام الفعلى لمثل هذه الكليات ، بأن يكون لها كادر خاص ، ويتم اختيار العاملين بها من ذوى الكفاءات العالية من الجامعات ومراكز البحوث المختلفة ، وأن يكون لها مركز اتصال دائم بالمصانع والشركات العاملة في مصر ، كما يجب أن ترتبط الأبحاث التي تجرى فـــى هــذه

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

الكليات ارتباطاً وثيقاً بمشكلات المجتمع في المجالات المختلفة ، وتعمل على إيجاد الحلول العلمية لها ، وأن يفرض على السشركات والمسانع والهيئات العاملة في مصر المساهمة المالية في إنشائها .

وبعد العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى الجامعى فى مصر (الجامعات) ، يأتى عرض النوع الثانى من مؤسسات التعليم العالى فى مصر وهو مؤسسات التعليم العالى غير الجامعية ، وذلك فيما يلى.

ثانيا : مؤسسات تعليم عالى غير جامعية :

يمثل التعليم العالى غير الجامعى (الكليات والمعاهد المتخصصة التى تتبع وزارة التعليم العالى أو وزارات أخرى أو المستقلة منها والخاصة) ركنا أساسيا في منظومة التعليم العالى في مصر . وتتمثل أهمية هذا النوع من التعليم فيما يلى : (١)

- إن بعض هذه المعاهد تخرج نوعيات فنية متطورة ، ولا توجد كليات جامعية تتافسها في تخريج تلك النوعيات .
- ينتظم في هذا النوع من التعليم (كليات ومعاهد عالية ومتوسطة) اعداد كبيرة من الطلبة بلغت نحو (٤٦٤) الف طالبا وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وهذا يمثل نحو (٣٦%) من إجمالي المقيدين بالجامعات الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (١,٢٧٨,٥٧٢) طالبا وطالبة في نفس العام .

ويهدف التعليم العالى غير الجامعى إلى إعداد الفنى المتخصص من أجل خدمة المجتمع، ويفتح الباب للتوسع فى قبول مؤهلات أخرى من غير خريجى الثانوية العامة فى مجالات التعليم العالى التى تتناسب

١ - المرجع السابق ، ص ١٣ .

معها ، ويقدم التعليم العالى غير الجامعى من التخصيصات الفنية والتربوية ما يسد ليس فقط حاجة قطاعات الإنتاج بل وكذلك حاجة المؤسسات التعليمية، ويمكن تقسيم مؤسسات التعليم العالى غير الجامعية إلى ثلاثة أقسام هي : (١)

- ١ كليات ومعاهد حكومية (عالية ومتوسطة) .
 - ٧- معاهد خاصبة (عالية ومتوسطة) .
- ٣- مؤسسات تعليم عالى تابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تتفيذية) .

وفيما يلى نبذة عن كل قسم منها:(٢)

١ - الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) :

تضم الكليات والمعاهد العالية الحكومية كليتى: التعليم المصناعى بالقاهرة وبنى سويف، وثلاثة معاهد عالية: للتكنولوجيا ببنها، والطاقة بأسوان، والإدارة والحاسبات ببور سعيد، ومدة الدراسة بها أربع سنوات هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الإسلامية وهو مؤسسة علمية للدراسات العليا تابعة لوزارة التعليم العالى.

١ جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى في مصر " ،
 مرجع سابق ، ص ٤٢٣

٢- مستخلص من المصادر التالية:

المرجع السابق ، صفحات متفرقة .

⁻ جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق، ص ص ١٤ ، ١٤

⁻ حسين بشير محمود: "حول الجامعات الخاصــة فـــى مــصر - الواقـــع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٣ .

أما المعاهد المتوسطة فقد بلغ عددها في العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م (٢٦) معهدا فنيا معهدا فنيا معهدا فنيا تجاريا ، (٢٢) معهدا فنيا صناعيا ، أربعة (٤) معاهد فنية فندقية بالإضافة إلى معهد خدمة اجتماعية ، ومدة الدراسة بها سنتان .

٢ - المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) :

وتضم المعاهد التكنولوجية والهندسية ، والسياحة والفنادق ، والإدارة ، والحاسب الآلي، واللغات والترجمة ، والإعلام ، والاقتصاد ، والبيئة ، والخدمة الاجتماعية ، والدراسات التعاونية ، وغير ذلك من المجالات التي يتطلبها سوق العمل . وقد وصل عددها في العام الجامعي المجالات التي يتطلبها سوق العمل . وقد وصل عددها أي العام الجامعي معهدا منها (٨٠) معهدا عاليا ، (١١) معهدا متوسطا ، ومدة الدراسة بالمعاهد العالية أربع سنوات وبالمعاهد المتوسطة سنتان .

٣ - مؤسسات التطيم العالى التابعة لوزارات وهيئات أخــرى (تابعـة لقطاعات تنفيذية) وتشمل :

- أ- أكاديمية الفنون المصرية التابعة لوزارة النقافة .
- ب- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى التابعة
 لجامعة الدول العربية .
 - ج- أكانيمية السادات للعلوم الإدارية التابعة لوزارة التتمية الإدارية .
 - د- أكاديمية الإعلام الدولية التابعة لوزارة الإعلام.
- أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعـة والـصحافة
 التابعة لمؤسسة أخبار اليوم .
 - و- الجامعة العمالية التابعة للاتحاد العام لعمال مصر.
- ز- هيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى التابعة

لوزارة الطيران وتضم: معهد مصر للطيران ، معهد هندسة وتكنولوجيا الطيران ، معهد المراقبة الجوية والدراسات الأكاديمية ، معهد الحاسبات وتكنولوجيا معلومات الفضاء والطيران .

الكليات والأكاديميات العسكرية وتضم: كلية الـشرطة التابعـة
 لوزارة الداخلية ، والكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع .

هذا بالإضافة إلى أربعة معاهد للبحوث والدراسات العليا وهى :

- أ- معهد التخطيط القومي التابع لوزارة التخطيط.
- ب- معهد التبين للدراسات المعدنية التابع لوزارة الصناعة .
- ج- معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي التابع للجمعية المصرية
 العامة للدفاع الاجتماعي .
- د- المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع لـوزارة المواصلات .

ومن خلال العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى في مصصر يتضح النتوع الكبير لهذه المؤسسات ، وهذا من شأنه أن يخلق نوعا من النتافسية بين هذه المؤسسات — المؤسسات الجامعية تحديدا — ولأن تعزيز تتافسية جامعاتنا سيصب في مصالح أطراف عدة هي : الطلبة، وأصحاب الأعمال والشركات ، والجامعات ، والاقتصاد القومي ، لذا فقد يكون من المفيد للبحث الحالى والهادف إلى تقييم الجامعات الخاصة المصرية أن يشير إلى أبعاد المنافسة بين الجامعات ، وقيم التقدم كأساس لهذه المنافسة ، وذلك فيما يلى :

مفهوم القدرة التنافسية في التعليم الجامعي :

يعنى مفهوم القدرة التنافسية في التعليم الجامعي شــقين أساســيين هما : (١)

أ- قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية ، وخصائص أعضاء هيئة التدريس ، والمكتبات ، والقاعات ، والتجهيزات الدراسية والبحثية ، وتسهيلات التدريب العملى للطلبة ، ونمط الإدارة ، ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية .

ب-القدرة على جذب واستقطاب الطلبة من السوق المحلية والخارجية ، ولاشك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول .

أبعاد المنافسة بين الجامعات ﴿ فِي القرن الحادي والعشرين ﴾ :

أصبحت المنافسة بين الجامعات أكثر حدة مما كانت عليه في الربع الأخير من القرن العشرين لاسيما على الساحة المحلية ، فبعد أن كان

١ - انظر:

⁻ أحمد سيد مصطفى : التسويق العالمي - بناء القدرة التنافسية للتصدير ، القاهرة ، ١٢١ ، ص ١٢١ .

⁻ Philip Kotler: Marketing Management, New Jersey, Prentice Hall International, 2000, PP. 256 – 257.

التنافس بين الجامعات قاصراً على العالم المتقدم ، دخلت المنافسة إلى الساحة المحلية ، فأصبح النتافس اليوم قائما بين : (١)

- أ- الجامعات الخاصة المحلية.
- ب- الجامعات الخاصة المحلية وجامعات قادمة من وراء البحار.
- ج- الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ، وهو سياق نتافسى ندركه بوعى الجامعات الخاصة ، وتسعى للفوز فيه من خلال زيادة حصتها السوقية في سوق التعليم الجامعي .
- د- تنافس بين كل ما تقدم والجامعات الأجنبية التى أتـت لتـستثمر أموالها ولتقيم مبانيها وتمارس خدماتها محليا ، أو تلك التى تتشأ برامج مشتركة مع جامعات خاصة محلية، أو التـى تـستقطب طلابا وطالبات من الداخل للسفر لملاتحاق بها ، أو الدراسة بهـا عن بعد (إلكترونيا) .

قيم التقدم كأساس للمنانسة بين الجامعات :

إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات مرهون بخصائص ثقافته وبمدى سيادة قيم التقدم على مستوى شرائح ومنظمات هذا المجتمع ، فالقيم هى أساس لسلوك الناس فرادى وأيضا الجماعات في المنظمات العامة والخاصة ، وهى أساس لفاعلية الأداء في كل المجالات - بما فيها الجماعات - وعلى كل المستويات أوأهم قيم التقدم في هذا الصدد : (١)

¹⁻ أحمد سيد مصطفى: " تتافسية التعليم الجامعى فى القرن الحادى والعشرين -- دعوة للتأمل " ، المؤتمر العلمسى السسنوى الأول " مسستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكوميسة والخاصسة"، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٢٨ - ٣١ .

- أ- قيمة التخطيط العلمى لبرامج ومناهج التعليم الجامعى التى تجمع بين
 التدريس والبحث العلمى ، وليس مجرد التدريس .
- ب- قيمة ثقافة النظم (بدلا من ثقافة الأشخاص) بمعنى أن تصمم النظم لتبقى وتتطور ، بغض النظر عن تغير رؤساء الجامعات ، أو عمداء الكليات ، أو رؤساء الأقسام العلمية .
- ج- قيمة الإنقان في وضع الكتاب الجامعي وفي التدريس وفي الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ، وحفز الطلبة على التفكير العلمي والتفكير الابتكاري والانخراط في فرق عمل منتجة .
- د- قيمة قبول النقد ونقد الذات ، وهي من القيم الضرورية التي يجب النحلي بها وزرعها أيضا في الطلبة.
- ه- قيمة استشراف المستقبل ، وهذا ضرورى في ضوء التغير المستمر في حاجات أسواق العمل المحلية والخارجية ، في عالم سريع التغير تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا .
- و- قيمة روح الفريق التي يتعين أن تشيع بين أعضاء هيئة التدريس ليزرعوها ويرووها وينموها في طلابهم ، فتجارب الدول المتقدمة كافة تثبت أن وراء النجاح والتقدم عوامل عديدة كان القاسم المشترك الأعظم بها هو الأداء الجماعي وروح الفريق .
- ز- قيمة القياس المرجعي Benchmarking وذلك بأن تختار الكلية وكذا الجامعة منافسا نموذجيا وتحدد مجالات تميزه ثم تضع برنامجا لعبور الفجوة والارتقاء لمستوى هذا المنافس النموذجي ، حتى إذا ما تم ذلك يجرى رصد منافس نموذجي آخر وإعادة الكرة . إنها إحدى أدوات التحسين المستمر ضمن نهج إدارة الجودة الشاملة . (١)

۱- أحمد سيد مصطفى: إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات ، ط ٤ ،
 القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ ، ص ٥٦٦ .

تعقيب :

من خلال العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى – والجامعى تحديدا – فى مصر ، تبدو الكثرة والتنوع والانتشار واضحة لهذه المؤسسات والتى كان من بينها الجامعات الخاصة، وفى هذا دليل بين على صدق وجدية المحاولات التى تبذل من أجل تطوير نظم التعليم الجامعى وتنويعها كاستجابة لمطالب المتغيرات المجتمعية المتلاحقة .

ولأنه لا يمكن الفصل بين النظام التعليمي بمستكلاته وتحدياته ، وبين واقع المجتمع ، بل يمكن القول إن النظام التعليمي يعكس من خلال بنيته ووظائفه وأهدافه ما يسود المجتمع من متغيرات وأوضاع (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) ، لذا فإن التسامي السسريع لظاهرة خصخصة التعليم الجامعي في البلاد العربية ، لا تعدو كونها انعكاسا أو استجابة لمتغيرات عاشتها وتعيشها هذه المجتمعات أو البلدان ، فما هسي إذن المتغيرات المجتمعية التي دفعت بالحكومة المصرية إلى حد اعتبار بإنشاء جامعات خاصة كاستجابة حتمية لهذه المتغيرات ، إلى حد اعتبار هذه الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعي في مصر هذه الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعي في مصر ؟ ، والإجابة عن هذا التساؤل هي موضوع الفصل القادم.

الفصل الخامس

بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة:

أولا: بعض المتغيرات العالمية

١ - العولمة:

- نشأة العولمة .
- مفهوم العولمة.
- تضمينات تعريفات العولمة .
 - أشكال العولمة.
 - أدوات العولمة .
 - تحديات العولمة.
 - ٢ الثورة المطوماتية .
 - ٣ الثورة العلمية والتكنولوجية .
 - ٤- ثورة الاتصالات.
 - ه الخصخصة .
- الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة .

ثانيا: بعض المتغيرات المحلية.

- ١- التحول الأيديولوجي (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) .
- ٧- تنامى الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وعوامله:
- عامل الانفجار السكاني.
 عامل زيادة الطموح التعليمي
 - عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى
 - عامل التغير في التركيب الاقتصادي .
 - عامل التغير في التركيب الوظيفي
 - عامل ارتفاع مستوى المعيشة
 - ٣- أزمة تمويل التعليم الجامعي .

تعقيب.



يعيش العالم الآن – ونحن في بدايات الألفية الثالثة - حقبة جديدة مثيرة من التقدم الإنساني نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي حدثت في القرن العشرين – وبصفة خاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة – في مجالات لم تسمع بها أذن ولا كانت تخطر على بال بشر : غزو الفضاء ، فيزياء الليزر ، الكيمياء الإحصائية ، طفل الأنابيب ، الهندسة الوراثية، بنوك الأمشاج واستساخ بدأ بالنعجة " دوللي " على يد العالم " إيان ولموت " حيث جاءت كأول أنثى مستسخة من الثبيات الحافرية الموات : حيث جاءت كأول أنثى مستسخة من الشعراء قائلا :

وكل علم عظيم الشأن يرتسخ فكل شئ غدا بالكون يُنتسخ فإن ما قد فنى منكم سينتسخ

العلم فی یومنا شیوترخ هزی بر آسك یا دوللی مفاخرة هلم فاستنسخوا یا است مفاخرة ما استسخوا یا ایت مسموا



الفصل الخامس بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

يعيش العالم - مع بداية القرن الحادى والعشرين - فى ظل نظام عالمى جديد زاخر بالمتغيرات التقانية ، والسياسية ، والاقتصادية ، برزت فيه المعلومات بكافة مفاهيمها التكنولوجية ، وتداعياتها الاجتماعية، كواحدة من أقوى العوامل البيئية والحضارية فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، التى جعلت التاريخ الذى نحيا يبدو غير التاريخ الذى نعلم ونفهم ، وكأنها موجهة عارمة اجتاحت الكثير من المفاهيم النقليدية فى كافة المجالات ، مما دعى البعض إلى إطلق مسمى " الموجة الرابعة " (") ، وبدأ الحديث عن " الموجة الخامسة " تعبيراً عن ما يحدث من متغيرات متلاحقة فى عالم اليوم .

ويتعرض المجتمع المصرى - كبقية المجتمعات - لمتغيرات وتحديات فرضتها الظروف العالمية عليه ، وعلى رأس هذه المتغيرات العالمية " العولمة " بأبعادها السسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١) . وبأدواتها من ثورات تكنولوجية ومعرفية والسمالات ، واقتصاد السوق ، وشركات متعددة الجنسية.

^{*} كان الفأس هو رمز " الموجة الأولى " ، ونظام تجميع الماكينات والأدوات هو رمز " الموجة الثالثة " أو " الموجة الثالثة " أو " ما بعد الصناعة " .

١ - جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : "
تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العام " ، تقرير المجلس
القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة (٢٨) ،
القاهرة ، ٢٠٠١ / ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

كما أن المجتمع المصرى قد تعرض لعدة تغيرات محلية : اجتماعية واقتصادية وتاريخية ، كان على رأسها التحول الأيديولوجي (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) ، وتتامى الطلب الاجتماعى على التعليم والتعليم الجامعى تحديدا ، وتعد فترة تسعينيات القرن العشرين فترة حاسمة ، في تاريخ التعليم الجامعى المصرى ، حيث شهدت توسعا وتتوعا كبيرا فيه . فمع بداية عام ١٩٩١م شهدت ساحة التعليم الجامعى بداية التعليم الجامعى المفتوح ، وفي عام ١٩٩٦م الانتساب الموجه ، وفي عام ١٩٩٦م الفترة بدأ إدخال وفي عام ١٩٩٦م التعليم الجامعى الخاص ، وفي تلك الفترة بدأ إدخال أقسام التدريس بلغة أجنبية بالجامعات الحكومية . (١)

ويرجع هذا النتوع في التعليم الجامعي إلى الاستجابة لاهتمامات واحتياجات الأفراد المتعددة ، والتكيف مع متغيرات تفرضها التطورات العالمية وظروف المجتمع . ذلك أن الدول عبر أرجاء العالم تلجأ إلى إعادة تنظيم نظم التعليم بها ، نظرا لأن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة تجرفها بقوة ، وينظر إلى التعليم في كل مكان باعتباره الطريقة الرئيسية لمنح الأفراد القدرة لمواجهة هذه التغيرات . (١) ولذا سوف يحاول هذا الفصل الوقوف على أهم المتغيرات العالمية والمحلية ، وذلك فيما يلى :

۱- نجوى يوسف جمال الدين: " النتوع في التعليم الجامعي المصرى وحتمية النتمية النتمية المهنية لعضو هيئة التدريس" ، التربية والنتمية ، س (۷) ، ع (۱۸) ، مرجع سابق ، ص۲ .

۲ - حیاة دین : "إصلاح التعلیم الثانوی فی المغرب - تحدیات و آمدال "، مستقبلیات ، المجلد (۳٤)، ع(۲)، مرکز مطبوعات الیونسکو ، القاهرة ، یونیه ۲۰۰۶ ، ص ۲۱۷ .

أولا : بعض المتغيرات العالية

تجلت في نهاية القرن العشرين – ودخلت إلى القرن الحادي والعشرين – متغيرات عالمية شديدة ، غيرت وجه العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، فنحن نعيش حضارة جديدة ، هي مزيج من التقدم التكنولوجي ، والثورة المعلوماتية الفائقة السرعة في إطار نظام عالمي جديد " العولمة " له هياكله ، وله نظامه الإنتاجي المتميز ، وله انعكاساته وآثاره في مختلف المجالات ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير جنري في شكل الحياة، وفي مؤسسات التعليم ومخرجاته وفي متطلبات سوق العمل .

وبما تحمله من متغيرات فقد فرضت "العولمة " تحديات جذريسة ومصيرية على جميع السدول والحكومات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (١) . وأصبح الحل الوحيد أمام هذه الحكومات ، لا يتمثل في مقاومة هذه المتغيرات ، ولكن في كيفية إدارتها وفهم خصائصها ، وقياس أبعادها ، والأخذ بالسياسات التي تواكبها ، وتسهم في الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد .

العربى " ، الملتقى العربى حول " التربية وتحديات العولمة فى الوطن العربى " ، الملتقى العربى حول " التربية وتحديات العولمة العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر – أول أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص٣ .

وهذا بطبيعة الحال يفرض على شعوب أمننا العربية أن تعيد النظر في ترتيب أنظمتها في ضوء النظام العالمي الجديد (۱). ذلك أن هذا النظام – الذي لم يعد اختيارا – يحمل في طياته إعادة النظر في كل القيم والمعتقدات والثورة على قبول المسلمات. (۲)

ونظام التعليم من أكثر النظم تأثرا بإفرازات هذا النظام العالمي المجديد " العولمة " لكونه يضم الملايين من قطاعات الشباب بالإضافة إلى تزايد الطلب الاجتماعي عليه ، ولكي يستجيب النظام التعليمي لمتطلبات النظام العالمي الجديد فإن ذلك لا يستدعي فقط إصلاح النظام القائم ، وإنما يتطلب – في كثير من الأحيان – نظما جديدة وطرقا جديدة .

وليست الدراسة الحالية بصدد شرح تفاصيل التغيرات والمستجدات الدولية ، ولكنها تلقى ضوءا على أهم صور وأشكال التحديات التى فرضتها هذه التغيرات وكيف تمخض عنها حتمية السماح بإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستثمار في التعليم الجامعي ، وفي هذا الصدد سوف تركز الدراسة على المتغيرات العالمية التالية : العولمة ، الشورة المعلوماتية ، الشورة العلمية والتكنولوجية ، شورة الاتصالات ، الخصخصة ، وفيما يلى نسلط الضوء على كل منها مع التركيز على متغير العولمة على اعتبار أن الأربع متغيرات الأخرى ما هي إلا مرتكزات للعولمة أو إفرازات لها .

١- فاروق عبده فليه : " أزمة التربية بين العولمة وخصوصية الثقافة "، مجلة كليــة التربية بدمياط، ع (٣٩)، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

۲ - بثینة حسنین عمارة: العولمة وتحدیات العصر واتعکاساتها علی المجتمع المحتمع المصری، القاهرة، دار الأمین للنشر والتوزیع، ۲۰۰۰، ص۹.

Globalization: العولة - ١

لقد أصبح الإنسان محاطا بقدر هائل من المعلومات ، والاكتشافات التكنولوجية ، فأضحى يسمع عن الكيمياء الإحصائية ، والبيولوجيا الإحصائية ، والذكاء الاصطناعى ، والجينوم ، والاستساخ ، وغيرها من المصطلحات التكنولوجية والمعلوماتية التى ارتكز على التقدم فيها مفهوم " العولمة " ، والذى من بين خصائصه ، إخضاع العالم لهضوابط وقوانين مشتركة ، تضع فيه حدا لكل أنواع السيادة والتسييد .

والعولمة كظاهرة عالمية لها تجليات متعددة: اقتصادية، والمجتماعية ،وثقافية ،على منظومة الحياة المجتمعية بأكملها (١) . فقد غزت العولمة حياتنا ، حتى لم يعد لمجتمع ما في عالمنا المعاصر أن ينأى عنها ، أو يفر منها ، أو ينجو من آثارها وتداعياتها وتطبيقاتها في مختلف أشكال الحياة ، ومع مختلف قطاعات المجتمع بما فيها قطاع

ومع أن الدراسة الحالية ليست مهمتها البحث في ظاهرة العولمة ، الله أن هذا لا يعفى من التعريج على نـشأة العولمـة ، ومفهومها ، وأشكالها، وأدواتها ، وتحدياتها ، وذلك بهدف التعرف على دورها كمتغير عالمي رئيس وراء خصخصة التعليم الجامعي وإنشاء جامعات خاصة مصرية وذلك فيما يلي :

¹ - Garnoy Martin: "Globalization and Educational reform, what planners need to know", UNESCO, Paris, 1999, P. 13.

نشأة العولمة :

لقد شاع استخدام مفهوم العولمة في مجالات الحياة كافة وبشكل مكثف منذ بداية تسعينات القرن الفائت. حيث أشار قاموس إكسفورد لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام ١٩٩١م، باعتبارها من الكلمات الجديدة التي برزت حديثا (۱) . إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا المفهوم لم يكن قائما في السابق ، بل وجد غير أنه لم يحظ بأى اهتمام يذكر من قبل.(۱)

ومهما أظهرت العولمة من تطورات فإن نشوتها يرتبط بظهور الرأسمالية الصناعية العالمية ، فقد جاءت العولمة في ظل ظروف دولية واقتصادية أسهم في صياغتها انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك المنظومة الاشتراكية ، الأمر الذي مهد الطريق لنظام عالمي مختلف عما كان سائدا في ظل الحرب الباردة بين النظامين : الاشتراكي والرأسمالي .

مفهوم العولمة :

على الرغم من شيوع مفهوم العولمة والاهتمام الكبير به من قبل الكثير من المفكرين والعلماء في شتى حقول المعرفة ، فإن هذا المفهوم مازال في طور التكوين ، ومازالت جدلية النقاش حول ماهيته قائمة ، ومن ثم مازال غائما وعائما على ساحة التفكير المعاصر .

وفى هذا الصدد يقول " جيمس روزنار " - أحد أبرز علماء السياسة الأمريكية - " إن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف أنشطة العولمة تبدو عملية صعبة ، لأن العلماء والباحثين انقسموا حولها ما بين مؤيدين

⁻ Ronald, Rebertson: Globalization, London, Sage Co., 1992, P. 8.

٢ - يوسف محمد خضور: "العولمة تاريخا ومصطلحا"، مجلة العلوم التربوية،
 ع (٤)، مرجع سابق، ص ١٤٨.

ورافضين ومستسلمين ، كل حسب انتمائه الفكرى والأيديولوجى، لكن القاسم المشترك بينهم جميعا ، أنهم لم يحددوا تاريخا معينا لبداية هذه الظاهرة ، وأن المصطلح مازال في طور التكوين ، فهو مازال غامضا وغائما على ساحة التفكير المعاصر.(١)

ففى حين أشار " جون توملنسون " John, Tomlinson إلى خطورة العولمة معتبرا إياها قهرا ثقافيا (٢). نجد أن دافيد روسكوب " الأمريكى David, Rothkop يرى أنها خطوة أساسية نحو عالم أكثر استقرار وهناءة وحياة أفضل (٦) . وفي حين يقرر الأمريكي " توماس فريدمان " وهناءة وحياة أفضل (٦) . وفي حين يقرر الأمريكي " توماس فريدمان " Thomas, Friedman إن العولمة هي الأمركة (١) نجد أن " أحمد يوسف " يرى أنها عملية مستقلة عن إرادة كل القوى مهما كانت مهيمنة . (٥)

وعلى أية حال فإن هناك محاولات كثيرة ومتعددة لتحديد المقصود " بالعولمة ، ومن هذه المحاولات : محاولة حامد عمار الذي يرى أن

١ - جيمس روزنار : ديناميكية العولمة - نحو صياغة عمليــة ، ترجمــة عبــد
 الوهاب علوب ، القاهرة ، دار سياح ، ١٩٩٥ ، ص١٥ .

² - John, Tomlinson: Modern and Pastmodern, London, Sage Co., 1998, P. 176.

Javid , Rothkop : "Inpraise of Cultural Imperialism? Effects of Globalization, Forrign Policy, June (22), 1997, P. 22.

⁴ - Thomas, Friedman: "The Lexus and the Olive Tree", New York Times, 1999, P. 7.

أحمد يوسف أحمد : " العولمة والنظام الإقليمي العربي " ، من سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٢)، جامعة القاهرة ، كلية التجارة والاقتصاد ،
 ٣٣ ، ص ٣٣ .

جوهر العوامة يكمن في أيديولوجية الليبرالية (") الجديدة ومكوناتها التي تعد امتدادا للنظام الرأسمالي القديم في أقنعة ودعاوى وشعارات، تبدو كما لو أنها تتحو إلى طريق العالمية الإنسانية في القريسة الكوكبيسة، وكثيرا ما يتردد في أجوائها توجهها لملايين البشر في شتى أنحاء العالم من أجل حياة أفضل، بل وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الاقتصاد الحر والديمقراطية، وتبادل ثمرات التقدم التكنولوجي " (۱)

ويقول اسكندر نعمة " إن العولمة الراهنة هي تأكيد لمقولة لينين القديمة: "الإمبريالية"(") أعلى مراحل الرأسمالية مع تبديل في مواقع الكلمات، حتى تغدو "العولمة أعلى مراحل الإمبريالية "، ذلك أن علاقات

^{*} الليبرالية (التحررية) Liperalism : تؤكد على الحرية العقلية وعلى المحتوى الروحى والأخلاقى ، والليبرالية الاقتصادية تعنى : نظرية فى الاقتصاد تؤكد على الحرية الفردية ، وتقوم عادة على المنافسة الحرة ، أما الليبرالية السياسية فتعنى : فلسفة سياسية تقوم على الإيمان بالتقدم واستقلال الفرد الذاتى ، وتتادى بحماية الحريات السياسية والمدنية [منير البعلبكى : قاموس المورد (إتجليزى السياسية والمدنية [منير البعلبكى : قاموس المورد (إتجليزى صحربي) ، ط٧٧ ، بيروت ، دار العلم للملابين، ١٩٩٣ ،

العلور السياسة التعليمية في مصر خلال نصف القرن الماضي "،
 المؤتمر السنوى الخامس " التغيير الاجتماعي في المجتمع المصرى خلال خمسين عاميا"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠ – ٢٣ أبريل٣٠٠٢،٠٠٠٧

^{**} الإمبريالية Imperialism تعنى : السلطة - الحكم الإمبراطورى - الاستعمار [منير البعلبكى : قاموس المورد (إتجليزى - عربى) ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢] .

الهيمنة الإمبريالية هي التي توجه دفة العولمة الراهنة (١). ولعل هذا يتفق مع تعريف السيد يس الذي يقرر إن العولمة في أحد جوانبها تتضمن معنى الهيمنة ، ويقصد بذلك هيمنة القيم الغربية بوجه عام والقيم الأمريكية بوجه خاص . (٢)

ويتضح من ذلك أن ثمة اختلافات واضحة بين الباحثين في تعريف العولمة ولذلك وحتى لا ينحى البحث عن مساره الأصل فقد ارتأى للباحث أن يهتم فقط بسرد تضمينات بعض هذه التعريفات وذلك فيما يلى:

تضمينات تعريفات العولمة :

استنادا على تعريفات العولمة السابقة ، ومن خلال استقراء بعض التعريفات الأخرى ، يمكن التوصل إلى الآتى :

1- إن مصطلح العولمة برز في مجال الاقتصاد ، وكناتج الشورة العلمية والتكنولوجية ، كما برز أيضا في إطار تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين ، إنها إذن ليست ظاهرة بلا جذور ، وإنما هي ناتجسة عن الطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالي . (٦)

۱ – اسكندر نعمة: " العولمة الراهنة وأساليب مواجهتها " ، الثـورة الثقـاقى ، ع (سوريا)، سبتمبر ۲۰۰۰ ، ص ٥ .

۲ - السيديس: العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ،
 ۲ - السيديس : ۱۹۹۹ ، ص ه٩ .

٣- رشدى أحمد طعيمة: " مناهج التعليم العام في ظل العولمة " ، مجله التربيه والتعليم ، العددان (١٨ ، ١٨) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩ / يناير ٢٠٠٠م ، ص ١٩ .

- ٢- هناك كثير من المصطلحات ارتبطت بمصطلح العولمة مثل : القرية الكونية ، القرية العالمية ، المجتمع العالمي .. وكثير من النظريات مثل : نظرية نهاية التاريخ ، صدام الحضارات ، النظام العالمي الجديد ، نهاية الأيديولوجيا .
- لا تختلف من حبث الجوهر والمضمون عن الشكل الذي ظهرت به عبر التاريخ ، لكنها تحمل مجموعة من السمات والخصائص التي تميزها عن سابقتها، وأهم هذه السمات والخصائص :
- أ- إنها ذات إيقاع سريع الانتشار ، وتغزو مختلف الآفاق والجوانب المجتمعية ، وتهتم بتحكم للشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات ، وتبادل تجارى غير متكافئ وتقليص لأدوار الدولة التقليدية ، وإلغاء للحدود ، وتسعى لفرض قيم وأفكار وأذواق استهلاكية من خلل غزو تقافى للمجتمعات النامية بشكل عام. (١)

١- فاطمة يوسف القليني: " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع"، الندوة العلمية " العولمة وقضايا المرأة والعمل"، كلية الأداب بجامعة القاهرة في الفترة من ٣ – ٤ / ٣ / ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،
 ٢٩٦ ، ص ٢٩٦ .

- إنها نظرية اقتصادية في المنطق ، سياسية واجتماعية
 وثقافية في النتائج ، تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية
 وتطبيق سياسة السوق الحرة . (١)
- د إن للعولمة بعدا أيديولوجيا لا يجوز تجاهله وأنها نتاور بمبادئ وقيم إنسانية كحقوق الإنــسان ، الديمقر اطيــة ،
 وحماية البيئة .
- هـ -إنها نزعة للهيمنة ولفرض وتسييد نموذج ما في العالم هو حاليا النموذج الأمريكي بقصد الإعلاء من شأنه وتقديمه على غيره من بقية الأنماط والنماذج الأخرى (٢)، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على بعض المؤسسات الدولية ، وتوجه نشاطات الهيئات الدولية الأخرى ذات الطابع الاقتصادي وتجعلها أدوات للسيطرة والتحكم في المجتمعات . (٦)
- إن العوامة ليست مفهوما مجردا ولكنها كيان فكرى حى ينمو ويتفاعل ويتحرك ، إنه كيان دائم الحركة والتطور يرفض السكون ويرفض الجمود ويرفض الانكماش ، بل دائم الامتداد

۱ - إحسان هندى : " العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول " ، مجلة مطومسات دولية ، ع (٥٨) ، س (٦) مركز المعلومات القومى السورى ، دمشق ، خريف ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

۲ - جابر على خطاب: أزمة الإنسان العربى المعاصر في ضوء إشكاليات الانفتاح
 والعولمة ، القاهرة ، دار أخبار اليوم ، ۲۰۰۱ ، ص ۱۲٥ .

عبد الرحيم الخليفى: " العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم " ، مجلة الوحدة
 الإسلامية ، ع (١٥) ، س (٢) ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١ .

والتوسع (۱) . فالعولمة على الرغم من أنها أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وتقافيا يميز العالم الجديد ، فإن الشواهد تشير إلى عدم استقرارها بعد ، وأن ردود الأفعال تجاهها مازالت متباينة . (۱) ولذا يجب التعامل مع العولمة فهى مازالت قيد التشكيل بأدوات ومحددات نظرية ، على غير وعى بها تماما ، وليس من حقنا أن نرفض الأمر الواقع بشكل اعتباطى ، وليس لنا أن نقبله بكل بساطة ، بل لابد من اتخاذ موقف نقدى : نقبل العولمة إذا كنا منتحكم فيها ، ونرفضها إذا هى تحكمت فينا لتقذف بنا فى متاهات تمس قيم الحق والخير والعدل. (۱)

ان ظهور العولمة كمصطلح لفظى تزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بشكل عام وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق ، وتدعيم فكرة النظام العالمي الواحد في الاقتصاد والسياسية والثقافة ، بعد القضاء على النظام العالمي نتائي القطبية وإنهاء الحرب الباردة .

١ - محسن أحمد الخضيرى: العولمة ومقدمة في فكبر واقتبصاد وإدارة عبصر
 ١ اللادولة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠، ص ٣٢ .

٢ - حسن محمد حسان و آخرون: "التربية وقضايا المجتمع المعاصر"، سلسلة
 علم اجتماع التربية، الكتماب الأول، المنصورة، دار
 الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص٧.

عبد الإله بلقزيز: العولمة والمماتعة، اللاذقية، دار الحوار للطباعـة والنـشر
 والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٢.

وبعد الوقوف على تشمينات التعريفات المختلفة التسى وضعت لتعريف العولمة واستكمالا للتعرف على هذه الظاهرة العالمية ، فيما يلى إشارة إلى أشكالها .

أشكال العولمة:

العولمة ظاهرة مركبة ولها أشكال مختلفة ، نذكر منها العولمة الاقتصادية (الأكثر تحققا على أرض الواقع) ، والعولمة السياسية (أكثر أبعاد العولمة إثارة للجدل) ، والعولمة الثقافية (البعد الأكثر غموضا في أشكال العولمة) (1) ، وفيما يلى نبذة عن كل شكل من هذه الأشكال الثلاثة :

أ - العولمة الاقتصادية:

وتعنى التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ، ورفع الحواجز والحدود أمام حركة السشركات متعددة الجنسيات ، ومن أهم مؤسسات الرأسمال العالمي : البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والتي أسست لترعى هذا الاتجاه ، وتدعم التحول العالمي باتجاهه عن طريق شروط المساعدات ، كما تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تأسست عام ١٩٩٦م أهم مؤسسة مسن مؤسسات العولمة الاقتصادية ، ويشكل إنشائها منعطفا هاما في التاريخ الاقتصادي العالمي ، ورغم أن منظمة التجارة العالمية تتسق عملها

١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد: "بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهتها"، مسمئقبل التربية المجلد (٧)، ع (٢٢)، المركز العربي للتعليم والنتمية، المجلد (٧)، ع (٢٢)، المركز العربي للتعليم والنتمية (أسد ACED)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بوليو ٢٠٠١، ص ١٥٧.

وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية ، فإنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا . (١)

وهدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأى أمر حياتي آخر ، فهي تهيف إلى سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج لها على النطاق العالمي (⁷⁾ . من خلال حرية التجارة والتسويق ، والحد من النظيمات وذلك بفرض زيادة تفعيل التجارة وزيادة الأرباح من خالل فتح أسواق عالمية وتقليص دور إشراف السلطات الحكومية . (⁷⁾

ب - العولمة السياسية:

هى الدعوة إلى اعتماد نموذج الديمقراطية الليبرالية (1) . باعتباره النموذج الذى يجب تبنيه فى السياسة الداخلية ، وما يتفرع عنه من مقولات حقوق الإنسان ، وما تسوغه من حق التدخل الخارجي بحجة

١- حافظ فرج أحمد : " مواصفات نظام تربوى مستقبلى يتفق ومستحدثات عصر العولمة " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٢- عبد الخالق عبد الله: "العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"،
 مجلة عالم الفكر ، المجلد (١٨) ، ع (٢) ، المجلس السوطنى للنقافة والفنون والأداب ، الكويت ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ،
 ص ٦٩٠ .

٣- ميسون يوسف محمد الفيومى: "تصور مقترح لتنمية الإنتاجية العلمية لأعضاء
 هيئة التدريس بكليات التربية في مصر "، رسسالة ماجسستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٤٩.

 $^{^{2}}$ - طلال عتریس: " الهویة الثقافیة فی مواجهة العولمة "، مجلة معلومات دولیــة ، علال عتریس: " الهویة الثقافیة فی مواجه سابق ، ص 2 .

ضمان الديمقر اطية ، وحماية حقوق الإنسان ، كما حدث فـــى العـــراق مؤخرا .

وهى بمثابة إعلان لنهايــة حــدود الدولــة والحــدود الجغرافيــة والسياسية ، كما أنها محصلة للنحولات التى طرات على النظام السياسي العالمي دون وجود منافس حقيقي يعيد التوازن للساحة السياسية الدولية. (١)

جـ - العولمة الثقافية:

تعنى إشاعة قيم ومبادئ ومعايير نموذج معين وجعله نموذجا كونيا يجب تبنيه وتقليده ، فهى تسعى إلى بلورة ثقافة عالمية جديدة واحدة على حساب الثقافات القومية السائدة في المجتمعات (٦) .

ولاشك أن الجانب الثقافي قد أصبح يمثل واحدا من أصعب وأخطر وأهم جوانب العولمة أثرا على ثقافات الشعوب ، لما تحدثه من تقارب بين ثقافات الشعوب وذوبان الفوارق الحضارية بينهما ، لتصبح إحدى الأسلحة الفتاكة لكثير من الشعوب التي ليست لديها القدرة على الدفاع

النعب : " أفتعة العوامة السبعة " ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ۲۰۰۱ ، ص ۲۲ .

٢ - محمد صلاح الدين فتحى أحمد: " دور الجامعة في مواجهة الاغتراب الاجتماعي للشباب في ضوء تحديات العولمة الثقافية - دراسة تحليلية " ، مجلة التربية والمجتمع ، المجلد الأول ، ع (٢)
 كلية البنات بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٥٠ .

عن هويتها ومصادر ثقافتها (١) . وخاصة إذا أدركنا أن فقدان الإنسان لنقافته يعتبر أشد الإصابات خطرا لأنها تدمر شخصيته ذاتها . (١)

وبعد هذا التعريج على نشأة العولمة ومفهومها ، وتصمينات تعريفاتها ، وأشكالها يأتى الحديث عن أدوات العولمة ، فيما يلى :

الأدوات الأساسية للعولمة :

تتمثل الأدوات الأساسية للعولمة في الأدوات الأربع التالية :

أ - الثورة التقاتية وثورة الاتصالات:

وهى من أهم الأدوات المؤثرة فى ظاهرة العولمة ، فعن طريقها تم الختراق حواجز الزمان والمكان ، وتحولت الحدود إلى كيانات مسامية ، والغيت فكرة الحواجز والأسوار . وأصبحت الحوسبة هى سمة العصر ، فاختزلت كثيرا من الجهود ، ووفرت الفرص لتبادل تجارى وثقافى عبر الحدود ، ولم يعد للدولة مقدرة للسيطرة المحكمة عليه . (٢)

ب - اقتصاد السوق:

تتمثل الأداة الثانية في سيادة الديمقراطية (بصرف النظر عن جين جوهرها الحقيقي)، واقتصاد السوق ، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه،

١- أحمد كامل الرشيدى: مشكلات الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة ، القاهرة ،
 كوميت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ .

۲ - جوزیف س . نای ، جون د. دوناهیو : الحکم فی عالم یتجه نحو العولمــة ،
 تعریب : محمد شریف الطرح ، الریاض ، مکتبة العبیکان ،
 ۲۳۰ ، ص ۲۰۰۲ .

٣ - ابراهيم محمد ابراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : " التعليم المفتوح .. تعليم الكبار رؤى وتوجهات "، القاهرة ، دار الفكر العربى ،
 ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٦٩ .

والتطبيقات الماركسية ، وتحول معظم الدول الاشتراكية إلى نظام السوق، ومن ثم تم التحول من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقارات. (١)

ويعنى اقتصاد السوق الحر (حرية التجارة) حرية تبادل السلع والخدمات وجعل السوق هو الحكم في اختيار الجيد منها نوعية وسعرا، ويعنى ذلك أن التعلل بالخصوصية السياسية والاجتماعية لمجتمع ما لن تجدى، وخاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) (Y).

ج - الشركات العملاقة عابرة القارات:

والتى نمت نموا هائلا ، وأصبحت من القوة بحيث تكون مرتبطة بفروعها فى كل أنحاء العالم ، لدرجة أصبح معها رأس المال الموجود الآن فى الصناعات الكبرى فى مختلف دول العالم ذا طبيعة متعددة الجنسية ، بل أصبح من المتعذر فى كثير من الأحيان تتبع مصادر رأس المال الحقيقية بدقة ، كما أصبحت هذه الشركات من القوة بحيث تتافس قوة بعض الحكومات الكبيرة .

د - النكتلات الاقتصادية:

لاشك أن تغير الخريطة " الجيوسياسية " للعالم ، واختلاف ميزان القوى الدولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وانفراد الولايات المتحدة

١ - المرجع السابق ، ص ٦٩ .

ایراهیم محمد الخلیفی: "النتشئة فی زمن العولمة - کیف نکون فیها اندادا مکافئین "، المؤتمر السنوی الثامن " الأسرة فی القرن الحادی والعشرین - تحدیات الواقع وآفاق المستقبل "، مرکز الإرشاد النفسی بجامعة عین شمس، القاهرة، ٤ - انوفمبر ۲۰۰۱، ص۲.

الأمريكية بالسيطرة العالمية ، كان عاملا مهما في ترسيخ العولمة ، حيث ظهرت نتيجة لذلك التكتلات الاقتصادية المختلفة مثل الاتحاد الأوربي (EU) ، واتحاد أمريكا الشمالية (NFTA) ،وتجمع دول شرق آسيا (ASEAN) إذ لم يعد في مقدور دولة واحدة أن تتعامل بمفردها مع اليات هذا العالم الواحد ، أو هذا السوق العالمي الواحد .

ويتضح مما سبق أن العولمة أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا يميز العالم الجديد . غير أن الشواهد تشير إلى أنها لم تستقر بعد ، وأن ردود الأفعال تجاهها مازالت متباينة (١) . حيث يدور الصراع بين أنصار العولمة " المتعولمون Globalisers " الذين يصفون العالم بأنه سائر حتما في طريقها ، وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية " الدولتيون (من دولة) Internationalists (١)

ومهما يكن من تباين في ردود الأفعال تجاه العولمة ، إلا أن هـذه الظاهرة أحدثت تغيرات جوهرية وتحديات كبيرة تمس الثقافات القومية ، والاقتصادات الوطنية (^{۲)} . وفيما يلي إشارة إلى هذه التحديات .

١ - حسن محمد حسان و آخرون: "التربية وقضايا المجتمع المعاصر"، مطلسلة
 علم اجتماع التربية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص٧.

۲- السيديس: الحوار الحضارى في عصر العولمة ، ط۲ ، القاهرة ، دار نهضة
 مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ۲۰۰۵ ، ص ٤٣٧ .

٣ - حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، ٣ - حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ،

تحديات العولمة:

يمكن الإشارة إلى أهم تحديات العولمة فيما يلى : (١)

أ - التحدى المعرفى:

يتمثل هذا التحدى فى أن الفجوة المعرفية والعلمية - بين الدول - لم تعد كمية ، إنما أصبحت فجوة نوعية تتعلق بالمساهمة فى هذه الثورة التى تقوم على الابتكار وليس التطبيق .

ولمواجهة هذا التحدى ينبغى إنشاء مراكز تعمل فى مجال الابتكار والتطوير ، وهذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال التعاون المستنزك بين الحكومات وشعوبها ، والسماح بالاستثمار فى التعليم .

ب - تحدى التقدم:

فقد أصبح للتقدم فى العالم معنى محدد يربط بين عدة متغيرات مثل الديمقر اطية ، والعدالة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسسان الفرد والمجتمع فى إطار اقتصاد السوق ، والثقافة الوطنية ، والنمو الاقتصادى ، والارتقاء بمؤشرات التتمية البشرية.

١ - انظر :

أ- إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : " التعليم المقتوح .. تعليم الكيار رؤى وتوجهات " ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

ج- - - - نحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ، ط٣، القاهرة ، الإنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١١ - ١٥ .

D - Samuel -Certo: Modern Management, Eight th ed., New Jersey, Prentice Hall, 2000, PP. 76-93.

جـ - تحدى الفعالية:

حيث إن مكانة الشعوب في عالم اليوم أصبحت مرادفة للفعالية أى القدرة على النفاعل الدولى النشط الإيجابي ، وأصبح امتلاك الفعالية شرط للدخول في الحوار الضروري مع القوى العالمية .

وفى ضوء ما تقدم فإن المتأمل إلى التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التى يشهدها العالم الآن يلاحظ أنها ترجع إلى سببين:

الأول : إما أنها سبب من أسباب العولمة .

الثاني : أو أنها إفراز من إفرازاتها الضخمة والعميقة .

فالجميع في النهاية معنيا بل ومتأثرا بالعولمة سواء أراد أم لم يرد، ذلك أن العولمة لها تأثيراتها على جميع الشعوب بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولها إفرازاتها الإيجابية أو السلبية ، ولعل هذه الإفرازات ستلقى بظلالها على كافة النظم في المجتمعات ، ومن هنا فمن المتوقع أن يكون لإفرازات العولمة تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على خدمات كثيرة مثل خدمات الصحة والتعليم ، وذلك من خلال تأثيرها على عرض وطلب هذه الخدمات ، والتأثير على كمية الخدمة المقدمة ونوعيتها وتكلفة توفيرها .

فالنظام الاقتصادى العالمى تحكمه أسس عالمية مشتركة ، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كافة الاقتصاديات المحلية ، فالعولمة الاقتصادية على الرغم من إيحاءاتها الإيجابية (١). بزيادة الرفاهية

¹ - Brown, Tony: "Challenging Globalization as Discourse and Phenomenon, International Journal of life long Education, vol. (18), No. (1), Jan / Feb 1999, P. 3

والنمو وحرية التجارة ، ليست منفصلة عن النظام الرأسمالي بكل سلبياته الاستغلالية (۱). وذلك بتقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع وتشجيع الخصخصة.

وتخطيط النظام التعليمي لكي يواجه ما فرضته متطلبات العولمة ، لا يستدعي فقط إصلاح النظام الحالي وإنما يتطلب – في كثير من الأحيان – نظما جديدة وطرقا جديدة ، وفي إطار ذلك كانت خصخيصة التعليم العالى مسارًا استراتيجيا اتخذته معظم مؤسسات التعليم خاصة في بلدان العالم النامي ودول شرق أوربا لحل مشكلاتها ، ومن خلال ما سبق نكره عن العولمة ، يمكن تحديد المشكلات التي فرضيتها العولمة ، وحتمت خصخصة التعليم الجامعي في المجتمعات المعولمة أو التي تريد التعامل مع العولمة – كنوع من الاستجابة لها – وذلك فيما يلي :

- ۱- إن العولمة متجسدة في اتجاهات الحداثة ، لا تكتفى بالتواجد مع النظم والأنماط السائدة داخل المجتمع ، بـــل إنهـــا تزاحمهـــا ، وتدخل الارتباك على هياكل هذه النظم والأنماط .
- ۲- إن مواجهة العولمة منجسدة في انجاهات الحداثة ، تستلزم النسلح بقدرات معينة ، واستخدام آليات خاصة تــساعد علــي تجـاوز سلبيات العولمة .
- ان العجز البادى عن امتلاك القدرات المادية المطلوبة لمواجهة مستحدثات العولمة وأدواتها التي من أهمها اقتصاد السوق ، يحتم السماح بخصخصة التعليم الجامعي ، حيث تقلصت فكرة هيمنة الحكومات على التعليم ، وظهور الطلب المتزايد على التعليم التعليم .

عبد الخالق عبد الله: العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ،
 مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الجامعى ، مع عجز الحكومات أو عدم رغبتها فى تقديم الدعم اللازم له .

- إن العولمة تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية ، وتطبيق سياسة السوق الحرة وتسعى إلى سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات بما فيها التعليم التى تروج لها على النطاق العالمى ، وهذا يؤدى إلى إضعاف تحكم الدولة التقليدى ، وبروز الحكم العالمى الذى يتضمن بروز شبكة مسن المؤسسات العالمية المترابطة ، التى تضم بجانب حكومات الدول : المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، والمشركات عابرة القارات ، والهيئات الدولية .
- اصبح التعلل بالخصوصية السياسية والاجتماعية لمجتمع ما غير مجديا ، خاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) ، وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) .
- ٦- لم تعد الفجوة المعرفية والعلمية بين الدول فجوة كمية ، بل اصبحت نزعة تتعلق بالمساهمة في هذه الثورة التي تقوم على الابتكار وليس التطبيق ، وهذا يتطلب إنشاء مراكز تعمل في مجال الابتكار والتطوير ، الأمر الذي يحتم المشاركة المسعبية والسماح بالاستثمار في التعليم الجامعي ، في ظل عجز الحكومات عن الوفاء بمتطلبات إنشاء مثل هذه المراكز .
- ٧- أصبح للتقدم معنى محدد في العالم يربط بين عدة متغيرات مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفرد والمجتمع ، في إطار اقتصاد السوق ، الأمر الذي تعجز عن تحقيقه الحكومات وحدها . وفي ذلك يرى هارولد Harrold أن عصر العولمة والمعلوماتية والجات وظهور دولــة

القطب الواحد قد أسهم في وجود ضرورة للدعم الإيجابي للتمويل التعليمي متعدد المصادر الذي يضمن استمرارية تحقيق الدافعية والكفاءة . (١)

والخلاصة أن العولمة بإيجابياتها وسلبياتها أو بهما معا ، فرضت على المجتمع المصرى – كبقية المجتمعات – السماح بخصخصة التعليم الجامعي ، وإنشاء جامعات خاصة مصرية ، ذلك أن العولمة قامت على اقتصاد السوق وما يستتبع ذلك من سلوكيات تتجه إلى تعظيم الربحية على حساب كل شئ ، كما أن ثقافتها مادية بحتة تؤله المال ، هدفها الرئيس خلق أسواق جديدة ، وإطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان لها ، وكان لابد من آليات نستخدمها ، التعامل مع هذا الوضع المفروض، تبتعد عن اتجاهات الرفض والقبول لذات الظاهرة ، والعبور من فوقها إلى واقع يتمثل في الوقاية من التأثيرات المحتملة لتجلياتها من جانب، والسرعة في معالجة الآثار الحاصلة بسببها من جانب آخر ، وكان مسن هذه الآليات تحسين سبل الدراسة في النظم التعليمية والتوسع فيها بإنشاء هذه الآليات تحسين سبل الدراسة في النظم التعليمية والتوسع فيها بإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستجابة حتمية لظاهرة العولمة وإفرازاتها .

واستنادا على ما سبق ، وفى ظل النظام العالمى الجديد " العولمة " فإن المجتمعات المعاصرة تعيش ثلاث ثورات هى : الثورة المعلوماتية ، والثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات ، وقد أصدبح لهذه

^{1 -} P. Harrold: The Broab Sector Approach to Investment
Lending, Sector Investment Programs,
Washington, DC., World Bank, Africa
Technical Development series, World Bank
Discussion, 2002, P. 302.

الثورات تأثيراتها الفاعلة في المجتمعات المختلفة بوجه عام. (١) ومن البديهي أن تفرض هذه الثورات على النظم التعليمية سرعة التغير لمواكبة ما يحدث من تراكم معرفي ، وتجديد في الاحتياجات التعليمية والمهارية للقوى البشرية لظهور مهن جديدة ومستحدثة في مختلف المجالات وانقراض مهن أخرى . حيث تؤكد بعض الدراسات المستقبلية (٢) على أنه بحلول عام ٢٠٢٥ قد تصبح مؤسسات التعليم العالى التقليدية من مخلفات الماضى ، نتيجة التغير الحادث في إنتاج المعرفة التي تدعمها وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

وفيما يلى تعريج على هذه الشورات المثلاث (المعلوماتية، التكنولوجية، ثورة الاتصالات) كمتغيرات عالمية لتوضيح كيف أنها كانت دافعا لخصخصة التعليم الجامعي في مصر.

٢ – الثورة المعلوماتية :

لقد أدت النطورات النكنولوجية الحديثة إلى زيادة كمية المعلومات المتوافرة لأكبر عدد من المستفيدين ، وبشكل أسرع من ذى قبل . حيث يؤدى النقدم العلمى والتكنولوجي وتطبيقه على ميادين الحياة المختلفة إلى تطورات تقانية هائلة ، ويؤدى إلى تتامى المخترعات التكنولوجية ، حتى

١- عبد الخالق فؤاد محمود : " تطوير أساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية في التعليمية التعليمية التعليم الأساسي " ، صحيفة التربية ، ع (٢) ، س (٥٢) ، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، بناير رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، بناير
 ٢٠٠١، ص ٣٨ .

٢- طلعت عبد الحميد: "مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعليم العالى"،
 المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربسى الثالث) "
 التعليم الجامعى العربي - آفاق الإصلاح والتطوير"، الجزء
 الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

صار من الصعب على المواطن العادى أو حتى المتخصص متابعة هذه المخترعات المتلاحقة . (١) مما يعنى أن المعلومات أصبحت من المصادر الغنية بالنسبة للمجتمعات التي تتنجها ، وهذا ما يسمى بثورة المعلومات . (١)

فقد شهد العقدين الماضيين - من القرن الماضى - ثورة فى أدوات حفظ المعلومات ونقلها وتوليدها ، والاستخدام المعقد لنتائجها ، مما جعل حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف عدة مرات كما وكيفا فى فترة وجيزة وبمعدلات زمنية تتناقص باستمرار . (٢)

فمن حيث الكم نجد أن المعارف المتاحة للإنسان في مجال العلوم الفيزيائية - مثلا - تتضاعف الآن مرة كل عشر سنوات ، في حين أنها كانت في الماضي تستغرق فترة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة قرون ، وأن التي حدثت في الخمسين عاما الأخيرة تفوق كثيرا ما حدث في خمسين قرنا من الزمان فيما سبقها (۱) . كما أوضح تقرير جامعة (MII) شهرا، الأمريكية أن المعلومات تتضاعف خلال فترة تتراوح بين (۱۸) شهرا،

١- محمد عبد الحليم: " المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى فــى ضــوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية - دراسة تحليلية " ، التربية والتتميــة ، ع (١٣) ، س (٥)، المكتب الاستشارى للخــدمات التربوية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١١٧ .

² - Male, Marv: "Technology for Inclusion, Second ed, U.S.A, Allyn and Bacon, 1997, P. 211.

٣ - إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتطيم والتطم في الوطن العربي ،
 ط١ ، مرجع سابق، ص ٣٧ .

٤ - حسين كامل بهاء الدين: مقترق الطرق، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٣،
 ٥٠٠٠ من ١٩٠٠.

(٢٤) شهرا ، وهذه الفترة تتضاعل في نهاية العقد الحالى إلى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع . (١)

أما من حيث الكيف فقد تجددت الهياكل المعرفية ، نتيجة النمو الهائل في المفاهيم العلمية ، ونتيجة لظهور فروع معرفية وأنساق معرفية Disciplines جديدة في شتى مجالات العلم ، تراكمت المعارف على أثرها بدالة أسية ،وتم اكتشاف نظريات حديثة تهز الصدق المطلق لنظريات تقليدية ، حيث قدمت الأولى تفسيرات أدق وأكثر منطقية للظواهر المختلفة ، ولم يعد الصدق المطلق هو السائد في العلم ، ولكن حل محله الصدق النسبي . (٢)

ويتضح من ذلك أن المعلومات والمعرفة أصبحت تميز عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة عن عصر الصناعة ، بعد أن أضبحت المعرفة المتسارعة التي يصعب حجبها، مصدرا للثروة وسلعة في نفس الوقت ، وهذا جعل صدمة المستقبل التربوية تتطلب إعادة هيكلة أدوار المؤسسات التعليمية .

وإذا سلمنا بأن المعلومات والمعارف يمكن أن يكون لها تطبيقات في الحاضر أو المستقبل – القريب أو البعيد – فإن الشورة المعلوماتية لابد أن تصاحبها أو تعقبها ثورة في المجال التكنولوجي ، وهذا يصعنا أمام متغير عالمي ثالث ، يمثل دافعا من دوافع تخصيص التعليم الجامعي في مصر ، ألا وهو الثورة العلمية والتكنولوجية .

١ - يوسف خليفة غراب: " إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصرى فـــي ضـــوء
 الاتجاهات الدولية الحديثة "، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٢ - محمد أمين المفتى: "ظاهرة التغير وتطوير المناهج"، مجلة دراسات فـــى
 المناهج وطرق الندريس، ع(١١)، يوليو ١٩٩١، ص٨.

٢ – الثورة العلمية والتكنولوجية :

إن إنتاج المعلومات هو رأس مال الموجة الثالثة (ما بعد الصناعة) فبينما كان الفاس هو رمز الموجة الأولى ، ونظام تجميع الماكينات والأدوات والعمال هو رمز الموجة الثانية ، فإن الكمبيوتر هو رمز الموجة الثائثة ، وأصبح الإنسان الآلى هو العامل المثالى له ، وأصبحت المعلومات واقتصاديات الموجة الثائثة ومؤسساتها من إدارات حكومية ومستشفيات ونقابات وأفراد هى المطلب الأساسى واليومى لكل البشر (۱) . بالإضافة لذلك فإن الطلب المتزايد على المعلومات وأسلوب العمل القائم على تكنولوجيا المعلومات واقتصاديات الموجة الثائثة كل ذلك يحتم علينا على تكنولوجيا المعلومات واقتصاديات الموجة الثائثة كل ذلك يحتم علينا أن نعيد النظر في دور التعليم الجامعي ومؤسساته في ظل النظام العالمي الجديد " العولمة " .

فقد اتسمت السنوات العشر الأخيرة - مسن القسرن الماضسى - بالتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتسصالات ، نتيجة للتقدم السريع في علوم الحاسبات وشبكات المعلومات ، والتكنولوجيا الرقمية السريع في علوم الحاسبات وشبكات المعلومات ، والتكنولوجيا الرقمية . Digital Technology ، والمؤتمرات التفاعلية الأخرى للتكنولوجيا الرقمية .

١- محمد بدر معبدى: "الجامعات العربية الإسلامية ودورها التنويرى في الوحدة الثقافية والفكرية"، المؤتمر الدولي حول "التوجهات التنموية في تطوير التطيم الجامعي العربي - رؤى مستقبلية"، الجزء الثالي، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، في الفترة من ٤ - ٦ جمادي الأولى ١٤٢٥هـ الموافق ٢٧ - قي يونيو ٤٠٠٤م، ص ٥٧٥.

وقد دخل العالم مرحلة جديدة عن طريق اكتشاف عدة مجالات تكنولوجية جديدة منها: الكيمياء الإحصائية Computational Chemistry، والتكنولوجيا الإحصائية Comp. Biology ، والتكنولوجيا فائقة الصعغر Artificial Intelligence ، والتكنولوجيا فائقة المصغر

وندل دراسات الاستشراف التكنولوجي Technology Forecasting على أن أهم التكنولوجيات الحاكمة المرشحة للازدهار في العقود الأولى من الألفية الثالثة ، والتي سيكون لها أثر واضح في حياة البـشرهي : (۱)

تكنولوجيا الوراثة Genetic Technology ، وتكنولوجيا الطاقة . Energy T ، وتكنولوجيا المسخ Energy T ، وتكنولوجيا المسخ . Environmental T ، وتكنولوجيا البيئة . Environmental T ، وتكنولوجيا المعرفة . Knowledge T .

ولأن مجتمع المعرفة يتطلب اهتماما متزايدا بالتعليم عامة وبالتعليم الجامعي وتطوير مؤسساته خاصة (۱). لذا فهناك ضرورة لتفعيل دور التعليم الجامعي ، وتطوير بنية مؤسساته المختلفة للنهوض بالمجتمع المصرى ، والمشاركة في التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، ومن ثم الإسهام في البناء الحضاري الحالي بمساراته المختلفة ، لأنه لا معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية ، كما أن مجتمع لا يتفاعل مع

۱- جمهوریة مصر العربیة ، وزارة التربیة والتعلیم : مبارك والتعلیم ۲۰ عاما من عطاء رئیس مستنیر ، القاهرة ، ۲۰۰۱ ، ص ۱۰ .

² - Camara, Jarica dasilva: "Globalaization and Teacher Education", world congress of comparative Education, University of cape town, south Africa, 12-17 July 1998, P. 1.

هذه المتغيرات ولا يسهم فى إحداثها وتطويرها هو مجتمع يعيش متطفلا على الآخرين ، مجتمع تابع ، عاجز عن المنافسة والتطور (۱)، خاصة إذا علمنا أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تسير بخطى متسارعة جدا فى الدول المتقدمة - صاحبة هذه الثورة ومبتدعيها - على حين أن البلاد النامية والتى تشكل (۷۰%) من سكان العالم ومن بينها بلادنا لا تملك إلا (۲%) من هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الحادث فى الدول المتقدمة . (۱)

وأمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التى تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توفر نظام تعليمي يحقق الجودة ، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبى الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التتمية الشاملة (٢) . بمسايرة هذه التحولات المتسارعة التى تتسف كل الإسقاطات المستقبلية المعتادة التى تنطلق من وضعية محددة المعالم، وقد نستطيع ذلك من خلال تعليم جامعي خاص ، يقوم بتدريس هذه التخصصات النادرة والتى لا يستطيع التعليم الجامعي الحكومي الوفاء بها منفردا نظر الصخامة تمويلها .

الأنجل و المصرية ، القاهرة ، الأنجل و المصرية ، الأنجل و المصرية ، الأنجل مراد مينا : قضايا في مناهج التعليم ، القاهرة ، الأنجل و المصرية ،

٢- إميل فهمى شنودة: " فلسفة التربية في عصر الحاسبات الإلكترونية " ، المؤتمر العلمي السنوى " التعليم وعالم العمل في السوطن العريسي – العلمي السنوى " التعليم وعالم العمل في السوطن العريسي – وية مستقبلية " ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

[&]quot;- حسام محمد مازن: " الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم"، المؤتمر العلمى السمابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، المجلد الأول، مرجع سابق، ص١١.

ذلك أن النقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ، وتزايد قابليتها للتطبيق على شتى وظائف التعليم العالى واحتياجات سوق العمل المتغيرة ، يحتم ضرورة تتويع البنى والأشكال للتعليم العالى ، وإقامة أشكال غير تقليدية كالتعليم المفتوح ، والجامعات النقابية والجامعات النقابية والجامعات الخاصة بعلوم البحار والمحيطات وعلوم البيئة وعلوم الطاقة وعلوم الصحراء وغير ذلك من تخصصات غير نمطيمة لا تستطيع ميزانية الدولة توفيرها ، حيث إن توفير تعليم جامعى يهتم بالعلوم والتكنولوجيا يحتاج بشدة للمزيد من الاستثمارات واستخدام أكثر كفاءة للموارد الموجودة . (١)

وإذا كان المجتمع العالمي المعاصر يشهد تحولات علمية وتكنولوجية في جميع نواحي الحياة ، فإن أبرز هذه التغيرات تكمن في تكنولوجيا الاتصالات التي يسرت لنا تعدد مصادر المعرفة وتتوعها ، والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التعليم (٢) . وهذا يضعنا أمام متغير عالمي رابع دفع إلى خصخصة التعليم الجامعي في مصر ألا وهو ثورة الاتصالات .

١- أميمة عبد العزيز: "التعليم العالى فــى الــدول الناميــة - الأخطــار وبــشائر
 المستقبل"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (١١) ،
 ع (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٦٤ .

٢ - حافظ فرج أحمد: التربية وقضايا المجتمع المعاصر ، ط١ ، القاهرة ، عــالم
 الكتب ، ٢٠٠٣، ص١١.

٤ - ثورة الاتصالات :

لقد حققت تكنولوجيا الاتصال تقدما هائلا نطلق عليه ثورة بحق ، فبدءا من الهاتف والكمبيوتر الشخصى ومرورا بالناسخة عن بعد والنشر بمعاونة الكمبيوتر ، ووصولا إلى النسشر بواسطة التوابع والأقصار الصناعية والألياف الضوئية والإنترنت ، أصبحت أساليب الاتصال فائقة السرعة ، تتخطى الحدود المكانية والأبعاد الزمانية ، وأصبحت السماوات مفتوحة ، وبات العلم ساحة تعليمية كبيرة ، فما تلبث الفكرة أو الاكتشاف في الظهور في أي مكان في العالم حتى تتنقل وينتشر في لا زمن في بقية أنحاء العالم ، وهذا يؤدى إلى حدوث تأثير بين الثقافات المختلفة في عالمنا الذي غدت أطرافه ملموسة بفضل أساليب الاتصال فائقة السرعة .

فبفضل تقدم الإلكترونيات التي تجاوزت أول كمبيوتر ضخم في الحرب العالمية الثانية في بريطانيا إلى شبكة الإنترنيت (١٩٧٠م) والشبكة العالمية (١٩٨٠م) إلى World Wide Web (WWW) عام (١٩٨٠م) إلى ما نراه اليوم من تقدم هائل في عالم الكمبيوتر ، حدث ثورة كبيرة في مجالات : معالجة وتخزين البيانات ، الذكاء الاصطناعي ، الإلكترونيات البصرية ، الفضائيات ، التكنولوجيا الرقمية . (١)

وإذا كانت العولمة قد أحدثت تأثيراتها - من خلل العلاقات الارتباطية المتبادلة بين الأمم على نطاق العالم - في دمج الجامعة بآليات السوق وأساليب إدارتها وشروطها التجارية القائمة على أسس الاقتصاد العالمي الحر ، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، قد أدخلت

۱- حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربى فى القسرن الحسادى والعشرين- التحديات والاستجابات"، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

إلى الجامعة بل وادمجتها في ثقافة جديدة كلية ، غيرت من طبيعتها ، ليس فقط في الإدارة والتعامل مع آليات السوق ، بل أيضا في عمليات التعليم والتعلم ، وطرق وأساليب وتوجهات البحث العلمي ، والشراكة مع المجتمع ومؤسساته المختلفة .

واندماج الجامعة مع هذه الثقافة الجديدة .. ودخول هذه الثقافة الجديدة إليها ، معناه إحداث تغيرات جنرية في بنية المناهج ، وبنية المحتوى ، وبنية الاتصال التربوى نفسه ، وبنية إنتاج وتوزيع المعرفة ، وارتباط ذلك كله بما يحدث في العالم ، وهذا الأمر واضح بأنه مناقض تماما لهيمنة البيروقراطية في الجامعات الحكومية ، وأنه لا يمكن أن تخل هذه الثقافة إلا في إطار علاقات جديدة من الخصخصة في التعليم العالى . (1)

وإذا كانت المتغيرات العالمية المعاصرة سابقة الذكر (العولمة ، الثورة المعلوماتية ، الثورة التكنولوجية ، وثورة الاتصالات) قد أحدثت نتامى سريع لظاهرة خصخصة التعليم العالى على مستوى العالم العربى، إلا أنه من أبرز المتغيرات العالمية التى دفعت إلى تخصيص التعليم الجامعى في مصر كان متغير التحول الاقتصادى أو ما يسمى بالاتجاه نحو الخصخصة ، والذى ظهر أثره في معظم مجالات أو قطاعات المجتمع بما فيها التعليم الجامعى .

وقد سبق فى الفصل (الثالث) الحديث عن الخصخصة تعريفًا وموضوعًا ، ويستكمل الحديث عنها هنا كمتغير عالمى خاصة مصرية ، وذلك فيما يلى:

١ - المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

ه - الخصخصة :

الخصخصة هي الجزء الاقتصادي من النظام العالمي الجديد (العولمة)، أو هي العولمة الاقتصادية. ولقد فرض هذا النظام على الأفراد ولم يكن اختيارهم، بل لم يكن اختيار القادة، لأن تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، لا يخضع فقط للقوانين الداخلية لتطوير هذه البلدان، أو حتى لا يتأثر بها أحيانا، إنما يبقى تابعا بشكل عام لقوانين تطور النظام الرأسمالي العالمي (۱). هذه التبعية التي تفرضها الرأسمالية الإمبريالية على دول العالمي مسن خلل المؤسسات العالمية التي تتحكم فيها هذه الدول الرأسمالية.

وتحت الضغط الدولي وقعت مصر الاتفاق السهير مع البنك وصندوق النقد الدوليين في يناير عام ١٩٩١م والذي تصمن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي يعتمد على ما عرف بالخصخصة (١)، وبعد التوقيع على هذا الاتفاق بدأت مصر في تطبيق نظام الخصخصة وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص.

ولم يتوقف الأمر عند مجرد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بل كانت هناك إجراءات وخطوات نحو مزيد من تحرير الاقتصاد ، كما يريد النظام العالمي الجديد ، وعلى مصر أن

١- طه عبد العليم طه ، عفاف إسماعيل عبد الحليم : " تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية في ضوء الاستشراق السوفيتي والمادية التاريخية " ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المركز التومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،
 ١٩٨٨ ، ص ١٩٢٨ .

۲- أحمد مختار مكى : " المجتمع المصرى بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص دراسة نظرية تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ۷۰ .

تستجيب لكل متطلبات الليبرالية الجديدة ، وعليها أن نتهى تماما كل ما نبقى من النظام الاشتراكى . فصدر القانون رقم (90) لسنة ١٩٩٢ الذى سمح للأجانب بالاستثمار فى الأسهم والسندات المتداولة فى السوق المصرية ، كما وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى عام ١٩٩٧م ، وعليه فهى ملتزمة طبقا لهذه الاتفاقية بإزالة القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال . (١)

وعلنا نجد في القانون السابق (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م) تفسيرا للمادة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة المصرية والتي جاء فيها " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلب الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة لمصريين"(٢)

ومما سبق يتضح أن حركة الخصخصة ظاهرة عالمية ، وإن اختلفت أساليب التطبيق ومعدلات السرعة في تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص من دولة إلى أخرى ، وقد صاحب هذه الظاهرة تغير النظرة السياسية العامة إلى النشاط الخاص ، فأعلنت مبادئ تحفز القطاع الخاص على زيادة نشاطه في كثير من القطاعات والمرافق ومنها قطاع التعليم على كافة مراحله ومستوياته .

والتعليم الجامعى كمنظومة اجتماعية قد تأثر بالمتغيرات المجتمعية والتى كان من أبرزها سياسات العولمة الاقتصادية (الخصخصة). فمع تطبيق هذه السياسة انطلقت بعض الآراء سواء من خبراء التعليم الجامعى

١ - شذا جمال الخطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لراس المال ،
 القاهرة ، مؤسسة طابا، ٢٠٠٢ ، ص ١١٠ .

٢ - قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق،
 المادة الأولى .

أو من داخل الحكومة تنادى بتطبيق سياسات الخصخصة على التعليم الجامعى سواء الجامعى عن طريق تخلى الدولة عن الإنفاق على التعليم الجامعى سواء بشكل كلى أو جزئى حتى يمكن تجديد هذا النوع من التعليم. (١)

وجدير بالذكر أن متغير الخصخصة لم يسؤد فقط إلى حتمية خصخصة التعليم الجامعى بإنشاء جامعات خاصة ، بل أدى إلى بناء مفهوم جديد للجامعة – حكومية أوخاصة – نعرج عليه فيما يلى :

الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة:

لقد أحدثت المتغيرات العالمية السسابقة وعلى رأسها متغير الخصخصة نقلة نوعية في فكرة الجامعة ، سواء كان ذلك في التدريس الخصخصة نقلة نوعية في فكرة الجامعة من النموذج التقليدي إلى أو المعرفة أو خدمة المجتمع ، وتحولت الجامعة من النموذج التقليدي إلى نموذج آخر هو نموذج الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة Corporate في النموذج المرن المندمج مع آليات السوق والذي يطلب من الجامعة أن تعمل بنفس أسلوب المنظمة التجارية الكبيرة من الجامعة أن تعمل بنفس أسلوب المنظمة التجارية الكبيرة Corporation القادرة على إدارة أعمالها وفقا لقوى وآليات السوق .

فالجامعة هذا إذن مؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والمساقات المهنية والتدريب والأبحاث المرتبطة بالسوق ، وعقد صفقات شراكة مع مؤسسات المجتمعات الأخرى ، قائمة على التعاقدات ومبدأ

۱- سلطان أبو على : " المشروع الوطنى المصرى " ، دراسات استراتيجية ،
 ع(٢٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،
 ١٩٩٦ ، ص ٥٧ .

المستفيد يدفع User - Pays ، وفي هذا الإطار تعمل الجامعة على تحقيق ما يلي : (١)

- ١- تجديد مصادر الدخل .
- ٢- الدخول إلى المشاريع التجارية في السوق وفقا لشروطه الحاكمة
 في الاقتصاد الحر .
 - T اكتساب وإدارة ملفات الاستثمارات Resource out
 - ٤- الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع.
 - النتافس مع الجامعات الأخرى المحلية والعالمية .
- الارتباط بسوق التعليم العالى .. وهو ليس سوقا محليا فقط بـــل
 سوقا عالميا في نفس الوقت .
- ٧- تسويق البحوث والمعارف المرتبطة باحتياجات العمل والإنتاج
 و الخدمات .
- الانتقال من أساليب الإدارة العامة التقليدية للجامعة إلى نمط آخر
 هو رجال الأعمال الأكاديميين .

وهذا النموذج الجديد للجامعة - الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة - هونفسه ما يتطابق مع تعريف الخصخصة - الوارد في مصطلحات البحث - وهو النموذج الجديد للجامعة في القرن الحادي والعشرين ، بصرف النظر عن الطبيعة القانونية لملكية الجامعة (حكومية أو خاصة).

¹⁻ حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التطيم العالى العربى فــى القــرن الحــاذى والعشرين - التحديات والاستجابات "، مرجع سابق ، ص ص ص . ١١١ - ١١١ .

ولاشك أن هذا النموذج الجديد يثير إشكالية كبيرة بين المهتمين بالتعليم العالى ، ومن هذه الزاوية يرون أن شيوع هذا النموذج المرتبط بالخصخصة يهدد الوظيفة التقليدية للتعليم العالى ، فهل التعليم العالى صناعة أم أنه وظيفة اجتماعية في نشر الفكر والثقافة والمعرفة ، لنتمية الهوية الثقافية ، وتحقيق الاندماج الاجتماعي ؟

ويقول حسن حسين البيلاوى عن هذه الإشكالية: " أعتقد أنه لا ينبغى رفض هذا النموذج الجديد – الجامعة المصنع أو الجامعة السركة الذى تقدمه الخصخصة وفقا للمتغيرات العالمية المهيمنة الآن ، فكاننا نرفض هذه المتغيرات ، التي أصبحت قائمة بالفعل وقوية ، وتعمل دون إرادنتا ، بل يجب أن نحلل أبعاده ، ونتبين كوامن الخطر فيه ، حتى نغتم مواطن القوة فيه ، ونتجنب ما ينطوى عليه من مثالب أو مخاطر، نراها في ضوء البعد الاجتماعي الذي لا يجب ولا يمكن إغفاله في عملية نتمية الهوية الثقافية أساس كل نقدم ونمو ونحن في أمس الحاجة إليها في تعاملنا في عصر العولمة والمعلوماتية . (۱)

وبعد نتاول بعض المتغيرات العالمية التى شهدها المجتمع المصرى - كغيره من المجتمعات الحديثة - والتى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة ، ياتى دور المتغيرات المحلية التى ساهمت هى الأخرى فى ضرورة إنشاء هذه الجامعات ، وفيما يلى نسلط الضوء على بعض هذه المتغيرات .

١ - المرجع السابق ، ص ١١٢ .

ثانيا : بعض المتغيرات الحلية :

المجتمع منظومة متكاملة لا يمكن فصل جزء منه لبحثه وتحليله دون الأخذ بعين الاعتبار للأجزاء الأخرى ، فلا يمكن بحث التعليم أو اتخاذ قرارا بشأنه أو وضع أى تصور أو استشراف لمستقبله دون النظر في الجوانب الأخرى للمجتمع – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية – فكل منها يؤدى دورا ينعكس على العملية التعليمية ومؤسساتها ، وبالتالى نتعكس آئار العملية التعليمية على الجوانب الأخرى للمجتمع ، أى أن كل أجزاء المجتمع تـوثر ونتائر ببعضها البعض .

ولأن المجتمع المصرى قد تعرض لتغيرات تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على مر العصور - خاصة في القرن العشرين - فقد كان يترتب على هذه التغيرات في كل مرة إعادة هيكلة العشرين - فقد كان يترتب على هذه التغيرات في كل مرة إعادة هيكلة لهذا المجتمع في جميع جوانبه ، وقد ترتب على التغيرات السريعة والمتلاحقة في الربع الأخير من القرن العشرين نتائج واضحة على الحياة الاجتماعية ، والقيم، والتعليم ومؤسساته في مصر ، والتي كان من بينها السماح بإنشاء جامعات خاصة بجانب الجامعات الحكومية وكان من أهم هذه المتغيرات - المحلية - التحول الأيديولوجي ، ونتامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ، وأزمة تمويل التعليم الجامعي ، وفيما يني تعريج على كل منها .

١ – التحول الأبديولوجي ﴿ مِن الاشتراكية إلى الرأسمالية ﴾ :

الأيديولوجية هي "نسق من الأفكار يقوم - في ارتكازه على نسق مقبول من القيم - بتحديد اتجاهات الناس وسلوكهم إزاء الأغراض

المبتغاة المتعلقة بتطور المجتمع ، أو الجماعات الاجتماعية أو الأفراد"(١). وبالتالى فلا يمكن عزل طابع السياسة التعليمية عن طابع السياسة العامة السائدة فى الدولة ، حيث ترتبط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة (التوجه الأيديولوجى) وتتأثر باتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزتها المختلفة .

فبعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات والسسينيات من القرن العشرين ، ساد الاعتقاد بأن الدولة يجب أن يكون دورها مركزيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٢) . وذلك استنادا إلى النقة بقدرتها على حسن تعبئة وتوزيع الموارد ، واعتقادا بأن الاستثمار العام والتخطيط المركزي أقدر على التعجيل بالنمو الاقتصادي ، وكان هذا التوجه يستند إلى الأيديولوجية الاشتراكية .

وبالنسبة للتعليم الجامعى ، فقد تدعم الاتجاه نحو سيطرة الدولية على الجامعات بنمو الفكر الاقتصادى الاشتراكى ، وقيام الدولية الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الأخرى وخاصة الدول النامية – ومنها مصر – التى نظرت إلى مؤسسات التعليم جميعها ومنها الجامعات باعتبارها مشروعات حكومية تستهدف إنتاج المواطن الذى يؤمن بقيم مجتمعه الاشتراكى ، ويسهم فى إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة . (٢)

١ - السيد يس: الحوار الحضارى في عصر العولمة، ط٢ ، مرجع سابق، ص ٣١ .

٢ - عبد السلام الشبراوى عباس: "الجهود غير الحكومية فسى مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية "، مرجع سابق ، ص ٤٢٠.

 [&]quot; - محمد سيف الدين فهمى: " خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير "،
 مرجع سابق ، ص ٢٠.

وبعد سقوط الكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩م والذى تبعه سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانهيار سور برلين (١) . تهاوت النظم الاشتراكية فى أوربا الشرقية وسادت بذلك الأيديولوجية الرأسمالية (١). ولم تكن مصر والعالم الثالث عموما – ببعيد عن هذه المتغيرات والتحولات الأيديولوجية.

فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٧٠كانــت الأيديولوجيـة السائدة في المجتمع المصرى هي الأيديولوجية الاشتراكية التي تقصى بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور في كافة جوانب المجتمع . ولهذا كان إسهام القطاع الخاص في عملية التتمية محدودا إلى درجة كبيرة في الفترة التي تلت قيام ثورة ١٩٥٢م ، وظل الوضع على ما هو عليه حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٧٤م ، حيث تحول المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالــي يأخذ بتنظـيم الاقتصاد على أساس حر (سيادة اقتصاديات السوق) أو ما أطلق عليه وقتها بالانفتاح الاقتصادي (٢) . وصاحب ذلك بطبيعة الحال انصمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمائية ، وكان هذا – الانفتاح الاقتصادي عنى ثلاثة أمور ،هي:(١)

١- فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية .

١ - السيد يس: الحوار الحضارى في عصر العولمة، ط٢، مرجع سابق، ص٢٥٨.

٢- عبد السلام الشبراوى عباس: "الجهود غير الحكومية في مجال التطيم دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف

محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٢١١ . .

٣ - كمال نجيب : "الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

٤ - جلال أمين: ماذا حدث للمصريين ؟ ، تطور المجتمع المصرى في نصف قرن
 ١٩٤٥ - ١٩٤٥) القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

۱۹۹۹ ، ص ۱۳ .

٢- إطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصربين .

سحب الدولة يدها من مختلف صور التدخل في القرارات الفردية
 وتخليها التدريجي عن كثير من مستولياتها الاقتصادية
 والاجتماعية التي تحملتها في ستينيات القرن العشرين .

وكان للأخذ بهذه السياسة " الانفتاح الاقتصادى " عدة نتائج أثرت على الكيان الاقتصادى والاجتماعى في مصر ، والذى لا يمكن تجاهل أثرها على التعليم . والمتمثل في إعادة النظر في مسئولية الدولة المطلقة عن التعليم وضرورة ترك جانب من شئونه للقطاع الخاص ، نتيجة لزيادة ديون مصر والتي هي محصلة السياسات الاقتصادية الجديدة (۱) . ومن هنا بدأت الفئات الاجتماعية القادرة نتيجة لعدم رضائها عن التعليم في المدارس الحكومية ذات المستوى المتدنى في العدول عن إرسال أبنائها إليها ، وشرعت في استحداث نظامها التعليمسي الخاص الذي يتناسب مع توجهاتها وطموحاتها ، وكان من بين القنوات التعليمية التي طالبت بها تلك الفئات إنشاء جامعات خاصة مصرية يوكل إليها تعليم أبنائها (۱). ذلك أن هذه الفئات استطاعت بما تملك من رأس مال – بعد اضمحلال دور رأس المال الوطني – أن يكون لها تواجد سياسي يمكنها من الضغط على القرار السياسي ، وقد يكون ذلك هو التفسير المنطقي من المعض مخاوف معارضي إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .

الإصلاح الاقتصادى في مصر "، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨، ص ٢٤.

٢ - عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر دراسة نقدية " ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

وبعد توضيح دور التحول الأيديولوجى - كمتغير محلى - فى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية يأتى التعريج على دور المتغير الثانى وهو تتامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وذلك فيما يلى :

٢ – تنامى الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وعوامله :

إن تتامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ظاهرة صحية ، ينبغى دعمها وتشجيعها ، ولا ينبغى الحد منها ، لأن هذا الدعم والتشجيع سيسهم فى تتمية القوى البشرية المصرية ، ويرفع مستوى تأهيل القوى العاملة ، مما يمكنها من الاضطلاع بدورها الطبيعى فى تحقيق التتمية الشاملة بأشكالها المختلفة .

ومن الملاحظ أن معظم المتغيرات والعوامل تعمل لصالح زيدة التدفق الطلابي نحو التعليم العالى ، ويمكن إرجاع تتامى الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في مصر إلى عدة عوامل محلية من أهمها : الانفجار السكاني ، زيادة الطموح التعليمي ، السياسات الحاكمة للتعليم الثانوي العام والفني ، التغير في التركيب الاقتصادي ، التغير في التركيب الوظيفي ، ارتفاع مستوى المعيشة . وفيما يلى نسلط الصوء على كل عامل من هذه العوامل السنة .

أ - عامل الانفجار السكاني :

تعتبر الزيادة في السكان عاملا أساسيا في تتامى الطلب الاجتماعي على التعليم ، فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة في السكان ، خصوصا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للزيادة المطلقة في أعداد السكان ، أو بالنسبة لمعدلات النمو ، ويظهر ذلك جليا في الدول النامية ، أو الأقل تقدما .

ويعتبر النمو السكانى المتزايد من أكثر المظاهر المميزة للمجتمع المصرى ، ففى الفترة من (١٩٤٢ – ١٩٦١) زادت معدلات النمو الطبيعى للسكان من (٤,٥ فى الألف) عام ١٩٤٢م إلى (٢٦,٦ في الألف) عام ١٩٥١م إلى (٢٨ في الألف) عام ١٩٦١ () ، وقد نتج الألف) عام ١٩٥١م ثم إلى (٢٨ في الألف) عام ١٩٦١ – ١٩٦٠م) ، عن ذلك زيادة سريعة في السكان في الفترة من (١٩٣٧ – ١٩٦٠م) ، فازداد سكان مصر من حوالي (١٦ مليون) نسمة إلى حوالي (٢٦ مليون نسمة) ، وبسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال ، نتيجة الرعاية الصحية استمرت الزيادة

معدل الزيادة الطبيعية للسكان في عام هو عبارة عن الفرق بين معدل المواليد الخام ، ومعدل الوفيات الخام ، وكلا المعدلين يحسب في الألف كما يلي :

عدد المواليد الأحياء معدل المواليد الأحياء معدل المواليد الخام - _____ × ١٠٠٠ معدل المواليد الخام عدد السكان في منتصف العام

إنن معدل الزيادة الطبيعية - معدل المواليد الخام - معدل الوفيات الخام ، وبالتالى سنكون النتيجة في الألف .

وجدير بالذكر أن معدل الزيادة الطبيعية في السكان ليس هو معدل النمو الـسكاني ، لأن معدل النمو السكاني

- معدل الزيادة الطبيعية + معدل الهجرة الصافى

المهاجرون إلى الداخل - المهاجرون إلى الخارج ومعدل الهجرة الصافى - ______ × ______ × ______ ١٠٠٠

عدد السكان في منتصف العام

[·] تحسب معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الألف لأن:

لتصل إلى (٤٤ مليون) نسمة عام ١٩٨٢م ، ثم إلى حوالى (٥٠ مليون) نسمة عام ١٩٨٨. (١)

وفی عام ۱۹۹۰م وصل عدد سکان مصر إلى (۲۰ مليون) نسمة في نسمة ، وازداد بعد ذلك ليصل إلى حوالي (۲۱٬۰۰ مليون) نسمة في عام ۱۹۹۲م ، وبمعدل نمو سنوی مقداره (۲٬۰۸%) (۲) . ويبلغ إجمالي سكان مصر حاليا (۲۹٬۹۹۷ مليون) نسمة (۲) . ويتوقع ان يصل عددهم إلى (۲۰۲۸ مليون) نسمة في عام ۲۰۱۰م (٤) . وإلى ما يقرب من (۱۰۰ مليون) نسمة في عام ۲۰۲۵ (٥) . هذا ويمكن تخيل حجم مشكلة الزيادة السكانية إذا علمنا أن مصر تزيد حاليا بمعدل فرد كل حجم مشكلة الزيادة السكانية إذا علمنا أن مصر تزيد حاليا بمعدل فرد كل

١ - محمد سيف الدين فهمى: " التخطيط التعليمي -- أسسه وأساليبه ومشكلاته " ،
 ط٥ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٩ .

۲ - جمهوریة مصر العربیة ، الجهاز المرکزی للتعبئة العامة والإحصاء ، الکتاب الإحصائی السنوی ۱۹۹۲ - ۱۹۹۷م ، القاهرة ، یونیو ۲۱ می ۱۹۹۸ ، می ۱۹۹۸ .

۳- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحساء ، الكتباب
 ۱۲۰۰۵ ، ص ۲۰۰۵ ، س ۲۰۰۵ ، القاهرة، يونيو ۲۰۰۵ ، ص ۲۲ .

٤- البنك الدولى: مؤشرات التنمية في العالم ، القاهرة ، مركز معلومات قراءة
 ١٤ الشرق الأوسط (ميريك Meric)، مارس ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

معید جمیل سلیمان و آخرون: "دور مؤسسات التعلیم و الإعلام و المجتمع المدنی
 فی مواجهة المشكلة السكانیة – در اســة میدانیــة"، المركــز
 القومی للبحوث التربویة و التنمیة، القاهرة، ۲۰۰۳، ص۲۷۷.

جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب : كتاب الأحياء
 للصف الأول الثانوى ، طبعة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣ .

وبالطبع فإن هذه الزيادة السكانية المستمرة مع التزام الدولة بتحقيق الإلزام حتى نهاية المرحلة المتوسطة ، يؤدى إلى زيادة في الفرص المقدمة للتعليم الثانوى وما يتلوه من تعليم جامعى .

وتشير خصائص التوزيع الديموجرافي السكان في مصر حوفقا لتعداد عام ١٩٩٦م - إلى أن نسبة عدد الأطفال الأقل من (٢ سنوات) تصل إلى تصل إلى (١٠٩١%) ، ومن (٦ إلى أقل من ١٠ سنوات) تصل إلى (١٠٩%) ، ومن (١٠ إلى أقل من ١٠ سنة) تصل إلى (١٠٩%) ، ومن (١٠ إلى أقل من ١٠ سنة) تصل إلى (١٠٩%) (١٠ ومن (١٥ إلى أقل من ١٠ سنة) تصل إلى (١٩٩%) (١٠ وفي ذلك إشارة إلى أن القاعدة العريضة من عدد السكان ممن هم في سن التعليم ، وهذا يوضح مدى التحدى الذي يواجه المؤسسات التعليمية والجامعات في مواجهة هذا التذفق الطلابي الهائل . والدليل على ذلك تميز الاتجاه العام للطلبة المقبولين بالجامعات بالتزايد خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث بلغ أعداد المقبولين من حملة الثانوية العامة في عام ٢٠٠٢ / ٣٠٠٢ نحو (٢٤٢ الف) طالبا وطالبة مقابل العامة في عام ٢٠٠٢ / ٣٠٠٢ نحو (٢٤٢ الف) طالبا وطالبة عام ١٨/٢٨١ م، بنسبة زيادة قدرها (١٦١%) ، وبالنسبة الشريحة السكان (الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ عاما) فقد بلغت نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعي حوالى (٢٠٠٥%) في عام

١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد: "التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية"، المؤتمر العلمي السنوى "التعليم وعالم العمل في الوطن العربي - رؤية مستقبلية "،مرجع سابق، ص ٢٨٩.

۲۰۰۲ / ۲۰۰۳ ، فسی حسین کانست النسبة المناظرة فسی عام ۸۰ / ۱۹۸۱م حوالی (۱۹٫۹%) (۱) .

ولعل هذا الإقبال المنتامي على التعليم العالى في ضوء معدلات النمو السكاني المتزايد كان أحد العوامل التي دفعت "شعبة التعليم الجامعي بالمجالس القومية المتخصصة " إلى إصدار توصية بزيادة أعداد الجامعات في مصر إلى الطلبة في الجامعات ، والعمل على زيادة أعداد الجامعات في مصر إلى (٣٠) جامعة تزداد تدريجيا إلى (١٠) جامعة حتى عام ٢٠٢٠م، بحيث يكون هناك جامعة لكل (١٠٠ مليون) مواطنا من عدد السكان ، مع ضرورة خفض الكثافة الطلابية إلى ما لا يزيد عن (٠٠ الفين) طالبا وطالبة بكل جامعة بما فيهم طلبة الدراسات العليا والبحوث ، النين يجب أن تتراوح نسبتهم بين (٢٠% - ٢٠%) من إجمال الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية (٢٠ مولير بالذكر أن الدولة تحاول الآن توفير (٢٠) جامعة في خطة عشرية بواقع إقامة جامعتين جديدتين كل توفير (٢٠) جامعة في خطة عشرية بواقع إقامة جامعتين جديدتين كل

جمهوریة مصر العربیة ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعلیم العالی والدولة للبحث العلمی فی مجال التعلیم الجامعی والعالی (۱۹۸۲ – ۲۰۰۳) " ، مرجع سابق ، ص ۲ .

۲ - جابر محمود طلبة: " التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ص ص ۱۹٤ ، ۱۹۳ .

٣- محمود قمبر: "تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي"، المؤتمر القسومي السنوى الحادي عشر (العربي الثالث) " التعليم الجامغي العربي - آفاق الإصلاح والتطوير"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

ويعنى هذا أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالى في مصر لا توفر فرصا كافية للراغبين في هذا النوع من التعليم ، وأنها لا تستطيع الوفاء بالطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي بما يلبي آمال وطموحات ورغبات المواطنين كي يعيشوا عصرهم "عصر العولمة ومن هنا كان الاتجاه نحو الاستثمار في التعليم الجامعي بإنشاء جامعات خاصة مصرية .

ب - عامل زيادة الطموح التعليمي :

فعلى المستوى الفردى يوجد حماس متصاعد وطموح تعليمى متزايد وخصوصا على التعليم العالى ، نظرا لما يضفيه على صاحبه من وجاهة اجتماعية ، فضلا على أنه مازال يمثل الأساس الترقى الاجتماعي، والوصول إلى المراكز الاجتماعية المرموقة ، على الرغم من تخلى الدولة عن سياسة تكليف الخريجين ، ويدعم ذلك وزير التعليم الأسبق - حسين كامل بهاء الدين - بقوله " إنه يجب ألا تغيب حقيقة أن الشهادة العلمية هي أمل كل مواطن ، حيث أضحت شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعي ، كما تفتح أمامه آمالا كبرى لتحقيق ذاته " ، ومما يدعم ذلك أيضا إصرار أولياء الأمور من مختلف الطبقات الاجتماعية على إلحاق أبنائهم بإحدى الكليات الجامعية أو المعاهد العليا ، على الرغم من توقعهم أنهم قد لا يعملون بهذه الشهادة بعد التخرج . (۱)

١ - محمد إبراهيم عطوة مجاهد: " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب
التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة
كليات التربية " ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

جـ - عامل السياسات الحاكمة للتطيم الثانوي العام والفني:

من الملاحظ أن اللوائح والسياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى تساعد على فيضان التدفق الطلابي المتجه من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية ، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها: (١)

۱- تتحدد أهداف التعليم الثانوى فى " إعداد الطلبة للحياة العامة ، وإعدادهم للتعليم العالى بما فى ذلك ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية " (۱). إلا أن الواقع العملى يسشير إلى أن تحقيق الهدف الأول لا يزال محدودا ، حيث أنه يندر وجود فرص عمل حقيقية أمام خريجى الثانوى العام - إذا رغبوا فى العمل - ومن ثم لا يجدون غير أبواب الجامعات والمعاهد للالتحاق بها.

٧- يشترط نظام القبول بالتعليم العالى فى المتقدم للالتحاق به أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة فى نفس العام ، مما أدى إلى تزاحم الطلبة على الجامعات والمعاهد باعتبار أن فرصة الالتحاق سوف تضيع إذا لم يغتتموها .

٣- اتجاهات المجتمع السلبية ونظرته المتدنية للتعليم الفنى المتوسط تجعل الطلبة يحجمون عن الالتحاق به ، ويتحولون نحو التعليم الثانوى العام باعتباره الموصل للمراحل التعليمية الأعلى ، والمكانة الاجتماعية الأرقى .

١ - المرجع السابق ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٢ - القانون رقم ١٩٨٩ بشأن التعليم العام والمعدل بالقانون رقم ١٩٨٩ .
 لسنة ١٩٨٨ ، صحدر برئاسة الجمهورية في ٩ شهوال ١٩٨٨ .
 الموافق ٩ أغسطس ١٩٨١م ، مادة (٢٢) .

- ٤- إن التعليم الفنى لا يتيح لخريجيه مواصلة التعليم العالى إلا في أضيق الحدود وبشروط معينة ، مما يعمق الاتجاه السلبى نحو التعليم الفنى ، ويزيد الإقبال على التعليم الثانوى العام ، وبالتالى زيادة الإقبال على التعليم العالى .
- اتجاه الوزارة نحو تخفيض أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفنى وخصوصا التعليم الفنى التجارى ، قد ترتب عليه زيادة أعداد الطلبة المقبولين بالتعليم الثانوى العام ، ومن ثم زيادة أخرى فى الأعداد المتجهة نحو التعليم العالى .

د - عامل التغير في التركيب الاقتصادي :

وهو العامل الرابع من العوامل المحلية المؤدية إلى تتامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، فقد كان لظهور حركات التصنيع وتطورها خصوصا فى القرن العشرين أثر عظيم فى إحداث تغير هائل فى التركيب الاقتصادى ، سواء كان ذلك فيما يتصل بمدى إسهام كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى فى قيمة الإنتاج العام ، أو بحجم قوة العمل التى تعمل فى كل منها .

ولاشك أن طبيعة النمو الاقتصادى الحالى واحتمالاته المستقبلية فى الدول النامية ، تؤكد أنه سيحدث انكماش نسبى فيمن يعملون بقطاع الراعة ، فى حين أن هناك زيادة عددية فيمن يعملون بقطاعى الصناعة والخدمات ، ومن الواضح أن حجم القوى العاملة فى قطاع الصناعة يتزايد بمعدل أكبر نتيجة اهتمام هذه الدول بالتصنيع وزيادة استثماراتها فيه .

ففى مصر وفى الفترة من (١٩٣٧ - ١٩٧٤م) نجد أن نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالي السكان العاملين قد انخفض من (٦٩%)

عام ۱۹۳۷م إلى (٤٤٤٦%) عام ۱۹۷٤م، في حسين ارتفعت نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة خلال المدة نفسها مسن (١٠٠٦%) إلى (١٩,٧) المشتغلين بقطاع الخدمات في نفس (١٩,٧) ، كما ارتفعت نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات في نفس المدة من (١٠٠%) إلى (١٨,٥ %) ، كما ارتفعت أيضا نسبة المشتغلين بقطاع التجارة والنقل خلال نفس المدة من (١٠٠٤%) إلى (١٧,٢ %) من مجموع المشتغلين . (١)

ويتضح من هذه الإحصائيات أن هناك نموا في العاملين بقطاعي الصناعة والخدمات ، وهذا بدوره يستتبع زيادة الطلب على التعليم ، ولاسيما العالى منه ، ذلك أن العمل في هنين القطاعين يتطلب عادة مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة من التوع ، خاصة مع بداية الألفية الثالثة وما صاحبها من تقدم وتتوع معرفي وتكنولوجي هائل وعلى درجة عالية من التعقيد والأهمية ، في جميع المجالات الحياتية .

هـ - عامل التغير في التركيب الوظيفي :

لم يؤد التطور الاقتصادى الحديث إلى نمو أنسشطة الصناعة أو الخدمات من حيث الإنتاج أو العمالة فحسب ، بل أدى أيضا إلى تغير فى التركيب الوظيفى بجميع القطاعات الأخرى الاقتصادية ، فالخبرة المكتسبة عن طريق الوراثة ، أو عن طريق النشأة فى مجال العمل والتى قد تصلح فى مجتمع زراعى بدائى أو مجتمع حرفى ، لم تعد صالحة لعالم صناعى تكنولوجى طبيعته التغير والتطور ، ومن أهم صافاته التخصص والتوع .

۱ - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التنميــة
 في مصر ، القاهرة ، سبتمبر ۱۹۷۸ ، ص ۲۰ .

كما أن نمو الصناعة وفقا لأساليب الإنتاج الحديثة قد نتطلب مزيدا من خريجى الكليات والمعاهد المختلفة ، هذا بالإضافة إلى أن الاتجاه نحو نتمية نظام الحكم المحلى قد خلق مجالات جديدة للتوظيف للمتخصصين في شئون الحكم المحلى والإدارة والتخطيط الإقليمي وغيرهم (۱) . كل هذه التغيرات في التركيب الوظيفي قد أدت إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصا في مراحله الثانوية والعالية ، كما أدت إلى ضرورة تعدد أنواعه وتتوع تخصصاته.

و - عامل ارتفاع مستوى المعيشة :

من الواضح أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم ، فكلما ازداد دخل الفرد كلما ازدادت رغبت في التعليم أو إعطاء أبنائه الفرصة للاستزادة منه ، ففى المجتمعات الريفية أو الفقيرة يضطر الفرد إلى دخول سوق العمل فى أقرب وقت ممكن لكسب الرزق ، أما فى المجتمعات الغنية حيث يرتفع مستوى الدخل للأفراد ، وحيث يستطيع الآباء الاستغناء عن مساعدات أبنائهم فرصا المعيشة ، فإن الآباء غالبا ما يرغبون بل ويطالبون بإعطاء أبنائهم فرصا أعظم للتعليم ، وسنوات أطول للدراسة .

ويتضح من العرض السابق لأهم عوامل نتامى الطلب الاجتماعى على النعليم الجامعي، أن تزايد هذا الطلب يضع الجامعيات المصرية (الحكومية) أمام تحد كبير فيما يتعلق بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين هذا الكم المتزايد من المتعلمين ، ونوعية التعليم الذى يقدم لهم، في ظل تغيرات تكنولوجية ومعلوماتية فائقة الكم والنوعية .

محمد سیف الدین فهمی: " التخطیط التعلیمی – اسسه و امالیبه و مشکلاته " ،
 ط٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

وتتمثل المشكلة في ضرورة تلبية الطلب المتزايد على فرص التعليم العالى من جهة ، وقصور الموارد المالية الحكومية في الوفاء بهذه المتطلبات من جهة أخرى ، ومن هنا سمحت الحكومة للقطاع الخاص بالمشاركة في تلبية هذا الطلب الاجتماعي المتزايد ، والذي لا يمكن للتعليم العالى الحكومي الوفاء به منفردا نظرا لاعتبارات كثيرة على رأسها أزمة التمويل التي تعانى منها الجامعات الحكومية ، والتي تعتبر دافعا محليا ثالثا وراء إنشاء الجامعات الخاصة المصرية ، ويتضح ذلك فيما يلى :

٣ - أزمة تمويل التطيم الجامعي :

استعانت مصر منذ الثمانينيات بتطبيق برامج البنك الدولى المرتبط بوكالات التمويل الدولية ، حيث دُفعت مصر إلى ذلك الاتجاه التمويلى نتيجة وجود عجز مالى بلغ أكثر من (١٥ %) ، ومديونية قومية بنسبة (٢١ %) من إجمالى الناتج القومى،ومعدل تضخم بلغ (٣٢ %) ، وعجز مزمن في الميزان التجارى (١) . وفي هذا الصدد ارتفعت أصوات تتادى بضرورة المشاركة والتعاون في تمويل وإنشاء صندوق وطنى لتمويل التعليم بعيدا عن الهيمنة الداعمة . (١)

ومما هو جدير بالذكر أن معظم جامعات الدول – ومنها الجامعات المصرية – في عالمنا المعاصر تعانى من أزمة مالية حادة (وقد سبق

١- يوسف خليفة غراب: "إشكاليات الدعم النمويلي للتعليم المصرى في ضوء
 الاتجاهات الدولية الحديثة " ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

² - Alan, Wagner: "Financing Higher Education New Approaches - New Issues", Journal of Higher Education Management, vol. (8), No. (1), Mar. 1996, P. 7.

مناقشة تحدى التمويل الجامعى فى الفصل الثانى غير أن البحث ينتاوله هنا كدافع وراء السماح بخصخصة التعليم الجامعى)، ففى أغنى دولة فى العالم، أجبرت الأزمة المالية جامعات أمريكية كثيرة على إلغاء مقررات يقل إقبال الطلبة عليها، والاستغناء عن كثير من أساتذتها، وإغراء آخرين بالنقاعد المبكر، واستخدام عناصر خارجية لبعض الوقت بأجور ضعيفة، ورفع معدل أستاذ / طالب، وزيادة المصروفات الدراسية. (۱)

وبلغت مديونية الجامعات البريطانية حتى عام ٢٠٠٧م (الف مليون) جنيها استرلينيا^(٢). واضطرت جامعة السسوربون إلى إطفاء الأنوار ليلا اقتصادا في نفقات الكهرباء ، وتقاسى جامعات فرنسا عموما من حالة موت بطئ ^(٦) . وأوضاع الجامعات الروسية أكثر سوءا ، حيث أصبح ضعف رواتب الأسائذة سببا في هجرة الأكفاء منهم لجامعاتهم ^(٤) . وتعانى جامعات النمسا من ضعف رواتب الأسائذة ، وتعطيل الأجهزة ، ونقص أموال الصيانة (٥) . وفي ألمانيا باعت الحكومة وتعطيل الأجهزة ، ونقص أموال الصيانة (٥ مليار) يورو ، تودع

Altbach , Philip and Others : " Higher Education in American Society " New York , Pergamon press , 1994, P. 338.

٢ - جريدة الجارديان البريطانية في ٢٠٠١ / ٥ / ٢٠٠٢ ، ص ٥ .

³ - Henri Tesenas du Montcel: "L'universite peut Mieax Faire , Paris, Seuil, 1985, P. 23.

٤ - جريدة الأهرام المصرية في ١٦ / ٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

۰ - _____في ١٦ / ٧ / ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

للاستثمار بعائد قدره (۲۰۰ مليون) يورو لتمويـل خطــة المستــشار شرودر لإصلاح نظام التعليم . (۱)

وإذا كانت هذه الوقائع دلالة حية على انهيار الصروح الجامعية في دول أجنبية أغنى من مصر والتي بلغت ديونها عام ٢٠٠٤ ما قيمت (٢٠٤ مليار) جنيها مصريا، برغم ما أسقط منها في مؤتمر باريس (١). كما تراجع فيها معدل الإنفاق الحقيقي على الطالب الجامعي بنسبة (٢١٣) في خلال عشر سنوات من عام ٨٦ / ١٩٨٧ حتى عام ٩٦ / ١٩٩٧ حتى عام ٩٦ / ١٩٩٧ منها عام ٩٦ / ١٩٩٧ منها هذه الأوضاع المتردية لتساير التطورات والمتغيرات العالمية منها والمحلية ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال صيغت عدة حلول كان من بينها " إقرار سياسة ترشيد المجانية " ، حيث تحافظ الدولة رسميا على مبدأ مجانية التعليم في كل مراحله ، وقد أقر ذلك الدستور . ولكنها عمليا أصبحت صورية أو متآكلة ، ذلك لأنه في الجامعات – وبالذات في كليات القمة – حوالي (٧٥%) من الطلبة ينتسبون إلى أسر برجوازية متقفة ، مما يعني حرمان العدد الأكبر من أبناء الطبقة الشعبية من تعليم جامعي يقال أنه مجانيا ، وهذا الوضع يؤكد حقيقة أن الدولة تعلم أبناء الأغنياء على

١ - جريدة الأهرام المصرية في ٢١ / ١ / ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

٢ - محمود قمبر: "تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي"، مرجع سابق،
 ص ٢٩٥.

۳- هنداوى محمد حافظ: " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاض
 فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " ،
 مرجم سابق ، ص ٤٥٧ .

حساب الفقراء ، علما بأن نسبة لا باس بها من طلبة الجامعة البرجوازيين تعلموا في مراحل التعليم العام في مدارس خاصة دفعوا لها عن كل فرد أكثر من خمسين (٥٠) ألف جنيها مصريا في المتوسط العام ، ثم تكرمهم الدولة وتعلمهم بالمجانية الشكلية في الجامعة . (١)

وفى هذا الصدد يصرح رئيس الدولة - الرئيس مبارك - فى عام ١٩٨٥ مردا على بعض أصحاب فكرة إنشاء جامعات خاصة مصرية بقوله: " إنه مدرك تماما للأسباب التى أبدوها ، وإنه يعلم جيدا أن القادرين والموسرين يزاحمون فعلا أبناء الطبقات الكادحة في مجانية التعليم الجامعى .. وأن هذا العبء الضخم الملقى على عائق الإمكانيات المحدودة لجامعات تعلم بالمجانية الكاملة قد أثرت على المستوى الكيفى للتعليم " (٢)

بهذا يصبح تعليم المجانية من أسوأ أنواع التعليم ، ويكفى أن نعلم أن حجم الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية والبيئية فى الجامعات الحكومية المصرية قد بلغ ما يقرب من (٣٣,٢) مليار جنيها مصريا خلال الفترة من ٩١ / ١٩٩٢ حتى ٩٩ / ٠٠٠٠م ، ويتم تمويل معظم هذا الإنفاق بشكل دورى من بنك الاستثمار القومى فى صورة قروض محلية ، تثقل كاهل الدولة (٦) . ومع هذا فإن كلفة الطالب – كما تتفعها

ا - محمود قمبر: " تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي " ، مرجع سابق ، صمود قمبر : " تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي " ، مرجع سابق ،

٢ - جريدة الأخبار المصرية - من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك - في ٢ - حريدة الأخبار المصرية - من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك - في ٢ - حريدة الأخبار المصرية - من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك - في ٢ - حريدة الأخبار المصرية - من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث الرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث الرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث المرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث الأخبار المصرية - من حديث الرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث الأخبار المصرية - من حديث المرئيس محمد حسنى مبارك - في الأخبار المصرية - من حديث الأخبار الأخبار المصرية - من حديث الأخبار المصرية - من حديث الأخبار الأخبا

حصد زيدان إبراهيم ، محمد عبد الفتاح إبراهيم : " دور المعلومات المحاسبية في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي - دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية في مصر " ، المجلسة العربية لسلادارة ، المجلسد (٢٣) ، ع (١) ، جامعسة السدول العربية، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٨٣ .

الدولة – قد بلغت فى آخر زيادة لها (٦٣٠٠) جنيها مصريا أى حوالى ألف دولار أمريكى ، بما يقل عشرين مرة عن كلفة طالب الجامعة فى الولايات المتحدة الأمريكية . (١)

وفى عصر الليبرالية الجديدة ، وخصخصة الاقتصاد ، وتدنى الإنفاق على التعليم الجامعى ، مع فتح الجامعات لتعليم اكبر عدد من شباب المواطنين تلبية للزخم الكبير في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي من قبل مختلف الفئات والأعمار في المجتمع ، لذلك كان لابد من ترشيد المجانية ، وتحميل المستفيد جزءا من كلفة التعليم ، وتستجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم لتخفيف أعباء الحكومة .

تعقیب :

يمثل قطاع التعليم بوصفه نظاما فرعيا تابعا للنظام الكلى للمجتمع أهم قطاع تتعكس عليه وبصورة مباشرة ما يصيب النظام العام للمجتمع من متغيرات وتحولات ، وتخطيط النظام التعليمي لكى يواجه ويواكب هذه المتغيرات والتحولات لا يستدعى فقط إصلاح النظام القائم وإنما يتطلب – في كثير من الأحيان – نظما جديدة وطرقا جديدة توضع في صورة اختيارات أو بدائل حرة للمستقبل أمام متخذى القرار ، مع تقديم الإجراءات اللازمة للقرار السياسي الذي يعضد إنجاح أي مشروع تعليمي .

وبعد طى صفحة القرن العشرين - بوداعنا للألفية الثانية -تستوقفنا المتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التسى

۱- من حوار مع رئيس وزراء مصر د. أحمد نظيف : مجلــة آخــر مساعة ، ع) . ۲۰۰٤/۹/۱۸ م ۷ .

شهدها هذا القرن الفائت ، والذى حمل فى ثناياه سمات عديدة وخصائص منتوعة من الصعب احتوائه بتسمية معينة واحدة .

قفي المجال السياسي :

تقلص دور الدولة ، نظرا لظهـور مجموعـة مـن المؤسـسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية ، والتى أصبحت تلعب دوراً فعالاً في معالجة قضايا كثيرة كحقـوق الإنـسان ، والسكان ، والبيئة .

وفي مجال العلم والتكنولوجيا:

أصبح التزايد المعرفى مذهلا إلى الدرجة التى جعلت بعض الكتابات تعتبر أن كلمة " انفجار " هى أصدق تعبير عن هذا التزايد ، كما صاحب هذا الانفجار سرعة مذهلة فى تطبيق نتائج العلم وهو ما يسسمى بالتكنولوجيا ، مما أسهم فى تغيير معالم الحياة ووقعها بشكل كبير .

أما في المجال الاقتصادي :

فقد ظهرت بعض المستجدات والتطورات الاقتصادية ، من أبرزها الدور المتزايد للشركات عابرة القارات والتي لا نتتمى لدولة أو منطقة جغرافية معينة ، وكذلك الاتجاه العالمي المتزايد نحو تحرير التجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح التام غير الخاضع للقيود أو التحكم ، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات ، وقيام منظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى انتشار النموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي كان من أبرز نتائجه تحرير الاقتصاد ، ونمو وانتشار القطاع الخاص أو نمو وانتشار الخصخصة Privatization في معظم المجتمعات .

وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية الحديثة - وخاصة بعد انهيار

الاتحاد السوفيتى ونمو الفكر الاقتصادى الرأسمالي والليبرالي وسيادة اقتصاديات السوق – إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم، ومنها المفاهيم المرتبطة بالتعليم، وكان من أهم ملامح التغيير إعادة النظر في مسئولية الدولة المطلقة على التعليم وضرورة ترك جانب من شئونه للقطاع الخاص، باعتباره المسئول الأول عن التتمية والاستثمار والإنتاج

وطبيعى ألا تكون مصر بمعزل عن هذه التغيرات والتحولات ، وهي البلد المحورى في منطقتها ، بل والبلد ذات الأهمية الاستراتيجية في مجالات السياسة الدولية ، ففي ظل تداعيات النظام الاقتصادي العالمي ، وسيطرة قوى السوق ، توجهت الدعوة إلى تطوير التعليم الجامعي الرسمي ، وحث رأس المال الخاص على تقديم الدعم المادي لعملية التطوير ، وساعد على ذلك ضعف قدرة الدولة على الإنفاق بسخاء على التعليم الجامعي المنتامي ، والذي صار مكلفا بدرجة كبيرة خاصة بالنسبة للتخصصات غير النمطية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة والمطلوبة لسد الاحتياجات الجديد لسوق العمل .

وتأسيسا على ما سبق فقد سمحت الحكومة المصرية بالاستثمار في التعليم الجامعي وإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستجابة حتمية لهذه المتغيرات المجتمعية العالمية منها والمحلية ، وكبديل من البدائل التي وضعت أمام متخذى القرار لمواجهة تداعيات هذه المتغيرات وما تمليه من تحولات ، هذا وسوف يهتم الفصل القادم بمعالجة تطور وواقع هذه الجامعات "الخاصة" ، وذلك فيما يلي.

الفصل السادس

الجامعات الخاصة المصرية

- مقدمة .
- تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :

أولاً : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) .

- نشأتها وتنظيمها . قواعد القبول بها .
 - رسوم الدراسة وحضور المحاضرات.
- تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥.

ثانيا: الجامعة الحرة في الخمسينات (١٩٥٩م)

- مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " .
 - توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة .

ثالثًا: الجامعة الخاصة في السبعينات (١٩٧٢ - ١٩٧٩م).

رابعا: الجامعة الخاصة في الثمانينات (١٩٨١ - ١٩٨٩ م).

خامسا : نشأة الجامعات الخاصة في التسعينات (١٩٩٢م) .

- مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .
- بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧) .
 - تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية .
 - القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية .
 - سياسة القبول في الجامعات الخاصة المصرية .
 - موقف قبول وقيد الطلبة في الجامعات الخاصة المصرية .
- موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية .
- الاعتراف بالشهادات ومعادلة السدرجات ونوعيسة التخصيصات في الجامعات الخاصة المصرية .
 - المصروفات والمنح الدراسية في الجامعات الخاصة المصرية .
 - إدارة الجامعات الخاصة المصرية .
 - العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .
 - الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية .
 - تعقیب .



إن السعى وراء الجديد ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة ، والجديد لا يعنى إنكار القديم ، أو قطع صلة الفرد ومجتمعه بماضيه ، والجديد لكى يقوم ويتعزز ويستمر لا يعتمد كلية على القديم ، وإنما ينتقى منه ، ويعود على بعض المواقع المتقدمة فيه ، ويسخر نفسه لخدمتها وتطويرها.

وخلال السنوات الأخيرة أخذت بوادر نظم تعليمية جديدة في الظهور ، وهذه النظم إذا صبح قيامها واكتمالها خلال السنوات القادمة ، فمن المرجح أن تصبح نقطة انطلاق وتحول في تفكيرنا وممارستنا التربوية ، مثلما تصبح قوة فعالة في تمكين النظم التعليمية الأخرى من النمو والتطور والرسوخ ، ومن النظم التعليمية المستحدثة في مصر نظام التعليمية المستحدثة في مصر نظام التعليمة المصرية .

القصل السادس

الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

فيما مضى كان دور الدولة يتمثل فى التخطيط وفى الإدارة وفى القطاع العام والنشاط الاقتصادى ، وفى أداء معظم الخدمات ، فضلا عن الحفاظ على النسيج الوطنى والهوية والوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع .. أما الآن وفى إطار الانتقال إلى الاقتصاد الحر والعلاقات الدولية فى زمن العولمة ، فإن دور الدولة يختلف عما كان عليه فى مرحلة الاقتصاد الموجه ، لتأخذ الدولة دور القائد الذى يخطط ويراقب ولكن لا ينشغل بالتتفيذ والمشاركة الفعلية فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص ، أو المجتمع المدنى ، ويبقى دور الدولة فى رعاية ما يسمى بالصالح العام أو الحفاظ على الرضاء الاجتماعى العام والتوازن بين المصالح المختلفة ورعاية غير القادرين ، ومنع سيطرة رأس المال على الحكم وضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع .

وفى ضوء ذلك ، وتأسيسا على المؤشرات والتوقعات الخاصة بتحديات التعليم الجامعى – سبقت الإشارة إليها فى الفصل الثانى – يظهر بجلاء أن التعليم الجامعى العربى يحتاج إلى نظم أخرى – خاصة فلى التمويل وتوزيع النفقات واستخدامها – تتقذه من أزماته الحالية وتقيه من أزماته المستقبلية ، وبالفعل فقد طرح على الساحة العربية بديلان للذلك هما :

البديل الأول : إقامة مؤسسات تعليمية مشتركة (حكومية / أهلية) ،

فلا يكتفى بالجامعات والمعاهد الحكومية بل يضاف إليها جامعات ومعاهد مشتركة بين الحكومة والأفراد، بحيث تتعاون وتسهم الجهات الحكومية مع الجهات الأهلية في رأس مال الجامعة أو المعهد، وفي الإنفاق عليه وإدارته والإفادة من الأجور التي يدفعها الطلبة أو تتبرع بها الجهات الأهلية. وهذا البديل يمكن الجهات الحكومية من الرقابة على المؤسسة وتوجيه مسيرتها، وتخفيف العبء المالى، كما يساعد الجهات الأهلية بالدعم الحكومي وترشيد الاستثمار. (١)

البديل الثانى: ولعله أول بديل طرح على الساحة العربية ومازال مطروحا فى بعض البلاد العربية مثل سوريا (۲) – وهو خروج الدول من سياستها التقليدية فى حصر التعليم الجامعى بمؤسساتها الرسمية وسماحها بافتتاح جامعات خاصة إلى جانب الجامعات الحكومية، الأمر الذى يوفر على الدولة تحمل جزء كبير من النفقات ، ويتيح للجامعات الخاصة أن تتافس بعضها من ناحية كما تتافس نظيراتها الحكومية من ناحية أخرى ، وأن تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ، ويختارون بحرية أكثر التخصصات التى يرغبون في تعلمها . وقد

۱- أنطوان حبيب رحمة: " اقتصاديات التعليم العالى العربى اللازمـة لمواجهـة تحديات مطلع القرن القادم "، مؤتمر " حـول التعليم العـالى العربى وتحديات مطلع القرن الحـادى والعـشرين " ، كليـة العربى وتحديات مطلع القرن الحـادى والعـشرين " ، كليـة التربيـة بجامعـة الكويـت ، ۲۷ – ۳۰ أبريـل ۱۹۹٤ ، ص ص ص ص ع ٥٥٥ – ٥٥٥ .

٢- جريدة تشرين (السورية): "على طريق النطوير والتحديث - الجامعات الخاصة"، عدد ١٣، تشرين الأول ٢٠٠١، الموقع على الإنترنت:

http://www.damascus.online.com/48/opinion/private.universities.htm,Page.1of2,14/2/2004.

اتجهت مصر إلى استخدام هذا المسار أو البديل رغم تمضارب الآراء حول إيجابياته ومثالبه .

ومن المعروف أنه لا توجد صورة واحدة لأمة أو مجتمع معين في المستقبل ، وإنما توجد بعض البدائل (°)، وقد يكون أحد البدائل (السيناريوهات) التي تتم دراستها والاهتمام بها ما يتعلق بالصورة المستهدفة لهذا المجتمع في زمن معين . ونظرا لأن بديل الجامعات الخاصة أصبح هو الصورة المستهدفة للمجتمع المصرى في زمن العولمة والرسملة بما ينطويان عليه من خصائص وتداعيات ، وبعد أن أصبحت الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعي في مصر ، لذا فقد تراءي للباحث أن يعرض لتطور نشأة هذه الجامعات في مصر من منظور تاريخي مجتمعي ، يلي ذلك إلقاء الضوء على نظام الجامعات الخاصة التي تحكم الخاصة المصرية من مختلف الزوايا ، ثم استخلاص الفلسفة التي تحكم هذا النوع من الجامعات وتوجهه ، وذلك فيما يلي :

لقد توصل مشروع مصر ۲۰۲۰م إلى وجود خمسة بدائل (سيناريوهات) للمجتمع المصرى عام۲۰۲۰م هى: السيناريو المرجعي، سيناريو الدولة الإسلامية، سيناريو الرأسمالية الجديدة، سيناريو الاشتراكية الجديدة، السيناريو الشعبى (التآذر الاجتماعى).

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

⁻ ايراهيم العيسوى: "بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مفهوم الميناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠م، أوراق مصر ٢٠٢٠، (١)، منتدى المعالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨.

⁻ ايراهيم العيسوى ، وآخرون : "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠م" ،

أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (٢) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب
الشرق الأوسط ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٨.

تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :

رغم أن الجامعات الخاصة المصرية حديثة الغهد - حيث بدأ إنشاءها عام ١٩٩٧/٩٦ - فإن فكرة التعليم الجامعي الخاص ليست في الحقيقة فكرة طارئة ، فرضتها متغيرات وتحولات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية جديدة فحسب ، بل إن التعليم الجامعي في نشأته التاريخية كان في الحقيقة تعليما خاصا ، تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية أو خاصة.

فمؤسسات التعليم الجامعى التى نشأت فى العصور الوسطى ، والتى تعد بحق أصل صيغة التعليم الجامعى الحديث كانت مؤسسات خاصة أو أهلية ، أنشأتها وأدارتها اتحادات للطلبة أو اتحادات لأعضاء هيئة التدريس ، وارتبطت ارتباطا ما بالمؤسسات الدينية أو بامراء المقاطعات ، وكانت تتمتع باستقلال مالى وإدارى ، إلا أن هذا الطابع الخاص انحسر تدريجيا مع نمو الدولة القومية فى أوربا ، واستقرار فكرة مسئولية الدولة عن التعليم فى مختلف صوره ومراحله ، وظهر ذلك جليا فى إنشاء الجامعات الحكومية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وهى الجامعات الحكومية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، واعتماد برامجها . (١)

وفى مصر ظهرت الحاجة لجامعة على الطراز الحديث مع أواخر. القرن التاسع عشر ، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة في التزود بالعلم من جامعات أوربا ، ورغبة في اللحاق بركب الحضارة الغربية ، ومسايرة للتطور العلمي الذي يشهده العالم ، ولم يكن السفر للخارج متاحا إلا لأبناء الأغنياء ، أما المثقفون من بقية أبناء الشعب فقد كان عليهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتبحت لهم فرصة التعليم

١ - محمد سيف الدين فهمى: "خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير"،
 مرجع سابق ، ص ٥٩ .

في جامعات أوربا (١) . فكان إنشاء الجامعة الأهلية عمام ١٩٠٨م استجابة لهذه الحاجة .

وبدءا بالجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ ، ومرورا بمشروع الجامعة الحرة عام ١٩٠٩م ، وصولا إلى بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية عام ١٩٩٦م ، سوف يتناول الباحث تطور نـشأة الجامعات الخاصـة المصرية من منظور تاريخي مجتمعي .

ولأن فكرة خصخصة التعليم الجامعى - كما يقصدها البحث الحالى - ترى أن الجامعات الخاصة الحالية مشروعا استثماريا له عائده الخاص ، بجانب قيامه بدوره في تحقيق أغراض الجامعة من تعليم ، وجدمة للبيئة ، لذا تجدر الإشارة إلى سبب وضع الجامعة الأهلية في السياق التاريخي لتطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية ، رغم أن إنشاء هذه الجامعة " الأهلية " قد اقترن بالفكر الوطني ونسأت بمبادرة الأهالي وجهودهم وبفضل تبرعات الأثرياء من المصريين .

وتبرير ذلك هو أن التعليم الجامعى فى نشأته التاريخية كان فسى الحقيقة تعليما خاصا تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية أو خاصة – سبق توضيح ذلك آنفا – بالإضافة إلى أن الجامعة الأهلية – فى مصر – لسم تتشأ بقرار حكومى كما تعتبر أول جامعة من نوعها فى بلاد العرب وفى الشرق الأوسط، فهى بذلك تمثل قاعدة للانطلاق التاريخى عند الحديث عن التعليم الجامعى (حكوميا أو خاصا) وتطوره، كما سيتضح فيما يلى:

۱ - سامیة السید بغاغو: "رؤیة مستقبلیة للجامعات الخاصة فی مصر فـــی ضــوء
 القانون ۱۰۱ لسنة ۱۹۹۲، مرجع سابق ، ص ۱۳.

أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥م)

إن التبع التاريخى لنشأة الجامعة فى مصر يشير إلى أن فكرة النشاء أول جامعة – أهلية – فى مصر تمت فى أحضان الحركة الوطنية، وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الأجنبية ، وذلك لتخريج كوادر مصرية تتبنى الدفاع عن وطنهم ، وقضاياهم المصيرية فى مواجهة أعتى استعمار غربى شهدته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . (١)

فالجامعة المصرية كانت مطلبا شعبيا ووطنيا ، نــشات بمبــادرة الأهالى وجهودهم - ولم نتشأ من فراغ أو بقرار حكــومى - وبفــضل تبرعات المصريين خاصة الأثرياء الذين لم يبخلوا بأموالهم علــى هــذا المشروع العظيم ، وكان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقى علومهم فى جامعات أوربا، وبذا يكونوا قد أدوا خدمة إلى مختلف طوائف الشعب(۱) ، وسوف يتضح ذلك عند الحديث عن نشأة الجامعة الأهلية فيما يلى :

نشأة الجامعة الأهلية (١٩٠٨ م) :

منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر ، بدأت الدعوة لإنسشاء جامعة مصرية ، حيث نشر في هذه الفترة العديد من المقالات التي هيأت الرأى العام لهذه الفكرة (٢). وعلى الرغم من محاولات المعتمد البريطاني ·

١ - شبل بدران: " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى" ، مرجع سابق ،
 ٢ - شبل بدران: " ١١٨ .

٢- سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (١٩٠٨ - ١٩٢٥م)،
 القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ٩ .

٣ - محمد حمدى النشار : " هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى
 في مصر "، العجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ،
 ص ١٥٠ .

- اللورد كرومر - عرقلة المشروع ، فقد نفذت إرادة المثقفين والوطنيين المصريين ، وتم الإعداد للجامعة المزمع إنشائها في خلل عامين ، وإعداد كل ما يلزم لها ، وعقد مجلس الإدارة أول جلساته يوم ٢٤ مايو ١٩٠٨ برئاسة الأمير أحمد فؤاد. (١)

وقد بدأت الدعوة إلى الجامعة - شانها كشأن كل فكرة جديدة - بسيطة أولية ، عندما طالب مصطفى كامل سنة ١٩٠٠م بإنشاء مدرسة جامعة فى ضواحى القاهرة ، يكون بها قسم ابتدائى ، وقسم ثانوى (تجهيزى) ، وقسم عال ، وقسم خاص للفنون والصنائع ، وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ، ويتخرجوا على مبادئ واحدة ، وتكون على طراز المدارس الكبرى فى أوربا . (٢)

وفى سنة ١٩٠٤م كرر مصطفى كامل طلبه مرة ثانية ، فكتب على صفحات جريدة اللواء يقول: "قد آن لأغنياء البلاد أن يفكروا في على صفحات جريدة اللواء يقول: "قد آن لأغنياء البلاد أن يفكروا في اللوقت الحاضر في عمل جديد الأمة في أشد الحاجة إليه ، ألا وهو إنشاء جامعة للأمة بأموال الأمة " ، ونفس الشئ يذكره مرة أخرى في سنة جامعة للأمة التبي جمعت الاحتفال به عند عودته من أوربا لإنشاء كلية جامعة ، وبدأت الفكرة تسير في خطوات جدية نحو التجسيد والتنفيذ الفعلى ، فقد بادر مصطفى

١ - سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨-٠٠)
 ١ مرجع سابق ١٠٠٠

٢- تودرى مرقص حنا: "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصعة في
 مصر"، مرجم سابق ، ص ٦٤.

٣ - سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم في مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ،
 ١٩٨٥ ، ص ٤٦١ .

كامل بنشر نداء على صفحات جريدة اللواء في ٣ سبتمبر ١٩٠٦م قال فيه : " إذ لم يجيب هذا النداء ألف مصرى وهم ألوف عديدة ، فلنخبئ وجوهنا أمام كل الأمم ، ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب في مضمار الحياة الأدبية والمادية " (١) وفي ندائه أهاب مصطفى كامل بالقادرين أن يبادروا بالاكتتاب لإنشاء جامعة تضم كليات مختلفة ، على منوال جامعات أوربا على الشروط الآتية : (١)

- 1- لا تختص بجنس أو دين ، بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون وساطة للألفة بينهم .
- ۲- أن تكون إدارتها في السنين الأولى في أيدى جماعة ممن يصلحون لإدارة مثل هذا المعهد العلمي الكبير وتثبت كفاءتهم للملأ.
- آن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل
 عن مائة جنبه ، ويجوز أن يزيد هذا المبلغ إلى ما شاء كرم
 الواهب وحبه لوطنه وللإنسانية .
- ٤- أن يقام بناء هذه الجامعة في بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر على شاطئ النيل .

وافتتح الاكتتاب العام لإنشاء الجامعة ، وكان أول من تبرع هــو مصطفى كامل ، وقد تبرع بخمسمائة جنيها ، ثم رؤى تحويــل الهبــات

١ - المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

٢ - أحمد شفيق باشا: " مذكراتي في نصف قرن " ، الجزء الثاني ، ط۱ ، القاهرة ،
 ٢ - أحمد شفيق باشا: " مذكراتي في نصف العجم الجزء الثاني ، ط۱ ، القاهرة ،
 ٢ - ١٩٣١ ، صر ١٩٣٦ ، صر ١٩٣٠ .

المالية إلى هبات عقارية ، فأوقف مصطفى كامل على الجامعة ستة أفدنة، وفعل مثله الكثيرون . (١)

وقد حاول الإنجليز عرقلة إنشاء تلك الجامعة ، ودعوا إلى الإكثار من الكتاتيب ، بحجة أن البلاد في أشد الحاجة إلى التعليم الأولى منها إلى الجامعة ، إلا أن هذه المحاولات لم تتجح وانتصرت الإرادة المصرية ، وخرج المشروع إلى حيز التنفيذ في أعقاب حادثة دنشواى والتي كان لها دور كبير في التعجيل بإنشاء الجامعة ، فلقد كانت الحركة الوطنية في أوج قوتها وهي نتاضل ضد الاحتلال ، وأتت حادثة دنشواى لتزيد الحركة الوطنية قوة وصلابة ، وتضعف في نفس الوقت سطوة المحتل . ويث أعقبت هذه الحادثة استقالة اللورد كرومر الحاكم المطلق لمصر على قرابة ربع قرن (١٨٨٢ – ١٩٠٧م) (٢) . وبدأت في ذلك الوقت بعض المرونة في موقف الإنجليز مما سمح للقيادات الوطنية بحركة أفضل .

وفى هذه الآونة قام قاسم أمين بجهود كبيرة ، حتى لا يخفق المشروع - خصوصا بعد أن حدث فتور فى الاكتتاب - فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال ، موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة سيكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال ، كما ذكر أن الجامعة سـوف تفـتح أبوابها

١ - حسن الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم في مصر ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف .
 بمصر ، ١٩٧١ ، ص ١٤٠ .

^{2 -} Valentin Chirol: The Egyptian Problem, London, Macmillan Co., 1921, P. 68.

لجميع سكان القطر المصرى ، بلا تمييز بين الأجناس أو الديانات ، وأنها علمية محضة ، ليس لها أقل صفة دينية، ولا أقل علاقة سياسية. (١)

وفى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٠٦ ، اجتمعت اللجنة القائمة على تتفيذ هذا المشروع ، وأعلن قاسم أمين - رئيس الاجتماع - مواصلة الاكتتاب حتى بلغ ٢٥٣٦ جنيها مصريا . (٢)

واستمرت الاكتتابات والهبات ، وأنشئت الجامعة الأهلية ، وافتتحت رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨م ، لتكون أول جامعة من نوعها في بــلاد العرب وفي الشرق الأوسط (٦) . وبدأت الجامعة بتدريس المواد التالية : الحضارة الإسلامية ، والحضارة الشرقية القديمة ، والجغرافيا ، والتاريخ عند العرب ، وآداب اللغة الفرنسية ، وآداب اللغة الإنجليزية ، وقد أقبل الطلبة عليها إقبالا عظيما ، حتى بلغ عددهم في نهاية ذلك العام (١٩٧) طالبا وطالبة منهم (٢٢) طالبة ، وبعدها ازدادت الأعداد المقبلة على التعليم ، مما يدل دلالة واضحة على مقدار الفراغ المذى سحته هذه المؤسسة الأهلية والتي قامت على أكتاف الشعب . (١)

احمد لطفى السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر العدد لطفى السيد : ١٩٠٦ مصر القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٤٦ مص ١٧٠ القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٤٦ مص ١٧٠

٢- عبد المنعم الدسوقى الجميعى: " الجامعة المصرية الأهلية " ، مركز الدراسات
 السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ١٨ .

٣- أمين سامى : التعليم في مصر في سنتى ١٩١٤ – ١٩١٥م ، القاهرة ، مطبعة
 المعارف ، ١٩١٧م ، ص ٩٧ .

٤- محمد خيرى حربى ، السيد محمد الغراوى : تطور التربية والتعليم فحسى إقلسيم محمد خيرى حربى ، القاهرة ، مركز الوثائق التربويــة بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢ .

وفى العام الثانى لافتتاح الجامعة الأهلية (١٩٠٩)، زيد على العلوم التى تدرس بها العلوم الآتية: آداب اللغة العربية، وعلم الطبيعة والرياضيات العالية، وعلم الفلك عند العرب، وتاريخ آداب اللغة العربية، والاقتصاد والسياسة، ومحاضرات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة (خاصة بالسيدات) (١) . وفى العام الدراسى ١٩١٣ / ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية، ومدة الدراسة به سنة واحدة (١) . هذا وافتتحت المكتبة الخاصة بالجامعة الأهلية فى فبراير عام ١٩٠٩م . (٢)

دوافع إنشاء الجامعة الأهلية:

يتضح مما سبق أن الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية قد اقترنت بالفكر الوطنى الذى يرمى إلى خلق طبقة من المتقفين الوطنيين لتتولى قيادة كافة المجالات لمواجهة الاستعمار فى تقليل فرص التعليم بين المصريين ، وقصر وظيفته على تخريج موظفين يسيرون دولاب العمل فى مؤسسات العمل المختلفة ، لذا فقد بدأت فكرة هذا المشروع بمبادرة مجموعة من القيادات الوطنية المستثيرة دون انتظار لموافقة الدولة الرسمية ، ودون أن تكلف الحكومة بأية أعباء مالية .

١ - عبد المنعم الدسوقى الجميعى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مرجع سابق ،
 ص ٢٧ .

٢- جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عـشر ، القـاهرة ،
 مطبعة الهلال ، د.ت ، ص ٤٥ .

٣- الجامعة المصرية: "حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٠ - ١٩١١." ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في ١٥ مارس ١٩١١ ، ص ١٧ .

ومن ثم فقد كان إنشاء الجامعة الأهلية ثورة على نظام فرض على المصريين فرضا ، على نظام قضى عليهم بألا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وحكم عليهم بأن أبواب المعرفة يجب أن تظل موصدة فى هذه البلاد ، وبأن هناك مستوى مقدر من العلوم يجب الايتجاوزوه ، وهذا النظام المفروض جزء في الواقع من العبودية المفروضة عليهم فرضا ، فكان إنشاء الجامعة الأهلية ضربة وجهت لتقويضه ، وأول خجر فى بناء الاستقلال.(١)

تنظيم الجامعة الأهلية :

وضع للجامعة الجديدة قانونا صدقت عليه الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٠٨م، وورد في عقد تأسيس الجامعة الأهلية أن الهدف من هذه الجامعة هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم، وورد في المادة الثانية من الباب الأول في نظام الجامعة أن مركزها القاهرة، ويجوز لها أن تنشئ مجال للتعليم ومعاهد للأداب والعلوم في كل مدينة أو قرية بالقطر ترى فائدة في إيجاد تلك المجال أو المعاهد بها. (٢)

وبدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات ، يلقيها اساتذة مصريون وأجانب ، بعد الظهر يوميا ، واتخذت مكانسا لهسا قسصر " ·

١- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، القاهرة ،
 مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ ، ص " خ " من المقدمة .

٢ - إميل فهمى شنودة: التعليم الحديث - دراسة وثالقية، القاهرة، الأنجلو
 المصرية، ١٩٧٧، ص ١٩٢٠.

جناكليس " - بنيت مكانه فيما بعد الجامعة الأمريكية بالقاهرة - وكان هذا القصر بإيجار سنوى قدره أربعمائة (٤٠٠) جنيها مصرياً . (١)

ولما ظهر أن مصر ليس بها العدد الكافى من الأسائذة النين يقومون بأعباء العمل فى الجامعة الجديدة ، بادر المسئولون إلى إرسال بعثات علمية للجامعات الغربية ، ليكون أعضاؤها نواة لهيئة التدريس بالجامعة ، ووضعت لائحة خاصة لتلك البعثات ، وقررت اللجنة الفنية أن يكون عدد هؤلاء المبعوثين عشرة (١٠) من الطلبة ، نصفهم يختص بالأداب ، والنصف الأخر يختص بالعلوم ، ويتعهد المبعوث عند عودته إلى مصر أن يخدم الجامعة ، فترة لا تقل عن عشر سنوات ، وأن يستعمل اللغة العربية فى التدريس ، هذا وكانت جهة البعثات هى انجلترا وفرنسا . (١)

واستمرت الجامعة على هذا الحال ، حتى احتفل بوضع حجر أساسها بالدقى فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة " فاطمة إسماعيل " وذلك فى ٣٠ مارس من عام ١٩١٤ ، إلا أن البناء لم يلبث أن توقف بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ، وزيادة أسعار مواد البناء . (٦)

احمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد قؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٨١.

٢- يوسف إبراهيم يوسف: متحف التعليم - فلسفته وأبعاده التاريخية ، مراجعة:
 عبد الرحمن فهمى ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ،
 ١٩٧١ ، ص ص ٣٠٤ - ٤٠٤ .

۳- جورجی زیدان : تراجم مشاهیر الشرق فی القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ،
 ص ٥٥ .

وفى عام ١٩١٥ انتقلت الجامعة إلى قصر محمد صديق بــشارع الفلكى ، نظرا لقيام الحرب العالمية الأولى ، ومحاولة الاقتصاد فى قيمة الإيجار ، حتى يتم بناء الجامعة ، وكان الإيجار لمدة سنتين الأولى بقيمة (٢٥٠) والثانية بقيمة (٣٠٠) جنيها مصريا . (١)

قواعد القبول بالجامعة الأهلية:

لم تكن هناك شروطا معينة لقبول الطلبة بالجامعة الأهلية ، فليس المجامعة طلبة متخصصين ، وإنما تأخذ الجامعة طلابها من المدارس المختلفة سواء منها العالية أو الثانوية وسواء منها المدنية أو الدينية ، فقد تقرر قبول جميع من يتقدم من المتخرجين في المدارس والطلبة الموجودين فيها ، وكذلك طلبة الأزهر الشريف ، ومدرسة دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، وكل من لا يدخل ضمن هذه الطوائف ممن يقدم طلبا للجامعة بغية الاستمرار في حضور درس واحد أو الحصول على إجازة أو لقب (٢). وقد صنف الطلبة الذين سيقبلون في الجامعة الأهلية إلى نوعين هما : (٢)

أ- طلبة منتسبون: وهم الطلبة المتخرجين من المدارس العادية والخصوصية والأزهر، كذلك كل أجنبى عن هذه المدارس بشرط أن يقدم طلبا للجامعة بنية الاستمرار في حضور درس

¹⁻ الجامعة المصرية: "حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٤ - ١٩١٥ "، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في ١٧ يونيو ١٩١٥ ، ص ٢.

٢ - أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد قؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مرجع مابق ، ص ٥٤ .

تودرى مرقص حنا: "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصــة قــى
 مصر "، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .

واحد فأكثر من دروسها لأجل الحصول على شهادة أو لقب مما نقرره لطلابها في المستقبل ، ولا يعتبر من طلبة الجامعة بصفة نهائية إلا بعد مضى شهر واحد ليتيسر للأستاذ أن يتحقق من مقدار معارفه .

ب-طلبة مستمعون متطوعون : وهم كل من يطلب إلى ســـكرئير
 الجامعة قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها .

رسوم الدراسة وحضور المحاضرات بالجامعة الأهلية:

كان يسمح بدخول المحاضرات لحاملي تذاكر الدخول وهي نوعان: (١)

أ- تذاكر عامة تتبح لحاملها حضور جميع دروس الجامعة .

ب-تذاكر خصوصية تتيح لحاملها حضور محاضرات في مادة واحدة .

وكانت التذاكر توزع مقابل رسوم يدفعها الطالب سنويا ، وكان الطالب المنتسب يدفع رسوما أقل من الطالب المستمع المتطوع ، فكان ثمن التذكرة العمومية للطالب المنتسب (١٢٠) قرشا ، والتذكرة الخصوصية (٠٤) قرشا ، أما بالنسبة للطالب المستمع المتطوع فكان ثمن التذكرة العمومية (٠٤) قرشا ، والخصوصية (٠٨) قرشا ، والخصوصية كما تم طبع تذاكر لحضور محاضرة واحدة تعطى للمستمعين المتطوعين وثمنها خمسة (٥) قروش ، وحدد رسم لدخول مكتبة الجامعة حين يتم ترتيبها وذلك في نظير رسم سنوى قدره عشرون (٢٠) قرشا . وهذه

۱- سامية حسن ايراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥)، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ - ٧٥.

الرسوم تعتبر قليلة عند مقارنتها بالرسوم الدراسية للمدارس العالية آنذاك والتي تراوحت ما بين (١٥ – ١٦) جنيها مصريا في السنة . (١)

تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥:

لم تمض على الجامعة الأهلية أعوام حتى أخذت الهمم تفتر، والعزائم تضعف، وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا، فقل اكتتاب الناس بالأموال، وحدث اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة، كان من شأنه أن زاد الجامعة ضعفا، ونتيجة لقلة الأموال اضطرت الجامعة إلى تخفيض نفقاتها، فأهملت دعوة الأسائذة الأجانب، وضعفت عنايتها بالبعثات العلمية فقللت عدد الإرساليات، ولم يكن للجامعة طلبة متخصصون، وإنما كانت تستعير طلابها من المدارس المختلفة سواء منها الدينية أو المنتية وسواء منها العالية أو الثانوية، ومن هنا صعب أن تثمر الثمر المنتظر، ومن أسباب ضعف الجامعة أيضا أن دروسها كانت ليلية يحضرها الأفراد بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل، فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى الدرس والتحصيل(٢). هذا فضلا عن عدم الاعتراف بشهادتها، الأمر الذي لا يخول لحامليها التوظيف في الكدورة، مما جعل الطلبة ينصرفون عنها شيئا فشيئا. (٢)

السعيد بغاغو: "رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضوء
 القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص ١٦ .

۲ - سعید إسماعیل علی : تاریخ التربیة والتعلیم فی میصر ، مرجع سابق ،
 ۵ - ۲ - سعید إسماعیل علی : تاریخ التربیة والتعلیم فی میصر ، مرجع سابق ،

^{3 -} Ismail M. El - Kabani: A Hundred Years of Education in Egypt, Cairo, Government Press, 1948, P. 17.

وفى الوقت الذى بدأت تتعثر فيه الجامعة الأهلية - نتيجة للعوامل السابقة - وفى عام ١٩١٧م فكرت الحكومة المصرية (وزارة المعارف) فى إنشاء جامعة أخرى (حكومية) على أن تضم المدارس العليا القائمة وقتئذ إلى إدارة واحدة تكون هى الجامعة (١) . ووافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المعارف بإنشاء جامعة حكومية بتاريخ ٢٧فبرايسر على اقتراح وزارة المعارف بإنشاء جامعة حكومية بتاريخ ٢٧فبرايسر

وفى عام ٩٢٣ ام تم الاتفاق بين الحكومة والمسئولين عن الجامعة الأهلية - إنقاذا لها - على إدماج الجامعة الأهلية فى الجامعة الجديدة ، على أن تكون الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب. (٦)

وفى ٢٧ فبراير ١٩٢٥ وافق مجلس الوزراء المصرى على إنشاء الجامعة الجديدة (الحكومية) بعد أن تقدم عدلى يكن باشا وزير المعارف بمذكرة للمجلس اقترح فيها إنشاء الجامعة ، نظرا لارتفاع عدد الناجحين في الثانوية العامة من (٢٨) طالبا في عام ١٨٩١م إلى (٣٥٣) طالبا

۱ - جمهورية مصر العربية - مجلس الشورى: " الجامعات حاضرها ومستقبلها " ، التقرير المقدم من لجنة الخدمات في دورة الانعقاد العادى الخاسامس، القامام القامام العامام المطابع الأميرية، ١٩٨٥، مص ١٠.

٢ - سامية حسين إبراهيم: الجامعة الأهلية بسين النشاة والتطوير (١٩٠٨ ١٩٢٥)، مرجع سابق، ص ٨٣.

٣ - جمهورية مصر العربية - مجلس الشورى: " الجامعات حاضرها ومستقبلها " ،
 مرجع سابق، ص ١٠.

فى عام ١٩١٥ ، و (٦٨٢) طالبا فى عام ١٩١٦ ، وأن عددا كبيرا من أثرياء المصريين يرسلون أبنائهم إلى الجامعات الأوربية . (١)

وفى 11 مارس 1970 صدر قانون بإنشاء الجامعة الحكومية باسم " الجامعة المصرية" (٢) . وقد بدأت بأربع كليات هى : الأداب ، العلوم ، الطب ، الحقوق ، وبعد عشر سنوات وفى عام ١٩٣٥م أدمجت فى الجامعة المدارس العالية لمهندسة ، والزراعة ، والطب البيطرى ، شم مدرسة دار العلوم عام ١٩٤٦ (٢) . وحل اسم كلية محل مدرسة بالنسبة لها جميعا.

هذا وقد عقد مجلس الجامعة الحكومية أولى جلساته بديوان عام وزارة المعارف برئاسة "على ماهر باشا " السرئيس الأعلسى للجامعة بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٥م، وقد أطلق على الجامعة المصرية فيما بعد جامعة " فؤاد الأول " – وهي جامعة القاهرة الآن (أ) – ورغم أن الحكومة أشرفت على هذه الجامعة الجديدة " الجامعة المصرية " ودعمتها فإنها ظلت بمصروفات بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٧ بسنوات ، إلى أن

۱- محمد أبو الغار : إهدار استقلال الجامعات ، ط۱ ، القاهرة ، بدون ناشر ، ١- محمد أبو الغار : ٢٠٠١ ، ص ٢٠٠١ .

٢ - على عبد الواحد وافي ، وآخرون : أصول التربية ونظام التطيم ، القاهرة،
 الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥، ص ٢٣٨ .

٣ - إميل فهمى شنودة: التعليم في مصر، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٥،
 ص ١٤٧.

٤- سامية حسن إيراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥) ،
 مرجع سابق ، ص ١١٥.

طبقت الدولة مجانية التعليم في بداية الستينيات فأصبح التعليم الجامعي مجانا . (١)

ومع زيادة الوعى الديمقراطى فى البلاد وخاصة فى الأربعينيات - من القرن العشرين - وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والإقبال على التعليم العالى بصفة خاصة ، أنشأت الدولة جامعة "فاروق الأول " عام ١٩٤٢م ، وهى جامعة الإسكندرية الآن ، شم جامعة " براهيم باشا الكبير " عام ١٩٥٠م وهى جامعة عين شمس الآن - تم باشكيل المجلس الأعلى للجامعات فى نفس العام (١) - ثم جامعة " محمد على " والتى أطلق عليها عند افتتاحها عام ١٩٥٧ جامعة أسيوط . (١)

واستمر الوضع على ذلك دون وجود لجامعة خاصة " بمصروفات " في مصر جتى عام ١٩٥٩ حيث كانت هناك محاولة لإنساء جامعة خاصة " بمصروفات " أطلق عليها " الجامعة الحرة " ، غير أن هذه المحاولة لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، كما سيتضح فيما يلى :

١ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعة خاصة في مصر بين التأبيد والسرفض " ،
 مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ - احمد إبراهيم احمد السيد: "دراسة نقدية تحليلية في سياسة التعليم الجامعي في مصر منذ بداية القرن العشرين "، المؤتمر السنوى التاسيع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "، مرجع سابق ، ص ٥١٥ .

٣ - سامية السعيد بفاغو: "رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضدوء
 القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ "، مرجع سابق ، ص ١٦ .

ثانيا : الجامعة الحرة في الخمسينيات (١٩٥٩م)

خلال النصف الأول من القرن العشرين لم يطرح أحد فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات إلا في نهاية عقد الخمسينيات وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، فمنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات – عندما كان يشغل "كمال الدين حسين" منصب وزير التعليم المركزي في دولة الوحدة بين مصر وسوريا – الأمر الذي كان مرتبطا بالنقد من قبل أساتذة الجامعات والكتاب والباحثين والخبراء والمتخصصين في مجال التعليم، وقد أفضى هذا النقد لوجود اتجاهات متباينة، فكان بعضها مؤيدا، بينما كان البعض الآخر معارضا لفكرة إنشاء جامعة خاصة. (١)

وقد برزت هذه الاتجاهات بصورة واضحة إبان دراسة مسشروع لجامعة خاصة أطلق عليها " الجامعة الحرة " ، وتم عقد لقاءات شارك فيها عدد كبير من رجال الأعمال وبعض السشركات الكبسرى ، حيث قرروا الإسهام في تأسيس هذه الجامعة ، وفي هذا الإطار قدر إنشاء أربع عشرة (١٤) كلية يغلب عليها الطابع العملى . (٢)

إلا أن الملاحظ أن مشروع الجامعة الحرة ، لم يصبح محل نقد فى نهاية عقد الخمسينيات (١٩٥٩م) ، وذلك لوقوف السلطة السياسية التى . كانت تمثل الطبقة المتوسطة خلفه ، وللحاجة الحقيقية للفنيين من ذوى

١ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعة خاصة في مصر بين التأييد والرفض " ،
 مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ - عمرو هاشم ربيع: " قضية الجامعة الأهلية في سياسة التعليم الجامعي " ،
 مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

التخصصات النادرة التى لا تخرجهم الجامعات المجانية وقتد . (١) ويستدل من ذلك أن إثارة موضوع جامعة خاصة بمصروفات فى هذه الأونة كان مرتبطا بالتعاون بين النخبة الحاكمة والرأسمالية الوطنية .

مبررات فكرة إتشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " :

كانت هناك عدة مبررات أو أهداف وراء فكرة إنـشاء الجامعـة الحرة " كجامعة خاصة " نوجزها فيما يلي : (١)

- تخریج الفنیین من ذوی التخصصات النادرة التی تحتاج إلیها البلاد (خاصة بعد الحصار الذی فرضه الغرب فی أعقاب عام ۱۹۵۲م) (۳)
- استيعاب عدد كبير من الطلبة الذين لا يقبلون بالجامعات الحكومية ، ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراستهم الجامعية وذلك لحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمي مختلف.
- توفير عائد مادى يقدر بحوالى (٢,٥) مليون جنيها مصريا ينفقها الطلبة بالخارج.

ورغم قوة هذه المبررات فإن فكرة إنشاء الجامعة الحرة لم تخرج الله حيز النتفيذ بتوقف المشروع حيث واجهته عقبات كثيرة فيما يلى إشارة إليها:

١ -- تودرى مرقص حنا: "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصمة فسى
 ١ مصر "، مرجع سابق ، ص ١٩ .

٢ - جمال على الدهشان: " إنشاء جامعات خاصة في مصر بين التأييد والرفض"،
 مرجع سابق، ص ٦٣.

٣ - عمرو هاشم ربيع: "قضية الجامعة الأهلية في سياسة التعليم الجامعي" ،
 ٣٧٧ .

توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة :

رغم أن القائمين على فكرة إنشاء الجامعة العرة آنذاك قد صاغوا أهدافها بوضوح ، ووضعوا الترتيبات اللازمة لإنــشائها ، فـــإن هـــذه الجامعة لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، حيث واجهتها عقبات كثيرة أهمها التمويل ، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عـــام ١٩٦١م مـــن أهـــم العوامل التي ساعدت على اختفاء مشروع هذه الجامعة وانزوائه ، إذ أن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التي انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعة(١). ويتضح ذلك في إلغاء المصروفات الدراسية من التعليم الجامعي عام ١٩٦٢م ، ليصبح التعليم الجامعي بالمجان ، وفي نفس العام تقرر أيضا إنشاء فروع للجامعات الكبرى في الأقاليم لتيسير التعليم أمام أبناء الأقاليم ، دون تكبد مسشقة السفر وارتفاع التكاليف(٢) . هذا فضلا عن التيسيرات التي قدمت للطلبة مثل إقراضهم ما يحتاجون إليه من نفقات في أثناء تعليمهم الجامعي ، مع سداد هذا القرض بعد إتمام دراساتهم أو استلامهم العمل، والتوسيع فيي الخدمات الاجتماعية بما يقدم من معونات مالية للطلبة غرر القادرين ماليا.

١ - عمرو هاشم ربيع: "الجامعة الأهلية - فكرة سابقة لأوانها"، مرجع سابق،
 ٣٦ .

٢- سامية السعيد بغاغو: "سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية - دراسة ميدانية على جامعة طنطا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بجامعة طنطا، ١٩٨٥، ص ٩٨.

وفى مثل هذا المناخ الذى سادت فيه مبادئ العدالــة الاجتماعيــة والتكافؤ الاقتصادى بين المواطنين الذى يقضى على احتكار القلة للكثرة، ويقلل الفوارق بين الطبقات ، كان من الطبيعى أن يتوقف مــشروع قــد يخلق نوعا من التمييز – ولو بدون قصد – بين الطبقات ، ومن ثم توقفت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة التى عرفت وقتها بالجامعة الحرة .

وتجدر الإشارة هذا إلى أن مبررات فكرة إنشاء "الجامعة الحرة "التى سبق توضيحها، والتى لم تشفع لقيام مثل هذه الجامعة الخاصة في الخصسينيات من القرن العشرين ، هى نفسها المبررات التى شفعت لقيام المجامعات الخاصة المصرية فى التسعينيات من ذات القرن - سبق توضيح ذلك فى الفصل الرابع - ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن هذه المبررات قد أضيف إليها مبررات أخرى جديدة نتيجة لمتغيرات مجتمعية شهدها المجتمع المصرى كبقية المجتمعات الحديثة - تتاولها الفصل السابق - كان على رأسها التحول الأيديولوجي للسياسة المصرية من النهج الاشتراكي الذي يؤمن بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور في كافة جوانب المجتمع - ومن ثم لم يسمح هذا النهج بقيام مثل هذه الجامعات - إلى النهج الرأسمالي والليبرالي الذي يؤمن بالاقتصاد الحر "الخصخصة " من ناحية ورسملة العالم - في ظل العولمة - من ناحية أخرى ، وسوف يتضح ذلك فيما بعد .

كما يجب النتويه إلى أن كلمة " الأهلية " فيما يلى يقصد بها " الخاصة " (١) ، وذلك أن الداعين لإنشاء جامعات خاصة منذ فترة السبعينيات وحتى قيامها بالفعل – فى التسعينيات – قد استخدموا كلمة " الأهلية " بدلا من كلمة " الخاصة " فى المناداة لهذا الموضوع ، وقد يكون

١- سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمة الدراسات السابقة بالفصل الأول من البحث .

ذلك تمسحا في تجربة الجامعة الأهلية (١٩٠٨) سابقة الذكر كتجربة وطنية ، إلا أن ثمة فرقا شاسعا بين هذه الجامعة القديمة " الأهلية " وثلك القائمة اليوم " الخاصة " والتي دعوا لها باسم " الأهلية " ، فالجامعة القديمة " الأهلية " كانت تعبر عن حركة أمة حرمتها سلطات الاحتلال من هذا النوع من التعليم (الجامعي) فتاقت إليه باعتباره سلحا في معركة النضال ضد الاستعمار ، أما الجامعات الخاصة القائمية اليوم والتي دعوا لها باسم الأهلية فتقع في دائرة التجارة الخاصة أو الاستثمار في مجال التعليم ، كما سيتضح فيما يلي :

ثالثاً : الجامعة الخاصة في السبعينيات (١٩٧٢ – ١٩٧٩م) :

منذ مطلع السبعينيات – من القرن الفائت – أعيد طرح فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات بعد أن شهدت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مصر تغيرات رئيسية وسريعة ومتلاحقة ، كان أهمها انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وما ترتب عليه من ارتباط وثيق للاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالي ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي .

وفاضت الأحاديث حول خسائر وعدم كفاءة القطاع العام ، وثار الحديث حول مجانية التعليم بين رافس لها وبين داع لترشيدها ، وارتفعت الأصوات مرة أخرى من أجل إنشاء جامعة أهلية تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بعيدا عن سيطرة الدولة .

ففى ٢٨ مايو ١٩٧٢ عرض الموضوع -على مجلس الشعب - ونوقش ورفض شكلا، ورأت اللجنة -المقدمة له-في حينها أن البديل المتاح والذي

يمكن تحقيقه في هذا الوقت هو التوسع في الانتساب^(۱). وتجدد الاقتراح عام ۱۹۷۳على أن تدار هذه الجامعة الأهلية عن طريق القطاع الخاص بوصفها شركة استثمارية ، وكان ذلك ضمن إرهاصات الانفتاح الاقتصادي الذي أعلن عنه رسميا عام ۱۹۷۶ ، ووصل الأمر إلى أن تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملي في هذا الصدد (۱) . وفي فبراير ۱۹۷۶ كلف مجلس الوزراء اللجنة الوزارية للتعليم ببحث ودراسة الموضوع وعرض ما تم التوصل إليه على المجلس ، إلا أنه لم يطرا أي جديد على هذا الموضوع خلال هذه الفترة . (۱)

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٧٤ أن تدخل فاعلا في موضوع الجامعة الأهلية المقترحة ، فقامت بإعداد تقرير عرض وجهتي نظر ، الأولى مؤيدة وترى أنه يمكن لبعض الهيئات والمؤسسات أن تتبنى قيام الجامعة الأهلية لتحقيق رغبات المواطنين ، أما الرأى الثانى فقد كان يعارض إنشاء هذه الجامعة ، لأنها تتعارض مع تكافؤ الفرص ، وإضافة للرأيين السابقين كان هناك رأى ثالث يؤيد إصلاح النظام التعليمي القائم قبل التفكير في أي تطوير جديد .

وفى عام ١٩٧٥ ومع بداية عصر الانفتاح وتستجيع القطاع الخاص، عادت دعوة إنشاء الجامعة إلى الظهور، فقد اهمتم مجلس الشعب بالدعوة وناقشها باستفاضة لدرجة أن لجنة التعليم بالمجلس حددت

١- عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصة في إطار اللحظة التاريخية
 الراهنة " ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

۲ - شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى " ، مرجع سابق ، ص ۹۵ .

٣ - عمرو هاشم ربيع: "الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها"، مرجع سابق، ص٣٧.

المبالغ الذي سيدفعها الطلبة نظير القيد بالجامعة الأهلية ، والتسى بلغست الف (١٠٠٠) جنيه استرليني للطالب الوافد ، وخمسمائة (٥٠٠) جنيها مصريا للطالب المصرى ، إضافة لمصروفات سنوية قدرها مائتين (٢٠٠) جنيها استرلينيا للوافد ، مائة (١٠٠) جنيه مصرى للطالب المصرى ، وذلك بالنسبة للكليات العملية ، ونصف هذه المبالغ تدفع بالنسبة للكليات العملية ، ونصف هذه المبالغ تدفع بالنسبة للكليات النظرية ، مع الاقتراح بأن يكون قبول الطلبة مؤقتا بالجامعات العامة لحين إنشاء الجامعة الأهلية . (١)

ولكن المجلس القومي للتعليم أعد تقريرا قال فيه إن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور - خاصة المادتين ١٨ ، ٢٠ - الذي ينص على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ، كما أنها ستميز بين الطلبة على أساس الغني والفقر ، وأنه من الأفضل التركيز على إصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلا من إنشاء الجامعة الأهلية ، وقد اقترح أن يصدر لهذه الجامعة قانوناً خاصاً يحدد أهدافها وطريقة إدارتها ، وذلك كمخسرج للعائق الدستوري ، وبسبب عدم دستورية الدعوة للجامعة الأهلية تم إرجاء تنفيذها . (٢)

وفى عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د . حسن إسماعيل) في مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم ،

۱- لبيب السباعى : " جامعة أهلية في مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحـــى سرور"، الأهرام الاقتصادى، عدد ۲۷ / ۱ / ۱۹۹۲، ص ٦٠ .

ويجب أن يوجه لخدمة أفراد المجتمع ويسهم في عملية النتمية (١). ولقد ناقش مجلس الشعب هذا الموضوع حيث عقدت ثلاث جلسات استماع يومي ٦، ٧ فيراير ١٩٧٩، ويوم ٤ مارس ١٩٧٩، حضرها وزير التعليم والبحث العلمي والثقافة ونخبة من رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات وأسائذة الجامعات ورجال الفكر في مصر، واستمرت جلسات الاستماع مدة عشر ساعات، تم الاستماع فيها إلى (٣٥) متحدثا، ولقد اتجهت غالبية منهم إلى تأييد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية، وانتهي الأمر إلى الموافقة على الفكرة -من خلال اللجنة المختصة -في الفصل التشريعي الثاني في دور الانعقاد العادي الثالث عام ١٩٧٩ (١). على الساس أن إنشاء الجامعة الأهلية ضرورة لا تخالف مبادئ الدستور في المساس بتكافؤ الفرص أو مجانية التعليم، ذلك لأن الدستور إذا كان ينص على مجانية التعليم فإن النص قد قرر بوضوح أن هذه المجالات يقتصر على مؤسسات الدولة التعليمية.ويستفاد من هذا النص أمران: (١)

الأمر الأول: إن المجانية مقصورة على مؤسسات الدولة التعليمية.

الأمر الثانى: إن المشروع الدستورى قد افترض وجود مؤسسات تعليمية لا تتبع جهاز الدولة تبعية مباشرة ، وإن كانت تخضع للإشراف العلمسى للدولة ، وهذا هو الذى جرى عليه العمل ونظمته القوانين قبل بستور

١ - شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعي " ، مرجع سابق، ص ٩٦ .

٢- جمهورية مصر العربية : مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيسضاحية لقسرار رئيس الجمهورية بمشروع قاتون بسشأن إتسشاء الجامعات الخاصة ، ص ه .

٣ - المرجع السابق ، ص٦ .

1971 ، وفي ظل هذا الدستور وجدت المدارس الخاصة الابتدائية والثانوية والمعاهد الفنية الخاصة في إطار القانون المنظم للتعليم الخاص، كما وجدت المعاهد العليا الخاصة ، والتي ينظمها القانون رقم ٥٢ لـسنة ، والتي ينظمها القانون رقم ٥٢ لـسنة ، ١٩٧٠م ، وهكذا يتبين بوضوح لا لبس فيه أن المجانية التي نص عليها الدستور مقصورة على الجامعات الحكومية باعتبارها مؤسسات الدولـة التعليمية . ولا تتعدى ذلك إلى مجال الجامعات الخاصة باعتبارها ليست مؤسسات الدولة التعليمية .

وترتيبا على ذلك فإن الرأى الدستورى السليم لا يرى أن الدستور قد منع أو حظر إنشاء جامعات خاصة ، غير أن تصادم الآراء من قبل المؤيدين والمعارضين أدى مرة أخرى إلى تأجيل المشروع . ليشهد صعودا جديدا في الثمانينيات كما سيرد فيما يلى .

رابعاً : الجامعة الخاصة في الثمانينيات (١٩٨١ – ١٩٨٩م)

لقد شهد عقد الثمانينيات صعودا جديدا لفكرة إنساء الجامعة الأهلية، حيث أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا عام ١٩٨١م بأن ينظر فى إنشاء جامعة أهلية على أن تكون فكرة إنشائها موازية للإصلاح الجامعى وليست بديلا عنه ، وأن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع العربى والأهلى ، متحررة من القيود والروتين ، وعلى احدث الأسس العلمية ، ويكون غرضها الأساسى تزويد الوطن العربى أولا والبلاد النامية ثانيا بالتخصصات التى قد لا تستمكن الجامعات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، وأن يمثل فى مجلس إدارتها الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، وأن يمثل فى مجلس إدارتها

كبار المشتغلين بالتعليم الجامعي بطريقة يتفق عليها في النظام الأساسيي للجامعة . (١)

وفى عام ١٩٨٦م تم إحياء المشروع عن طريق دعوة وزير التعليم العالى لإنشاء " جامعة تكنولوجية " يدرس فيها مواد علمية محددة فل التخصصات التكنولوجية النادرة وغير النمطية (٢) . ويكون تمويلها عن طريق شركة مساهمة تطرح أسهمها للمواطنين بجانب التبرعات والقروض وغيرها من الوسائل ، ولكن لم يتحقق من الفكرة الجديدة إلا إنشاء كلية للتكنولوجيا في مدينة ٦ أكتوبر بمصروفات . (٣)

وفى عام ١٩٨٧ وتحديدا فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ ، ناقش مجلس الشعب مرة أخرى موضوع ازدياد ظاهرة سفر المصريين إلى الجامعات العربية والأجنبية ، للحصول على أماكن للتعليم بها فى نوعيات معينة من التخصصات العلمية خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينات ، والتأكيد مرة أخرى على الأخذ بفكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر .(1)

١ - جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ،
 المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : سياسة التعليم - مبادئ ودراسات وتوصيات ، القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .

٢- سامية السعيد بغاغو: "رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضوء
 القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص ٢٠٠.

٣- لبيب السباعى: "جامعة أهلية فى مصر - لمن ؟ "، مرجع سابق ، ص ١٠٠.
 ٤- جمهورية مصر العربية ، مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيسضاحية لقسزار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قاتون بشأن إتسشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

وفى ٩ نوفمبر ١٩٨٨م أعلن وزير التعليم قبوله بإنسشاء جامعة أهلية ، إذا كانت ستلبى حاجة المجتمع لتخصصات تفتقر إليها الجامعات الحالية ، وتخفف عن كاهل ميزانية الدولة ، وأنه يوافق على إنشاء هذه الجامعة باعتبار أن النشاط الأهلى مسموح به فى التعليم مشيرا فى ذلك الوقت إلى وجود المعاهد الخاصة العليا منذ عام ١٩٧٠م، ويستطرد قائلا: إن مشروع الجامعة الأهلية محاولة لجذب رؤوس الأموال العربية من خلال تعليم الطلبة الوافدين ، وإعطاء فرصة أمام طلبة الثانوية العامة الحاصلين على مجموع قليل للالتحاق بالمؤسسات التعليمية فى مصر ، والتخلص من ظاهرة عودة المصريين للجامعات المصرية بعد عام واحد من الدراسة بالخارج . (١)

وقد لاقى الرأى السابق لوزير التعليم قبولا من مجلس رؤساء الجامعات ، الأمر الذى كان من شأنه الإسراع بخطى أكبر نحو تتفيذ المشروع .

وفى أغسطس عام ١٩٨٩م أعلن عن موافقة وزير التعليم بــشأن اقتراح تقدمت به جمعية " اقرأ " (°) التى يرأسها جماعة من السعوديين لإنشاء جامعة أهلية بمدينة السادات (٢) . وبعد يومين فقط صرح الوزير بأنه موافق من حيث المبدأ على إنشاء جامعة أهلية في مصر – بناءً على

١ - جريدة الوفد المصرية في ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ ، ص ٦ .

^{*} جمعية " اقرأ " : جمعية سعودية يترأسها سعودى ولها مجلس إدارة يضم بعض الشخصيات المصرية وقد أشهرت هذه الجمعية في ٩ إيريل من عام ١٩٨٩ .

٢ - عمرو هاشم ربيع: "قضية الجامعة الأهلية في سياسة التعليم الجامعي"،
 مرجع سابق ، ص ٣٨٤.

مشروع جمعية "اقرأ " - بمصروفات تقدر بنحو عـ شرة آلاف جنيها مصريا تسدد سنويا، غير المصروفات الإضافية ، وهي جامعة للعلـوم والتكنولوجيا مقرها مدينة السادات ("") وتبدأ الدراسة بها فـي العـام الجامعي ٩٠ / ١٩٩١م. (١)

ويتضح من ذلك أن الدولة قد آزرت الدعوة لإنشاء جامعات أهلية بمصروفات أكثر من ذى قبل ، إلا أن هذه الدعوة منيت كسابقاتها بالفتور ، لتقوى مرة أخرى فى التسعينيات ، ولكن فى هذه المرة كان العزم مؤكدا على ضرورة أن يرى مشروع الجامعة الأهلية النور كما سيتبين فيما يلى :

خامساً : نشأة الجامعات الخاصة المصرية في التسعينيات (١٩٩٢م)

فى جميع المرات السابقة كان الحماس يتجدد كلما تجدد الحديث عن مشكلة التعليم فى مصر ، وعاما بعد عام كانت مشاكل التعليم تلقب بثقلها الكبير على كاهل الدولة والأفراد معا ، إلى أن أصبحت فى مقدمة الهموم الكبرى التى تشغل الرأى العام المصرى فى أوائل التسعينيات . فقد أصبح هناك إجماع على أن التعليم فى مصر قد وصل إلى مرحلة من التدهور تتنر بكارثة ، وأن الحاجة أصبحت ماسة لإعادة النظر كلية فى أهداف التعليم وطريقته ، خاصة فى ظل سياسة الخصخصة التى تبنتها الدولة مسايرة لنهجها الرأسمالى الجديد.

وفى هذا الإطار تجددت الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية ، ولكنها هذه المرة بمبادرات فردية ساندتها الدولة في وقت لاحق ، وصحاحب

^{**} مدينة السادات : تقع في منتصف الطريق تقريبا بين القاهرة والإسكندرية .

٢ - شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى "مرجع سابق ،
 ص ٩٩ .

الدعوة هذه المرة هو الكاتب الصحفى "مصطفى أمين" الذى طرحها من خلال عموده اليومى " فكرة " فى جريدة الأخبار ، وذلك فى أكتبوبر 1991م ، ومن جانبه خصص مليون جنيها مصريا من مشروع ليلة القدر الذى يتبناه، وذلك كبداية للاكتتاب فى إنسشائها ، وسرعان ما استجاب عدد من رجال الأعمال والهيئات لدعوته ، ووصل الرقم إلى خمسة (٥) ملايين جنيها مصريا ، وفى نفس الوقت ساند المهندس حسب الله الكفراوى – وزير الإسكان والتعمير آنذاك – دعوة مصطفى أمين وتحمس لها بشدة ، وخصص مكانا للجامعة المقترحة فى مدينة السادات . (١)

وفى هذا الصدد وخلال شهر نوفمبر ١٩٩١ أبدى الرئيس محمد حسنى مبارك أفى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى ملاحظات هامة حول قضية الجامعة الخاصة. حيث أكد أنها لابد وأن تكون جامعة شعبية التمويل ولا دخل للحكومة بها ، وطالب الرئيس من الجميع أن يشاركوا بالحوار حول كل ما يتعلق بهذه الجامعة . (١)

وبينما اشتد الحوار مجددا بين المؤيدين والمعارضين للفكرة - مثلما كان الحال في المرات السابقة - آزرت الدولة الدعوة هذه المرة بشكل أكثر من ذي قبل ، ويبدو أن عقبة التمويل التي كانت أحد الأسباب الرئيسة لإفشال الدعوة في المرات السابقة أصبح من الممكن حلها في الوقت الراهن مع ازدياد عدد القادرين والأغنياء ورجال الأعمال النين سيكتتبون في تأسيس الجامعة ، الأمر الذي شجع الحكومة على المصنى في تتفيذ وتطبيق شروط وبرامج توجهها الأيديولوجي الجديد ، وهو

١ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية في مصر - لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٢ - جريدة الأخبار المصرية في ٢٠ / ١١ / ١٩٩١ ، ص ٤ .

التوجه الرأسمال الليبرالي تمشيا مع النظام العالمي الجديد ليصل هذا التطبيق - في عملية الخصخصة - إلى التعليم الجامعي .

ولذلك أبدت القيادة السياسية ممثلة في رئيس الجمهورية ، اهتماما ملحوظا بمتابعة ودراسة فكرة إنشاء الجامعة الخاصة وأسلوب تتفيذها ، وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض حضرها وزيرى الإسكان والتعمير ، والتعليم ، ورئيس مجلس الشورى . (١)

وفى عام ١٩٩٢م أحال مجلس الشعب بجلسته المنعقدة فى مسساء يوم ١٥ ايريل ١٩٩٢م، مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة إلى لجنة التعليم والبحث العلمى لبحثه وتقديم تقرير عنه للمجلس ، فعقدت اللجنة اجتماعين لنظره يوم ١٦ ايريل ١٩٩٢م (اليوم التالى) صحاحا ومساءا ، حضرهما مندوبين عن الحكومة (٢) . وبعد أن نظرت اللجنة مشروع القانون ومنكرته الإيضاحية أجريت بعض التعديلات أهمها : (٦) - تعديل نص المادة السابعة والذى جاء بمشروع القانون على النحو التالى : " ... ويجب أن يكون رئيس الجامعة أو أحد نوابه مسن

المصريين " إلى ".... ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا ".

١ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية في مصر - لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٢ - جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنسشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد "،
 مرجم سابق ، ص ١٥٧ .

حجمهوریة مصر العربیة ، مجلس الشعب : "تقریر لجنة التعلیم والبحث العلمی
 عن مشروع قاتون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الفصل التشریعی السادس ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة رقم
 ۱۰۲ بتاریخ ۱۸ / ۷ / ۱۹۹۲ .

- الاتفاق على ضرورة عدم النص في القانون على تحديد الحد الأدنى للقبول بهذه الجامعة - الخاصة - حيث نصت الفقرة (هـ) في المادة الثالثة من مشروع القانون على : " ... ألا تقل نسبة الدرجات الحاصلين عليها في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها عن (٦٥ %) من مجموع الدرجات بما يحقق تكافؤ الفرص " .

ووافقت لجنة التعليم بمجلس الشعب بالإجماع على مشروع إنشاء الجامعات الخاصة حيث أعلن أعضاء اللجنة تأييدهم لإنشاء الجامعة لغلق الأبواب الخلفية أمام التحاق الطلبة المصريين بالجامعات الأجنبية ، وتوفير العملات الصعبة لمصر . ولاستصدار قانون بسشأن الجامعات الخاصة يلزم أولا عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته وأخذ الموافقة عليه ، كما سيتضح فيما يلى :

مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية :

بعد موافقة لجنة التعليم بمجلس الشعب بالإجماع على مسشروع النشاء الجامعات الخاصة، تم عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته ، ودار حوار واسع في الرأى العام حول إنشاء هذه الجامعات ، شارك فيه عدد من المسئولين وأسائذة الجامعات والكتاب والصحفيين ورجال الأعمال وأعضاء المجلس ، وانقسم الحوار بين مؤيد ومعارض – مثلما كان يحدث في المرات السابقة – غير أن العزم في هذه المدرة كان مؤكدا على ضرورة أن يرى المشروع النور .

فقد نوقش المشروع خلال جلستين : الأولى رقم (١٠٦) بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ وأخنت خلالها موافقة أعضاء المجلس على مــشروع

القانون من حيث المبدأ . (۱) والجلسة الثانية رقم (۱۰۷) بتاريخ ۱۹ / ۷ / ۱۹۹۲ اختتم بها مجلس الشعب دورته البرلمانية بالموافقة نهائيا على مشروع قانون إنشاء الجامعات الخاصة . وذلك بعد مناقشة سريعة طرح خلالها بعض النواب عدة تحفظات ومخاطر قد تترب على إنسشاء مثل هذه الجامعات ، كما وافق المجلس خلال هذه الجلسة على إبخال التعديلات عليه وأهمها حذف الفقرة (هـ) من المادة الثالثة ، وتعديل نص المادة السابعة (۱). – سبقت الإشارة إلى ذلك آنفا – وقد رأس الجلسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس. (۱)

وبناء على موافقة مجلس الشعب أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية القانون رقم (١٠١) لمنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في ٢١ المحسرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٩٢م، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٢م. (١)

وتضمن القانون إحدى عشرة مادة ، ونصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في

١ - عصام الدين هلال: " الجامعات المصرية الخاصة في إطار اللحظة التاريخية
 الراهنة " ، مرجم سابق ، ص ٩٣ .

٣ - جريدة الأهرام المصرية في ٢٠ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ٧ .

٤ - القانون رقم (١٠١) لمنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصــة ، الجريـندة الرميمية العدد (٣١) تابع، بتــاريخ ٣٠ / ٢ / ١٩٩٢ ، ص

رأس مالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء" (١).

ورغم صدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة عام ١٩٩٢ فإن هذه الجامعات لم تبدأ عملها إلا في العام الجامعي ٩٦ / ١٩٩٧م كما سيتبين فيما يلي :

بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧م):

على الرغم من صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة فإن الأمر تطلب أربع سنوات كاملة من المحاولات للحصول على موافقة وزارة التعليم ثم مجلس الوزراء تتفيذا لما جاء بالمادة الأولى – سالفة الذكر – من القانون ، إلا أن مجلس الوزراء بادر في أغسطس عام ١٩٩٦ بالموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة دفعة واحدة وفي جلسة واحدة وهي جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، وفي نفس الحديثة والأداب ، مصر لكل جامعة قرار من رئيس الجمهورية بالإنشاء ، مما دفع بجريدة الأهرام المصرية أن تكتب هذه الفقرة تحت عنوان " ولادة غير شرعية " (٦). لما فيها من مخالفة لما جاء بالمادة الأولى من القانون (١٠١) لسنة ١٩٩٦ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث

١ - المرجع السابق ، المادة الأولى ، ص ١١ .

٣ - جريدة الأهرام المصرية في ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٢٩ .

يجب أن تسبق موافقة مجلس الوزراء موافقــة وزيــر التعلــيم ، إلا أن مجلس الوزراء قد وافق على إنشاء هذه الجامعات الأربع دون انتظــار لموافقة وزير التعليم ، الأمر الذي تتضح معه قوة الإرادة لحــسم هــذا الموضوع .

وعلى أية حال فقد بدأت الجامعات الأربع - سالفة الذكر - معا في فتح أبوابها واستقبال الطلبة فسي عسام جسامعي واحسد وهسو العسام الجامعي ٩٦ / ١٩٩٧م ، وبدأ بذلك زحف المال الخاص على التعليم الجامعي مع تقلص دور الدولة عن مستولياتها التعليمية في ظل الخصخصة ، ففي عام ٢٠٠٢م صدر قرارين جمهوريين بإنشاء جامعتين جديدتين هما : الجامعة الفرنسية ، والجامعة الألمانية ، وقد بدأت الدراسة بالجامعة الفرنسية في أكتوبر ٢٠٠٢م، بينما بدأت الدراسة بالجامعة الألمانية في أكتوبر ٢٠٠٣م(١) . هذا إضافة إلى جامعات خاصة صدر بإنشائها قرارات من رئيس الجمهورية وأخرى وافق مجلس الجامعات الخاصة على إنشائها (تحت التأسيس) وسوف يتضح ذلك فيما بعد عند الحديث عن تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية ، ولأنه لا يمكن الفصل بين النظام التعليمي بمشكلاته وتحدياته ، وبين واقع المجتمع ، بل يمكننا القول إن النظام التعليمي يعكس من خلال بنيته ووظائفه وأهدافه ، ما يسود المجتمع من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، لــذا فــإن الباحث يتوقع أننا سنشهد مزيدا من الجامعات الخاصة في مصر ، وذلك استنادا إلى عدة أسباب أهمها:

جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ، بيان إحصائى بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

١- اتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة ، وتقلبص دورها عن مسئولياتها والتزاماتها التعليمية وتركها للقطاع الخاص والمبادرات الأهلية والفردية ، وبالتالي استمرار زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال على التعليم وعلى أنواع معينة من هذا القطاع ، يقل فيها تكلفة المتعلم ويزداد عائد الربح . ومن الأمور التي بدأت بها الدولة في هذا الاتجاه نذكر: أنظمة التعليم المفتوح ، الانتساب الموجه ، والتدرج في زيادة المصروفات الدراسية عاما بعد عام - في نظام التعليم المفتوح بلغ عدد المقيدين في العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٣ (٥١) ألف طالبا وطالبة ، وفي نظام الانتساب الموجه بلغ عدد المقيدين (٢٩٨) ألف طالبا وطالبة يمثلون (٢٤%) من إجمالي المقيدين بالجامعات المصرية للعام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - (١) . وهى أمور تسللت دون حــوار قــومى لترســيخ الأيــديولوجيا الرأسمالية في مجال التعليم سعيا للحاق بالسسوق الرأسمالي العالمي .

۲- تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم الله الاجتماعى على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم الجامعى بصفة خاصة، مع وجود الزيادة العالية والمطردة في السكان ، الأمر الذي يؤدى إلى اندفاع أعداد كبيرة من التعليم الثانوى ثم الجامعى . ويشهد على ذلك أن

۱- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجسازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى في مجال التعليم الجامعي والعالى (۱۹۸۲ – ۲۰۰۳) ، مرجع سابق، ص ۹.

الاتجاه العام للطابة المقبولين بالجامعات قد تميز بالتزايد ، حيث بلغ أعداد المقبولين من حملة الثانوية العام في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ نحو (٢٤٢) ألف طالبا وطالبة ، مقابل (٩١) ألف طالبا وطالبة في عام ١٨ / ١٩٨٢ بنسبة زيادة قدرها طالبا وطالبة في عام ١٨ / ١٩٨٢ بنسبة زيادة قدرها (٣٦٦)، وبالنسبة لشريحة السكان (الفئة العمرية ١٨ – ٣٣ عاما) فقد بلغت نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعي حوالي (عاما) في عام ٢٠٠٢ / ٣٠٠٠ في حين كانت النسبة المناظرة في عام ٢٠٠٠ / ٣٠٠٠ في حين كانت النسبة المناظرة في عام ١٩٨٠ / ١٩٨٦ حوالي (١٦٩٩) (١) .

الراهن – تعايش نزعة قوية لسرعة تدويل النظام الرأسمالي وما الراهن – تعايش نزعة قوية لسرعة تدويل النظام الرأسمالي وما يستتبعه من عمليات إدماج لكافة مجتمعات العالم الثالث ، ومحاولة شد الأنظمة الاشتراكية – المتهاوية – إلى السوق الرأسمالي العالمي .

وفيما يلى تعريج على تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية على على صدق هذا التوقع .

تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية :

بدء ميلاد الجامعات الخاصة المصرية عام ١٩٩٦م باربع جامعات دفعة واحدة تلى ذلك وفى عام ٢٠٠٢م ميلاد الجامعتين الفرنسية والألمانية ، ليصبح بذلك عدد الجامعات الخاصة المصرية ست جامعات قائمة فى الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢م.

١ - المرجع السابق ، ص ٦ .

وفى عام ٤٠٠٤م وافق مجلس الجامعات الخاصة بجلسته المنعقدة فى ٢٤ مايو ٢٠٠٤م وذلك من حيث المبدأ على إنشاء تـــلاث جامعــات خاصة جديدة هى : جامعــة الأهــرام الكنديــة ، الجامعــة المــصرية البريطانية، وجامعة النيل للدراسات العليا . (١)

كما صدر في نفس العام (٢٠٠٤م) قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء جامعة خاصة باسم " الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات " ويكون مقرها : القاهرة – المعادى الجديدة (وتعمل الآن في مقرها المؤقت: القاهرة – المقطم – الهضبة الوسطى) وبدأت بها الدراسة في العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وتتكون إلى الآن من كليتين هما : كلية علوم الكمبيوتر ، كلية إدارة الأعمال . (٢)

وفي عددها الصادر في ١ / ٧ / ٥٠٠٠ طالعتنا جريدة الأهرام المصرية بأن مجلس الجامعات الخاصة قد أقر بشكل نهائي إنشاء سبت (٣) جامعات خاصة جديدة ، سبق له الموافقة المبدئية على إنشائها بعدما انتهت من تقديم تقاريرها المالية والإدارية والهندسية والعلمية التي تؤكد جدية البعد التعليمي والعلمي ، ووافق المجلس على أن تبدأ هذه الجامعات الست في تقديم أوراقها النهائية ، وهذه الجامعات هي : جامعة طيبة (النهضة) ، جامعة سيناء للتتمية ، جامعة الجمهورية الثقافة والعلوم، الجامعة المصرية الروسية، جامعة القاهرة الجديدة (المستقبل) ،

١- حسين بشير محمود : "حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع والمأمول " ،
 مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٢ - جريدة الأهرام المصرية في ١٧ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

جامعة فاروس . هذا ومن المقرر أن يقوم مجلس الجامعات الخاصة برفع تقارير عن هذه الجامعات إلى مجلس الوزراء لدراستها وإقرارها تمهيدا لاستصدار القرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها . (١)

وترتيبا على ذلك يتضح أن عدد الجامعات الخاصة المصرية ، قد تطور من أربع (٤) جامعات عام ١٩٩٦ ، ليصل إلى أربعة عشر (١٤) جامعة حتى عام ٢٠٠٦ (حتى الآن) ، منها تسمع (١٤) جامعات قائمة وتعمل ، وجامعة واحدة صدر بإنشائها قرارا جمهوريا ولم تبدأ بها الدراسة بعد ، وأربع (٤) جامعات أخرى جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها ، وفيما يلى بيانا بهذه الجامعات الأربعة عشر يوضح اسم الجامعة ، ومقرها ، والقرار الجمهوري الصادر بإنشائها وتاريخ بدء الدراسة بها .

جدول (٦)

بيان بالجامعات الخاصة المصرية

يوضح اسم الجامعة ، ومقرها ، والقرار الجمهورى الصادر بإنشائها ، وتاريخ بدء الدراسة بها طبقا الحصاء العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (٢)

١ - جريدة الأهرام المصرية ، عدد ١/ ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

العربية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصائى بالجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

تاريخ بدء الدراسة	رقم القرار الجمهورى بالإنشاء وتاريخه	مقرها	اسم الجامعة	۴
1997	۲٤۳ <u>است</u> ة ۱۹۹٦	الجيــزة- مدينـــة ٦ اكتوبر	٦ أكتوبر	-1
1997	۲۶۶ <u>ا سن</u> ة ۱۹۹٦	الجيـزة- مدينــة ٦ اكتوبر	أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب	-4
1997	۲٤٥ لـــسنة ۱۹۹٦	الجيــزة- مدينـــة ٦ أكتوبر	مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-٣
1997	۲٤٦ <u>لـــسنة</u> ۱۹۹٦	القـــاهرة – مدينــــة العبور	مصر الدولية	-ŧ
77	۲۲ <u>سن</u> ة ۲۰۰۲	القـــاهرة – مدينــــة الشروق	الفرنسية في مصر	-0
7	۲۷ لــــسنة ۲۰۰۲	القاهرة - القساهرة الجديدة	الألمانية بالقاهرة	-7
۲۰۰۰	۳۹۳ لـــسنة ۲۰۰۶	الجيــزة- مدينـــة ٦ أكتوبر	الأهرام الكندية	->
۲۰۰۰	٤١١ لــسنة ٢٠٠٤	القساهرة – مدينسة الشروق	البريطانية في مصر	-^
۲۰۰۰	۴۳۰ <u>ا سل</u> ة ۲۰۰٤	القاهرة – المقطم	الحديثة للتكنولوجيا	- 9
لم تبدأ حتى الأن	۳۹۳ لـــسنة ۲۰۰۰	شـمال سـيناء - العـريش ، الإسـماعيلية -	سيناء	-1.
		القنطرة شرق		

	جاری اتضاد	الإســـكندرية -	فاروس	-11
	إجـــراءات	سموحة		
	استصدار	القاهرة – مدينة بدر	المصرية الروسية	-17
	قــــرارات	القاهرة - القاهرة	المستقبل (القاهرة	-17
	جمهوريـــــة	الجديدة	الجديدة)	
	بإنشائها	بنی سویف - بنــی	النهضة (طيبة)	-11
_		سويف		

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن بداية الجامعات الخاصة المصرية ويتضع من الجدول رقم (٦) أن بداية الجامعات الخاصة المصرية بالقرن العشرين – كانت قوية ، حيث بدأت باربع جامعات دفعة واحدة في عام ١٩٩٦ ، تلاها وفي غضون خمس سنوات فقط من عملها ، صدور قرارين جمهوريين بإنشاء جامعتين جديدتين (الفرنسية ، والألمانية) في عام ٢٠٠٢ ، وفي عام ٢٠٠٢ صدرت ثلاثة قرارات جمهورية بإنشاء ثلاث جامعات أخرى ، تلي ذلك وفي عام ٢٠٠٥ قرار جمهوري بإنشاء جامعة سيناء ، بالإضافة إلى جملة من الموافقات المبدئية على إنشاء جامعات خاصة جديدة منها أربع جامعات جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها.

وإن دل ذلك على شئ فإنه يدل على أن الدولة قد رفعت بالفعل وبقوة شعار خصخصة التعليم الجامعى ، مسايرة للنظام العالمي الجديد ، الذي يشجع اقتصاديات السوق والمنافسة بالتحول نحو الخاص ، وتكاملا مع ذلك فإن الباحث يتوقع امتداد هذا التوجه إلى التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة ، لتقتصر مجانية التعليم الحقيقية على التعليم الأساسى (الابتدائي + الإعدادي) فقط.

كما يتضح أيضا من الجدول رقم(٦) أن الجامعات التسع العاملة – حتى الآن – مركزة في محافظتين فقط (القاهرة والجيزة) ، وهذا يشير

إلى ضرورة توزيع ما يستجد من جامعات خاصة على مدن الجمهورية المختلفة ، خاصة المدن الجديدة ، الأمر الذى قد يساعد فى تخفيف العبء المادى والنفسى (بسبب اغتراب الطلبة) على أولياء الأمور من ناحية ، كما يساعد على الجذب السكانى للمدن الجديدة من ناحية أخرى ، وقد يكون فى توزيع جامعات : سيناء ، وفاروس ، والنهضة على محافظات أخرى غير القاهرة والجيزة ما يؤيد ذلك .

وإذا كان الراى الدستورى السليم لا يرى أن الدستور قد منع أو حظر إنشاء جامعات خاصة – سبق توضيح ذلك فى هذا الفصل عند الحديث عن الجامعات الخاصة فى السبعينيات – فإن إنشاء مثل هذه الجامعات مع ذلك يجب أن يظل مرهونا بموافقة صريحة من الدولة ، ويظل مرهونا أيضا بإشراف الدولة على تلك الجامعات إشرافا لا يخل باستقلالها من ناحية ، ولا يخرجها عن إطار النظام العام فى الدولة وحاجات المجتمع من ناحية أخرى ، وأمام كل هذه الاعتبارات كان من الضرورى وضع قوانين ولوائح لتنظيم هذه الجامعات والعمل بها ، وفيما يلى تعريجا على هذه القوانين واللوائح .

القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية :

لنتظيم الجامعات الخاصة المصرية والعمل بها صدرت عدة قوانين ولوائح أهمها: القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢، ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة، وفيما يلى نشير إلى كل منها:

أ - القانون رقم (۱۰۱) لسنة ۱۹۹۲ ^(۱)

كان من الضرورى وضع قانون مستقل ينظم الجامعات الخاصة المصرية بعيدا عن بطاق القوانين القائمة وخاصة القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ، والقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات .

وترتيبا على ذلك صدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ الجامعات الخاصة ، وتضمن إحدى عشرة مادة ، نصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة ، تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأس مالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قررا من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء " .

وحدد القانون في مادته الثانية أهداف الجامعة وذلك على النحو التالي نصه:

" تهدف الجامعة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق السربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغيسر ، وعلسى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة.

كما حددت المادة الثالثة شخصية ومكونات الجامعة وذلك على النحو التالى نصه:

١ - ملحق (١)

" يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام وكليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية " .

ب - اللاحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ (١)

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لـسنة ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٦ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، وفي عام ٢٠٠٧ تم تعديل هذه اللائحة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه .

وتضمنت هذه اللائحة سبعة أبواب تحمل العناوين التالية (على الترتيب): مجلس الجامعات الخاصة ، إجراءات إنسشاء الجامعات الخاصة ، القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس ، شئون الطلاب ، الشئون المالية ، العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة، صندوق التعليم الجامعى الخاص .

ونظرا لأهمية دور مجلس الجامعات الخاصة (الباب الأول مسن اللائحة) والمتمثل في اشتراكه في تسيير غالبية المسواد السواردة فسى الأبواب السنة الأخرى من اللائحة ، ولكونه هو المختص بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعي الخاص – كما ورد باللائحة – لذا يسصبح مسن الضروري أن نعطى له مساحة توضيحية أوفر وذلك فيما يلى :

ا – قرار رئيس الجمهورية رقم (119) لسنة 1000 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (100) لسنة 1000 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، س (100) ، ع (100) مكرر ، بتاريخ 100 / 100 .

مجلس الجامعات الخاصة :

تضمنت اللائحة النتفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة سبعة أبواب اختص الباب الأول منها بمجلس الجامعات الخاصة والذي جاء في مادتين : المادة الأولى تتاولت كيفية تشكيل هذا المجلس بينما اهتمت المادة الثانية بتوضيح اختصاصاته وهي كما يلي : (١)

يختص المجلس بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص فى إطار التخطيط العام للتعليم العالى والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجة البلاد ، والتسيق فيما بين الجامعات الخاصة وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية ، وله على وجه الخصوص ما يأتى :

- ١ فحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة للتحقق من استيفائها
 للضوابط الواردة بقانون إنشاء الجامعات الخاصة وهذه اللائحة ،
 وبخاصة :
- أ- مدى قدرتها على الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير ، وتوفير أحداث الأجهزة المتطورة .

ب-توافر الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق أهداف الجامعة قبل البدء في مزاولة نشاطها ، وبما يضمن استمرار هذا النشاط.

١ - المرجع السابق ، ص ص ٨ - ٩ .

- ٢- اقتراح وسائل التعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية والجامعات الأجنبية .
 - ٣- اقتراح تطوير نظم الامتحانات .
- ٤- تحديد أعداد المقبولين سنويا بالكليات والمعاهد العليا المتخصصة
 والوحدات البحثية بالجامعات الخاصة بما يتناسب ويضمن حسن
 سير العملية التعليمية .
- متابعة نشاط الجامعات الخاصة وتقييم أدائها وفقا للمعايير والقواعد والإجراءات التي يضعها المجلس ، والتقارير الدورية التي يعرضها مستشارو تلك الجامعات ممثلو الوزير المختص (وزير التعليم العالى) ، ويجوز نشر نتائج هذه التقارير في النشرات الصادرة عن وزارة التعليم العالى .
- ٦- دراسة أسباب ما يتكشف من أوجه قصور نسشاط الجامعات الخاصة عن أداء رسالتها، واقتراح وسائل إزالة هذه الأسباب، وعلاج آثارها.
- ٧- دراسة ما يعرض على المجلس من حالات مخالفة الجامعة الخاصة للقانون أو لهذه اللائحة أو قرار إنسشائها أو نظمها أو قرارات المجلس ، واقتراح التدابير الكفيلة بإزالة أسباب المخالفة.
- ٨- إعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية والسشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعات الخاصة بتلك التي تمنحها الجامعات الحكومية ، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .
- وجدير بالذكر أن مجلس الجامعات الخاصة قد انخذ مجموعة من

الإجراءات والتدابير لتصحيح المسار بالجامعات الخاصة ، بما في ذلك إنشاء لجان المتابعة الميدانية ، وتوفير التدريب العملى لكليات الطب بنلك الجامعات ، وتحديد أعداد المقبولين ، ووضع دليل للقبول بالجامعات الخاصة لتعريف الطلبة بالفرص المتاحة والشروط اللازمة للالتحاق وتوفير معلومات كافية عن الجامعة . هذا بالإضافة إلى إنشاء مكتب قبول الجامعات الخاصة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٩٧ لسنة قبول الجامعات الخاصة بموجب لقراد الكثير من التجاوزات في قبول الطلبة ببعض الجامعات الخاصة .

فقد ثبت في العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وقوع مخالفات في قبول الطلبة بكل من جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة منصر للعلوم والتكنولوجيا سواء في أعداد المقبولين أو الحد الأدنى لمجموع الدرجات الذي حدده مجلس الجامعات الخاصة لكل كلية . حيث كان من المقرر لجامعة ٦ أكتوبر قبول (٣٤٠٠) طالبا وطالبة إلا أنها قبلت (٢٨٠١) طالبا وطالبة أقل من الحد الأدنى للقبول في كليات :

الطب والجراحة (١١) ، والصيدلة (١٤١) ، العلاج الطبيعي (١٨) ، طب الأسنان (٣٥)، الهندسة (٢٢)، اللغات والترجمة(٤) ،

١- حسين بشير محمود : "حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع والمأمول " ،
 ١٥١ .

الاقتصاد والإدارة (١٥) ، التربية (٢٣) ، الإعلام (١٢) ، العلوم الاجتماعية (٢) ، السياحة والفنادق (٢) طالبا وطالبة . (١)

كما كان من المقرر لجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا قبول (٢٤٠٠) غير أنها قبلت (٢٤٣١) طالبا وطالبة منهم (٣٦٢) طالبا وطالبة دون الحد الأدنى للقبول في كليات :

الطب والجراحة (٧)، الصيدلة (١٨٢)، العلاج الطبيعى (٢٦)، طب الأسنان (٢٣)، الهندسة (٢٤)، الحاسب الآلسى (١١)، اللغات والترجمة (٣)، الاقتصاد والإدارة (٣٢)، الإعلام (٤٥) طالبا وطالبة . (٢)

ويتضح من الإحصاءات السابقة أن غالبية الأعداد المقبولة دون الحد الأدنى تركزت في كليتي الصيدلة بالجامعتين المذكورتين . وبناء على هذه المخالفات ، وفي أكتوبر ٢٠٠٢ صدر - بعد انتهاء مهلة تصحيح الأوضاع - قرار مجلس الجامعات الخاصة بإيقاف قبول طلبة جدد بكليتي الصيدلة بالجامعتين في العام الجامعي التالي ٢٠٠٠٤/٢٠٠٤(٢)

جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحسصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة ٢ أكتوبر للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

٢- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحسسائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة مصر للطوم والتكنولوجيا للعام الجامعى ٢٠٠٢ /

 $^{^{-}}$ جريدة الأهرام المصرية في $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ $^{-}$

وجدير بالذكر أن جامعة ٦ أكتوبر – هي وبقية الجامعات الخاصة الأخرى – قد التزمت بعد ذلك بالضوابط والقرارات التي اتخذها مجلس الجامعات الخاصة بشأن تسوية أوضاع الطلبة المخالفين ، ولم يخرج عن هذا الالتزام سوى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والتسي لم توفق أوضاعها ، رغم توجيه مجلس الجامعات الخاصة إنذاراً لها وإعطائها المهلة الكافية لتلافي هذه السلبيات بتسوية أوضاع هولاء الطلبة (المخالفين) حيث قرر د. مفيد شهاب – وزير التعليم العالى ورئيس مجلس الجامعات الخاصة آنذاك – السماح للطلبة الذين تم قبولهم بكليات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بالمخالفة لقرار مجلس الجامعات الخاصة بالتحويل إلى أي كلية حكومية بأي جامعة بشرط أن يتفق مجموع الطالب في الثانوية العامة مع الحد الأدني للقبول بهذه الكلية ، أو التحويل إلى أي كلية خاصة أخرى بنفس الجامعة إذا كانت هذه الكلية لم تستوف الأعداد المقررة لها ، أو إلى أي جامعة خاصة أخرى. (1)

إلا أن جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا لم تبذل أى جهد لتسوية أوضاع الطلبة المخالفين ، بل وطعنت على قرار مجلس الجامعات الخاصة – بإيقاف القبول بكلية الصيدلة في العام الجامعي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٥ أمام محكمة القضاء الإداري والتي أصدرت في ٨ يوليو ٢٠٠٣ حكما بوقف تتفيذ القرار . (٢)

وقد التزمت وزارة التعليم العالى بتنفيذ الحكم وإن نبهت - في الوقت ذاته - أنها تطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا ، وفي ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣ صدر قرار المحكمة الإدارية العليا بوقف تتفيذ الحكم

١ - جريدة الأخبار المصرية في ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، ص ١ .

٢ - جريدة الجمهورية المصرية في ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٣ ، ص ١ .

الصادر من محكمة القضاء الإدارى لصالح كلية الصيدلة بجامعة مــصر للعلوم والتكنولوجيا بقبول طلاب جدد في العام الجامعي٣٠٠٠٢/٢٠٠٤(١)

وبمقتضى تتفيذ هذا الحكم أصبح من حق مجلس الجامعات الخاصة ألا يعتد بقبول الطلبة الذين قبلوا بكلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا في العام الجامعي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م ، لكن وفي ضــوء أن الحكم قد صدر بعد بدء العام الدراسي ، فقد قرر المجلس - نزولا علي اعتبارات مصلحة الطلبة الذين تم قبولهم بالكلية في حدود الأعداد المقررة - اعتماد قبولهم ، وطلب المجلس من الجامعة المذكورة أن توفق أوضاع الطلبة الذين قبلتهم بالزيادة ولم يتم اعتماد قبولهم بكليات : الصيدلة ، والطب ، وطب الأسنان ، والعلاج الطبيعي، والهندسة ، وتعهد رئيس الجامعة - د . محمود شريف والذي استقال من رئاسة الجامعة فيما بعد - بذلك وطلب مهلة أسبوعين لتسوية أوضاع هؤلاء الطلبة ، وبعد انتهاء المهلة طلب رئيس الجامعة إمهال الجامعة مرة أخرى تتتهي في ١٤ فبراير ٢٠٠٤ لتوفيق أوضاع الطلبة المخالفين ، واستجاب المجلس لمطلبه ، وفي ١٥ فبراير ٢٠٠٤ تبين للمجلس أن الجامعة لم تبذل جهدا لتوفيق أوضاع هؤلاء الطلبة ، الأمر الذي ارتأى معه المجلس - بعد استنفاد كل السبل المناحة - وقف قبول طلبة جدد بكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة بالجامعة للعام الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ (١) . وذلك إعمالا للمادة (٢٦) من اللائحة التتفيذية للقانون رقم (١٠١) لمسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والتي نتص على أنه " إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها

١ - جريدة الأهرام المصرية ، عدد ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٤ ، مرجع سابق .

٢ - المرجع السابق.

أو قرارات المجلس يكون للمجلس - بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافى أسباب المخالفة - اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحسوال ويكون للوزير المختص - بناءً على هذا الاقتراح - إصدار قرار الإيقاف ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلبة جدد بالصف الدراسى الأول من العام الجامعي اللاحق لصدوره " (۱)

جـ - ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة المصرية:

وافق مجلس الوزراء على الضوابط الخاصة بالجامعات الخاصة - عرضت على المجلس الأعلى للجامعات في جلسته بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٥ - وذلك على النحو التالى: (١)

- ١- أن يكون إنشاء الجامعات الخاصة بقرار من رئيس الجمهورية
 شانها في ذلك شأن الجامعات الحكومية ، على أن تقيشاً هيئة
 مختصة للنظر في الطلبات المقدمة لإنشاء هذه الجامعات .
- ۲- التأكد من مصدر رأس المال الذي سوف يدفعه القائمون علي هذه الجامعات ، حتى لا يتحول هذا النشاط إلى مجال لنسشاط الأموال غير المعروفة المصدر ، وبحيث يكون هناك حد أدني من رأس المال المدفوع ، حتى لا يتم إنصاء هذه الجامعات

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (۱۰۱) لسنة ۱۹۹۲ بــشأن إنــشاء الجامعــات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٢- حسين بشير محمود : "حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع والمأمول " ،
 مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ - ١٥٠ .

بأموال بنوك القطاع العام ، فتصبح خاصة من حيث الملكية وعامة من حيث التمويل .

- ٣- أن يكون سير العمل ونشاط هذه الجامعات والرقابة عليها مسن جانب الدولة ، وأن يستفاد من التجارب السابقة من حيث الحد الأقصى للرسوم ونوعية النشاط العلمى ، بحيث تكون هذه الجامعات إضافة حقيقية للجامعات الوطنية الحكومية ، وبحيث تكون نوعية ومستوى التعليم بهذه الجامعات إضافة جادة للجهد النتموى والجهد العلمى المصرى ومدخلا حقيقيا لمصر إلى مجالات جديدة من العلم .
- ٤- تحديد العلاقة بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص على المستوى الجامعي ، ومدى استعانة هذه الجامعات باسائذة الجامعات الحكومية وتنظيم الانتدابات بين هذه الجامعات.

وفى هذا الصدد أعاد المجلس الأعلى للجامعات فى جلسته بتاريخ ٢٦/٨/ ١٩٩٩ تأكيده على ضرورة دعم التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة حرصا على استمر اريتها، ويكون التعاون الأساسى من خلال أعضاء هيئة التدريس والسماح لهم بالندب الجزئى إلى الجامعات الخاصة ، ومشاركتهم فى أعمال الامتحانات والتصحيح . (١)

تحدید العلاقة بین القائمین علی قیادة التعلیم الجامعی الرسمی و التعلیم الجامعی الخاص ، وقد رؤی ضمانا لعدم خلق أی تعارض شخصی و رفعا للحرج ، أن القائمین علی قیادة التعلیم

١ - مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص ، القضايا ، متطلبات المجتمع
 - در اسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

الجامعى الحكومى والمتمثلة فى المجالس القيادية ولجان القطاعات وكل من بيده سلطة أو اتخاذ القرار الجامعى ، لا ينبغى أن يكون طرفا أو شريكا فى التعليم الجامعى الخاص .

وبعد العرض السابق لأهم القوانين واللوائح التى صدرت لنتظيم الجامعات الخاصة المصرية والعمل بها ، يجدر بنا أن نعرض لنظام هذه الجامعات من حيث : سياسة القبول، وموقف قبول وقيد الطلبة ، موقف أعضاء هيئة التدريس ، الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات العلمية ونوعية التخصصات ، المصروفات الدراسية ، الإدارة ، العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .

سياسة القبول في الجامعات الخاصة المصرية :

يشترط لقبول الطلبة بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس في الجامعات الخاصة المصرية الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، مع الالتزام بالحد الأدنى للقبول في الجامعة الذي ينص عليه في قرار إنشائها (۱) ، والحد الأدنى للقبول بالكليات النظرية والعملية الدي يقره مجلس الجامعات الخاصة المصرية في ضوء نتيجة الثانوية العامة

¹⁻ نتص المادة التاسعة من كل قرار جمهورى صادر بإنسشاء أى مسن الجامعات الخاصة المصرية على الأتى " تقبل الجامعة الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بحد أدنى (٥٠%) ووفقا لشروط القبول الأخرى التى يحددها مجلس الجامعة".

وما يعادلها والأماكن المتاحة ، وذلك فضلا عن شروط القبول النسى يضعها مجلس الجامعة (١) .

ويكون تحديد المجلس لأعداد المقبولين بكل جامعة في حدود طاقة استيعاب الكليات والأنسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية ، وفي حدود الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة للجامعة . (٢)

وبالرجوع إلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 94 لمنة 1977 - والذي لا تخضع له الجامعات الخاصة المصرية - نجد أن الالتحاق بالجامعات المصرية (الحكومية) يعتمد على معيار واحد وهو المجموع باستثناء بعض الكليات التي تضيف إلى المجموع نتيجة اختبار تعقده ، خاصا بالقدرات،أو اختبارات شخصية في كليات أخرى.(٢)

ولأن هذا يتنافى مع بعض المبادئ التى ينبغى أن تبنى عليها سياسة القبول فى التعليم الجامعى ، والتى ترى أن يكون القبول بهذا النوع من التعليم بناءً على رغبة الطالب فى دراسة تخصص معين مع قدرته على تحقيق ذاته فى هذا التخصص ، لذا يجب أن تفسح الجامعات الخاصة المصرية المجال أمام تحقيق هذه الرغبات للطلبة ، على أن يكون القبول فى ضوء مؤشرات احتياجات سوق العمل من الخريجين فى

۱- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۹۲ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ،
 مرجع سابق، مادة (۱۷) ، ص ۱٤ .

٢- المرجع السابق ، مادة (١٨) ، ص ١٤ .

[&]quot;- جمهورية مصر العربية ، رئاسة لجمهورية : قانون تنظيم الجامعات والاحته التنفيذية ، ط٧ ، القاهرة ، الهيئة العاملة للشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢١ – ١٢٥ .

التخصصات الجامعية المختلفة ، وفي هذه الحالة يجب دراسة هذه الاحتياجات بالنسبة لكل تخصص ليكون عدد الطلبة متمشيا مع المتطلبات المجتمعية .

موقف قبول وقيد الطلبة في الجامعات الخاصة المصرية :

بلغ عدد المقبولين في الجامعات الخاصة المصرية خلل العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حوالي (٩٣٠٠) طالبا وطالبة ، كما وصل عدد المقيدين في أقدم أربع جامعات خاصة حوالي (٣٤٢٠٠) طالبا وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٠ / ٢٠٠٥، ويوضح ذلك الجدولين التالبين (رقمي ٧ ، ٨) :

جدول (۷) بیان بالجامعات الخاصة المصریة یوضح أعداد الکلیات والأقسام ، وأعداد الطلبة المقبولین طبقا لإحصاء العام الجامعی ۲۰۰۵ / ۲۰۰۲ ^(۱)

أعداد الطلبة المقبولين	عدد الكليات والأقسام	الجامعة	۴
7911	1 £	٦ اکتوبر	-1
1270	٨	أكتوبر للعلسوم الحديثسة	-4
1	<u></u>	والأداب	
١٨٨١	١.	مصصر للعلصوم	-٣
		والنكنولوجيا	
17.9	٧	مصبر الدولية	- ٤
۸۰	٣	الفرنسية في مصر	-0
17.7	٣	الألمانية بالقاهرة	-٦
1.9	٤	الأهرام الكندية	-٧
1 79	(*) ٣	البريطانية في مصر	-۸
١٠٨	۲	الحديثة للتكنولوجيا	-9
	_	والمعلومات	
9470	0 £	لی	الإجما

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصائى باعداد الكليات والأقسام وأعداد الطلبة المقبولين فحى الجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعى ٥٠٠٠ / ٢٠٠٠ .

تقدمت " الجامعة البريطانية في مصر " إلى مجلس الجامعات الخاصة بطلب إنشاء عدد (^) كليات جديدة تضاف إلى الكليات السئلاث القائمة (جريدة الأهرام المصرية في ٢٦ / ٢١ / ٢٠٠٥ ، ص ٥).

ويتضح من الجدول (رقم ٧) أن الجامعات الخاصة المصرية تضم أعدادا لا يستهان بها من الطلبة ، حيث وصلت أعداد الطلبة المقبولين في هذه الجامعات إلى حوالي (٩٣٠٠) طالبا وطالبة في العام الجامعي ٥٠٠٠ / ٢٠٠٦ ، الأمر الذي يحتم ضرورة الاهتمام بهذه النوعية من الجامعات من ناحية ، ويعطى بعدا لأهمية هذه الدراسة مسن ناحية أخرى .

ومما يؤيد نلك أن مجلس الجامعات الخاصة كان قد قدر في منتصف يناير ٢٠٠٦ ، أن يفتح مكنب نتسيق القبول لهذه الجامعات أبوابه لقبول طلبة جدد في الكليات التي لم تستكمل الأعداد بها ، حيث لم تقبل الجامعات الخاصة خلال أغسطس ٢٠٠٥ إلا حوالي (٩٣٠٠) طالبا وطالبة من بين (١٥) ألفا قرر المجلس قبولهم في هذه الكليات (١٠) أي بنسبة (٢٢%) وهي نسبة مازالت غير كافية لتخفيف العب الطلابي عن الجامعات الحكومية ، كمبرر وراء إنشاء هذه الجامعات . وقد يرجع عجز الجامعات الخاصة عن قبول الأعداد المقررة لها إلى ارتفاع مصروفاتها الدراسية – كما سينبين فيما بعد – بما لا ينتاسب مع المستوى الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع المصرى .

وإذا علمنا أن عدد الطلبة المقيدين في أقدم أربع جامعات مصرية خاصة ، قد وصل إلى حوالي (٣٤٢٠٠) في العام الجامعي الماضي الماضي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٥ ، ومع عدد (١٥) ألف آخرين كان من المفترض قبولهم ، فإنه يتبين لنا أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الجامعات في تخفيف العبء الطلابي عن الجامعات الحكومية من ناحية ، وتوفير

١ - جريدة الأهرام في ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، مرجع ابن ، ص ١٥ .

عملة صعبة للبلاد من ناحية أخرى ، خاصة وأن أكثر من ثلث (٣/١) عدد هؤلاء المقيدين من الوافدين، ويوضح ذلك الجدول التالى : جدول (٨)

بيان بتوصيف الطلبة بالجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ (١) *

	المقيدون			المقبولون	الجامعة	٦				
جملة	وافد	ج.م.ع	جملة	وافد	ج.م.ع					
۱۵۷۷۸	٣٥٣٥	1.270	7779	1.77	14.4	٦ أكتوبر	-1			
4078	۲۷٥	١٩٨٨	1107	٤١١	V£1	اکتــــوبر	-۲			
				1		للعلـــوم				
						الحديثـــة				
						والأداب				
17700	2971	7798	1978	۸۰۱	1174	مـــمر	-٣			
						للعلـــوم				
					5 5 5 5	والتكنولوجيا				
7091	1.9	757	1.75	۳ ٦	٩٨٨	مـــصر	- ٤			
						الدولية				
45144	1.999	77119	7,749	4470	1001	الى	الإجم			

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، مركز المعلومات والتوثيق :
 التعليم الخاص - جامعات خاصة ومعاهد عالية ومتوسطة (الكراسة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) ،
 المجلد الثالث ، جداول متفرقة ، ص ص ٣ - ٣٤ .

^{*} استعان الباحث بهذا الإحصاء لعدم توفر إحصاء في هذا الشأن لأى من الجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعي الحالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن النسبة الكلية للطلبة الوافدين بلغت (٣٣,٢) من مجموع المستجدين ، (٣٣,٢) من مجموع المستجدين (المقبولين) بزيادة فدرها (١,٢ %) لصالح المستجدين ، وهذا يدل على تزايد جذب الجامعات الخاصة المصرية للطلبة العرب الأمر الذي يعطى مؤشرا مرضيا في تحقيق مبرر هام من مبررات إنشاء هذه الجامعات ، وهو توفير العملة الصعبة للبلاد .

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أيضا وبعد استخراج النسب المئوية للطلبة الوافدين أن أعلى نسبة للطلبة الوافدين جاءت لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وبنسبة (٢,١٤%) للمستجدين، (٥,٠٤%) للمقيدين، تلتها جامعة ٦ أكتوبر وبنسبة (٣٧,٩%) للمستجدين، (٣٣,٩%) للمقيدين، وقد يرجع هذا الفرق بين الجامعتين إلى انخفاض المصروفات الدراسية لكليات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – كما سيتضح فيما بعد – عن نظيراتها في جامعة ٦ أكتوبر.

وبمقارنة نسب الطلبة الوافدين المقيدين في الجامعتين ، نجد أنها (٥٠٠٤%) في جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، (٣٣,٩%) في جامعة ٦ أكتوبر، وبفارق (٦,٦%) لـصالح جامعة مـصر للعلوم والتكنولوجيا ، أما نسب الوافدين المستجدين في الجامعتين فجاءت بنسبة (٤١,٦%) ، (٣٧,٩%) على الترتيب ، وبفارق (٧,٧%) لـصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ويعنى هذا تضاؤل الفرق لـصالح جامعة ٦ أكتوبر ، وقد يرجع ذلك إلى تعدد كليات جامعـة ٦ أكتـوبر ، الأمر الذي أدى إلى شهرتها في المجتمع العربي ، مما يجعلها أكثر جذبا للطلبة العرب ، وقد يكون في ذلك تأييدا لاختيار جامعة٦ أكتوبر للتطبيق للطلبة العرب ، وقد يكون في ذلك تأييدا لاختيار جامعة٦ أكتوبر للتطبيق - كعينة للجامعات الخاصة - في الشق الميداني من هذا البحث .

وعلى النقيض فقد جاءت أقل نسبة للطلبة الوافدين من نصيب جامعة مصر الدولية حيث بلغت هذه النسبة (٣,٥%) من مجموع المستجدين عليها ، (٣,٠٣%) من مجموع المقيدين بها ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات الدراسية لهذه الجامعة مقارنة بالجامعتين السابقتين ، الأمر الذي يعطى مؤشراً جليا لضرورة اعتدال الجامعات الخاصة المصرية في تحديد قيمة مصروفاتها الدراسية .

موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية :

يعتبر موقف أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وتخصصاتهم وخبراتهم وظروف استخدامهم بعقود دائمة أو مؤقتة معيارا رئيسا لقدرة الجامعات على أداء رسالتها وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها ، وفيما يلى بياناً بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية خلال العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٤ (*) ، موضح به نسبة أستاذ / طالب في كل جامعة .

جدول (٩)

بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبة أستاذ / طالب بالجامعات الخاصة المصرية طبقا الإحصاء العام الجامعي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ (١)

^{*} لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات في هذا الشأن - عن أى من الجامعات الخاصة التسع العاملة - لأى من العامين الجامعيين ٢٠٠٥ / ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وذلك من الجامعات نفسها أو من الجهات الأخرى ذات الاختصاص .

۱- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٢ .

نسبة					دریس	هيئة الت	عضاء	اعدادا	مين	نوه				
أعضاء				منكب				معار			معين			
هيئة التدريس	أعداد	الإجمالي				 - -								
(المعينين	الطلبة	العام		ام	ı	جملة		أيم	,		الم	t	الجامعة	م
والمعارين			¢	٠,	'		٠	ا ا م	'	ť	۰,۰		•	
) إلى الطلبة								;					1	
187/1	١٦٧٤٧	۹۱۸	178	۸۰	104	117	44	٣.	4.4	۲.	١	>	٦ اکتوبر	١
٥٦/١	1011	97	44	77	17	۲۷	١,	£	٦	17	í	۲	أكتـــــوبر	۲
•				•									للعلوم	
j			1										الحديثـــة	
													والأداب	
۱۸/۱	9705	77.	٧٤	70	۸Y	111	٩	۱۳	۳۱	7.4	17	۱۷	مـــصر	٣
													للعلوم	
	_												والتكنولوجيا	
۱۷/۱	777.	1 2 Y	٥٣	۰۵۲	40	71	7	٥	£	١٢	7"	٤	ممر	٤
						<u></u>						_	الدولية	
91/1	7.71	1.91	44.	107	797	444	٣٩	۲۵	٧٠	١٠٨	77	۲.	عمالى العام	ולי

ويتضح من الجدول رقم (٩) وبعد تجميع فئات المعين ، والمعار ، والمنتدب كل على حدة ، أن الجامعات الخاصة المصرية تعتمد اعتمادا كبيرا على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين – من الجامعات الحكومية – والذي وصل عددهم إلى (٧٦٩) عضوا بنسبة (٥٠٠٧%) من الإجمالي العام وهو (١٠٩١) عضوا فــى حـين بلـغ عـدد المعينين مـنهم (١٦١) عضوا ، وهو نفس عدد المعارين أي بنسبة (١٤,٧٥) لكل من المعينين والمعارين .

ويلاحظ من هذه النسب أن نسبة الأعضاء المعينين (١٤,٧٥%)

لم تصل إلى الثلث (٣٣,٣٣%)، وهى النسبة التى حددتها المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة، والتى ذكرت الآتى نصه "يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس مناسبا لأعداد الطلاب الدارسين بالجامعات الخاصة، وفقا للقواعد المتعارف عليها فى هذا الخصوص، وألا يقل عدد المعينين منهم بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن ثلث الأعضاء، يزداد تدريجيا بما يتتاسب مع تطور نشاط الجامعة "(١)

كما يتبين أيضا من الجدول (رقم ٩) أن انخفاض نسبة أعصاء هيئة التدريس المعينين – خاصة الأساتذة والأساتذة المساعدين قد ادى إلى ارتفاع نسبة أستاذ / طالب في هذه الجامعات، إذا قورنست بالنسبة المتعارف عليها من ناحية ، وبنسبة أستاذ / طالب في الجامعات الحكومية من ناحية أخرى ، فقد تراوحت هذه النسبة في الجامعات الحكومية – في نفس العام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢م – ما بين (١ / ٢١) في جامعة القاهرة ، (١ / ٥٠) في جامعة جنوب الوادى (١) . في حسين أنها قد تراوحت في الجامعات الخاصة ما بين (١/ ٢٠) في جامعة اكتوبر العلوم الحديثة والأداب ، (١ / ١٤٣) في جامعة ٦ أكتوبر ، وقد يرجع هذا الارتفاع الضخم لهذه النسبة في جامعة ٦ أكتوبر إلى أنها من أولسي الجامعات الخاصة العاملة في مصر إضافة إلى نتوع وتعدد كلياتها والتي الجامعات الخاصة العاملة في مصر إضافة إلى نتوع وتعدد كلياتها والتي

۱- للائحة التنفيذية للقانون رقم (۱۰۱) لسنة ۱۹۹۲ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، مادة (۱۰) ، ص ۱۳ .

^{*} مبيقت الإشارة لذلك في الفصل الثاني (في التحديات الكمية) ، والنسبة المتعارف عليها هي (١٠/١) وتعد معقولة إذا كانت (١٥/١) .

٢- حسين بشير محمود: "حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع والمأمول"،
 مرجع سابق، ص١٥٨.

وصل عددها حتى الآن إلى (١٤) كلية ، وهو العدد الذى لا يتوفر في أي جامعة خاصة أخرى حتى الآن .

الاعتراف بالشهادات ، ومعادلة الدرجات الطمية ، ونوعية التخصصات في الجامعات الخاصة المصرية :

إن قضية الاعتراف بالشهادات التي تمنحها الجامعات الخاصة المصرية ومعادلة درجاتها العلمية ، قضية خطيرة تواجه خريجي هذه المؤسسات التعليمية ، وقد تؤدى – إن لم يتم وضع سياسة واضعة لمواجهتها – إلى آثار اجتماعية سلبية نوجز أسبابها فيما يلى : (١)

- 1- إن القرار الجمهورى بإنشاء أى جامعة خاصة مصرية يعنى بالنسبة للمواطن المصرى والعربى أن هذه الجامعة معترف بها في دولة مقرها مصر وأن الشهادات التي يحصل عليها خريجيها معترف بها .
- ١٦- إن المعنى الضمنى فى ذهن المواطن الإنشاء الجامعة الخاصية المصرية ، يختلف عن معناه بالنسبة للدولة ، حيث إن إنشاء هذه الجامعة فى مفهوم الدولة يفرق بين الاعتراف بالشهادة وبين معادلتها بشهادات الجامعات العامية (الحكومية) الخاضيعة لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وهى الشهادات التى تعترف بها الدولة.
- ٣- إن خريجى الجامعات الخاصة المصرية حسب المفهوم السابق،
 لا يمكن أن يشغلوا وظائف الدولة العامة المسئولة عنها وزارة
 الدولة للتتمية الإدارية ، إلا بعد معادلة الشهادات التي يحصلون

٢ - جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى
 عن الجامعات الخاصة "، مرجع سابق ، ص ١٢ .

عليها من المجلس الأعلى للجامعات ، وهو الأمر الذى قد يحدث وقد لا يحدث بناءً على المعايير التى وضعها المجلس الأعلى للجامعات ، وقد يستغرق ذلك سنوات عديدة .

- ٤- موقف النقابات المهنية والتي قد لا تعترف بخريجي التخصصات المهنية مثل: الطب، وطب الأسنان ، والصيدلة ، والحقوق من الجامعات الخاصة المصرية ، وهذا يغلق أمامهم أيضا مجال العمل الخاص ، وهو الأمر المطروح والقائم في حالة خريجي كليات الطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة الآن ، حيث توجد مشاكل في اعتراف بعض النقابات بهم .
- الطلبة غير المصريين في الجامعات الخاصة المصرية الصبحوا يعانون أيضا من أن بلادهم لا تعترف بمؤهلاتهم قياسا بعدم الاعتراف بمؤهلات الطلبة المصريين من هذه الجامعات وفي بلد منشأ هذه الجامعات . وهو الأمر الذي يؤدى إلى إنهاء وفود الطلبة العرب إلى الجامعات الخاصة المصرية نهائيا في المستقبل ، في حين أن اجتذاب الطلبة العرب يعد من أهم وأقوى المبررات لإنشاء هذه الجامعات .

وجدير بالذكر أن ما تواجهه الدولة من مشاكل خريجى الجامعات الخاصة المصرية من حيث الاعتراف بالشهادة الجامعية يمتد إلى خريجى التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية، حيث يظن خريجى التعليم المفتوح أن لهم نفس حقوق خريجى الجامعات المنتظمين.

وعلى أية حال فإن الجامعات الخاصة المصرية قد انتهت من اعتماد الشهادات التي تمنحها ومعادلتها في معظم كلياتها ، وتسعى جاهدة الستكمال معادلة باقى الدرجات العلمية التي لم يتم معادلة باقى

أما عن نوعية التخصصات المقدمة في الجامعات الخاصية المصرية ، فيوضعها الجدول التالى ، وذلك طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٥ :

جدول (۱۰) بيان بنوعية التخصيصات التي تقدمها الجامعات الخاصة المصرية طبقا الإحصاء العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (١)

	نوعية النخد	عدد الكليات	الجامعة	
نظرية	علمية وتكنولوجية	والأقسام		
٦	٨	1 £	٦ اكتوبر	١
٣	٥	٨	أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب	۲
٣	٧	١.	مصر للعلوم	۲

^{*} يعنى ذلك أن الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس / ليسانس) التي تمنحها الجامعات الخاصة المصرية في تخصصات معينة تكون موازية للدرجات التي تمنحها الجامعات الحكومية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات .

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : " بيان بأعداد الكليات والأقسام ونوعية التخصصات في الجامعات الخاصة طبقا لإحصاء العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ " .

	_		والتكنولوجيا	
٣	í	٧	مصر الدولية	£
۲	١	٣	الفرنسية في مصر	٥
١	۲	٣	الألمانية بالقاهرة	۳
۲	۲	£	الأهرام الكندية	Y
١	۲	٣	البريطانية في مصر	٨
•			الجديثة للتكنولوجيا	4
, 	1	` <u> </u>	والمعلومات	
77	٣٢	٥٤	الإجمالي	

ويتبين من الجدول (رقم ١٠) أن غالبية كليات الجامعات الخاصة المصرية تتجه إلى دراسة التخصيصات العلمية والتكنولوجية مثل: الطب، والصيدلة ، والحاسب الآلى، والهندسة، والأقسام العلمية بكلية التربية ، والتي وصل عددها إلى الآن (٣٢) كلية وقسم مقابل (٢٢) كلية وقسم مقابل (٢٢) كلية وقسم التخصصات النظرية كاللغات ، والاقتصاد ، والإعلام، والأقسام الأدبية بكلية التربية ، وإن كان هذا الاتجاء مرغوبا إلا أنما مازال لا يساير الهدف من إنشاء الجامعات الخاصية كنظام استحدث لمسايرة المتغيرات العالمية التكنولوجية بإيجاد تخصصات غير نمطية لا تتوافر في الجامعات الحكومية ، حيث جاء البند العاشر من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة على النحو التالى:

^{*} يوجد حتى الأن كلية تربية واحدة فقط في كل الجامعات الخاصة المصرية القائمة ، وتتبع جامعة ٦أكتوبر.

" الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية التي تتكون منها الجامعة ، وذلك بما يواكب العصر ، ويناى عن التخصصات التي تعانى منها الدولة فائضا في الخريجين الحاصلين على شهاداتها الجامعية " (١)

المصروفات الدراسية والمنح المخفضة في الجامعيات الخاصية المصرية:

تشير الوثائق إلى أن المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية مرتفعة ، كما تتفاوت قيمتها وتختلف من جامعة الأخرى ، ومن كلية الأخرى داخل الجامعة الواحدة ، ويوضح ذلك الجدول التالى :

اللائحة التتغيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ،
 مرجع سابق ، المادة (٣) ، ص ١٠٠ .

جدول (۱۱) بقيمة المصروفات الدراسية في كليات الجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (القيمة بالجنيه المصرى) (١)

الحديثة المتكنولوجيا والمطومات	البريطاتية	الأهرام الكندية	الألماتية بالقاهرة (للتيرم)	الغرنسية في مصر	مصر الدولية	اکتوبر تلطوم الحدیثهٔ والآداب (لکتیرم)	مصر العلوم والتكنولوج يا	۲ اکتوبر	البرامعة الكلية
-	-	_	-	-	-	1	. 71	77.40	الطــــب والجراحة
							الإكلينيكية		

							الإكلينيكية		
-	-	To	771	_	Y0	170	18	771	الصيدلة
-	-	_	-	-	_	-	17	1770.	العسلاج
									الطبيعى
-	-	-		_	Y9	140	18	7170	طـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
									الأسنان
-	_	-	-	-	_	_	-	٩٨٢٥	العلسوم
									الطبيـــة
								<u></u>	التطبيقية
-	10	-	149	۲۰۰۰۰	77	1.77.	17	1440.	الهندسة
	استرليني								
1898.	To	79	_	_	19	1.17.	17	177.	الحاسب
	استرليني			,					الآلي
-		_	_	7	*1	1.17.	٧	4970	اللفـــات
					الأكسن				والنزجمة

۱- جمهوریة مصر العربیة ، وزارة التعلیم العالی ، الإدارة المركزیة للكلیات والمعاهد العالیة والجامعات الخاصة : بیان بقیمة المصروفات الدراسیة فی كلیات الجامعات الخاصة المصریة للعام الجامعی ۲۰۰۵ / ۲۰۰۵.

الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	البريطانية	الأهرام الكندية	الألصائية ب القاهرة (للتيوم)	القرنسية في مصر	مصر الدولية	أكتوبر للطوم الحديثة والآداب (للتيرم)	مصر للعلوم والتكنولوج يا	٦ اکتوبر	البرامعة الكلية
1191.	۳۵۰۰ استرلینی	79	10	Y	*1	1.50.	۷۷۰۰ عربی ۹۷۰۰ إنجليزی	۸۹۲۵ عربی ۱۱۰۲۵ انجلیزی	الاقتــصاد والإدارة
_ :	ı	1	•	1	-	1	ı	0440	الفنــــون التطبيقية
-	1		•	-	_	-	-	£ 7 7 0	التربية
_	_	44	1		Y1	1.17.	٧٧٠٠	11.70	الإعلام
-	-		_	-	-	-	-	£770	العلـــوم الاجتماعية
-	_	-	-	1	_		_	۹۲۲۶	الـــسياحة و الفنادق
_	-	-	-		-	170	Υ	-	التكنولوج يا الحيوية

ويتضع من الجدول (رقم ١١) مدى التقاوت في قيمة المصروفات الدراسية بين الجامعات الخاصة وبعضها ، وبين الكليات المختلفة داخل الجامعة الواحدة ، ومن الملاحظ أيصا ارتقاع هذه المصروفات في الكليات العلمية والتكنولوجية عنها في الكليات النظرية ، حيث تتراوح في الكليات العلمية – في العام الدراسي – ما بين (٢) آلاف جنيها مصريا (في كلية الفنون التطبيقية بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٢٥) ألف جنيها مصريا (في كلية المسيدلة بالجامعة الألمانية) ، أما في الكليات النظرية فتتراوح ما بين (٥) آلاف جنيها مصريا (كما في كليتي العلوم الاجتماعية والتربية بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٢٩) ألسف جنيها مصريا (كما في كلية الإعلام بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٢٩) ألسف جنيها مصريا (كما في كلية الإعلام بجامعة ١ أكتوبر) ، (٢٩) ألسف

وقد يكون هذا الارتفاع فى المصروفات الدراسية سببا فى أن الطاقة الاستيعابية للجامعات الخاصة المصرية مازالت محدودة ، وغير قادرة بشكل واضح على تخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية.

أما بالنسبة للمنح المخفضة ، فقد حددها قرار إنشاء كل جامعـة " خاصة " ، حيث حددت المادة السادسة من كل قرار اختصاصات مجلس الجامعة ، والتي منها : " وضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلبة المصريين ، على أن يكون ذلك للنابهين والمتفوقين ، ومن تحل بهم الكوارث ، وعلى ألا تزيد هذه المنح على (١٠ %) من أعداد طلبة الجامعة في جميع مراحل التعليم سنويا " .

إدارة الجامعات الخاصة المصرية :

حدد القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنسشاء الجامعات الخاصة " المصرية " كيفية إدارة هذه الجامعات في سبع مواد على النحو التالى : (١)

1- يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام وكليات أو معاهد عليا متخصصت أو وحدات بحثية ، ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها ، وبصفة خاصة : تكوين الجامعة ، تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها ، وبيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة ، والشروط العامة للحصول عليها ، وشروط قبول الطلبة

القانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۹۲ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق،
 المواد ۲ ، ۲ ، ۵ ، ۲ ، ۷ ، ۹ ، ص ص ۱۱ – ۱۱ .

الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وكذا القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلبة المصربين .

- ٢- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة المصرية " الحكومية " ، وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .
- ٣- تدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها ، سواء من داخل الجمهورية أو من خارجها ، بما يتفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل ، في الحدود المقررة في القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١.
- ٤- يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة ، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين . ويختص هذا المجلس بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم العالى ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا.
- و- يضع مجلس الأمناء، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ، اللوائح الداخلية
 لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها، وتتضمن القواعد الخاصة باستخدام
 صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميز انيتها السنوية .

7-يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بكل من: تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية ، تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا والوحدات البحثية ، ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج ، وتجب موافقة وزير التعليم على تعيين أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصريين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس .

٧- يعين وزير التعليم العالى مستشارا للجامعة يكون ممثلا له لمدة سنئين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ، ويكون عضوا بمجلس الجامعة .

العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية:

حدث اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ - المعدلة بقرآر رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ - بشأن إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وفي بابها السادس العلاقة بين مؤسسات الدولية والجامعات الخاصة في خمس مواد كما يلي:(١)

١- يتولى مستشارو الجامعات الخاصة الممثلون الموزير المختص (وزير التعليم العالى) متابعة نتفيذ قررارات المجلس (مجلس الجامعات الخاصة) ، وعليهم إخطار الوزير المختص بالحالات التى تخالف فيها الجامعة الخاصة أحكام القانون أو قرار إنشائها ونظمها أو قرارات المجلس .

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصية ،
 مرجع سابق ، مواد : ٢٢ ، ٢٢ ، ٢٢ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٦ ، ص ١٥ .

- ٢- على الجامعات الخاصة توفير جميع الوسائل اللازمة لحسن أداء المستشارين لمهامهم وعليها على وجه الخصوص تمكينهم من الاطلاع على الأوراق والمستندات المتعلقة بالعملية التعليمية بالجامعة.
- ٣- يقدم مستشار الجامعة الخاصة الممثل للوزير المختص تقريرا إلى الوزير في نهاية كل فصل دراسي يعرض على المجلس متضمنا ملاحظاته عن نشاط الجامعة من حيث نظم القبول والدراسة والامتحانات وهيئة التدريس.
- ٤- للوزير المختص بعد العرض على المجلس غلق الجامعة الخاصة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية في حالة بدء الدراسة بها قبل صدور التصريح بذلك .
- ٥- إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه الملائحة أو قرار الله إنشائها أو نظمها أو قرارات المجلس يكون للمجلس بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافى أسباب المخالفة اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحوال ويكون للوزير المختص بناء على هذا المقتراح إصدار قرار الإيقاف ، ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلبة جدد بالصف الدراسى الأول من العام الجامعى اللحق لصدوره.

وبعد العرض السابق لتطور إنشاء الجامعات الخاصة المصرية " من منظور تاريخى مجتمعى "، والتعريج على بعض قصايا هذه الجامعات يبقى فى ختام هذا الفصل استخلاص الفلسفة التى تحكم هبذا النوع من الجامعات وتوجهه ، وذلك فيما يلى:

الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية :

يقصد بالفلسفة هذا الإطار العام الذى يحكم عمل الجامعات الخاصة المصرية ورسالتها التربوية ، وفي ضوء العرض السابق ، يمكن القول إن فلسفة إنشاء هذه الجامعات تقوم على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- 1- حتمية التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص ، وذلك بعد توقيع مصر على الاتفاق الشهير مع البنك وصندوق النقد الدوليين في يناير من عام ١٩٩١ ، والذي تضمن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والذي يعتمد على ما عرف بالخصخصة ، كما وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية في عام ١٩٩٧ ، وعليه فهي ملتزمة طبقا لهذه الاتفاقية بإزالة القيود أمام مشاركة الأجانب في سوق المال .
- ۲- استيعاب جميع الراغبين في التعليم الجامعي وطبقا لميولهم
 ورغباتهم التعليمية ، وذلك في ظل نتامي الطلب الاجتماعي على
 التعليم الجامعي مع عجز الحكومات عن تلبية تلك الاحتياجات .
- ٣- مسايرة النظام العالمى الجديد بما فيه من شورات تكنولوجية ومعلوماتية متسارعة ، والتى تتطلب تخصصات منتوعة وغير نمطية، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى الوفاء بها.

أى أن رسالة هذه الجامعات تكمن فى استيعابها للطلبة الدنين لـم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعى فـى كليات حكومية يرغبون الالتحاق بها ، نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما حدده مكتب التسيق للقبول بهذه الكليات ، وذلك بغرض استكمال تعليمهم فى بلاهم وتأهيلهم فى تخصصات يرغبوها بدلا من الالتحاق بها فـى

جامعات خاصة أجنبية سواء داخل البلاد أو خارجها ، هذا إضافة إلى : الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي وتوفير التخصيصات العلمية الحديثة ، لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شيتى المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة ، وأداء الخدمات البحثية للغير ، وتوفير أحدث الأجهزة المتطورة .

وفى ضوء هذه الفلسفة ، فإنه يتوقع أن تحقق الجامعات الخاصـــة المصرية العديد من الإنجازات (الإيجابيات) مثل :

- ١- تخفيف عبء تمويل التعليم الجامعي عن كاهل الدولة.
- ٢- إتاحة فرص التعليم الجامعى داخل الوطن ، لامستيعاب أبناء
 القادرين ماليا بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية .
 - ٣- جنب العملة الصعبة للبلاد نتيجة قبول الطلبة الوافدين.
- ٤- توفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة ، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى تلبيتها ، وذلك مراعاة لاحتياجات الطلبة وميولهم من ناحية ، وحاجات المجتمع المنطورة من ناحية أخرى .
- التحرر من البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة والمعيقة
 للجامعات الحكومية ، وبالتالى القدرة على التكيف مع المتغيرات
 الحديثة ، ومتطلبات السوق ، وإقامة علاقات تعاون مع جامعات
 أجنبية .
- ٦- التقليل من هجرة أعضاء هيئة التدريس للعمل بالخارج لرفع
 مستواهم الاقتصادى ، والذى وفرته لهم الجامعات الخاصة .
- ٧- أشاعة روح النتافس بين رؤوس الأموال ، بما يتوقع أن يتولد

عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية .

- ٨- تحديد رسوم دراسية معتدلة مراعاة لظروف المجتمع المصرى الاقتصادية حتى يتسنى لها المساهمة مع الجامعات الحكومية في استيعاب جميع الراغبين في التعليم الجامعي ، وفي حلل مشكلة التكدس الطلابي في الجامعات الحكومية .
- 9- قبول نسبة من الطلبة الفقراء المتميزين الذين لم تقبلهم كليات حكومية يرغبون الدراسة فيها ، نتيجة نقص مجموعهم في الثانوية العامة عدة درجات عما حدده مكتب التسيق .
 - ١- توفير منح دراسية ، ومعونات مالية للطلبة المتفوقين .
- ١١- التخطيط عند قبول الطلبة بطريقة تراعى مشاركة الخريج
 في سوق العمل .
 - ١٢ القيام بمشاريع تسهم في حل مشكلات البيئة .
 - ١٣- الارتباط بمراكز الإنتاج والخدمات في المجتمع .

وإذا كانت هذه هى فلسفة الجامعات الخاصة المصرية ، وهذا ما يتوقعه المجتمع منها ، فهل يتحقق ذلك على أرض الواقع ؟ هذا ما سيحاول البحث الوصول إليه من خلال الفصل القادم ، والمتمثل فى الدراسة الميدانية .

تعقبب :

بعد العرض السابق لفلسفة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وتطورها من منظور تاريخي مجتمعي ، قد لمسنا بوضوح أن ثمة قسمات فارقة بين قيام الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ و بين قيام الجامعات الخاصة المصرية الحالية .

فقيام الجامعة الأهلية كان يرتبط أشد الارتباط بحركة القوى الوطنية والسياسية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى منذ أو اخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، والتى وضعت أمامها هدفا أساسيا تمثل فى الاستقلال السياسى عن القوى الأجنبية والاحتلال البريطانى بصفة خاصة .

أما قيام الجامعات الخاصة المصرية فهو ميلاد لنظام مفروض على الأمة ، نظام يقوم على ثقافة مستوردة نتيجة للمتغيرات المجتمعية التى شهدها ويشهدها العالم المعاصر كالعولمة والرسملة ، ومحاولة دول المركز إحداث تبعية ثقافية لدول الهامش ، ولذا كانت المسمة الغالبة التى اتسمت بها مراحل الدعوة لقيام الجامعات الخاصة المصرية – منذ سبعينيات القرن الفائت – هى التضارب فى الأراء من قبل الحكومة ووزرائها بشأن أهداف إنشاء هذه الجامعات ، فتارة يكون الهدف منها هدفا علميا لإنشاء تخصصات تكنولوجية وغير نمطية تحتاج إليها البلاد، وتارة يكون الهدف اقتصاديا بتوفير العملة الصعبة التى ينفقها الطلبة وتارة يكون الهدف اقتصاديا بتوفير العملة الصعبة التى ينفقها الطلبة المصريون فى الخارج (بعد أن ارتفعت نسبة هؤلاء الطلبة) ، وكذلك

^{*} دول المركز هي الدول الغربية الرأسمالية ، ودول الهامش هي الدول التابعة .

نتيجة لتعليم أبناء الدول العربية ، وتارة يكون الهدف اجتماعيا بحماية الطلبة المصريين من الانحراف في الخارج.

ومما يؤيد أيضا أن قيام الجامعات الخاصة المصرية ما هو إلا ميلاد لنظام مفروض على الأمة ، ما رأيناه في تخبط المسئولين في تصريحاتهم بين المعارضة للفكرة ثم العودة إلى تأيدها مرة أخرى ، فالمسئول الوزارى الذي يرفض الفكرة أولا ثم يعود لتأييدها ثانيا ، إنما هو عند الرفض يستشعر اتجاهات الرأى العام الرافض للفكرة ، وعند التأييد فإنه يستشعر اتجاه الخصخصة المكلف بتنفيذها .

وعليه فإن مستقبل التعليم العالى فى مصر يحتاج إلى صدق مع النفس أو لا وإلى تفكير جديد ثانيا ، تفكير لا يقنع بترقيع الثوب البالى ، بل تفكير يستطيع مواجهة التحديات الداخلية فى الوقت الحاضر ، ويتفق مع المتغيرات الثقافية المتوقع حدوثها فى المجتمع المصرى مستقبلا.

الفصل السابع مستقبل الجامعات الخاصة



إن وجود جامعات وكليات مصرية خاصة - بما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات - تقدم تعليما عصريا من أجل تحقيق الجودة واللحاق بالركب العالمي بما فيه من تطور علمي وتكنولوجي ، أصبح أمرا حيويا ، ومكملا للتعليم الجامعي الحكومي ، بحيث يشكل الانتان معا نظاما متسقا يكمل أحدهما الآخر ويعتمد عليه ويسانده في تحقيق الأغراض الجماهيرية .

وعليه فإن الاهتمام بإيجابيات هذه الجامعات وتعضيدها بجانب محاولة التغلب على بعض سلبياتها ، يصبح أمرا حتميا ، إذا كنا نريد لها النجاح في تحقيق أهدافها وتلبية مطالب المجتمع منها .



القصل السابع

مستقبل الجامعات الخاصة

إذا كانت الغرض من إنشاء الجامعات الخاصة هو التغلب على بعض التحديات التى تواجه التعليم الجامعى الحكومى وحل مشكلاته مثل مشكلة التمويل وتخفيف العبء عن كاهل الدولة، وإتاحة فرص التعليم الجامعى داخل الوطن لاستيعاب أبناء القادرين ماليا بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية ، هذا بالإضافة إلى توفير عملة صعبة للبلاد ، وتوفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومي توفيرها، ولكى تحقق الجامعات الخاصة مثل هذه الأهداف وتصبح منافسا قويا للجامعات الحكومية فان هناك بعض الاعتبارات والشروط التى يجب أخذها في الاعتبار مثل :

- ◄ ألا يوضع الهدف الربحى في مقدمة أولويات الجامعات الخاصة، وعليها ألا تغالى في فرض الرسوم الجامعية ، بل تخضع هذا الأمر لقواعد الاعتدال مراعاة لظروف المجتمع المصرى الاقتصادية ، وضمانا لمسيرة تطورها الإيجابي.
- ◄ وضع ضوابط كافية للتحويل من جامعة إلى أخرى بما تضمن عدم
 استغلال هذه الإمكانية للتهرب من التقييم الجامعى .
- ◄ ضبط حافز الربح من خلال تحديد سقف للمصروفات الدراسية التى
 تقررها كل جامعة خاصة لكل تخصص أو برنامج .
- ◄ استحداث تخصصات غير نمطية، تسد الفراغات في مجال التعليم
 التي لم تطرقها الجامعات الحكومية ، فلا تكون تكرارا لها من ناحية،

كما تلبى احتياجات الشورات العلمية والتكنولوجية من هذه التخصصات النادرة من ناحية أخرى .

- ◄ تحديد أسلوب تعيين رؤساء هذه الجامعات ووضع معايير للاختيار أو
 التجديد .
- ◄ تمكين مستشار وزير التعليم العالى داخل الجامعة الخاصة من متابعة كل مستداتها ، الأمر الذى يمنع حدوث أى تجاوزات لهذه الجامعات خاصة فى شروط القبول والطاقة الاستيعابية للكليات والأقسام .
- ◄ أن يرتبط قبول الطلبة بالجامعات الخاصة بثلاثة عوامل رئيسة هى: الحد الأدنى المنصوص عليه فـى القـرار الجمهـورى ، القـدرة الاستيعابية المقررة لكل كلية ، القدرات الخاصة للطلبة بما يتوافـق ومتطلبات الدراسة التى تحددها كل جامعة .
- ◄ التأكيد على أهمية مراجعة ميزانيات الجامعات الخاصــة مــن قبــل مراجع خارجى معتمد، والتأكد من تخصيص الموارد المالية وصرفها بما يخدم رسالة الجامعة والتوقعات المجتمعية والطلابية منها وإتاحة هذه الميز انيات للمجتمع .
- ◄ ألا تعتمد الجامعات الخاصة على انتداب أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية أو الاستعانة بأساتذة بعض الوقت ، بل يجب إعداد خطة زمنية دقيقة لتأهيل عدد من خريجي هذه الجامعات أو غيرها في الداخل والخارج وخصوصا في التخصصات الحديثة ، مع ضرورة الوصول إلى النسبة المعتدلة لمعدل أستاذ / طالب .
- ◄ فصل الملكية عن الإدارة الأكاديمية للجامعات الخاصة ، وذلك للحد من تدخل أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين في الكثير من مجريات الأمور الأكاديمية ، وهو الأمر الذي يقيد هذه الإدارة ويحد

من صلاحيتها ، مما يحد من تطور تلك المؤسسات ، ويعوق رفع كفاءتها الذاتية التي بدورها تتعكس على مخرجاتها في المجتمع .

- > أن تعمل الجامعات الخاصة وخصوصا المنشأة بمشاركة رأس مال أجنبى على تدعيم قيم المواطنة وعلى ترسيخ القيم والمفاهيم المأخوذة من عقيدة الأمة وتاريخها لدى طلابها ، فهذا هو خط الدفاع الأول والأخير لمقاومة العولمة " المتوحشة " والحفاظ على الهوية الثقافية ، كما أنه يمنع أى تصدع في ثقافة المجتمع العربي وتماسكه الاجتماعي .
- ◄ التعجيل بتطبيق نظام الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي بما يضمن وضع المؤسسات التعليمية تحت منظار المجتمع بشكل علمي ودائم ، الأمر الذي يعطى المجتمع الثقة في أن كافة الجامعات (حكومية / خاصة) في مصر تخضع لنظام موحد لتقييم الأداء وضمان الجودة بهذا الشكل الدوري والمنتظم .
- ◄ تشجيع جذب العملة الصعبة للبلاد بتحفيز قبول الطلبة الوافدين ، وقد يساعد في ذلك تثبيت قيمة المصروفات الدراسية لهؤلاء الطلبة طوال سنوات دراستهم ، أو وضع سقف لهذه المصروفات يعلن عنه بحيث يصل هذا الإعلان إلى أولياء الأمور العرب بصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .
- ◄ إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال بما ينتج عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية ، الأمر الذي يعود بالنفع على التتمية الشاملة فــى البلاد ، وقد يكون من سبل ذلك ، منح شهادات أو جوائز الامتياز ، أو تقديم مساعدات حكومية للجامعات الخاصة المتميزة بجودة تعليمها ، أو التي تقدم حقول تخصص جديدة وذات أولويات قومية.

- ◄ أن يعلن للرأى العام بيانا واضحا بممارسات كل جامعة خاصة (إيجابياتها وسلبياتها) بهدف نتوير المستهلكين (الطلبة وأولياء الأمور) حول تكلفة ونوعية المقررات المطروحة وفرص العمل للخريجين ، وأن يسجل للجامعة التي تسيئ أنها أساءت ، ويتم حسابها طبقا لما ورد في هذا الشأن باللائحة التتفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ۱۹۹۲ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة .
- ◄ يجب ألا تكون الجامعات الخاصة نـسخة مكررة مـن الجامعـات الحكومية ، وعليها أن توفر تخصصات غيـر نمطيـة لا تـستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومي توفيرهـا كعلـوم التكنولوجيا الحيوية ، والطاقة الذرية ، والفضاء ، والأقمار الصناعية .. وغيرها من العلوم التي تتاسب احتياجات التنمية وسوق العمل ، وذلك لإعداد كوادر يمكنها التعامل مع المتغيرات المتلاحقة .
- ◄ يلزم أن توفر كل جامعة مصرية خاصة مستشارا أكاديميا لكل كلية على حدة يختص بتوجيه الطلبة أكاديميا إلى التخصصات التى تتوافق مع ميولهم واتجاهاتهم ، كما يقوم بتوجيه الطالب الذى يتعشر فــى تخصص ما إلى تخصص آخر يناسب قدراته وميوله.
- ◄ عمل حملات توعية تبين وظائف الجامعات الخاصة ودورها في المجتمع وأن هذا الدور لا يقتصر فقط على التدريس للطلبة القادرين ذوى المعدلات المنخفضة في الثانوية العامة الذين لم تقبلهم الجامعات الحكومية ، بل يتعداه للبحث العلمي بأشكاله وإلى خدمة المجتمع بأشكال متعددة .
- ◄ الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة التى حققت نجاحا كبيرا فنى مجال التعليم العالى الخاص. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا يمثك

فيها القطاع الخاص عددا كبيرا من أرقى جامعات الأبحاث مثل جامعة "هارفارد " و "ستانفورد " و "شيكاغو " ، ومعظم أشهر المعاهد الجامعية الأولى ، ولاسيما " أمهرست " و " لياس " و " كارلتون " وتتمتع هذه الجامعات والمعاهد بسمعة طيبة ، وتجد إقبالا كبيرا عليها . علما بأن هذه المؤسسات غير ربحية ولا تتحمل تكلفة هذا التميز وحدها ، بل تبقى معتمدة على دعم الدولة ، وبخاصة تمويل الدراسات العليا والبحث العلمى وعلى وجه الخصوص البحث تمويل الذي لا يهتم قطاع الأعمال بدعمه في معظم الأحيان.

- ◄ ترسيخ مفهوم رسالة الجامعة الخاصة عند القائمين بالعمل فيها ، وتوضيح أهمية ربط التخطيط لمدخلات وإجراءات ومخرجات الجامعة برسالتها وأهدافها المعلنة ، وتوقعات المجتمع منها .
- ◄ أن تضع الجامعات الخاصة احتياجات المجتمع من القوى البشرية فى التخصصات المختلفة فى الاعتبار ، ولضمان ذلك ينبغى عليها دراسة الأسواق ، وتوقع احتياجاتها ، والتخطيط لمواجهتها ، مع المراجعة الدورية لهذه الخطط وتعديلها وفقا لما يظهر من مستجدات وتطورات .
- ◄ توفير الأجهزة المتطورة اللازمة لعمليتى التعليم / التعلم أو استكمال الناقص منها ، مع ضرورة توفير الأدوات والخامات والآلات اللازمة للتدريب العملى والحقلى الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الخدمات التعليمية المقدمة .
- ◄ تطوير الكوادر الأكاديمية والإدارية المستقرة في الجامعات الخاصـــة
 عن طريق الابتعاث وتوفير المنح الدراسية .
- ◄ أن تقيم الجامعات الخاصة روابط قوية مع الجامعات الحكومية ،

والمراكز البحثية ومؤسسات الإنتاج ، وتتعاون معها في إجراء البحوث العلمية التطبيقية ، وأن تعتبر دراسات الحالة والدراسات الميدانية وحل المشكلات البيئية أساسا في مناهجها وأن تتوسع في مشاريع المشاركة المجتمعية لإتاحة الفرصة أمام الطلبة للارتباط بمجتمعاتهم المحلية .

◄ أن نتشئ كل جامعة خاصة مصرية جمعية لخريجيها تقوم بمتابعـة أنشطتهم ومدى تقدمهم وإنجازاتهم فى سوق العمل ، الأمـر الـذى يطلعها على المتطلبات المجتمعية الحالية منها والمستقبلية ، ويربطها بمراكز الإنتاج والخدمات ، ويعضد من شراكتها المجتمعية .

وختاما فإن نظام التعليم الجامعى الخاص هو نظام متكامل ومكمل التعليم الجامعى الحكومي في مصر ، له فلسفته ومبرراته وأهدافه ، وهياكله الإدارية والتنظيمية ، وله برامجه ومناهجه ، وطرق وتقنيات خاصة به ، وله نظام متميز للتمويل ، وأن ازدهار هذا النمط من التعليم الجامعي لن يتحقق إلا من خلال النظر إليه من هذا المنظور وربط ذلك بالأهداف الوطنية والتتموية التي يتطلع إليها المجتمع .

المراجسيع

أولا: المراجع العربية

ثاتيا: المراجع الأجنبية



أولا: المراجع العربية

:«١	ı _ 1
ىحى	ı — ,

إبراهيم العيسوى : التنمية في عالم متغير - درامسة في مفهوم التنميسة	-1
<i>ومؤشراتها</i> ، القاهرة ، دار الشروق ، ۲۰۰۰ .	

إبراهيم عصمت مطاوع: واقع الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة،	-7
قراءات في التربية وعلم النفس ، ط١ ، مكة المكرمـة ،	
مكتبة الطالب الجامعي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .	

- اير اهيم محمد إبر اهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : التعليم المفتوح .. تعليم الكبار رؤى وتوجهات ، القاهرة، دار الفكر الفكري العربى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- احمد إسماعيل حجى: "تخطيط التعليم"، سلسلة قضايا تربوية (٩)، ط١،
 القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٢.
- -- : المعونة الأمريكية للتطيم في مصر ، سلسلة قصايا تربوية (١٠) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ .
- التطيم الجامعي المفتوح عن بعد ، ط١ ، القاهرة ،
 عالم الكتب ، أكتوبر ٢٠٠٣ .
 - احمد بدر: اصول البحث العلمى ومناهجه ،القامرة ،المكتبة الأكاديمية للنثر ، ١٩٩٦.
 - ٩- أحمد زويل : عصر الطم ، ط٢، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥ .
- ١- أحمد سيد مصطفى: إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات ، ط؟ ، القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ .
- 11- _____ : المدير وتحديات العولمة إدارة جديدة لعالم جديد ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .
- ١٢- ـــــــــ : تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ، ط٣ ، القاهرة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

- ١٤- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، ط١ ، القياهرة ،
 مطبعة مصر ، ١٩٣٦ .
- 10- أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٠.
- 17- أحمد كامل الرشيدى : مشكلات الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة ، القاهرة ، كوميت ، ٢٠٠٠ .
- ۱۷- أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مسصر ١٩٤٦. . ١٩٤٦، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٤٦.
- 1A- أحمد يوسف أحمد: "العولمة والنظام الإقليمسى العربسى" مسن سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٢) ، جامعة القاهرة ، كليسة التجارة والاقتصاد ، ٢٠٠٠ .
 - 19- إميل فهمي شنودة: التطيم في مصر ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ .
- · ٢- إميل فهمى شنودة : التطيم الحديث دراسة وثالقية ، القاهرة ، الأنجلو المصربة ، ١٩٧٧ .
- ٢١- أمين أنور الخولي : أصول التربية البدنية والرياضية المدخل ، التاريخ ،
 القلسفة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠١ .
- ۲۲- أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى 1914 1910 ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩١٧ .
- ٢٢ بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر واتعكاساتها على المجتمع
 ١٠٠٠ المصرى، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .
- ۲۲- البنك الدولى: مؤشرات التنمية في العالم، القاهرة، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط(ميريك Meric) ، مارس ۲۰۰۰.
- ٢٥ جابر على خطاب : أزمة الإنسان العربي المعاصر فسي ضموع إشكاليات
 الانفتاح والعولمة ، القاهرة ، دار أخبار اليوم ، ٢٠٠١ .
- ٢٦ جابر محمود طلبة: التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل ، المنصورة ،
 مكتبة الإيمان ، ١٩٩٩ .
- ٢٧ جامعة الأزهر ، كلية التربية : الليل للتعريف بكلية التربية جامعة الأرهس ،
 ٢٧ علية التربية بجامعة الأزهر، قسم علم الناس التطيمي، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٦م.

- ٢٨ جلال أمين : ماذا حدث للمصريين ؟ تطور المجتمع المصرى في نصف قرن
 ٢٨ ١٩٤٥) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامــة
 للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ۲۹− جمال أسد مزعل : الاعتبارات الاقتصادية فسى التطيم ، الموصل ۲۹
 العراق) ، مطابع جامعة الموصل ، ۱۹۸۵ .
- ٣٠ جمال الدين محمد موسى : من الحرم الجامعي ، القاهرة ، الهيئــة المــصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
- ٣١- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التنمية في مصر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ .

- ٣٤- _____ : الكتاب الإحصائي السنوى ٢٠٠٤، القاهرة، يونيو ٢٠٠٥.
- ٣٥- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : دليل المجلس الأعلى ٥٣- جمهورية مصر العربية ، القاهرة، يناير ٢٠٠٤ .
- ٣٦- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ،
- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمسي والتكنولوجيا :
- سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات ، القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨١ .
- ٣٧- _____: تماذج جديدة للتطيم الجامعي والعالي، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ۳۸ جمهوریة مصر العربیة، وزارة التخطیط: مشروع الخطة الخمسیة ۹۲ / ۱۳ / ۱۹۹۷ ، العام الخامس من الخطة (۹۲ / ۱۹۹۷ ، العام الخامس من الخطة (۹۲ / ۱۹۹۷) ، المجلد الثاني ، القاهرة ، أبريل ۱۹۹۲ .
- ٣٩ جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : كليات ومعاهد التعليم العالى في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ .

 ٤٠ - _____ : التعليم العالى في مصر ، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ، ٢٠٠٢. ١٠ - _____ : مبارك والتطيم ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستثير ، القاهرة، ٢٠٠١. ٤٢ - جوزيف س . ناى ، جون د. . دوناهيو : الحكم قى عالم يتجه نحو العولمة ، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض، مكتبة العبيكان،٢٠٠٢. ع - ٤٣ جي . بنيغ ثان ، آلن منفات : أساليب تحليل العمل القطاعي فسي التربيسة والقطيم ، ترجمة : أنور السعيد ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان (الأردن)، ١٩٩٥ . 22- جيرولد آبس: التطيم العالى في مجتمع متطم ، ترجمة عن الإنجليزية: شحدة فارع، عمان ، دار البشير ، ١٩٩١ . ٥٥- جيمس روزنار: ديناميكية العولمة - نصو صياغة علمية ، ترجمة: عبد الوهاب علوب ، القاهرة ، دار سياح، ١٩٩٥ . 27 - حازم البيلاوى : دور الدولة في الاقتصاد ، مكتبة الأسرة ، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٩ . ٤٧ - حافظ فرج أحمد : التربية وقضايا المجتمع المعاصر ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٢ . ٨٤- حامد عمار : في تطوير القيم التربوية - رأى آخر ، ط ١ ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ۱۹۹۲ . والثقافة، ط٢ ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ . ، ٥- _____ : نحو تجديد تربوى ثقافي - دراسات في التربيسة والثقافسة، القاهرة، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ . ٥١ - ____ : مقالات في التنمية البشرية العربية - دراسات في التربيسة والثقافة، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٨. ٥٢ - ____ : في التنمية البشرية وتطيم المستقبل - دراسات في التربيـة والثقافة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ . ٥٣- حسن الفقى: التاريخ الثقافي للتطيم في مصر ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف

بمصر، ۱۹۷۱.

- 05- حسن شحانه: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظريسة والتطبيعي ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ .
 00- حسن محمد حسان ، وآخرون: التربية وقضايا المجتمع المعاصر، ملسملة علم اجتماع التربية ، الكتاب الأول ، المنصورة ، دار
- 07 حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧ .

الأصدقاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ .

- - ٥٨ _____ : مغترى الطرى، القاهرة، دار المعارف،٢٠٠٣.
- 99- سامية حسن إسراهيم: الجامعة الأهلية بسين النشاة والتطوير (1970 1970) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 19۸0 .
- ٦- سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم في مصر ، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥.
- 7۲- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : قضايا في التطيم العالى والجامعي ، القاهرة ، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٣ .
- ٦٣- السيد الحسينى : التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ، ط٣ ، القاهرة ،
 ١٩٨٥ .
- 15- سيد خير الله : بحوث تفسية وتربوية ببيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .
- 97- السيد يسن: العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩.
- 77- _____ : الحوار العضارى في عصر العوامة ، ط ٢ ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
- 77- شذا جمال الخطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، القاهرة، مؤسسة طابا ، ٢٠٠٢ .

- ٦٨ شريف درويش اللبان : تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات ٦٨ . ٢٠٠٠ . القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .
- 79- عبد الإله بلقزيز: العولمة والمماتعة ، اللانقية ، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ .
- ٧- عبد السلام عبد الغفار : التقوق العقلى والابتكار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .
- ٧١- عبد الغنى عبود : التربية المقارنة في بدايات القرن الأيديولوجيا والتربية والمائية ، ط١ ، القاهرة، دار الفكر العربي، والألفية الثالثة ، ط١ ، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م .
- ٧٢ على عبد الواحد وافى ، وآخرون : أصول التربية ونظام التطيم ، القاهرة ،
 الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ .
- ٧٣- فؤاد البهى السيد: علم النفس الاحتصائي وقياس العقل البشرى ، ط٥، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٨٦.
- ٧٤ فؤاد بسيونى متولى: التربية ومشكلات التخطيط ، الإسكندرية ، دار المعرفة
 الجامعية ، ١٩٩٠ .
- ٧٥ فايز مراد مينا : قضايا في مناهج التعليم، القاهرة، الأنجاو المصرية، ٢٠٠٣ .
- ٧٦ فهيم مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التطيم من بعد ، ط١ ، القاهرة ،
 دار الفكر العربي، ١٤٢٦هـ/٢٠٥٥ .
- ٧٧- فيليب كومز: أرمة القطيم في عالمنا المعاصر، ترجمة: أحمد خيرى كاظم وجابر، القاهرة، دار النهضة العربية،د.ت.
- ٧٨- أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينيات ، ترجمة : محمد خيرى حربى ، وأخرون ، مراجعة : عبد العزيز القوصى، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧.
- ٧٩- تيودور شولتز : التعليم العالى والنظام الدولى الجديد ، حـرره بالإنجليزيـة بيكاس سانيال ، ترجمه للعربية : مكتب التربيـة العربــى لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٧.
- ٠٨- لينوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الراء مصر -٨٠ لينوار تشامبرز رايت : فاطمـة المراد عليق : فاطمـة

- علم الدين عبد الواحد ، مراجعة : يونان لبيب رزق ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .
- ۸۱ ماجد بدر ، وآخرون : تمويل التطيم ما قبل العالى فى الأردن المسشكلات والحلول المقترحة، عمان (الأردن) ، وزارة التربية والتعليم ، ۱۹۹۱ .
- ٨٢- محسن أحمد الخضيرى: العولمة ومقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر ٨٢- محسن أحمد الخضيرى: القاهرة، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٠ .
- ٨٣ محسن خضر : من فجوات العدالة في التعيم آفاي تربوية متجدة ،
 القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .
 - ٨٤- محمد أبو الغار: إهدار استقلال الجامعات، القاهرة، بدون ناشر ، ٢٠٠١ .
- ۸۰ محمد خيرى حربى ، السيد محمد الغراوى : تطوير التربية والتطيم في إقليم مصر في القرن العشرين ، القاهرة ، مركز الوثائق التربوية بوزارة التربية والتعليم ، ۱۹۵۸ .
- ٨٦- محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التطيمي أسسه وأسساليه ومسشكلاته، المحدد القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ .
- ۸۷ : التخطيط التعليمي اسسه واساليبه ومشكلاته ، ط٥ ،
 القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ .
- ^^− محمد شحات الخطيب : التجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية رؤية للحاضر والمستقبل ، الرباض ، مــدارس الملــك فيصل ، ٢٠٠٢ .
- ٨٩ محمد كتش : فلسفة إعداد المعلم في ضوع التحديات المعاصرة ، القاهرة ، ٨٩ محمد كتش : فلسفة إعداد الكتاب للنشر ، ٢٠٠١ .
- ٩- محمد متولى غنيمة : الوضيع السراهن واحتمسالات المستقبل القيمة الاقتصادية للتطيم في الوطن العربي (١) ، ط٢ ، القاهرة، الاقتصادية اللبنانية ، ١٩٩٨ .
- ٩١ محمد منير مرسى: تخطيط التطيم واقتصادياته، القاهرة، عالم الكتب،١٩٩٨ .
- 97 : الانجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب على التعليم الجامعي المعاصر وأساليب على القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

- 97- محمود عباس عابدين : قضايا تغطيط النطيم واقتصادياته بين العالمية 97- محمود عباس عابدين ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ .
- 9.5- ممدوح عبد المنعم الكنانى: الاحصاء الوصقى الاستدلالى فى العلوم السلوكية والاجتماعية ، ط٢ ، دار النشر للجامعات ، ٢٠٠٢.
- 90- منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى في مصر ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٨.
- 97- ميلتون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، ترجمة : يوسف عليان ، عمان (الأردن)، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٧ .
- 97- نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنـشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- ٩٨- هيثم البيطار ميس السكيف : آفاق التطيم عن بعد والجامعات الافتراضية في عصر تقتيات المعلومات والاتصالات ، دميشق، دار الرضا للنشر ، ٢٠٠٤ .
- 99- يــسرى عفيفــى عفيفــى : اهــداف التعلــيم الجــامعى فـــى مــصر (الأسس التربوية لإعداد المعلم الجامعى)، ط٤، القاهرة، عين شمس ، ٢٠٠٢ .
- -۱۰۰ يوسف إبراهيم يوسف: متحف التطييم فلسفته وابعاده التاريخية، مراجعة: عبدالرحمن فهمى ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ۱۹۷۱ .
- ۱۰۱- اليونسكو: عملية التخطيط التربوى (مترجم)، الوحدة الأولى " التربية في مجتمع متغير"، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩١.

ب - المؤتمرات والندوات العلمية:

107- إبراهيم عصمت مطاوع: "الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة"، المؤتمر السنوى التاميع" التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية"، قسم أصول التربية، كلية التربية - جامعة المنصورة، ٢٢-٢٢ ديسمبر ١٩٩٢.

- 108- إبراهيم محمد إبراهيم: "التعليم العالى عن بعد مبرراته، نماذجه"، مؤتمر التعليم العالى في السوطن العربسى آفساى مستقبلية "، المجلد الأول ، كلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة، ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠.
- 10.6 إبراهيم محمد الخليفى: " التنشئة فى زمن العولمة كيف نكون فيها أندادا مكافئين؟"، المؤتمر السنوى الثامن " الأسرة فسى القسرن الحادى والعشرين تحديات الواقع وآفاق المستقبل " ، مركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شسمس،القاهرة ٤ ٦ نوفمبر ٢٠٠١.
- 100- أحمد البراهيم أحمد السيد: "دراسة نقدية تحليلية في سياسة التعليم الجامعي في مصر منذ بداية القرن العشرين"، المسؤتمر السستوي التاسيع" التطبيم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية ،مرجم سابق.
- احمد سيد مصطفى: "تنافسية التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين دعوة للتأمل " ، المؤتمر العلمي السنوى الأول " مسستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الأول ، كلية البنات جامعة عين شمس بالتعاون مع أكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم ، القاهرة، ٢٥-٢٦ .
- 100- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد: " الكتاب المرئــى والكتـاب الإلكترونــى والمكتبات الإلكترونية ثورة تكنولوجية فــى التعلــيم"، المؤتمر الطمى الثالث عشر" منــاهج التعلــيم والثــورة المعرفية والتكنولوجيــة المعاصــرة"، المجلــد الأول، المحيدة المصرية المصرية للمناهج وطرق التدريس، دار الضيافة بجامعة عين شمس، ٢٤ ٢٥ يوليو ٢٠٠١.
- ۱۰۸ إسحق فرحان : " التعليم العالى الخاص التجربة الأردنية " ، المعرّتمر التربوى الثاتى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، كلية التربية جامعة السلطان قابوس ،

مسقط ، سلطنة عمان ، ٢٥-٢٧ رجب ١٤٢١هـ /٢٣-٢٥ اكتوبر ٢٠٠٠م.

1.9 - إميل فهمى شنودة: "فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية"، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى السوطن العربى ويرقية مستقبلية"، قسم أصدول التربية، كلية التربية - جامعة المنصورة، ٣-٤ أبريل ٢٠٠١.

110- أنطوان حبيب رحمة: "اقتصاديات التعليم العالى العربى اللازمة لمواجهة تحديات مطلع القرن القادم "، مؤتمر التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين"، كليــة التربيــة بجامعة الكويت ، ٢٧ – ٣٠ أبريل ١٩٩٤ .

117 - بيكاس سانيال : " تتوع الموارد ودوره في تمويل التعليم في المنطقة العربية " ، تدوة " ، تدوة " التعليم العالى في المملكة العربية السسعودية - رؤى مسستقبلية " ، الرياض ، ٢٥ - ٢٨ شروال ١٤١٨ ... وال

11۳ - تودرى مرقص حنا: "ربط الجامعة بالخريجين فى مقر عملهم - رؤيمة مستقبلية"، المؤتمر الطمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية"، مرجع سابق.

114- تودرى مرقص حنا: "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة في مصر"، المؤتمر السنوى التاسع" التعليم العالى بسين الجهود الحكومية والأهلية".

110 جابر عبد الله سعد: "التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة النتمية"، مؤتمر" التعليم العالى الأهلى"، صنعاء (السيمن)، ٣٠ يونيه - أول يوليو ٢٠٠٠.

117- جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم العالى في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد "،

المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " .

117 جمال محمد أبو الوفا: "نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي فـــي الجامعــة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلميــة العالميــة "، المؤتمر السنوي الأول " التعليم الجــامعي فـــي مــصر – تحديات الواقع والمستقبل "، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٤ – ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤.

1 ۱۸ - جواد العنانى: " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم فى الوطن العربى "، الاجتماع السنوى السابع لمنتدى الفكر العربى حول مستقبل التعليم في السوطن العربي، عميان (الأردن)، ١٢ - ١٢٠ - ١٤ المايو، ١٩٩٠.

119 حافظ فرج أحمد: "مواصفات نظام نربوى مستقبلى يتفق ومستحدثات عصر العولمة ، المؤتمر العلمى السنوى الأول "مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "، المجلد الأول ، مرجم سابق .

-۱۲۰ حامد عمار: "تطور السياسة التعليمية في مصر خلال نصف القرن الماضي "، المؤتمر السنوى الخامس للبحوث الاجتماعية " التغيير الاجتماعي في المجتمع المصرى خلال خمسين عاما "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ۲۰۰۳ أبريل ۲۰۰۳ .

171- حسام محمد مازن: "الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم "، المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، دار الضيافة - جامعة عين شمس ، ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٥.

" مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى " ، مسؤتمر " - ١٢٢ حسان محمد حسان : " مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى في الوطن العربسي فسي ضسوء متغيسرات

العصر "، الجزء الأول ، كلية التربية بجامعة الإسارات العربية المتحدة ، العين ، ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ .

17۳ حسن حسين الببلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين- التحديات والاستجابات"، المسؤتمر التربسوى الثانى "خصخصة التعليم العالى والجسامعى"، المجلد الأول، مرجع سابق.

17٤- حسن شحاته: " ثقافة المعايير والتعليم الجامعي " ، المؤتمر العلمي السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية " ، المجلد الأول ، مرجع سابق.

170 حسين بشير محمود: "حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع والمأمول"، المؤتمر القومي العسادي عشر (العربي الثالث) " التعليم الجامعي العربي - آفساق الإصلاح والتطوير"، الجزء الأول، مركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس بالتعاون منع مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

177- شبل بدران: " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى "، "مسترتمر التعليم العالى في الوطن العربي - آفساق مسستقبلية " ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

17۷- صالحة عبد الله ، عبد الله بن مبارك : " التعليم العالى الخاص فى سلطنة عمان ودوره فى التتمية " ، المؤتمر التربوى الثانى ، خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

17۸ - طلعت عبد الحميد: "مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعليم العالى"، المؤتمر القومى المنوى الحادى عشر (العربسى الثالث) "

التطيم الجامعي العربي - آفاق الإصلاح والتطوير"، الجزء الأول.

- المجهود غير الحكومية في مجال التعليم - الجهود غير الحكومية في مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامي بقريسة تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية"، المؤتمر الطمي السنوى الأول "مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة"، المجلد الأول، مرجع سابق.

- ١٣٠ عبد الفتاح على الرشدان: " دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي"، الملتقى العربي حول " التربية وتحديات العولمة العوبية للتربية والثقافة العربية للتربية والثقافة والطوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٧ سبتمبر – أول أكتوبر ٢٠٠٧.

171 - عبد الله عبد الدائم: " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى "، المؤتمر التربوى الثانى " خصف صة التعليم العالى والجامعى "، المجلد الأول ، مرجع سابق.

1 ٣٢ - عبد المنعم محمد عثمان ، شيخة عبد الله المسند : " التعليم العالى الخاص - در اسة مقارنة " مؤتمر التعليم العالى في الوطن العربي في ضوع متغيرات العصر " ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

۱۳۳ - عدنان الأحمد: "بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفع كفايت. " ما المؤتمر التربوى الثانى "خصفصة التعليم العالى والجامعى"، المجلد الثانى ، مرجع سابق.

182- على أحمد مدكور: كلمة افتتاح المؤتمر التربوى الثاني " خصخصة التعليم المواد الأول ، مرجع سابق .

1۳٥ عمرو هاشم ربيع: "قضية الجامعة الأهلية في سياسة التعليم الجامعي"،

ندوة سياسة التعليم الجامعي في مصر - الأبعاد السياسية
والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٤ - ٢٥
يناير ١٩٩١ .

177- فاطمة يوسف القلينى: " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع " ، الندوة العلمية " العولمة

وقضايا المرأة والعمل "، كلية الآداب بجامعة القاهرة، " - ٤ مارس ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ٢٠٠٣.

۱۳۷ - فايز مراد مينا: "الأنشطة الجامعية في مجتمع المعرفة "، المؤتمر القومي التلامي الشاه المادي عشر (العربسي الثالث)"، التعليم العربي - آفاق الإصلاح والتطبوير"، الجزء الأول، مرجع سابق.

۱۳۸ - فتحى درويش عشيبة: "الجامعات المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم المربوى الجامعي في مصر - دراسة تحليلية "، المؤتمر التربوي الثاني " خصفصة التعليم العالى والجامعي "، المجلد الثاني ، مرجع سابق.

189- محمد إبراهيم الشطلاوى: "الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين فى الأهرام الاقتصادى "، المؤتمر السنوى التاسع" التطسيم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "، مرجع سابق.

- 1 التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح في ظل الثورة العالمية للاتصال " ، المؤتمر السنوى التاسع " ظل التطيم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع سابق .

181- محمد إبراهيم عطوة مجاهد: " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية"، المؤتمر العلمى السستوى " التعليم وعالم العمل في الوطن العربي - رؤية مستقبلية "، مرجع سابق .

187 - محمد أمين المفتى : "طرق التعليم والستعلم الجامعي في مجتمع المعلوماتية "، المؤتمر القومي السنوى الحادي عشر (العربي الثالث) " التعليم الجامعي العربسي - آفاي الإصلاح والتطوير "، الجزء الأول .

- 18۳ محمد بدر معبدی: "الجامعات العربیة الإسلامیة ودورها التنویری فی الوحدة الثقافیة الفکریة "، المیوتمر السولی حول " التوجهات التنمویة فی تطویر التعلیم الجامعی العربی رؤی مستقبلیة "، الجزء الثانی ، کلیة الدراسات الإنسانیة (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مرکز الشیخ صالح کامل للاقتصاد الإسلامی ، القاهرة ، ٤ ٦ جمادی الأولی الموافق ۲۲ ۲۲ جمادی الأولی . ۲۰۰۲ .
- 188- محمد سيف الدين فهمى: "خصخصصة التعليم الجسامعى المبررات والمحاذير "، المؤتمر التربوى الثاني "خصخصة التعليم العالى والجامعي"، المجلد الأول ، مرجع سابق .
- 150- محمد صبرى الحوت: " الفقر وتمويل التعليم الجامعى دراسة في إشكالية التطوير"، المؤتمر القومي السنوى الحادي عشر (العربي الثالث) " التعليم الجامعي العربي آفاق الإصلاح والتطوير" ، الجزء الأول ، مرجم سابق .
- 127 محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربي الثالث) ، " التعليم الجامعي العربي آلحاى الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

189- محمد صلاح الدين فتحي حسام الدين: "تصور مقترح لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي الخاص في ضدوء شروط القبول به "، المسؤتمر العلمسي السنتوي الأول" مستقبل التعليم في مصر بدين الجهود الحكومية والخاصة "، المجلد الثاني ، مرجع سابق.

- ١٥٠ محمد عبد البديع السيد : " التعليم الإعلامي في الجامعات المصرية الحكومية والخاصة - دراسة ميدانية مقارنة " ، المسؤتمر العلمي السنوى الأول " مستقبل التعليم في مصر بسين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الثاني،مرجع سابق .

101- محمد على نصر: "رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل"، المؤتمر القومي السنوى العاشر (العربي الثاني)" جامعة المستقبل في الوطن العربي"، الجنزء الأول، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧- ٢٠٠٣.

۱۵۲- محمد غانم: " الجامعة ، البحث العلمى والتنمية " ، مداخلية حرة في المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالى ، بيروت ، ٢- ٥ آذار / مارس،١٩٩٨.

۱۵۳ محمد متولى غنيمة: "أساليب جديدة فى تمويل التعليم العالى والجامعى "، تدوة القصاديات التعليم بدمشق ، وزارة التربية والتعليم، دمشق (سوريا)، ۱۹۹۷.

101- محمد وحيد صيام: " التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتى فى القرن القادم "، المؤتمر التربوى الثانى " خصف صة التعليم العالى والجامعي" ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

100- محمود عبد الفضيل: "حول مفهوم الرأسمالية الهامشية وعلاقاتها ومستقبل التنمية في بلدان العالم الثالث، الحلقة النقاشية حول" قضايا التخطيط والتنمية"، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، فبر ابر ١٩٧٩.

107- محمود قمبر: "تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي "، المسؤتمر القومي القومي السنوى الحادي عشر (العربي الثالث)" التعليم الجامعي العربي - آفاق الإصلاح والتطبوير"، الجارء الأول، مرجع سابق.

10٧- مها عبد الباقى جويلى: " التعليم الجامعى الخاص القضايا متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل في الوطن العربسى - رؤيسة مستقبلية " ، مرجع سابق.

10۸- هناء يحيى أبو شهبة: "خطة مقترحة لنظام توكيد الجودة التعليمية بجامعة الأزهر"، ملخصات بحوث ودراسات المسؤتمر السدولي" الاتجاهات الحديثة لجسودة التعليم الجسامعي"، كليسة الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 17 - ٢٧ شعبان ٢٦١هـ الموافق ٢٦ - ٢٧ سيتمبر

109- هنداوى محمد حافظ: "دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاص في كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية "، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعي"، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

جـ - الدوريات والمجلات العلمية:

- ايراهيم العيسوى: "بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠ ، أوراق مسصر ٢٠٢٠ ، (1) ، مشروع مصر ١٠٠٠ ، أوراق مسصر ١٠٤٠ ، (1) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .

171- إبراهيم العيسوى وآخرون: "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ "، اوراق مصر ٢٠٢٠ ، (٢) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة، يوليو ١٩٩٨.

177- إبراهيم محمد درويش عيسى : " دور هندسة القيمة في ترشيد تكلفة التعليم

الجامعى"، مجلسة اتعساد الجامعسات العربيسة ، العسدد المتخصيص رقم (٣) ، الأمانة العامة لاتحساد الجامعسات العربية ، الأردن ، ربيع الثانى ١٤١٢هـ / يوليو (تموز) ٢٠٠٠م .

- ۱۹۳- إحسان هندى: "العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول "، مجلة مطومات دولية ، ع (٥٨) ، س (٦) ، مركز المعلومات القومى السورى ، دمشق ، خريف ١٩٩٨ .
- 17٤- أحمد صيداوى: " التعليم العالى العربى من الواقع إلى التطور النوعى " ، المجلة العربية لبحوث القطيم العالى ، ع (٢) ، دمسشق . ١٩٨٨ .
- 170- أميمة عبد العزيز: "التعليم العالى في الدول النامية الأخطار وبسائر المحلكة المحصرية للتنميلة والتخطيط، المحلكة المحصرية للتنميلة والتخطيط، المحلد (١١)، ع (٢)، ديسمبر ٢٠٠٢.
- 177- أمين محمود: "أزمة النعليم العالى- مقاومة الإصلاح والنطوير "، مجلة العربي ، ع (٥٦٠) ، يوليو '٢٠٠٥ .
- 17۷- أنطوان حبيب رحمة: "كفاية تمويل التعليم ألعالى فى الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها أن مجلة الحام الجامعات العاميات العربية، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .
- 17.4- اسكندر نعمة: " العولمة الراهنة وأساليب مواجهتها " ، الشورة الثقافي ، عمل المراهنة وأساليب مواجهتها " ، الشورة الثقافي ، عمل المراهنة وأساليب مواجهتها " ، الشورة الثقافي ، ، الشورة ، الثقافي ، الشورة الثقافي ، الشورة ، الثقافي ، الثقاف
- 179- بدر سعيد الأغبرى: "التعليم الجامعى فى الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذاتية-أوضاعه ومشكلاته "، مجلة شماون العصر ، ع (٢)، س (١)، ١٩٩٧.
- ۱۷۰ بروس جونستون: "التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٠، مستقبليات، المجلد (٢١)، ع (٣)، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩١.
- ۱۷۱ بيكاس سانيال ، ميشيلا مارتين : " استراتيجيات جديدة للإدارة المالية في الأدارة المالية في الأدارة المالية في المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، مركز

مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٨ .

۱۷۲- التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، تشرة دورية ، تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة، ع (٤٨) ، أكتوبر ١٩٩٩.

- ۱۷۳ تیری وایشر شوفالییه: " إعادة النظر فی تمویل التعلیم ما بعد الإلزامی " ، مستقبلیات ، ع (۷۸) ، مرکز مطبوعات الیونسکو ، القاهرة ، ۱۹۹۱.
- 1۷٤ جابر عبد الحميد: "التحدى التربوى"، ورقة عمل مقدمــة إلـــى النــدوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومــديرى الجامعــات الخليجيــة المنعقدة بالدوحة في ۲۲ ۲۰ أكتــوبر ۱۹۸۹، مجلــة رسالة الخلــيج العربـــى، ع (۳۳)، س (۱۰)، مكتــب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، ۱۹۹۰.
- ۱۷۰ جاند هیلا ب . ج . تیلاك : " تخصیص التعلیم العالی " ، مستقبلیات ، المجد (۲۱)، ع (۲) ، مركز مطبوعات الیونسكو ، القاهرة، ۱۹۹۱ .
- ۱۷۱- جمال على الدهشان: " إنشاء جامعات خاصة فـــى مــصر بـــين التأييــد والرفض " ، مجلة البحوث التربوية والتفسية ، ع (٥) ، مجلة التربية بجامعة المنوفية ، ١٩٩٢.
- ۱۷۷ حياة دين : "إصلاح التعليم الثانوى فى المغرب تحديات وأمال "، مستقبليات ، المجد (٣٤) ، ع (٢) ، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيه ٢٠٠٤.
- ۱۷۸ داخل جرنو: "التعليم الجامعى بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل"، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣)، مرجع سابق .
- ۱۷۹- رشدى أحمد طعيمة: " مناهج التعليم العام فى ظل العولمة " ، مجلة التربية والتعليم، العددان (۱۸ ، ۱۸) ، القاهرة ، أكتوبر ۱۹۹۹ / يناير ۲۰۰۰ .

- -۱۸۰ سامية السعيد بغاغو: "رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضوء القانون ۱۰۱ لسنة ۱۹۹۲ "، التربية المعاصرة، ع (۲۱) ، س (۱۱) ، رابطة التربية الحديثية ، القاهرة، مارس ۱۹۹۶ .
- ۱۸۱- سعيد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، عدد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، مجلة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ .
- ۱۸۲ سلطان أبو على : " المشروع الوطنى المصرى " ، *دراسات استراتيجية* ، ع (۲۰) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ۱۹۹٦ .
- ۱۸۳ سمير بن أسعد مرشد: " مستقبل الشباب السعودى بين الجامعات والتوظيف " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .
- 1 1 1 1 السيد عزت قنديل: " دور الجامعات الأهلية والجامعات القائمة في نقل التكنولوجيا الحديثة " ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، ع (٢٨)، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .
- ۱۸۵ طلال عتریس: "الهویة النقافیة فی مواجهة العولمة "، مجله معلومسات دولیة ، ع (۵۸) ، س (۱) ، مرجع سابق .
- 1 ١٨٦ عبد الخالق عبد الله: " العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، مجلة عالم الفكر ، المجلد (١٨)، ع (٢)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب ، الكويست ، أكتسوبر / ديسسمبر ١٩٩٩ .
- ۱۸۷ عبد الخالق فؤاد محمود: " تطویر أسالیب مراقبة الجـودة فــی العملیــة التعلیمیة فی التعلیمیة فی التعلیم الأساسی " ، صحیفة التربیة ، ع (۲)، س (۲۰) ، رابطة خریجی معاهد وکلیات التربیة ، القاهرة ، ینایر ۲۰۰۱ .
- 1 ١٨٨ عبد الرحمن أحمد صائغ: "تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربيسة السعودية أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة "، مجلة التحاد المامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ،

مرجع سابق .

- ۱۸۹ عبد الرحيم الخليفى: " العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم " ، مجلة الوحدة الإسلامية ، ع (١٥) ، س (٢) ، القاهرة ، القاهرة ، ٣٠٠٣.
- 19. عبد الله بوبطانة: "مشاكل الكم والكيف في التعليم العالى في البلدان العربية "، شلون عربية، ع (١)، بيروت، مارس ١٩٨١.
 19. عزت ملوك قناوى: " الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصف في ظلل الإصلاح الاقتصادي المصرى دراسة نظرية تطيلية "، مصر المعاصرة ، العددان (٤٦١ ، ٤٦١)، س (٩٢) ،
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٠٠١ . القاهرة ١٩٠١ عزيزة المانع: " هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات
- 191- عزيزة المانع: هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم ٢ اتجاهات القيادات التعليم التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها"، مجلة جامعة دميشق للطوم التعليم العام العام فيها"، مجلة جامعة دميشق للطوم التعليم العامد(١٩)،ع(٢)،٢٠٠٢.
- 19۳ عصام الدين هلال: " الجامعات المصرية الخاصــة فــى إطــار اللحظــة التاريخية الراهنة"، القربيــة المعاصــرة، ع (٢٩)، س (١٠) ، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣.
- ۱۹۶ عصام توفیق قمر: "موتمر إصلاح التعلیم فی مصر"، مكتبة الإسكندریة، ۸ ۱۰ درسمبر ۲۰۰۴، صحیفة التربیة ، عرص (۳) ، القاهرة ، ۲۰۰۶.
- 190- على السلمى: "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد "، مجلة الأهرام، القاهرة، الأهرام، القاهرة، الأهرام، القاهرة، أغسطس ١٩٩٢.
- ۱۹۱- عمرو هاشم ربيع: " فكرة سابقة الأوانها " ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، ع المجاد المج
- 19۷ عنتر لطفى محمد: "الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر ١٩٧ عنتر لطفى عراسة نقدية "، التربيسة المعاصرة ، ع (٣٩) ، س

- (١٢) ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ .
- 19۸- فؤاد عبد الله العمر: "تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت"، ملسلة رسائل البنك الصناعي، ع (٤٤)، بنك الكويت الصناعي، الصفاة، يونيو ١٩٩٥.
- 199- فاروق عبد الله فلية: "أزمة النربية بين العولمة وخــصوصية الثقافــة"، مجلة كلية التربية بدمياط، ع (٣٩)، يناير ٢٠٠٢.
- ۲۰۰ فیلیب ج . النباخ : " أسالیب تطویر التعلیم العالی آفق لعام ۲۰۰۰ " ، مرجع سابق.
- ۲۰۱ ______ : " التعليم العالى الخاص قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، مستقبليات ، المجلد (۲۹) ، ع (۳) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ۱۹۹۹.
- ٢٠٢ كمال نجيب: "الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية "، القربية المعاصرة ،
 ع (٢٩) ، س (١٠) ، مرجع سابق .
- ۲۰۳- لبيب السباعى: "جامعة أهلية فى مصر لمن ؟ " ، مجلة الأهرام الاقاهرة ، يوليو ١٩٩٢ .
- ٢٠٤ ----- : " جامعة أهلية في مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحى سرور" ، مجلة الأهرام الاقتصادي، مطابع الأهرام،
 القاهرة، يناير ١٩٩٢.
- ۲۰۰ ماجد فرحان بدر: "أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فـــى الأردن"،
 مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع (١٤٧) ، الأمانة العامة
 لاتحاد الجامعات العربية، الأردن ، يوليو ١٩٩٩.
- ۲۰۱- ماركو أنطونيو: "التعليم العالى رؤية وعمل للقرن القادم"، مستقبليات، المجلد (۲۸)، ع (۳)، مرجع سابق.
- ٢٠٧ محروس بن أحمد غبان: "خصخصة التعليم العالى في المملكة المغربية الواقع والدروس المستفادة "، المجلة العربية للتربية ، المجلة العربية للتربية والثقافة المحربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، يونيو ٢٠٠٢.
- ٢٠٨- محمد إبراهيم السقا: " تجربة الخصخصة في المملكة المتحددة " ، مجلسة

العثوم الاجتماعية، المجلد (٢٥)، ع (٢٢)، الكويت، جامعة الكويت، صيف ١٩٩٧.

- ۲۰۹ محمد إبراهيم عطوة مجاهد: "بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهويسة الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهتها"، مستقبل القربية العربية العربية ، المجلد (۷)، ع (۲۲) ، المركز العربي للتعليم والتتمية (أسد ACED)، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، يوليو ۲۰۰۱ .

• ٢١٠ محمد أبو صالح ، محمد الخوالدة : " تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي" ، مجلة الطوم التربوية ، المجلد (١) ، ع (١)، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، يوليو 199٣ .

۲۱۱- محمد أمين المفتى: "ظاهرة التغير وتطوير المناهج"، مجلة دراسات في المداهج المناهج وطرق التدريس، ع (۱۱)، يوليو ۱۹۹۱.

۲۱۲ - محمد السيد حسونة: "الجودة الشاملة في التعليم "، صحيفة التربية ، ع (١٤) ، س (٥٦) ، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، مايو ٢٠٠٥ .

٣١٣ - محمد السيد سليم : " الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية "، المستقبل العربي ، ع (٤٠) ، س (٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ .

718 محمد زيدان إبراهيم ، محمد عبد الفتاح إبراهيم : " دور المعلومات المحاسبية في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي – دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية في مصر " ، المجلة العربية للإارة ، المجلد (٣٣)، على مصر " ، المجلة العربية ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣.

۲۱۰ محمد صبری الحوت: "تعبئة موارد إضافية للتعليم العالی فی مصر"،
 مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع (۷)، س (۳)، سبتمبر
 ۱۹۸۸.

٢١٦- محمد صلاح الدين فتحي أحمد : " دور الجامعة في مواجهــة الاغتــراب

- الاجتماعي للشباب في ضوء تحديات العولمــة الثقافيــة دراسة تحليلية "، مجلة التربية والمجتمع ، المجلد (١) ، ع (٢) ، كلية البنات بجامعة عــين شــمس ، القــاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤.
- ۲۱۷ محمد عبد العزيز عيد (عرض): تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم المجليد الاعالى "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجليد (۱۲) ، ع(۱) ، يونيه ۲۰۰٤.
- ۲۱۸ محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتتويعها"، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣)، مرجع سابق.
- ۲۱۹ محمد عيسى برهوم: "التعليم العالى بين الواقع والطموحات"، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى، ع (٧)، دمشق ١٩٨٨.
- ٢٢٠ محمد محمد عبد الحليم: " المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية دراسة تحليلية "، التربيسة والتميسة ، ع (١٣) ، س (٥) ، المكتسب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨ .
- محمد نبيل نوفل: "المجتمع والتعليم في القرن الواحد والعشرين المنظور العالمي والمنظور العربي "، المجلسة العربية العربية للتربية المتربية ، المجلد (١٧) ، ع (١) ، المنظمة العربية للتربية والنقافة والعلوم، تونس، يونيه ١٩٩٧.
- ۲۲۲ محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " التعليم العالى فى الوطن العربى نظرة مستقبلية"، المجلة العربية للتربية، المجلد (۱۰) ، العددان
 (۱،۲)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ۱۹۹۰ .
- ٢٢٢ محمد وجيه الصاوى: "أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجى دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء بعض المعايير"، المجلة التربيق، المجلد (١٤)، ع (٥٥)، كلية التربية بجامعة الكويت، ٢٠٠٠.

- ۲۲۶ محمود عطا على مسيل: "دراسة مقارنة لنظام التعليم في المعاهد (۲)،
 الأزهرية العامة قبل عام ۱۹۲۱ "، التربية ، المجلد (۲)،
 ع (۱) ، كلية التربية بجامعة الأزهر ، فبراير ۲۰۰۰ .
- ۲۲۰ محيا زيتون: "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية "، المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٧) ، ع (١) ، مرجع سابق.
- ۲۲۲- مصطفى سويف: "مصر الحاضر والمستقبل" ، الهالال ، ع (٥٨٩) ، دار الهلال، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ .
- ۲۲۷ مفید الزیدی: "الرقابة والحریة الأكادیمیة فی الجامعات العربیة فی الألفیة الألفیة الثالثة "، شماعن عربیة ، ع (۱۲۶) ، بیروت ، شدتاء ۲۰۰۵ .
- ۲۲۸ من حوار مع رئيس وزراء مصر د . أحمد نظيف : مجلة آخر ساعة، عام ۲۰۰۶ .
- ۳۲۹− نادر فرجانى: " التعليم العالى والتنمية فى البلاد العربية " ، المستقبل العربية ، العربية ، العربية ، العربية ، ع (۲۳۷)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ۱۹۹۸.
- ٢٣٠ نجوى يوسف جمال الدين : " النتوع في التعليم الجامعي المصرى وحتمية النتمية النتمية المهنية لعضو هيئة الندريس " ، التربية والتنمية ، ع (١٨) ، س(٧)، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ .
- ٢٣١ وسام أحمد العثمان: "خصخصة القطاع الطبى فى المجتمع القطرى دراسة استطلاعية "، مج*لة شلون اجتماعية*، ع (٦٥)، سراء المشارقة، المشارقة، المشارقة، فبراير ٢٠٠٠.
- ٢٣٢ وليد صالح أبو حمرا: " سياسات التعليم العالى فى التعليم المستمر تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مجلة اتصاد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .

- ۲۳۳ يوسف خليفة اليوسف: "آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٢٥)، ع
 (٤) ، الكويت ، جامعة الكويت، شتاء ١٩٩٧.
- ٢٣٤- يوسف خليفة غراب: "إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصرى في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة "، مجلة للطوم التربوية ، ع
 (٤) ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، أكتـوبر ٢٠٠٣ .
- ۲۳۵ یوسف محمد خضور: "العولمة تاریخا ومصطلحا"، مجلة العلوم التربویة ،
 ع (٤)، مرجع سابق .

د - البحوث العلمية:

- ٢٣٦ أحمد ثابت: " الدولة والنظام العالمي مؤثرات التبعية ومصر "، مركستر البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ۲۳۷- أنطوان حبيب رحمة : " استثمار القطاع الخاص في المجال التربوى بدول الخليج العربية رؤية مستقبلية " ، مكتب التربية العربسي للول الخليج ، الرياض ، ۲۰۰۲.
- عبد العزيز سليمان: "رسالة وأهداف التعليم الجامعي في عالم متغير دور الجامعة في تعليم الكبار "، المركز العولى للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي، المنوفية (مصر)، سرس الليان، ١٩٧٩.
- ٣٣٩- عبد المنعم الدسوقى الجميعى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مركسر الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ۲٤٠ كمال المنوفى: " التحول نحو القطاع الخاص دراسة نظريــة "، كتــاب القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٩.
- 181- طه عبد العليم طه ، عفاف إسماعيل عبد الحليم : " تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية في ضوء الاستشراف السوفيتي والماديسة التاريخية " المركسنر

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨. ٢٤٢ سعيد جميل سليمان، وآخرون: "دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدنى في مواجهة المشكلة السكانية – دراسة ميدانية "، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣.

7٤٣ محمد حمدى النشار: " هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى الجامعى في مصر " ، المجالس القومية المتخصصة ، العامرة ، ١٩٧٩ .

۲٤٤ محمد عبد العليم موسى: " التعليم العالى ومسئولياته فى تتمية دول الخليج العربى " ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ،
 ١٩٨٥ .

هـ- الرسائل العلمية:

- ٢٤٥ سامية السعيد بغاغو: "سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية - دراسة ميدانية على جامعة طنطا، رسالة دكتوراه غير متشورة ، كلية التربية بجامعة طنطا، ١٩٨٥

787- محمد أحمد محمد إسماعيل: " دور الجامعات الخاصة بمصر في تلبية الاحتياجات المجتمعية الحالية والمستقبلية " ، رسسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات بجامعة عين شمس ،

7٤٧- ميسون يوسف محمد الفيومى: "تصور مقترح لتتمية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في مصر "، رسالة ماجستير غير متشورة ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

٢٤٨ يوسف عبد المعطى يوسف: "وضع نظام لإنـشاء جامعـة أهليـة فـى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعـض الـدول المتقدمة فى هذا المجال (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وانجلترا) ، رسالة دكتوراه غير متشورة، كلية التربيـة

بجامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

و - القرارات والقواتين واللوائح التنفيذية :

- ٢٤٩ القاتون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، صدر
 ٢٢ المحرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٩٢م.
- ٢٥٠ القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، بشأن النطيم العام والمعلل بالقانون رقم ٢٥٠ السنة ١٩٨٨ ، صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال ١٩٨٨ ، صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال ١٤٠٨ .
- ٢٥١ قاتون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية (وققا لآخسر التعديلات)، ط٣
 المعدلة، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،
 ١٩٨٧ .
- ٢٥٢ قاتون تنظيم الجامعات والاحته التنفيذية ، ط٧ ، القاهرة ، الهيئة العامية العامية المعابع الأميرية ، ١٩٩٢ .
- ۲۵۳ قرار رئيس الجمهورية رقم ۲٤٣ لسنة ۱۹۹۱ بانشاء جامعة خاصة باسم ۲۵۳ جامعة ٦ أكتوبر ، الجريدة الرسمية ، ع(٢٩) مكرر ، القاهرة في ٢٧ بولية ١٩٩٦.
- ٢٠٠٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم
 ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنــشاء الجامعــات الخاصــة ،
 الجريدة الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، القاهرة ،
 بتاريخ٤ / ٨ / ٢٠٠٢ .
- ٢٥٥ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لـ سنة ١٩٥٦ بـ شأن تنظيم الجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٦ .
- 707 جمهورية مصر العربية ، مكتبة التشريعات العربية : مذكرة ايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، ١٩٩٢ .
- ۲۵۷ جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، مشروع قاتون بسشأن إنسشاء الجامعات الخاصة ، الفصل التسريعي السادس ، دور

الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ .

ز - التقارير والبياتات الإحصائية:

- ۲۵۸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي: تقريسر التنمية المحلية بالمشاركة"،
 البشرية مصر ٢٠٠٣، "النتمية المحلية بالمشاركة"،
 معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣.
- حمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التطبيم والبحث الخاصة العلمى عن مشروع قاتون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة " ، الفصل التشريعي السادس ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٦) بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ .
- ٢٦٠ ــــــــ : تقرير لجنة التطيم والبحث العلمى عن الجامعات الخاصة، الفصل التشريعي الثامن ، دور الانعقاد الثالث ، يونيه ٢٠٠٣.
- ٣٦١ جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : بيان بالإيرادات المختلفة للجامعات والوزارة عن العام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨ ، مركز المعلومات والتوثيق، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٢٦٢ جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى: "التعليم الخاص جامعات خاصة ومعاهد عالية ومتوسطة (الكراسية الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤)، المجلد الثالث ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
- ٢٦٣ جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة
 الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها ، تقرير المجلس القومى للتطيم والبحث العلمسى والتكنولوجيا ، الدورة (٢٣) ، القاهرة ، ٩٥ / ١٩٩٦ .
- -٢٦٥ جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى : " الجامعات حاضرها

ومستقبلها "، التقرير المقدم من لجنة الخدمات في دورة الانعقاد العادى الخامس ، القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٨٥ .

- ١٩٨٥ مصر الأميرية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصالى بالجامعات الخاصة عن العام الجامعى ٢٠٠٥ /

٢٦٧- ـــــ : بيان بقيمة المصروفات الدراسية في كليات الجامعات الخاصة للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٠ .

٢٦٨- يبان بعدد الكليات والأقسمام ونوعية التخصيصات في ٢٠٠٥ / الجامعات الخاصة طبقا لإحصاء العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

771- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة: بيان لحصائى بعدد الكليات والأقسام وأعداد الطلية في الجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.

- ۲۷۰ جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيسان إحسصائى / ۲۰۰۳ / بيسان الخاصة المصرية عن العام الجامعى ۲۰۰۴ / ۲۰۰۶ .

177- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات: بيان إحصائي بأعداد الطلبة التي قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد / ٢٠٠٢ / المقررة بجامعة ٦ أكتسوبر للعسام الجسامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

۲۷۲- : بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنسى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة مسصر للعلوم والتكنولوجيا للعام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

- ٢٧٣ - ييان بتوصيف أعداد أعيضاء هيائة التعريس ومعاونيهم المعاد المعام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٤ .

٢٧٤ - الجامعة المصرية: "حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٠ / ١٩١١ "، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في ١٩١٥ مارس ١٩١١ .

- ٢٧٥ - تحالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٥ / ١٩١٥ ، ١٩١٥ م ٢٧٥ ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في ١٧ يونيو ١٩١٥ .

۲۷۲ جاك ديلور ، و آخرون : "التعليم ذلك الكنز المكنون " ، تقرير قدمته إلى الكنز المكنون " ، تقرير قدمته إلى الواحث اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الواحث والعشرين، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو ، ۱۹۹۹ .

- الخبراء العرب حول " وضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة في الوطن العربي ، فسي المؤتمر التربوي التاني " خصف صة التعليم العالى والجامعي " ، مرجع سابق .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 299- Alan, Wagner: "Financing Higher Education New Approaches"-New Issues, Journal of Higher Education Management, vol. (8), No. (1), Mar. 1996.
- 300- Altbach, Philip; Comport, Patricia; and Johnston, D. Bruice:
 In Defence of American Higher Education Baltimore, AD; The Johns Hopkins University Press, 2001.
- 301- Altbach, Philip and Others: "Higher Education in American Society" New York, Pergamon press, 1994.
- 302- American University at Cairo: The College of Arts and Sciences (1921 1922), Cairo, American University, 1921.
- 303- Aref T. M. Atari: "Privatization of Higher Education and its Implications to the Institution of Higher Learning A Case study of Malayisia, Second Educational Conference "Privatization of University and Higher Education", vol (2), Muscat, Sultanate of Oman, 23-25 October 2000.
- 304- Ashcroft, Kate: The Lecturer's Guide to quality and Standards in College and Universities, London, The Falmer press, 1995.
- 305- Balan , J: " Private Universities within the Argentine " Higher

- Education system trends and prospects, *Higher Education policy*, vol. (3), No. (2), Juin 1990.
- 306- Bernasconi, Andres: Organizational diversity in chilean higher Education: Faculty tegimes in private and public university, ph.D., Boston University, 2003, At web site http://www.lib.uni.com/Dissertations
- 307- Blakmore, Jill: "Universities in Crisis? Knowledge Economies, Emanci patory pedagogies and the cirtical Intellectual". *Educational Theory*, Vol (51), No (3), 2001.
- 308- Blaug, M: "The Distributional effects of higher Education subsidies", *Economics f Education Review*, vol. (2), No. (3), 1982.
- 309- Breneman, David, W.: "The Privatization of public Universities

 A Mistake or model for the future ", The

 Choronical of higher Education, vol. (43), No. (7),
 1997.
- 310- Brown, Tony: "Challenging Globalization as Discourse and Phenomenon, International Journal of life long Education, vol. (18), No. (1), Jan / Feb 1999.
- 311- Bruce "The Special Ethical of the Ethical of the Academy", *The Review of Higher Education*, vol.(23), No.(2), Fall 2000.
- 312- Camara, Jarica dasilva: "Globalization and Teacher Education", world congress of comparative Education, University of cape town, south Africa, 12 17 July 1998.
- 313- Colobeck, L. Carol: Merging in a Seamless Blend, How Faculty Integrate Teaching and Research, *The Journal of Higher Education*, Vol. (62), No (6), Nov / Dec 1998.
- 314- Samuel, Certo: *Modern Management*, Eight th ed., New Jersey, Prentice Hall, 2000.
- 315- David, Rothkop: "Inpraise of Cultural Imperialism? Effects of Globalization, Foreign Policy, June (22), 1997.
- 316- Dixon, Tim: "Experiential Training for Organizational Transformation", Hand book of organizational, Health Psychology International, Universities press, Inc. Canada, 1998.
- 317- Epifiania R., Castro Response: The University in the Developing Philippines (N.Y., Asla plishing Hous ims.), 1991.
- 318- European Center for Higher Education: Trends and Developments in Higher Education in Europe, Paris: UNESCO CEPES, 2003.
- 319- European Communities, Communication from the Commission to

the council and the European parliament on Education and training in the context of poverty Reeducation in Developing countries, 2004, At www.europa.eu.int/samartapil/cgi/sga.doc

320- Fitz, J. & Beers, B. "Education management Organization and the privatization of public Education a cross - National Comparison of the U.S.A and Britian ", Comparative Education, vol. (38), No. (2), 2002.

321- Fossen, Terrence: "Training the Transformation Leader", University of Alberta, Canada, Diss. Abst. Inter., Vol (58), 10 A, 1997.

322- Carnoy Martin: "Globalization and Educational reform, what planners need to know", UNESCO, Paris, 1999.

- 323- Geiger, Roger, L. "Exploiting the 1980 S: Privatization of Funding and Research Among Research Universities"

 Higher Education Abstracts, vol (27), No (1), Fall, 1990.
- 324- Green, J. P., Peterson, P. E. & Du. J: "Effectiveness of school choice the Milwakee experiment", Education and Uraban Society, No. (31), 1990.
- 325- Henri Tesenas du Montcel: "L'universite peut Mieax Faire, Paris, Seuil, 1985.
- 326- Henry, Levin. M. (ed): Privatizing Education, Teacher College, Columbia University, 2001.
- 327- James P. Grant: "The State of the Word's Children", UNESCO, Oxford University press, 1991.
- 328- Jenet R. Summerille: Community Action Volunteers in Education, CAVE, American Association of State College and Universities, Washington, D.C., California State, University Chicago, Feb., 1989.
- 329- John, Tomlinson: Modern and Pastmodern, London, Sage Co., 1998.
- 330- John M. Plowman: "A Comparison of tertiary colleges in Britain and Community Colleges in the United States", Journal of Further and Higher Education, vol. (10), N(1), Spring 1986.
- 331- Joseph , Murphy: The Privatizational of schooling problems and possibilities, California, Corwin press, 1996.
- 332- Joseph Muephy, et. al., (ed): Pathways to Privatization in Education, London, Vanderbilt University, 1998.
- 333- Male, Mar V.: "Technology for Inclusion, Second ed, U.S.A, Allyn and Bacon, 1997.
- 334- Mason, Robin: Globalizing Education Trends and applications,

London, Routledge, 1998

- 335- McGinn, Noel: Education, Democratization and Globalization A Challenge for Comparative Education,

 Comparative Education Review, vol. (40), No.(4),
 Nov. 1996.
- 336- Mohammed Al Queryaty: "Recompiling Development planning with privatization The case of Jordan", A paper Submitted to a conference on "progress and Development in privatization", Bloomington, Indiana, U.S.A, 14 15 April, 1988.
- 337- Murphy, R. Lawrence: *The American University in Cairo* (1919 1987). Cairo, the American University in Cairo press, 1987.
- 338- O.E.C.D: Industry and University & New forms of Cooperation and Communication
 (Paris Organization for Economic, Cooperation and Development, 1984).
- 339- Oliver, Mary Bonita: The Future of Private Colleges -Strategies for Viability from private Institutions in Maryland, Pennsylvania, Virginia, West Virginia, Kentucky, and Tennessee, EdD, The George Washington University, 2003 At Website http://wwwlib.uni.com/Dissertation.
- 340- Organization for Economic Co Operationa and Development (O.R.C.D): The World in 2020 Towards a new Global Age, Paris, Clearance Center, 1997.
- 341- Oser, F. and Racriswyl, F. Choreographies of Teaching:
 Bridging Instruction to Learning in: Hand book of
 Educational Research. Edited by: Virginia
 Richardson. Washington D.C: AERA, 2001.
- 342- P. Harrold: The Broab Sector Approach to Investment Lending, Sector Investment Programs, Washington, DC., World Bank, Africa Technical Development series, World Bank Discussion, 2002.
- 343- Patrinos, H. A. "The Privatization of Higher Education in Colombia. effects An quality and equity", *Higher Education*, vol(20), No. (2), Sep. 1990.
- 344- Peter Rae: "New Directions Privatization and Higher Education in Alberta", *The Canadian Journal of Higher Education*, vol (xxv), 1-2, 1996.
- 345- Philip Kotler: *Marketing Management*, New Jersey, Prentice Hall International, 2000.
- 346- Pichel, Frank; Piper Wallace: "Future trends in our profession", School Business Affairs, vol.(64), No. (9), Sep., 1998.

- 347- Piper, Thomas; Gentile, Mary and Parks, Sharon D. Can Ethics be thought? Perceptions, Challenges and Approaches at Harvard Business School. Boston. MA: Harvard Business School, 1993.
- 348- Qasem Subhi: The Higher Education System in the Arab States,
 Development of S & T Indication, Report Prepared
 for UNESCO, UNESCO, Cairo Office, 1995.
- 349- Richard I. Miller: Major American Higher Education issues and Challenges in 1990, London, Jossica Kinjsley, Publishers, 1990.
- 350- Roland, G. "On the Speed and Sequencing of Privvatization and restructuring", *The Economic Journal*, vol (104), No (426), Sep. 1994.
- 351- Ronald, Rebortson: Globalization, London, Sage Co., 1992.
- 352- Rutabingwa, Cleophas Kente: Leader behavior of vice chancellors as perceived by the management teams in private university in the east Africa Community (Kenya, Tanzania, Uganda), EdD, University of Sanfrancisco, 2003, At website: http://www.lib.uni.com/Dissertations.
- 353- Sanders, N. M.: "Would Privatization of k 12 Schooling lead to competition and the Thereby Omprove Education? *Educational policy*, vol. (16), No. (2), May 2002.
- 354- Savas, E. S.: Privatization and Public Private Partnerships, New York, Catham House, 2000.
- 355- Schneider Man, Lary, S: "Privatization: An Economic and Organizational analysis", *Diss. Abst. Inter.*, vol (50), No (6) December 1989.
- 356- Shattov, M. "The University of the Future", Journal of the program in Higher Education, Vol (7), No (2), July 1995
- 357- Shavelson, Richard and Huang, Leta. Responding Responsibly:

 "To the Frenzy to Assess learning in Higher Education change", Journal of the American Association of Higher Education, Jan / Feb, 2003.
- 358- Smith, David and Langslow, Ann (Eds.): *The Idea of a University*, London, Jessica Kingston publishers, 1999.
- 359- Supply and Demand for Graduates in Egypt. By: Gholamereza Arab Sheibani in: *Higher Education Review*, Edited by J. Prat Twarwick Printing Co. Ltd. London, vol(23), No(3), Summer 1991.
- 360- The World Bank: Education in the middle East & North Africa:
 A Strategy Towards Learning for Development,

Human Development Sector,	middle East,	North
Africa Region, World Bank	, Washington ,	D.C ,
1998.		

- 361- : Education Sector Strategy, Human Development Network, World Bank, Washington, D.C, 1999.
- 362- Thomas, Friedman: "The Lexus and the Olive Tree", New York
 Times, 1999.
- 363- Tilak: Financing Higher Education Research Seminar "on reform and innovation in India" York at Buffalo / SNOT wonen's University, Bombay, 1991.
- 364- Tsang, Munc: Economic Analysis of Educational Development in Developing Nations, in Guthrie, J. (ed), *Encyclopedia of Education*, 2nd edition, New York, Macmillan, 2002.
- 365- UNESCO, The Functions of Educational Administration, Paris, 1987.
- 366- : "Policy paper of change and Development in higher Education": UNESCO, 1995.
- 367- ----: "World Declaration on Higher Education for the Twenty First Century Vision and Action", UNESCO, Paris, 1998.
- 368- ---- : World Education Report 1998, UNESCO, Paris, 1998.
- 369- UNESCO Institute for Statistics & OECD, Financing Education Investments and Returns: Analysis of the world Education Indicators 2002 Edition, Executive Summary, UNESCO/OECD, Paris, 2003.
- 370- Valey, Thomasl. Van: "Recent Changes in Higher Education and their Ethical Implications", *Teaching Sociology*, vol. (29), Jan 2001.
- 371- Wiseman: Public Finance in Education Areveu, I.P.G, ed, *Economic of Education*, New York, Pergamon press, 1987.
- 372- World Bank Report: "Education in the Sub Sahara Africa Policies for Adjustment Revitalization and Expansion", World Bank Washington, D.C., 1988.
- 373- Ismail M. El Kabani: A Hundred Years of Education in Egypt, Cairo, Government Press, 1948.
- Valentin Chirol: The Egyptian Problem, London, Macmillan Co., 1921.

قائمة الحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	مقدمة
01-1	الفصل الأول
Ĺ	التعليم العالى وتحديات العصر
٤	• مقدمة .
٥	 تطور مفهوم وظائف الجامعة .
18	• تحديات التعليم العالى.
١٨	أو لا : التحديات الكمية
۱۸	أ - تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعي .
47	ب - تحدى التمويل .
٣.	- أسياب تراجع كفاية تمويل التطيم الجامعي في الدول العربية .
٣٢	- مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية.
79	ثانيا: التحديات النوعية .
٥.	٠ بيقعت
99-04	الفصل الثاني
	خصخصة التعليم الجامعي في الوطن العربي
	" الدواعى ، الاستجابات ، الإشكاليات "
٥٤	■ مقدمةً .
07	 الخصنصة (مفهومها ومبرراتها ، أساليبها ،
	مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) .
70	• خصخصة التعليم الجامعي :

رقم الصفحة	الموضوع
77	- القوى الدافعة لخصخصة التعليم (الأزمة الاقتصادية،
	تدهور أوضاع التعليم ، التوجه نحو عالم مـــا بعـــد
	الصناعة) .
79	- مفهوم خصخصة التعليم الجامعي .
٧٠	- مرتكزات خصخصة التعليم الجامعي .
74	- أنماط خصخصة التعليم الجامعي:
٧٤	١ – نمط الخصخصة الشديدة .
Yo	٢- نمط الخصخصة القصوى .
٧٥	٣- نمط الخصخصة المعتدلة.
٧٦	٤ - نمط الخصخصة المرغوبة .
٧٨	 الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم
	الجامعى:
٧٨	- على المستوى العالمي .
٧٩	– على المستوى العربي والوطني .
٨٢	أولا: رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم
	العالى (١٩٩٦م).
٨٤	ثانيا: اجتماع الخبراء العرب حول وضع "ضوابط
	ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى
	الخاصة في الوطن العربي (٢٠٠٠م).
٠ ٨٤	- ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات
	التعليم العالى الخاصة.
۸۹	- آليات التقويم والاعتماد الأكاديمي .

1			
	رقم الصفحة	الموضوع	
	٩.	بعض الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص	•
		في الوطن العربي:	
	٩.	إشكالية التمويل.	-1
	9 £	- إشكالية الاستقلال وحدوده .	- Y
	90	إشكالية آليات السوق .	-٣
	90	إشكالية المكانة الأكاديمية .	- ٤
	97	إشكالية نهاية عصر الوظيفة.	ه–
•	٩٧	- إشكالية عالمية التعليم العالى .	- ٦
	٩٨	- إشكالية المستولية الثقافية .	- Y
	99	تعقيب ،	
	101.1	الفصل الثالث التعليم الجامعي الخاص والمتطلبات المجتمعية	ı
		فى الوطن العربى	
	1.5	مقدمة .	•
	١٠٤	مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعي :	•
	٠.	أولا: مبررات (إيجابيات) خصخصة التعليم الجامعي .	
	118	ثاتبا : محاذير (سلبيات) خصخصة التعليم الجامعي .	
	١٢٤	السمات المشتركة للتعليم الجامعي الخاص في الوطن	•
-		العربى.	
- }	1 7 1	متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعي الخاص أ - متطلبات الترابط الاجتماعي .	-
4	179		

رقم الصفحة	الموضوع
18.	ب – متطلبات أكاديمية .
١٣٢	ج- متطلبات سوق العمل .
١٣٤	د- متطلبات النتمية البشرية .
150	- مفهوم النتمية .
١٣٧	 العلاقة بين التعليم الجامعي وعملية النتمية .
179	 حور التعليم الجامعي في النتمية والمثالب التي
	تواجهه في تحقيق هذا الدور .
157	- إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة في التتمية
	البشرية في الوطن العربي .
1 5 7	 وظائف الجامعات الخاصة .
١٤٨	 تعقیب " نحو صیغة سلیمة للتعلیم الجامعی الخاص فی
_	الوطن العربي "
190-101	الفصل الرابع
	تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته في مصر
108	• مقدمة .
100	 تطور أنماط نظم التعليم العالى .
100	١- نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة
	الدولة .
100	٢ - نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة)
107	٣- نظم التعليم العالى الخاصة .
174	 مؤسسات التعليم العالى في مصر:

الموضوع
أولا: الجامعات:
١- جامعة الأزهر الشريف (نشأتها - تطورها - رسالتها)
٧- الجامعات الحكومية .
٣- الجامعة الأمريكية (ماهيتها – نشأتها – تطورها) .
٤- جامعة سنجور (نشأتها - رسالتها - برامجها)
٥- الجامعات الخاصة المصرية .
٦- جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) .
أ- الجامعة المصرية للتعليم عن بعد .
ب-الجامعات الأهلية .
جـ - كليات للدر اسات العليا .
ثانيا : مؤسسات تعليم عال غير جامعية :
أ- الكليات والمعاهد الحكومية (العالية
والمتوسطة) .
ب-المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة).
جــ- مؤسسات التعليم العالى التابعــة لــوزارات
وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تتفيذية).
 مفهوم القدرة التنافسية في التعليم الجامعي .
- أبعاد المنافسة بين الجامعات (في القرن الحادي
والعشرين) .
 قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات .
• نعقیب .

	
رقم	الموضوع
الصفحة	
Y07-197	القصل الخامس
	بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة
	لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية
199	• مقدمة .
7.1	أولا: بعض المتغيرات العالمية .
7.7	١ - العولمة :
۲۰٤	- نشأة العولمة .
۲۰٤	- مفهوم العولمة .
۲.٧	- تضمينات تعريفات العولمة .
Y11	- أشكال العولمة .
317	- أدوات العولمة .
Y1 Y	- تحديات العولمة .
777	٢- الثورة المعلوماتية .
770	٣- الثورة العلمية والتكنولوجية .
779	٤- ثورة الاتصالات .
777	٥- الخصخصة .
۲۳۳	- الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة .
۲۳٦	ثانيا: بعض المتغيرات المحلية .
741	١ – النحول الأيديولوجي (من الاشتراكية إلى الرأسمالية)
۲٤.	٢- تتامى الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وعوامله.

رقم الصفحة	الموضوع
78.	- عامل الانفجار السكاني .
750	- عامل زيادة الطموح التعليمي .
7 5 7	- عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوي العام والفني .
7 5 7	- عامل التغير في التركيب الاقتصادى .
Y £ A	- عامل التغير في التركيب الوظيفي .
7 £ 9	– عامل ارتفاع مستوى المعيشة .
70.	٣ - أزمة تمويل التعليم الجامعي .
307	• يَعقَيب .
779-Y0V	القصل السادس
	الجامعات الخاصة المصرية
۲٦.	■ مقدمة .
	<u> </u>
774	 تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :
77F 770	 تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية : أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) .
	
770	أولا: الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) .
Y70 YV•	أولاً : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) . – نشأتها وتنظيمها .
770 77.	أولا: الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) . - نشأتها وتنظيمها . - قواعد القبول بها .
770 77. 777 778	أولا: الجامعة الأهلية (١٩٠٠ - ١٩٢٥ م) . - نشأتها وتنظيمها . - قواعد القبول بها . - رسوم الدراسة وحضور المحاضرات .
770 77. 777 778	اولا: الجامعة الأهلية (١٩٠٠ - ١٩٢٥ م) . - نشأتها وتنظيمها . - قواعد القبول بها . - رسوم الدراسة وحضور المحاضرات . - تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (

رقم الصفحة	الموضوع
741	توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة .
7.7	ثالثا: الجامعة الخاصة في السبعينات (١٩٧٢ – ١٩٧٩م).
7.7	رابعا: الجامعة الخاصة في الثمانينات (١٩٨١ – ١٩٨٩).
79.	خامسا: نشأة الجامعات الخاصة في التسعينات (١٩٩٢م).
797	- مراحل إصدار قانون إنـشاء الجامعـات الخاصــة
	المصرية .
790	- بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية
	. (1997 / 97)
791	- تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية .
٣٠٣	- القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية
718	- سياسة القبول في الجامعات الخاصة المصرية .
417	 موقف قبول وقيد الطلبة فـــى الجامعـــات الخاصـــة
	المصرية .
441	- موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة
	المصرية .
377	- الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات ونوعية
	التخصصات في الجامعات الخاصة المصرية .
۲۲۸.	- المصروفات والمنح الدراسية في الجامعات الخاصــة
	المصرية .
771	- إدارة الجامعات الخاصة المصرية .

رقم الصفحة	الموضوع
777	 العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصية
	المصرية .
770	 الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية.
447	- تعقیب -
Y 1 A-T 1 .	الفصل السابع
	نحو تصور مستقبلى لنجاح الجامعات الخاصة
729	المراجع
701	 المراجع العربية .
۳۸۱	 المراجعة الأجنبية .

